التنمية الإقتصادية

المفاهيم والخصائص - النظريات الإستراتيجيات - المشكلات

الأستاذ الدكتور

محمد عبد العزيز عجمية

أستاذ الإقتصاد

كلية التجارة - جامعة الإسكندرية

الدكتورة

إيمان عطية ناصف

أستاذ الإقتصاد المساعد

كلية التجارة - جامعة الإسكندرية

الدكتور

على عبد الوهاب نجا

مدرس الإقتصاد

كلية التجارة - جامعة الإسكندرية

BP BEHERA PRESS مطبعة البحيرة

٠٤٥/٣٣٥١٨٦٥

التنمية الاقتصادية

"المفاهيم والخصائص – النظريات الإستراتيجيات – المشكلات"

الأستاذ الدكتور

محمد عبد العزيز عجمية

أستاذ الاقتصاد

كلية التجارة – جامعة الإسكندرية

الدكتورة

إيمان عطية ناصف

أستاذ الاقتصاد المساعد

كلية التجارة – جامعة الإسكندرية

الدكتور

على عبد الوهاب نجا

مدرس الاقتصاد

كلية التجارة – جامعة الإسكندرية

أكتوبر 2008



٠٤٥/٣٣٥١٨٦٥

تقديم

احتل موضوع التنمية الاقتصادية والاجتماعية - بدءاً من الفترة التالية للحرب العالمية الثانية وحتى الوقت الحاضر - مكاناً مرموقاً بين الدراسات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، ذلك لأن عدد الدول النامية أو أعداد سكانها أصبحت تشكل نسبة كبيرة ومتزايدة من سكان العالم، إضافة إلى أن معظم الدول النامية حصلت على استقلالها في النصف الثاني من القرن العشرين وأصبحت تسعى إلى التخلص من تبعيتها للدول المتقدمة التي ظلت قائمة ردحاً طويلاً من الدهر. فلقد تبارى الاقتصاديون في كل من الدول المتقدمة والدول النامية، وفى الدول الرأسمالية والاشتراكية، وفى المنظمات الدولية والإقليمية، في دراسة وتحليل أوضاع التخلف والتنمية من جوانبها المختلفة - مظاهرها، أسبابها، عملياتها، استراتيجياتها، مشاكلها - وقدموا عديداً من النظريات والأساليب والسياسات، وعرضوا تجارب عديد من الدول، فضلاً عن تقييم هذه التجارب. وذلك بهدف البحث عن الوسائل والأساليب التي يتعين على الدول النامية اتباعها لتحسين أوضاع سكانها. ولا يخفى على أى فرد أن تحسن أوضاع الدول النامية يكون في صالح الدول المتقدمة اقتصادياً، وذلك لما لأسواق الدول النامية من أهمية بالنسبة للدول المتقدمة سواء من ناحية تزويدها بعديد من المنتجات الأولية، الزراعية والمعدنية، وكذلك المنتجات الصناعية، وعلى الأخص تلك التي تراجع إنتاج الدول المتقدمة منها، وكذلك لأنها تمثل أسواقاً واعدة لفائض إنتاجها ومجالاً فسيحاً لاستثماراتها.

والتنمية الاقتصادية عملية ليست سهلة أو تقليدية، بل عملية شاقة تحتاج إلى جهد كبير ونفقات طائلة ووقت طويل واستراتيجيات متنوعة. ولن يتحقق التقدم إلا بإتباع السياسات والاستراتيجيات الملائمة ووضع البرامج والخطط المناسبة، في ظل تضحيات جسيمة مقرونة بعزيمة وإصرار ومثابرة من قبل شعوب وأبناء الدول النامية، كما يتعين على الدول المتقدمة أن تقدم للدول النامية العون المادي والمعنوي، وأن تتبع السياسات المؤازرة لها، وأن تزيل ما وضعته من عوائق أمام وارداتها وعلى الأخص الصناعية من الدول النامية، كما يتعين على المنظمات الدولية والإقليمية أن تزيد من مساعداتها الحقيقية للدول النامية.

ويتصدى هذا المؤلف لهذا الموضوع الحيوي المتشعب بأسلوب علمي مبسط لشرح وتحليل جوانبه – النظرية والتطبيقية – المختلفة، ففصول هذا المؤلف تتناول الموضوعات التالية:

مفهوم التخلف الاقتصادي وخصائصه، ومفهوم كل من: النمو الاقتصادي، والتنمية الاقتصادية، والتنمية البشرية، والفرق بين هذه المفاهيم، فضلاً عن أهمية التنمية الاقتصادية وأساليبها وطرق قياسها المختلفة، وخاصة المقاييس الإجتماعية المركبة الحديثة، ونظريات التنمية الاقتصادية واستراتيجياتها. ونظراً لفقر الدول النامية عامة وندرة رؤوس الأموال المتاحة خاصة، فقد تم إفراد دراسة وافية عن ماهية رأس المال في الدول النامية وأهميته، ومصادره المحلية والخارجية، وكيفية تنمية هذه المصادر في المستقبل. كما تم تقديم عرض مختصر لتطور تجربة التنمية في الاقتصاد المصري في العصر الحديث، مركزين على السمات الاقتصادية الأساسية. كذلك زودت هذه الطبعة بعرض مختصر لمشكلة

الغذاء في العالم وعلى الأخص تفاقمها في السنوات الأخيرة في الدول النامية ومنها مصر.

وقد زودت هذه الطبعة بأدوات تحليلية أكثر عمقاً، وكذالك بالبيانات الحديثة، فضلاً عن تذييل كل فصل بمجموعة مختارة من نماذج الأسئلة، تساعد الدارس في تحديد مدى استيعابه للمادة العلمية التي يحتويها هذا المؤلف.

ولا يزعم المؤلفون أنهم وفوا جوانب الموضوع المختلفة حق قدرها، وإن كانوا يعتقدون أنهم قاموا بعرض وشرح وتحليل أهم جوانبه، التي يحتاج إليها طلاب الاقتصاد والإدارة والمصارف والعلوم الاجتماعية.

ونسأل الله – عالم كل شيء – أن ينفعنا بعلمه وأن يوفقنا في أداء رسالتنا في خدمة طالبي العلم، والله ولى التوفيق، وقل اعملوا يرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون ،،،

المؤلفون

أكتوبر 2008

الباب الأول

التخلف الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

يشتمل هذا الباب على فصلين هما:

الفصل الأول: التخلف الاقتصادي رخصائصه

الفصل الثاني: النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

ووسائل قياسهما

الفصل الأول

التخلف الاقتصادي وخصائصه

تزايد اهتمام الاقتصاديين بقضايا التخلف والتنمية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، في محاولة مستمرة لتوصيف ظاهرة التخلف وتحليل أسبابها وخصائصها في تلك الدول. وذلك بهدف تحديد العقبات الرئيسية أمام تلك الاقتصاديات حتى تستطيع التخلص من تلك الظاهرة متعددة الجوانب عن طريق تبنى إستراتيجيات وخطط التنمية، التي يمكن من خلالها التخلص من هذه العقبات حتى تستطيع اللحاق بركب الدول المتقدمة والارتفاع بمستوى المعيشة والرفاهية لأفراد المجتمع بها. وينقسم هذا الفصل إلى مبحثين، يتناول **المبحث الأول** مفهوم التخلف، ويتناول **المبحث الثاني** خصائص التخلف، وذلك على النحو التالي.

المبحث الأول

مفهوم التخلف

تعددت التعريفات والمصطلحات لظاهرة التخلف في الدول التي تعانى منها على مر الزمن، نتيجة لاختلاف العلماء والزاوية التي ينظرون من خلالها لهذه الظاهرة، فضلاً عن تأثرهم بمذاهبهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وكذلك اختلاف الظروف المحيطة بهم في محاولة منهم لوضع تعريف محدد ومقبول لدى كافة الجهات، ويعبر عن ظروف

* **كتب هذا الفصل: أ د. محمد عبد العزيز عجمية، د. إيمان عطية ناصف، د. على عبد الوهاب نجا.**

هذه الدول في الوقت نفسه ولا يجرح شعور حكومات وشعوب هذه الدول، **ولعل أهم هذه التعريفات – وفقاً لتسلسلها التاريخي- يتمثل فيما يلي**[1]:

1 – **الدول المتأخرة (Backward Countries)**، وذلك في مواجهة الدول المتقدمة، ورغم أن هذا المصطلح يوضح الفرق بين الدول المتقدمة والدول المتأخرة، إلا أنه يؤخذ عليه أنه لا يقتصر على التأخر الاقتصادي والتكنولوجي فحسب، بل يتضمن-- أيضاً- التأخر الحضاري والاجتماعي، ولذا، فقد كان استخدامه جارحاً لشعور حكومات وشعوب هذه الدول، وخاصة من كان منها مهداً لحضارات عريقة وحملت مشاعل التقدم والمدنية لقرون طويلة، مثل: الصين والهند ومصر والعراق وغيرها.

2 – **الدول المتخلفة (Under Developed Countries)**، ويؤخذ على هذا المصطلح أنه لم يكن هو الآخر أجمل وقعاً من سابقه على أسماع حكومات وشعوب هذه الدول، لأنه ينطوي- أيضاً- على التخلف الحضاري والاجتماعي لهذه الدول، كما أنه لا يميز بين درجات مختلفة من التخلف، أي لا يفرق بين الدول التي حققت قدراً من النمو والدول التي مازالت في حالة ركود كلي أو شبه كلي أو تلك الدول التي في حالة جمود. ورغم ذلك فمازال هذا المصطلح

---

(1) لمزيد من التفصيل يمكن الرجوع في ذلك إلى:

– د. صبحي تادرس قريصة، د. محمد عبد العزيز عجمية، ***التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومشكلاتها***، الناشر قسم الاقتصاد – كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 1993 ، ص ص 8 ، 9.

– Todaro M. P., Smith S. C., ***Economic Development***, Eighth Edition, Pearson Addison Wesley, N. Y., 2003, pp. 8, 9.

يستخدم في كثير من الأحيان ويدافع عنه البعض في أنه يبرز بوضوح الفرق بين التقدم والتخلف.

3 - الدول الأقل تقدماً (The Less Developed Countries)، ويقابله على الجانب الآخر الدول الأكثر تقدماً، ورغم أن مصطلح الدول الأقل تقدماً والدول الأكثر تقدماً يفضل على مصطلح الدول المتخلفة والدول المتقدمة في أنه يبرز نسبية التقدم والتخلف، إلا أنه يؤخذ عليه أنه يعنى أن جميع دول العالم تعيش درجات متفاوتة من التقدم وهذا غير صحيح، لأنه يوجد دول تعيش في حالة ركود أو في حالة جمود، ودول أخرى تعيش في حالة تقهقر.

4 - الدول النامية (Developing Countries)، رغم أن هذا المصطلح يرضى مشاعر الشعوب الرازحة تحت التخلف، لأنه يعطى الإيحاء بأن هذه الدول تسير في طريق النمو، غير أنه يؤخذ عليه أنه لا يعبر بصدق عن حقيقة الأوضاع في كثير من الدول التي تكون في حالة ركود أو حالة جمود، كما أن صفة النمو هذه لا تقتصر على تلك المتخلفة فقط، لأن الدول المتقدمة تنمو - أيضاً - بل وبمعدلات أعلى، وبالتالي، فإن هذا المصطلح ربما يكون أكثر دلالة على الأحوال في ظروف الدول المتقدمة منها على الأحوال في معظم الدول المتخلفة.

5 - الدول الفقيرة (Poor Countries)، ويقابله على الجانب الآخر الدول الغنية، ويعتقد البعض أن هذا المصطلح يتميز بالحياد من الناحية العلمية لأنه يركز على الجانب المادي والاقتصادي - دون الجانب الاجتماعي والحضاري - لهذه الدول، غير أنه يؤخذ عليه

أنه يدرج دولاً غنية بمواردها الطبيعية – مثل الدول النفطية – ضمن مجموعة الدول المتقدمة وهذا غير صحيح.

6 – **دول العالم الثالث (The Third World)**، وهو مصطلح يغلب عليه الطابع السياسي أكثر من الطابع الاقتصادي؛ حيث يشير إلى مجموعة من الدول تأتى في المرتبة الثالثة بعد كل من الدول الرأسمالية المتقدمة التي تحتل المرتبة الأولى، والدول الاشتراكية التي كانت تحتل المرتبة الثانية.

وطبقاً لبيانات الأمم المتحدة يبلغ عدد الدول المتخلفة أو الدول النامية 159 دولة، وهى دول تقع في قارات أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، **وتصنف هذه الدول إلى أربع مجموعات رئيسية وهى:**

- الدول النامية حديثة العهد بالتصنيع وعددها 11 دولة
- الدول النامية الغنية (دول منظمة الأوبك) وعددها 13 دولة
- الدول النامية متوسطة الدخل وعددها 72 دولة
- الدول النامية منخفضة الدخل وعددها 63 دولة

وعلى الرغم من تعدد التعريفات أو المصطلحات التي قدمت لظاهرة التخلف الاقتصادي، إلا أن هناك اتفاقاً بين هذه التعريفات في أن التخلف يشير إلى انخفاض مستويات الدخول والمعيشة في دولة ما، ولذلك فإن المفهوم الشائع للتخلف يوضح أن الدول المتخلفة هي تلك الدول التي تعانى من انخفاض مستويات الدخول والمعيشة لغالبية سكانها، وبالتالي، يقل مستوى الاستهلاك والرفاهية المادية لسكانها – مقارنة بما هو سائد في الدول المتقدمة. وبالتالي، فهي دول تتميز بانتشار الفقر المزمن وتخلف

طرق الإنتاج والتنظيم الاجتماعي. **ويترتب على ذلك عدة أوضاع غير ملائمة منها على سبيل المثال:**

أ - عدم قدرة الدولة على استخدام جزء من مواردها البشرية والمادية الاستخدام الأمثل والكامل؛ مما يعنى أن إعادة استخدام بعض هذه الموارد في مجالات أخرى أكثر إنتاجية، يترتب عليه زيادة الناتج القومي والارتفاع بمستوى المعيشة لأفراد المجتمع.

ب - زيادة عدد السكان بمعدل أكبر من معدل زيادة الموارد المتاحة؛ مما يؤدى إلى عدم قدرة الدولة على توفير الحاجات الأساسية لجانب كبير من السكان.

ووفقاً لهذا المفهوم؛ فقد ساد الاعتقاد بأن الخلاص من حالة التخلف الاقتصادي تتطلب حدوث زيادة في الناتج القومي بمعدلات تتراوح فيما بين 5%- 7% سنوياً. وعلى الرغم من أن كثيراً من هذه الدول استطاع تحقيق هذه المعدلات من النمو في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، إلا أنها لم تستطع أن تتخلص من حالة التخلف الاقتصادي، وأصبح التخلف حقيقة واقعية في حياة ما يزيد عن 2 بليون نسمة في العالم.

وقد ارتكز الفكر الحديث للتخلف على أن التخلف ليس ظاهرة اقتصادية فقط، لكنه ظاهرة متعددة الجوانب؛ فهو يحتوى على جوانب اقتصادية واجتماعية وإنسانية، فالتخلف يعنى الفقر والبطالة وعدم المساواة، وبالتالي، يشير إلى مجموعة من الأوضاع غير الملائمة التي يحياها جانب كبير من أفراد المجتمع المتخلف تتمثل في: سوء التغذية والمسكن غير الملائم وسوء الحالة التعليمية والمرض والوفاة في سن مبكرة.

وقد عبر (Denis Goultet)عن التخلف بقوله أن التخلف مروع، فهو المرض، الوفيات في سن مبكرة، عدم النظافة، بالإضافة إلى اليأس من القضاء على ذلك. ولذا، لا يجب أن يُفهم التخلف على أنه مجرد بند إحصائي يعكس الدخل المنخفض والمسكن المتواضع والوفاة الجماعية مبكراً؛ فالإحساس العام بالتخلف هو شعور بعجز شخصي وجماعي في مواجهة الفقر والمرض والوفاة. ومظاهر التخلف في مجموعها هى حالة واضحة من الحرمان، لا يطاق احتمالها عندما يعلم الأفراد المزيد من المعلومات عن مجتمعات أخرى متقدمة. ويدركون أنه من الممكن أن توجد الوسائل الفنية والمرفقية للقضاء على الفقر والبؤس والمرض.

وإذا كانت الأوضاع السابقة تشير إلى حالة التخلف الاقتصادي التي يعيشها جانب كبير من شعوب دول العالم؛ فإن هذا يتطلب ضرورة الاهتمام بعمليات التنمية، وهذا الأمر ليس بجديد؛ فقد نص ميثاق الأمم المتحدة في أعقاب الحرب العالمية الثانية على ضرورة رفع مستوى المعيشة وتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية لمختلف شعوب العالم. وقد أخذت هذه الدعوى اتجاهاً عالمياً وبدأت كثير من الدول المتقدمة تتجاوب مع آمال الدول النامية، ورغبتها في القضاء على حالة التخلف التي تعيشها، عن طريق تقديم المعونات والمساعدات بصورة مباشرة وغير مباشرة، وذلك من خلال تقديم المنح والمساعدات المادية والفنية وغيرها، فضلاً عن دعم الهيئات التي تمنح القروض والمساعدات للدول النامية، إلا أنها كما سنرى تفصيلاً في الفصول القادمة، غير كافية وغير دائمة وعادة ما تخضع لاعتبارات سياسية تحد من فائدتها.

المبحث الثاني

خصائص التخلف

رغم تباين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في الدول النامية، إلا أنها تشترك في مجموعة من الخصائص العامة تعبر عن حالة التخلف التي تعيشها هذه الدول مقارنة بمجموعة الدول المتقدمة. **وتنقسم هذه الخصائص إلى مجموعتين وهما: الخصائص الاقتصادية والخصائص الاجتماعية**، وسوف نعرض لكل منهما بإيجاز.

أولاً – الخصائص الاقتصادية

تشترك الدول النامية في عدد من الخصائص الاقتصادية التي تميزها عن الدول المتقدمة، وتتمثل هذه الخصائص في انخفاض مستويات المعيشة، والاعتماد الشديد على النشاط الزراعي، وانخفاض إنتاجية عنصر العمل، وارتفاع معدلات البطالة، والتبعية الاقتصادية للخارج، فضلاً عن انخفاض معدلات كل من الادخار والاستثمار كنسبة من الناتج المحلى الإجمالي، وسوف نعرض لهذه الخصائص على النحو التالي.

(1) انخفاض مستويات المعيشة:

يعانى معظم السكان في الدول النامية من انخفاض كبير في مستويات المعيشة مقارنة بما هو سائد في الدول المتقدمة اقتصادياً، **ويمكن قياس انخفاض مستويات المعيشة في الدول النامية وفقاً لأسلوبين:**

الأسلوب الأول كمي، متمثلاً في صورة انخفاض متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي، وانخفاض معدل النمو فيه – أي معدل النمو

الاقتصادي – فضلاً عن سوء توزيع الدخل القومي فيما بين أفراد المجتمع.

الأسلوب الثاني كيفي، متمثلاً في صورة انخفاض مستوى التعليم وانتشار الأمية، وانخفاض المستوى الصحي والغذائي، وانخفاض العمر المتوقع عند الميلاد، فضلاً عن الإسكان غير الملائم.

وسوف يتم التركيز هنا على الأسلوب الكمي لانخفاض مستويات المعيشة، مرجئين الأسلوب الكيفي إلى دراسة الخصائص الاجتماعية للتخلف كما سيتضح فيما بعد. **ويقاس انخفاض مستويات المعيشة كمياً في الدول النامية من خلال ثلاثة معايير تتمثل فيما يلي:**

(أ) انخفاض متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي:

تستخدم الهيئات الدولية متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي كمقياس لدرجة التقدم والتخلف في الدول المختلفة، ويعزى ذلك إلى أن مستوى الإشباع أو الرفاهية لأي فرد في المجتمع تقاس بكميات السلع والخدمات التي يحصل عليها خلال فترة زمنية معينة، ويتوقف هذا بطبيعة الحال على مستوى الدخل الحقيقي الذي يحصل عليه الفرد في المجتمع (*).

(*) متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي = $\frac{\text{الدخل القومي}}{\text{عدد السكان}}$

دخل الفرد الحقيقي = $\frac{\text{الدخل النقدي للفرد}}{\text{الرقم القياسي للأسعار}}$

ويقسم البنك الدولي دول العالم – في عام 2003 – وفقاً لمتوسط نصيب الفرد من الدخل القومي إلى ثلاث مجموعات وهى [1]:

أ – **مجموعة الدول ذات الدخل المرتفع**، وهى تلك الدول التي يزيد متوسط نصيب الفرد من الدخل فيها عن 9205 دولار سنوياً.

ب – **مجموعة الدول ذات الدخل المتوسط**، وهى تلك الدول التي يتراوح متوسط نصيب الفرد من الدخل بها فيما بين 746 دولار إلى 9205 دولار سنوياً.

حـ – **مجموعة الدول ذات الدخل المنخفض**، وهى تلك الدول التي يقل متوسط نصيب الفرد من الدخل فيها عن 746 دولار سنوياً.

وقد بلغ إجمالي الدخل القومي العالمي في عام 2001 حوالي 31.5 تريليون دولار، تحقق منه حوالي 25.5 تريليون دولار في الدول ذات الدخل المرتفع، بما يمثل 81% من الدخل القومي العالمي، وأن حوالي 6 تريليون دولار تحققت في الدول ذات الدخل المتوسط والمنخفض، بما يمثل حوالي 19% من الدخل القومي العالمي. وإذا أخذنا عدد السكان في الاعتبار والمقدر بحوالي 6.1 مليار نسمة يقطن منهم حوالي مليار نسمة في الدول المتقدمة، 5.2 مليار نسمة في الدول متوسطة ومنخفضة الدخل، وهذا يعنى أن حوالي 16% من سكان العالم يحصلون على حوالي 81% من الدخل القومي العالمي بما يمثل 70 دولاراً يومياً،

---

[1] البنك الدولي، *تقرير عن التنمية في العالم لعام 2003* ، التنمية المستدامة في عالم دائم التغير، البنك الدولي ومركز الأهرام للترجمة والنشر، 2003 ، ص 233.

وأن 84% من سكان العالم يحصلون على حوالي 19% من الدخل القومي العالمي، وبالتالي، يعيشون في حالة من التخلف والفقر، ويتلقى ثلاثة أخماس شعوب العالم في أفقر 61 دولة حوالي 6% من الدخل القومي العالمي، أي فيما يقل عن 2 دولار في اليوم [1].

وتوضح بيانات **الجدول رقم (1-1)** متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي في عام 2001، **ويتضح من هذا الجدول وجود تفاوت كبير في مستويات الدخول فيما بين الدول النامية والدول المتقدمة، حيث أن:**

1 - متوسط نصيب الفرد من الدخل في مجموعة الدول ذات الدخل المرتفع هو 26710 دولار، بينما في مجموعة الدول ذات الدخل المتوسط حوالي 1505 دولار، وفى الدول ذات الدخل المنخفض حوالي 430 دولار. أي أن متوسط دخل الفرد في الدول ذات الدخل المرتفع يعادل حوالي 18 ضعف متوسط دخل الفرد في الدول متوسطة الدخل، وحوالي 26 ضعف متوسط دخل الفرد في مجموعة الدول ذات الدخل المنخفض.

2 - على مستوى الدول منفردة نجد أن متوسط دخل الفرد في أغنى دول العالم وهى سويسرا الذي يصل إلى حوالي 36 ألف دولار، في حين يكون في أفقر دول العالم وهى إثيوبيا يكون 110 دولار، أي أن متوسط دخل الفرد في سويسرا يعادل حوالي 226 ضعف متوسط دخل الفرد في إثيوبيا.

---

[1] البنك الدولي، *مؤشرات التنمية في العالم لعام 2004*، البنك الدولي، 2004 ، ص 3.

جدول رقم (1-1)

متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي في عام 2001، ومتوسط معدل النمو السنوي خلال الفترة (1990 – 2001) في بعض الدول النامية والدول المتقدمة

البيان / الدولة	متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي في عام 2001 (دولار أمريكي)	متوسط معدل النمو السنوي في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي خلال الفترة (1990 – 2001) (%)
أ- الدول ذات الدخل المرتفع	26710	1.8
1- سويسرا	36970	0.3
2- الولايات المتحدة الأمريكية	34870	2.3
3- اليابان	35990	1.0
ب- الدول ذات الدخل المتوسط	1505	2.0
1 – مصر	1530	2.4
2 – سوريا	1000	3.4
3 – كولومبيا	1910	1.2
جـ- الدول ذات الدخل المنخفض	430	1.4
1 – إثيوبيا	110	2.6
2 – بنجلاديش	370	3.1
3 – رواندا	220	2.3

المصدر: البنك الدولي، *تقرير التنمية في العالم لعام 2003*، التنمية المستدامة في عالم دائم التغير، البنك الدولي ومركز الأهرام للترجمة والنشر، 2003 ، ص ص 234 – 239.

3 – وبمقارنة متوسط دخل الفرد في كل من سويسرا والولايات المتحدة الأمريكية ومصر، نجد أن متوسط دخل الفرد في كل من سويسرا والولايات المتحدة على التوالي يعادل حوالي 24، 23 ضعف متوسط دخل الفرد في مصر.

ويتضح مما سبق، وجود فجوة دخليه كبيرة فيما بين مستويات الدخول في الدول المتقدمة والدول النامية، وينعكس ذلك بالتالي، في انخفاض كميات السلع والخدمات التي يحصل عليها الأفراد في الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة، وبالتالي، انخفاض مستويات المعيشة في الدول النامية بدرجة ملحوظة مقارنة بما هو سائد في الدول المتقدمة.

ب – انخفاض معدل نمو متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي:

تعانى معظم الدول النامية ليس من انخفاض متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي فحسب، بل يمتد ذلك – أيضاً – إلى انخفاض متوسط معدل نمو نصيب الفرد من الدخل القومي؛ مما يؤدى الأمر في النهاية إلى استمرار بل وزيادة حدة الفجوة الدخلية فيما بين الدول النامية والدول المتقدمة مع مرور الزمن. فكما يتضح من بيانات الجدول رقم (1-1) أن الدول ذات الدخل المرتفع حققت معدل نمو في.نصيب الفرد من الدخل القومي 1.8% في المتوسط سنوياً خلال الفترة (1990 – 2001)، بينما كان متوسط معدل النمو السنوي في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي 2% في الدول ذات الدخل المتوسط، وفى الدول ذات الدخل المنخفض كان معدل النمو في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي 1.4% في المتوسط سنوياً خلال نفس الفترة. وقد حقق الاقتصاد المصري خلال عقد

التسعينيات معدل نمو في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي قدر بحوالي 2.4% في المتوسط سنوياً.

ورغم ارتفاع معدل النمو الذي تحقق في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي في الدول النامية متوسطة الدخل وبعض الدول النامية منخفضة الدخل، مقارنة بما تحقق في الدول ذات الدخل المرتفع، إلا أن ذلك يرجع إلى أن معدل النمو في الدول النامية بصفة عامة قد بدأ من قيم منخفضة؛ ولذا، فإن معدلات النمو المحققة في الدخل القومي لا تكفى بأي حال للحد من الفجوة الدخلية، وبالتالي، فإن الفجوة الدخلية بين الدول المتقدمة والدول النامية تزداد اتساعاً بمرور الوقت.

ففي عام 1981 وفقاً للبيانات الصادرة من الأمم المتحدة أن الفجوة الدخلية بين الدول المتقدمة والدول النامية كمجموعة – متوسطة ومنخفضة الدخل – كانت (14 – 1). ووفقاً لبيانات عام 1993 بلغت الفجوة الدخلية بين الدول المتقدمة والدول النامية كمجموعة (21 : 1)، حيث كان متوسط نصيب الفرد من الدخل في الدول المتقدمة 23090 دولار سنوياً، في حين كان هذا المتوسط 1090 دولار سنوياً في الدول النامية. وقد بلغت هذه الفجوة الدخلية في عام 2001 حوالي (27.6 : 1)، أي أن متوسط نصيب الفرد في الدول المتقدمة يعادل حوالي 14، 21، 27.6 ضعف متوسط دخل الفرد في الدول النامية كمجموعة في السنوات الثالثة سالفة الذكر على التوالي.

يتضح مما سبق، زيادة حدة كل من الفجوة الدخلية وفجوة التخلف فيما بين الدول المتقدمة والدول النامية بصورة مستمرة؛ حيث يزداد الفرق في متوسط الدخول بين المجموعتين من الدول بمرور الوقت.

وبالتالي، فإنه لتقليل كل من فجوة الدخل وفجوة التخلف فيما بين الدول المتقدمة والدول النامية، فإن هذا يتطلب من الدول النامية تحقيق معدلات نمو تفوق ضعف تلك المعدلات المحققة في الدول المتقدمة، وذلك من خلال تبنى برامج وخطط إنمائية طموحة تحقق الاستخدام الأمثل لما هو متاح من موارد في الدول النامية.

حـــ – سوء توزيع الدخل القومي:

يقصد بسوء توزيع الدخل في المجتمع أن نسبة صغيرة من أفراد المجتمع تستحوذ على الجانب الأكبر من الدخل؛ بينما توزع نسبة صغيرة من الدخل على السواد الأعظم من أفراد هذا المجتمع؛ مما يعنى وجود فجوة كبيرة بين دخول الأغنياء ودخول الفقراء داخل المجتمع الواحد. وتوجد مقاييس مختلفة لقياس درجة عدم العدالة في توزيع الدخل منها: **منحنى لورنز، ومعامل جينى، والتوزيع الخميسي**. وسوف يتم التطرق إليها في فصل لاحق. وتوضح هذه المقاييس أن معظم دول العالم تحتوى أنظمتها على درجة من عدم العدالة، كما أنه لا يمكن القطع بأن هناك ارتباطاً واضحاً بين مستويات الدخول في الدول المختلفة وسوء توزيع الدخل. فعلى سبيل المثال لو قارنا نصيب أفقر 40% من السكان بنصيب أغنى 20% من السكان كمقياس لعدم العدالة في توزيع الدخول، نجد أن دولاً مثل: البرازيل وإكوادور وبيرو والمكسيك تعانى من درجة كبيرة من عدم العدالة، ودولاً أخرى مثل: الهند وتنزانيا وفرنسا وألمانيا ومصر بها

درجة مقبولة من عدم العدالة، كما أن دولاً أخرى مثل: تايوان وإسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية بها درجة منخفضة من عدم العدالة [1].

ويؤكد ما سبق، أنه على الرغم من أن معظم دول العالم يوجد بها درجة من عدم العدالة، إلا أن هذه الظاهرة أوضح ما تكون في الدول النامية؛ حيث يميل نمط توزيع الدخل في هذه الدول لصالح الطبقات الغنية، ويمثل دخل الطبقات الغنية في هذه المجتمعات، التي تمثل 10% من السكان على نحو أكثر من 5 – 10 أضعاف الدخل الذي يخص أفقر 40% من السكان.

وتوضح ظاهرة سوء توزيع الدخل بين أفراد المجتمع نقطة مهمة، وهى أنه لا يجب النظر إلى التخلف وقياسه عن طريق مستوى ودرجة نمو متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي فقط، بل لابد من النظر أيضاً إلى طريقة توزيع هذا الدخل بين أفراد المجتمع. فقد تظهر البيانات الرسمية ارتفاعاً في متوسط نصيب الفرد من الدخل؛ مما يشير إلى حدوث تحسن في مستوى معيشة الأفراد، إلا أنه إذا تركزت هذه الزيادة في أيدي الفئة القليلة الغنية في المجتمع، فإن هذا بلا شك لا يعنى حدوث زيادة في مستوى رفاهية أفراد المجتمع. وإذا صاحب زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل بنسبة معينة، درجة أكبر من سوء التوزيع لهذا الدخل؛ فإن هذا بكل تأكيد يعنى زيادة درجة التخلف والفقر في المجتمع.

---

(1) البنك الدولي، ***مؤشرات التنمية في العام لعام 2000***، الطبعة الأولى، البنك الدولي، مارس 2000 ، ص ص 66 – 68.

(2) الاعتماد الشديد على النشاط الزراعي:

تعتمد معظم الدول النامية على النشاط الزراعي كمصدر أساسي في توليد الناتج المحلى الإجمالي واستيعاب الجزء الأكبر من العمالة في هذه الدول؛ حيث يشكل الناتج المحلى الإجمالي المتولد في القطاع الزراعي حوالي ثلث الناتج المحلى الإجمالي في الدول النامية بصفة عامة، كما يستوعب القطاع الزراعي ما يفوق 50% من القوة العاملة في هذه الدول. فوفقاً لبيانات عام 1993 مثل الناتج الزراعي حوالي 37% من الناتج المحلى الإجمالي في الدول النامية منخفضة الدخل و 12% في الدول النامية متوسطة الدخل، في مقابل 3% فقط من الناتج المحلى الإجمالي في الدول المتقدمة.

وتوضح بيانات **الجدول** رقم (1-2) هيكل الناتج والعمالة في عدد من الدول المتقدمة والدول النامية في عام 2002، **ومن هذا الجدول يتضح ما يلي:**

1 – أنه في مجموعة الدول المتقدمة مرتفعة الدخل تسهم كل من الزراعة والصناعة والخدمات بنحو 2% ، 27% ، 71% من الناتج المحلى الإجمالي على الترتيب. كما تستوعب هذه القطاعات الثلاثة على التوالي حوالي 3.7% ، 26.3% ، 70% من القوة العاملة. ويتضح من هذه النسب انخفاض النصيب النسبي لقطاع الزراعة مقارنة بالقطاعات الأخرى سواء في مجال إسهامه في الناتج أو استيعابه للعمالة في هذه الدول.

جدول رقم (1-2)

هيكل الناتج والعمالة في عدد من الدول في عام 2002

(%)

البيان / الدولة	ناتج القطاع كنسبة من الناتج المحلى الإجمالي			نسبة العمالة في القطاع كنسبة من القوة العاملة		
	الزراعة	الصناعة	الخدمات	الزراعة	الصناعة	الخدمات
أ- الدول ذات الدخل المرتفع	2	27	71	3.7	26.3	70.0
1- سويسرا	1	27	72	4.2	26.6	69.2
2- الولايات المتحدة الأمريكية	2	23	75	2.1	27.8	75.2
3- اليابان	1	31	68	5	30.3	63.7
ب- الدول ذات الدخل المتوسط	10	34	56	25	14	51
1 - مصر	17	33	50	30.7	19.4	49.9
2 - كولومبيا	14	30	56	22.8	18.2	58.9
3 - ناميبيا	11	31	58	31.4	12.9	54.7
جـ- الدول ذات الدخل المنخفض	24	30	46	62.5	11.5	26
1 - بنجلاديش	23	26	51	63.4	10.2	22.4
2 -كامبوديا	36	28	36	70.4	10.5	18.9
3 - باكستان	23	23	54	52.6	16.8	30.6

المصدر:

- World Bank, ***World Development Indicators***, N.Y., World Bank, 2004, pp. 186, 187. pp. 42-48.

2 - أنه في مجموعة الدول النامية ذات الدخل المتوسط تسهم كل من الزراعة والصناعة والخدمات بنحو 10% ، 34% ، 56% من الناتج المحلى الإجمالي على الترتيب، كما تستوعب هذه القطاعات

الثلاثة على التوالي حوالي 25% ، 34% ، 56% من القوة العاملة. ويتضح من هذه النسب ارتفاع النصيب النسبي لقطاع الزراعة سواء في إسهامه في الناتج المحلى أو في استيعابه للعمالة.

3 – أنه في مجموعة الدول النامية ذات الدخل المنخفض تسهم كل من الزراعة والصناعة والخدمات بنحو 24%، 30%، 46% من الناتج المحلى الإجمالي، كما تستوعب هذه القطاعات الثلاثة على التوالي حوالي 62.5% ، 11.5% ، 26% من القوة العاملة.

ويتضح مما سبق، ارتفاع النصيب النسبي لقطاع الزراعة بدرجة ملحوظة في إسهامه في الناتج المحلى الإجمالي واستيعابه للجزء الأكبر من القوة العاملة في هذه الدول.

4 – على مستوى الدول منفردة يلاحظ أنه في دولة مثل كمبوديا أن الزراعة تسهم بحوالي 36% من الناتج المحلى الإجمالي، وكل من الصناعة والخدمات يسهمان بحوالي 28%، 36% من الناتج المحلى الإجمالي على التوالي. كما أن الزراعة تستوعب حوالي 70.4% من القوة العاملة وكل من الصناعة والخدمات حوالي 10.5% ، 19% من القوة العاملة على التوالي. بينما في اليابان تسهم الزراعة بحوالي 1% من الناتج المحلى الإجمالي وكل من الصناعة والخدمات بحوالي 31% ، 68% على التوالي. كما يستوعب قطاع الزراعة 5% من القوة العاملة وكل من قطاعي الصناعة والخدمات حوالي 30%، 64% من القوة العاملة على التوالي.

5 – تسهم الزراعة في مصر بنحو 17% من الناتج المحلى الإجمالي وكل من الصناعة والخدمات بحوالي 33%، 50% على التوالي.

وتستوعب القطاعات الثلاثة على الترتيب حوالي 31%، 19% ، 50% من القوة العاملة المصرية.

ويتضح مما سبق، تزايد اعتماد الدول المتخلفة على النشاط الزراعي كمصدر للناتج ولاستيعاب القوة العاملة. ويصاحب التقدم الاقتصادي تزايد نشاط الصناعة التحويلية ونشاط الخدمات؛ مما يؤدى إلى تناقص نصيب القطاع الزراعي في توليد الناتج المحلى وفى استيعاب العمالة.

ويرى عديد من الاقتصاديين أن تزايد الاعتماد على النشاط الزراعي كمظهر من مظاهر التخلف يعتبر أمراً طبيعياً. ففي ظل انخفاض الدخول تكون الأولوية دائماً لإشباع الحاجات الأساسية من غذاء وكساء، ففي الدول منخفضة الدخل يشكل الطلب على الغذاء نحو نصف الطلب الكلى في المجتمع والجانب الأكبر المتبقي من الدخل يوجه نحو المسكن والكساء والخدمات المختلفة والحاجات الأساسية، والتي توجد أساساً في مجال النشاط الزراعي.

ولا يقتصر الأمر على مجرد تزايد الاعتماد على القطاع الزراعي، ولكن المشكلة تكمن في الخصائص التي يتميز بها القطاع الزراعي في الدول النامية، **حيث يتميز القطاع الزراعي في هذه الدول بعدد من الخصائص تتمثل فيما يلي:**

أ – شيوع الملكيات الزراعية الصغيرة، التي يطلق عليها مزارع الاكتفاء الذاتي وذلك لندرة الأرض الزراعية ونمو السكان في الريف بمعدل كبير؛ مما يؤدى إلى زيادة العمالة على نفس قطعة الأرض، ولهذا تنتشر البطالة بأشكالها المختلفة وخاصة البطالة المقنعة بين العمال

الزراعيين، التي تعنى وجود عمال يعملون فعلاً ولكن إنتاجيتهم تساوى صفر وقد تكون سالبة. ويؤدى ذلك في النهاية إلى انخفاض الإنتاجية المتوسطة للعامل الزراعي.

ب – اعتماد الزراعة على الطرق الإنتاجية التقليدية والأدوات البدائية؛ حيث تعتمد الزراعة بصفة أساسية على العمل والأرض، وذلك لندرة رأس المال.

حـ – عدم إقبال المزارعين على تطبيق نتائج البحوث العلمية لتطوير إنتاجهم؛ فمعظم هذه الطرق تحتاج إلى إمكانيات مادية وقدرات تنظيمية لا تتوفر لدى صغار المزارعين، وفى بعض الحالات تحتاج هذه الطرق إلى ظروف طبيعية معينة لا تتوافر لدى كثير من الدول النامية، والمزارع في الدول النامية تقليدي بطبيعته لا يميل إلى التجديد. ويترتب على ما سبق، انخفاض شديد في إنتاجية العامل الزراعي في الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة كما سيتضح في الخاصية التالية.

وبمقارنة الوضع في مصر بالوضع في الولايات المتحدة نجد أن الإنتاج الزراعي الذي يقوم بتحقيقه 2.1% من القوة العاملة الأمريكية، التي تعمل بالزراعة تكفى لسد حاجة الشعب الأمريكي من الغذاء مع تحقيق فائض، يتيح لها أن تكون أكبر مصدر للمواد الغذائية وبعض المنتجات الأولية الزراعية مثل القطن والدخان والبذور الزيتية في العالم؛ بينما يعمل في مصر نحو 31% من القوة العاملة في الزراعة ولا توفر هذه القوة العاملة، إلا ما يعادل نصف احتياجاتها فقط من الغذاء وتضطر إلى استيراد نسبة كبيرة من احتياجاتها من الغذاء من الخارج، ويعكس هذا

الأمر ارتفاع مستوى الإنتاجية في الولايات المتحدة الأمريكية مقارنة بإنتاجية العامل في مصر بدرجة ملحوظة.

(3) انخفاض إنتاجية عنصر العمل:

تعانى الدول النامية – بصفة عامة – من انخفاض كبير في الإنتاجية المتوسطة لعنصر العمل مقارنة بنظيرتها في الدول المتقدمة. وتقاس إنتاجية عنصر العمل بخارج قسمة الناتج الكلى على عدد الأفراد العاملين من بين قوة العمل. فوفقاً لبيانات عام 2002 كان متوسط إنتاجية العامل في الدول المتقدمة حوالي 59 ألف دولار، في حين كان متوسط إنتاجية العامل في الدول النامية حوالي 3.2 ألف دولار. أي أن متوسط إنتاجية العامل في الدول المتقدمة يعادل 18.4 ضعف متوسط إنتاجية العامل في الدول النامية ككل. وفى أمريكا وسويسرا على سبيل المثال كان متوسط إنتاجية العامل حوالي 74.3 ، 70.6 ألف دولار على التوالي، بينما كان متوسط إنتاجية العامل في كل من كولومبيا ومصر وكمبوديا 5.1 ، 3.8 ، 0.62 ألف دولار على التوالي في العام نفسه [1].

ويرجع انخفاض إنتاجية عنصر العمل في الدول النامية – مقارنة بنظيرتها في الدول المتقدمة – إلى عديد من العوامل لعل أهمها:

أ – انخفاض متوسط نصيب الفرد من رأس المال العيني: حيث تعانى معظم الدول النامية من ندرة نسبية كبيرة في عنصر رأس المال،

---

[1] يرجع في ذلك إلى:

– World Bank, World Development Indicators, *op. cit.,* Various Pages.

ولا يعنى برأس المال هنا رأس المال في شكله النقدي، بل رأس المال في شكله العيني، الذي يمثل الطاقة الإنتاجية الحقيقية في المجتمع، وينقسم رأس المال العيني هذا إلى نوعين:

- **رأس المال الإنتاجي:** ويتمثل في المعدات والآلات والأدوات التي تستخدم في عمليات الإنتاج، وبالتالي، تسهم بصورة مباشرة في العمليات الإنتاجية.

- **رأس المال الاجتماعي:** ويتمثل في البنية الأساسية في المجتمع من شبكات الطرق والكباري والكهرباء والصرف الصحي، والمدارس والمستشفيات التي تسهم بصورة غير مباشرة في العمليات الإنتاجية.

ويترتب على الندرة النسبية لعنصر رأس المال انخفاض نصيب العامل من رأس المال المستخدم في العمليات الإنتاجية، مقارنة بنصيب العامل من رأس المال في الدول المتقدمة. ولذلك يشيع في الدول النامية استخدام الطرق الإنتاجية التقليدية، حيث تحتاج الطرق الإنتاجية الحديثة استخدام قدر كبير من رأس المال. وعلى ذلك، يمكن القول أنه من المتعذر على الدول النامية استخدام التكنولوجيا الحديثة بسبب نقص رأس المال، فلو نظرنا إلى القطاع الزراعي، نجد أن الطرق الإنتاجية المستخدمة في عديد من الدول النامية – مع استثناءات قليلة في بعض الدول متوسطة الدخل – في حالة جمود منذ سنوات عديدة؛ حيث يتم بذر البذور في الأرض يدويا ويستخدم المحراث الخشبي في حصد المحاصيل بعد نضجها، ويتم الاعتماد على طرق التذرية اليدوية في فصل البذور والحبوب. وفى القطاع الصناعي تنتشر المشروعات صغيرة الحجم التي تستخدم

عشر عمال أو أقل، ويتم الاعتماد على الطرق الإنتاجية كثيفة العمالة مع استخدام بعض الأدوات البسيطة. ويترتب على ما سبق، أن إنتاج الوحدة من رأس المال يوزع على عدد كبير من العمال؛ مما يظهر بالتالي انخفاضاً في إنتاجية عنصر العمل.

وتسعى الدول النامية بصورة مستمرة إلى زيادة رصيد رأس المال بزيادة الاستثمارات كنسبة من ناتجها المحلى الإجمالي، نظراً لأهمية هذا العنصر في التعجيل بالنمو الاقتصادي، فقد ارتفعت الاستثمارات السنوية في الدول النامية كنسبة من ناتجها المحلى الإجمالي من 19% خلال الستينيات إلى 28% في نهاية الثمانينيات ووصلت إلى 30% في عام 1993. وتماثل هذه النسبة ما كان سائداً في الدول الصناعية المتقدمة في بداية مراحل نموها الأولى، إلا أن المشكلة لها جوانب أخرى لا تكمن فقط في نسبة الاستثمارات المنفذة إلى إجمالي الناتج المحلى، ولكن لابد من النظر أيضاً إلى فعالية هذه الاستثمارات أي مدى الاستخدام والتوظيف الكفء لهذه الاستثمارات؛ فلابد وأن تكون الاستثمارات متناسبة مع الإمكانيات المتوفرة والمتاحة للدولة، وأن يتم استخدام الفنون الإنتاجية الملائمة لطبيعة هذه الدول.

ب – **قصور الخبرات الإدارية والتنظيمية:** حيث ترتبط فعالية الاستثمارات بمدى توفر الخبرات الإدارية والتنظيمية في الدول النامية؛ فزيادة الاستثمارات واستخدام الفنون الإنتاجية الحديثة القائمة على استخدام رأس المال أمر مهم ولكنه غير كافٍ لحدوث النمو الاقتصادي؛ إذ لابد من توافر طبقة من المنظمين الأكفاء تتوفر لديهم روح المغامرة

والرغبة في تنفيذ الاستثمارات طويلة الأجل التي تحقق إنتاجاً كبيراً وأرباحاً مرتفعة، ولكن على مدى فترة زمنية طويلة. وتعانى معظم الدول النامية من نقص شديد في هذه الطبقة؛ حيث يسعى المستثمرون في هذه الدول إلى الربح السريع، واللجوء إلى الاستثمارات قصيرة الأجل في النشاط التجاري والخدمي، التي لا تنطوي على درجة عالية من المخاطر.

حـ - **الاعتماد المتزايد على النشاط الزراعي**: حيث تعتمد الدول النامية بصورة كبيرة على النشاط الزراعي كمصدر أساسي في توليد الناتج وفى استيعاب الجزء الأكبر من العمالة، كما وضح ذلك في الخاصية الثانية سالفة الذكر، وعادة ما تكون إنتاجية العامل في النشاط الزراعي أقل بكثير مقارنة بإنتاجية نظيره في القطاعات الأخرى. هذا فضلاً عما يسود في القطاع الزراعي من تزايد في معدلات البطالة وخاصة المقنعة منها بسبب سيادة نظام العائلة الممتدة في الريف، وهو نظام شائع في معظم الدول النامية. حيث يكون هناك ارتباط قوى بين أبناء الأسرة الواحدة ويستمر الأبناء في نفس المكان وعلى نفس المساحة من الأرض، رغم الزيادة في عدد أفراد الأسرة على نفس المساحة المحددة من الأرض كنوع من التكافل الاجتماعي فيما بين أفراد الأسرة؛ مما يترتب على ذلك من انخفاض الإنتاجية المتوسطة للأفراد العاملين في القطاع الزراعي بصورة كبيرة، بينما تكون الإنتاجية الحدية صفر أو قد تكون سالبة.

ويترتب على الأسباب الثلاثة سالفة الذكر وجود عدم تناسب بين عرض عوامل الإنتاج في الدول النامية؛ حيث تعانى معظم هذه

الدول من ندرة نسبية كبيرة في عناصر الإنتاج المكملة لعنصر العمل في العمليات الإنتاجية، مثل: الأرض ورأس المال والخبرات الإدارية والتنظيمية. وفى ظل هذه الظروف أي وفرة نسبية في عنصر العمل وندرة نسبية في عناصر الإنتاج الأخرى، فإن هذا الأمر يترتب عليه سريان **قانون تناقص الغلة**، الذي ينص على أنه في حالة زيادة أحد عناصر الإنتاج – العمل – في ظل ثبات أو زيادة عناصر الإنتاج الأخرى المكملة له في العملية الإنتاجية بمعدلات أقل، تتناقص الإنتاجية الحدية والمتوسطة لهذا العنصر الإنتاجي الذي يزداد بمعدل أسرع.

د – **انخفاض مستوى التعليم والتدريب أو ما يسمى برأس المال البشرى:** وهو يتمثل في رصيد الاقتصاد القومي من كفاءات إدارية وتنظيمية وقدرات قيادية، فضلاً عن العمالة الماهرة والمدربة. وانخفاض مستوى التعليم وانتشار الأمية، وضعف إمكانيات التدريب تحد من توافر هذه الكفاءات والخبرات والعمالة المدربة والماهرة، ويمارس ذلك أثراً سلبياً على مستوى الإنتاجية. وتعانى الدول النامية بصفة عامة من قصور في مثل هذه العناصر؛ مما يؤدى إلى انخفاض الإنتاجية المتوسطة لعنصر العمل بها.

هـ – **انخفاض المستوى الصحي والغذائي:** ويعزى ذلك إلى انخفاض مستويات المعيشة الناتج عن انخفاض مستويات الدخول، ويترتب على ذلك انخفاض مقدرة الفرد الجسمانية والذهنية في القيام بوظيفته قياماً مرضياً؛ حيث أن هناك ارتباطاً قوياً بين الحالة الصحية للشخص وإنتاجيته.

وذلك لأن سوء التغذية في الطفولة يقيد النمو الذهني والجسماني للأفراد، كما أن عدم كفاية الغذاء وعاداته السيئة وانخفاض مستويات الصحة العامة في السنوات التالية، تسبب تدهوراً في صحة العامل وتضعف من قدرته على العمل والانتظام فيه، وكل هذا يمثل أحد الأسباب في انخفاض إنتاجية عنصر العمل في الدول النامية مقارنة بما هو سائد في الدول المتقدمة.

(4) ارتفاع معدلات البطالة:

تعد البطالة ظاهرة طبيعية في أي اقتصاد، إذ أنه من الصعب الوصول إلى مستوى التوظف الكامل لكل أفراد القوة العاملة في أي اقتصاد، ذلك أن التوظف الكامل هذا يمثل وضع أمثل بعيد المنال، أما الوضع العادي فهو العمالة غير الكاملة. وتكمن المشكلة في الدول النامية في زيادة حجم البطالة ومعدلها وآثارها السلبية على الناتج القومي مع إهدار جزء متزايد من رأس المال البشرى، فضلاً عن الآثار الاجتماعية والسياسية السلبية لها. **وتتمثل البطالة في وجود أشخاص في مجتمع معين قادرين على العمل، ومؤهلين له – بالنوع والمستوى المطلوبين – وراغبين فيه، وباحثين عنه، وموافقين على الولوج فيه في ظل الأجور السائدة ولا يجدونه خلال فترة زمنية معينة.**

ويُعرف معدل البطالة وفقاً لذلك بأنه النسبة بين عدد العمال العاطلين إلى العدد الكلى للعمال المشاركين في قوة العمل خلال فترة زمنية معينة أي أن [1]:

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين}}{\text{قوة العمل}} \times 100$$

وقوة العمل = حجم العمالة + حجم البطالة

وتعانى معظم الدول النامية من انخفاض مستويات المعيشة وتفشى ظاهرة البطالة بها، وبالتالي، عدم الاستفادة من القوة العاملة؛ بما يضمن تحقيق أقصى ناتج ممكن من وراء الاستخدام الأمثل والكامل للقوة العاملة بها، ولا تقتصر ظاهرة البطالة على الدول النامية فقط؛ فالدول المتقدمة تعانى من هذه الظاهرة أيضاً.

إلا أن هناك اختلافاً واضحاً بين شكل البطالة وأسبابها في كل من الدول المتقدمة والدول النامية.

أولاً – فيما يتعلق بالبطالة في الدول المتقدمة: فإنها عادة تكون بطالة سافرة أو صريحة **(Open Unemployment)** تحدث لفترة زمنية معينة، وتتمثل في الأفراد القادرين والراغبين في العمل والباحثين عنه ولا يجدونه في ظل الأجور المتاحة، ويحدث هذا النوع من البطالة في الدول المتقدمة لعدة أسباب، لعل أهمها:

---

[1] يرجع في ذلك إلى:

– Mcconnell C. R., Brue S. L., Macpherson D. A., Contemporary Labor Economics, *Mc-Graw Hill,* New York, Sixth Edition, 2003., p. 554.

أ - **التقلبات الدورية في النشاط الاقتصادي**، التي تحدث في الدول المتقدمة بسبب تعاقب دورات الكساد والرواج على الاقتصاديات الرأسمالية. ففي فترات الكساد ينخفض الطلب الكلى على عديد من السلع والخدمات؛ مما يؤدى إلى الاستغناء عن جزء من العمالة في هذه القطاعات لفترة معينة تنتهي بانتهاء حالة الكساد والدخول في موجة جديدة من الرواج.

ب - **التقدم التكنولوجي**، الذي يحدث في مجالات معينة يؤدى إلى تحول الإنتاج إلى مجال جديد ويتم الاستغناء عن العمالة في الصناعات التقليدية لعدم قدرتهم على التعامل مع التكنولوجيا الجديدة، ويتم القضاء على هذا النوع من البطالة عن طريق إعادة تدريب العمال وتأهيلهم للعمل في مجالات أخرى أو في المجالات الجديدة.

حـ - **السياسات الاقتصادية**، التي تتبعها بعض الدول لمعالجة أوضاع اقتصادية معينة، مثل: إتباع بعض الدول لسياسات مالية ونقدية انكماشية لمعالجة موجات التضخم التي تعانى منها، وتتمثل أهم تلك السياسات في تخفيض الإنفاق العام و/أو زيادة الضرائب ورفع أسعار الفائدة. وكل هذه الأمور ينجم عنها نقص في فرص العمل وانتشار البطالة.

ولذا، فإنه يمكن القول أن التناسب بين عرض كل من عنصر العمل وعناصر الإنتاج الأخرى، يجعل معالجة البطالة في الدول المتقدمة تتم بصورة أسهل وفي فترة زمنية أقصر من خلال التأثير على جانب الطلب الكلى في الاقتصاد. ووفقاً لبيانات عام 2002 تصل معدلات البطالة في الدول المتقدمة مرتفعة الدخل إلى

6.2% من قوة العمل في المتوسط، وتكون هذه المعدلات في كل من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان 5.8% ، 5.4% من قوة العمل على الترتيب [1].

ثانياً – فيما يتعلق بالبطالة في الدول النامية: فالبطالة بها تتميز بأنها بطالة هيكلية تنشأ بسبب عدم التناسب بين عنصر العمل وباقي عناصر الإنتاج الأخرى، **ويؤدى ذلك إلى شكلين من أشكال البطالة وهما:**

أ – **البطالة السافرة:** بسبب عدم توفر فرص العمل الكافية لاستيعاب فائض عرض العمل في كافة القطاعات في ظل الزيادة المستمرة في سكان الدول النامية، ومن ثم، زيادة عرض قوة العمل. فعدم توفر فرص العمل لجانب كبير من القوة العاملة ليس ظاهرة مؤقتة، ولكنها ظاهرة دائمة تزداد حدتها بصورة مستمرة، وقد تراوحت نسبة البطالة ما بين 10% – 31% من قوة العمل خلال عقد التسعينيات من القرن الماضي في الدول النامية منخفضة ومتوسطة الدخل، باستثناء عدد محدود من الدول التي حققت تقدماً اقتصادياً ملحوظاً، فقد بلغت هذه النسبة 4% في كوريا، 6% في الأرجنتين، وتتركز البطالة السافرة فيما بين فئة الشباب وخاصة المتعلمين أي في الفئة العمرية (15 – 24) عاماً. وقد وصل معدل البطالة على سبيل المثال في كولومبيا إلى حوالي 18% من قوة العمل في عام 2002.

---

[1] يرجع في ذلك إلى:

– World Bank, World Development Indicators, *op. cit.*, pp. 50, 51.

وتعانى مصر من ارتفاع معدلات البطالة الصريحة، حيث وصل معدل البطالة إلى حوالي 14.7% من قوة العمل وفقاً لتعداد عام 1986، وإن كانت أقل من ذلك بكثير وفقاً لتعداد عام 1996، حيث قدر بحوالي 9% واستمر معدل البطالة تقريباً فيما بين 9%، 10% حتى عام 2003 وفقاً للإحصاءات الرسمية وإن كان هناك عديد من الدراسات ترى أنه يتراوح بين (15 % - 17.5%) من قوة العمل [1]. وتتركز البطالة بدرجة أساسية فيما بين فئة الشباب من المتعلمين الداخلين الجدد إلى سوق العمل، حيث تصل البطالة فيما بين هذه الفئات إلى ما يفوق 95% من إجمالي العاطلين خلال عقد التسعينيات.

ب - **البطالة المقنعة (Disguised Unemployment)**: إن البطالة المقنعة توجد حيث يعمل الأفراد بأقل من الطاقة الإنتاجية المفترضة لهم، أو في حالة وجود أعداد من العاملين في بعض القطاعات دون أن يترتب على وجودهم ناتج صافي أو إضافي، أو حتى أنه قد يترتب - أحياناً - على توظيفهم نقص الناتج الكلى، أي أنهم في حالة عمالة ظاهرياً - فقط - بينما عملهم لا يسفر عن خلق سلع أو

---

[1] يرجع في ذلك إلى:

- Fergany N., *An Assessment of The Unemployment Situation in Egypt*, Almishkat Center for Research and Training, Cairo, Research Notes, No. 13, Dec. 1999, pp. 4, 5.
- Youssef S. M., "Structural Reform Programme of Egyptian State – Owned Enterprises Current Impact and Future Prospects", *The Journal of Management Development*, Bradford, Vol. 15, No. 5, 1996, http://80proquestumi.com.,21/12/2002, p. 2.

خدمات، وبالتالي، تكون إنتاجيتهم الحدية في الحالة الأولى صفراً وسالبة في الحالة الثانية.

وتزداد البطالة المقنعة ظهوراً وانتشاراً في الدول النامية؛ حيث تتميز بوجه عام بوفرة نسبية في عنصر العمل؛ بينما تكون فرص العمل فيها محدودة بسبب ضيق مجالات الإنتاج عموماً؛ مما يجعل الأفراد يشتغلون في أية أعمال حتى ولو كانت متدنية أو عديمة الإنتاجية؛ ومما يدعم ذلك الأمر انخفاض المستوى التعليمي، وارتفاع نسبة الأيدي العاملة غير الماهرة. ولذا، فإن أسباب البطالة المقنعة تكمن في طبيعة الاقتصاد النامي وخصائص بنيانه؛ حيث يكون الوزن النسبي للقطاع الصناعي محدود وقدرته على امتصاص العمالة ضعيفة، وبالتالي، لا يوجد أمام فائض العمل إلا الالتجاء إلى القطاع الزراعي – بسبب الزيادة السكانية في الريف ونظام العائلة الممتدة فيه. وتنتشر البطالة المقنعة – أيضاً – في القطاع الحكومي والقطاع العام وقطاع الخدمات بسبب بعض العوامل الاجتماعية والسياسية. فكثيراً ما تلتزم بعض حكومات الدول النامية بتعيين خريجي المعاهد والجامعات والمسرحين من القوات المسلحة في الحكومة أو شركات القطاع العام، في الوقت الذي تعلم فيه أن مؤهلاتهم لا تتناسب مع متطلبات سوق العمل. كما تنتشر البطالة المقنعة في الدول النامية – أيضاً – في عديد من الخدمات والأعمال المتدنية في مدن الدول النامية، ويتمثل ذلك في كثرة الباعة الجائلين وماسحي الأحذية وموزعي الجرائد وأوراق اليانصيب وغيرها. وتمثل البطالة المقنعة جانباً يعتد به من حجم

البطالة في المجتمعات النامية حتى أنه في كثير من الدول النامية تتضاعف نسبة البطالة الرسمية، إذا تم إضافة البطالة المقنعة إلى البطالة السافرة.

وتمثل البطالة المقنعة تبديداً لجزء مهم من القوة العاملة؛ حيث تستنزف هذه الطاقات في أعمال لا تفيد لاقتصاد ولا يترتب عليها إضافات مهمة إلى الناتج القومي، ومن ثم، تمثل البطالة المقنعة أخطر أنواع البطالة لأنه من الصعب حصرها؛ إذ أنه في ظلها يكون الأفراد ظاهرياً يعملون وإن كانوا لا يضيفون كثيراً إلى الإنتاج؛ حيث أن الإنتاجية الحدية تكاد تكون صفراً.

(5) التبعية الاقتصادية للخارج:

تعد التبعية الاقتصادية للخارج من أهم مظاهر التخلف في الدول النامية، بل يرى بعض الاقتصاديين أنها تمثل أحد الأسباب الأساسية لظاهرة التخلف في هذه الدول، وقد تولدت التبعية الاقتصادية بفعل النمط الاستعماري للاستثمارات الأجنبية خلال القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين، ثم بعد ذلك بفعل الشركات متعددة الجنسيات والمؤسسات الدولية. وتتحصل مجمل آثار التبعية في الدول النامية للعالم الاقتصادي المتقدم في أن الدول النامية لا تملك مصائرها الاقتصادية. وتتخذ التبعية الاقتصادية للخارج عدة أشكال تتشابك وتتكامل معاً في ربط اقتصاديات الدول النامية بالعالم المتقدم، وتأخذ التبعية الاقتصادية ثلاثة

أشكال أساسية وهي: التبعية التجارية، والتبعية المالية، والتبعية التكنولوجية، وسوف نعرض بإيجاز لهذه الأنواع الثلاثة كما يلي [1].

أ – التبعية التجارية:

وترجع التبعية التجارية تاريخياً إلى الاستعمار الذي ربط عديد من المناطق في الدول النامية ليس سياسياً فقط، بل اقتصادياً أيضاً باقتصاديات الدول الاستعمارية، حيث وجه النشاط الإنتاجي في المستعمرات لكي تكون بمثابة مزارع لإنتاج المواد الأولية اللازمة للصناعة بالدولة الاستعمارية، وكما تكون هذه الدول بمثابة سوق لتصريف الإنتاج الصناعي المتزايد في الدول الاستعمارية.

وقد ترتب على ذلك تغير الهيكل الاقتصادي في الدول النامية متخذة شكل تخصص شديد في عدد قليل من المواد الأولية، والاعتماد الكبير على الدول المتقدمة في استيراد المنتجات الصناعية، نظراً لصعوبة قيام صناعة وطنية تستطيع منافسة هذه المنتجات المستوردة خاصة في ظل وجود حرية التجارة الخارجية، وقد تعمقت التبعية التجارية بالاعتماد الشديد على تصدير عدد قليل من المنتجات الأولية إلى أسواق الدول المتقدمة مقابل ما تحتاجه من منتجاتها الصناعية. وعندما استقلت الدول النامية سياسياً بعد الحرب العالمية الثانية الواحدة تلو الأخرى، حاولت هذه

---

(1) لمزيد من التفصيل يرجع في ذلك إلى:

– د. صبحي تادرس قريصة، د. محمد عبد العزيز عجمية، التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومشكلاتها، *مرجع سابق*، ص ص 27 – 33.

– د. محمد زكى شافعي، *التنمية الاقتصادية*، الكتاب الأول، دار النهضة العربية، القاهرة، 1980، ص ص 33 – 40.

الدول التحرر من سيطرة التبعية الاقتصادية للخارج من خلال تنفيذ برامج تنموية طموحة بها، وبالرغم مما بذلته هذه الدول من جهد إنمائي في هذا السبيل، مازالت علاقات التبعية التجارية وغيرها من صور التبعية الأخرى قائمة وذلك بفعل الشركات متعددة الجنسيات والمؤسسات المالية الدولية وغيرها.

ويمكن الاستدلال على حدة وعمق علاقات التبعية التجارية بين الدول النامية والدول المتقدمة، في انه خلال عقد الثمانينيات من القرن الماضي مثلت المنتجات الأولية من منتجات غذائية ومواد أولية، ووسائل الطاقة، والمعادن الخام حوالي 90% من صادرات الدول النامية، كما حققت صادرات المنتجات الأولية في هذه الدول حوالي 75% من حصيلة هذه الدول من النقد الأجنبي؛ كما تؤكد إحصائيات التجارة العالمية أنه خلال الجزء الأول من النصف الثاني من القرن التاسع عشر انخفض نصيب الدول النامية من الصادرات العالمية من 35% إلى 21%، وذلك لصالح زيادة نصيب الدول المتقدمة من الصادرات العالمية، كما تشير هذه الإحصائيات إلى انخفاض نسبة التعامل التجاري بين الدول النامية وبعضها، وارتفاعها بين الدول المتقدمة وبعضها. ومؤدى هذا الأمر زيادة هيمنة الدول المتقدمة على التبادل التجاري الدولي.

ويستخدم الاقتصاديون عدداً من المؤشرات التي توضح مدى حدة التبعية التجارية وتطورها عبر الزمن، ومن هذه المؤشرات:

(1) مؤشر درجة الانكشاف الاقتصادي $= \dfrac{\text{الصادرات + الواردات}}{\text{الناتج المحلى الإجمالي}} \times 100$

وكلما ارتفعت النسبة في مؤشر درجة الانكشاف الاقتصادي في دولة ما، أي ارتفع مجموع قيمة صادرات وواردات الدولة إلى ناتجها

المحلي الإجمالي، ازداد تأثر الاقتصاد بالتغيرات في ظروف التجارة الخارجية.

ويجدر الذكر أن ارتفاع نسبة مؤشر درجة الانكشاف الاقتصادي لا يعد دليلاً قاطعاً على تبعية الاقتصاد للخارج، بل يجب أن يؤكد ذلك بمؤشرات أخرى، حيث يكون مؤشر الانكشاف الاقتصادي مرتفعاً في بعض الدول، مثل: السويد واليابان وبريطانيا، غير أنه لا يمكن القول بأن هذه الدول دولاً نامية وتنطبق عليها خاصية التبعية التجارية للخارج.

وبالتالي، لا يعد ارتفاع مؤشر الانكشاف الاقتصادي دليلاً قاطعاً على التبعية التجارية للخارج، حيث يتعين التأكيد على وجود هذه التبعية باستخدام مؤشري التركز السلعي للصادرات والتركز الجغرافي للصادرات، حيث أن:

(2) مؤشر التركز السلعي للصادرات $= \dfrac{\text{صادرات السلعتين الرئيسيتين}}{\text{مجموع الصادرات}} \times 100$

(3) مؤشر التركز الجغرافي للصادرات $= \dfrac{\text{الصادرات إلى أهم دولتين}}{\text{مجموع الصادرات}} \times 100$

ومما لاشك فيه، أن ارتفاع مؤشر التركز السلعي للصادرات إلى حد المغالاة، كما هو الحال في الدول النفطية التي تعتمد على صادرات البترول بصورة أساسية يعد دليلاً حاسماً على وجود التبعية التجارية بها، حيث يرتفع هذا المؤشر إلى ما يفوق 95% بهذه الدول. ومؤدى هذا اعتماد الدول النامية على الخارج في تصريف فائض إنتاجها على سلعة أو سلعتين التي تتخصص في تصديرها، وكذلك في الحصول على عديد من السلع الأساسية الصناعية التي لا تقوم بإنتاجها. وإذا ارتبطت حدة التبعية

التجارية للخارج في دولة ما بارتفاع نسبة مؤشر التركز الجغرافي للصادرات، الذي يعنى تركز الصادرات في دولة أو دولتين، فإنه يرفع من مخاطر التجارة الخارجية، حيث يجعل الدولة أكثر تأثراً بالقرارات السياسية والاقتصادية للدولة أو الدولتين المستوردة منها.

ولا تقتصر التبعية التجارية في الدول النامية على المظاهر سالفة الذكر فحسب، إذ تتميز معظم الدول المتخلفة بسيطرة الأجهزة الأجنبية على العمليات المتعلقة بالتجارة الخارجية، مثل: مكاتب التصدير والاستيراد والبنوك وشركات التأمين وأجهزة النقل، فضلاً عن سيطرة الشركات متعددة الجنسيات على الأنشطة المتعلقة بالتصدير في معظم الدول النامية، وقد ترتب على ذلك **ظاهرة الثنائية الاقتصادية** في هذه الدول وهو أن اقتصاديات الدول النامية تنقسم إلى قطاعين **الأول** متقدم جداً ويعتمد على رؤوس الأموال الأجنبية، ويستخدم أحدث الأساليب الفنية في الإنتاج، ويتميز بارتفاع الكفاءة الإنتاجية والأجور به، وهو القطاع المرتبط بقطاع التصدير بصورة مباشرة أو غير مباشرة، ولا يعد في حقيقة الأمر إلا أن يكون سوى مركزاً أمامياً لاقتصاديات الدول الاستعمارية.

والقطاع **الثاني** هو قطاع بدائي متخلف يرتبط بالسوق المحلى ورأس المال المحلى، ويتميز بانخفاض مستوى الكفاءة الإنتاجية وانخفاض مستويات الأجور به. ولا يرتبط القطاعان ببعضهما إلا بأضعف الصلات، وقد ترتب على هذه الظاهرة تفكك النظام الاقتصادي بالبلاد المتخلفة، وضعف علاقات الترابط فيما بين الأنشطة الاقتصادية في الدولة الواحدة.

ويترتب على التبعية التجارية للخارج في الدول النامية نوعين من المخاطر يتعلق أولهما بالأجل القصير، وينصرف ثانيهما إلى المدى الطويل.

- **أما الخطر الأول:** فهو يتمثل في عدم استقرار أسواق المنتجات الأولية، وبالتالي، أسعارها وبدورها حصيلة الصادرات في الدول النامية، مما يؤثر سلبياً على مستوى النشاط الاقتصادي بهذه الدول، وذلك لأن الصادرات تشكل نسبة كبيرة من الدخل القومي بها. وبالتالي، تتوقف مستويات الدخول والتشغيل والمعيشة بالدول النامية التي تعانى من التبعية التجارية على الظروف الاقتصادية في الدول الصناعية المتقدمة.

- **أما الخطر الثاني:** فهو يتمثل في تدهور معدلات التبادل التجاري في غير صالح الدول النامية أو المنتجات الأولية، ويقاس ذلك وفقاً لعديد من المقاييس، ولعل أهمها:

1 – معدل التبادل الإجمالي $= \frac{\text{الرقم القياسي لكمية الصادرات}}{\text{الرقم القياسي لكمية الواردات}} \times 100$

2 – معدل التبادل الصافي $= \frac{\text{الرقم القياسي لأسعار الصادرات}}{\text{الرقم القياسي لأسعار الواردات}} \times 100$

3 – معدل التبادل الدخلي $= \frac{\text{الرقم القياسي لقيمة الصادرات}}{\text{الرقم القياسي لأسعار الواردات}} \times 100$

وكلما زادت قيمة هذه المقاييس عن 100 خلال فترة زمنية معينة، فإن هذا يدل على تحسن معدلات التبادل التجاري لصالح الدولة وزيادة مقدرتها الاستيرادية، والعكس صحيح. غير أن معظم الدول النامية تعانى من تدهور في معدلات التبادل التجاري باستمرار وذلك بسبب تراخى الطلب على المنتجات الأولية من قبل الدول الصناعية باستمرار، نتيجة

للتقدم التكنولوجي ووجود البدائل الصناعية، فضلاً عن انخفاض مرونة الطلب السعرية والدخلية على تلك المنتجات.

ب – التبعية المالية:

وتعبر التبعية المالية في الدول النامية عن الوجه النقدي لتبعيتها التجارية، وتمثل نتيجة طبيعية لاختلال الهيكل الإنتاجي في اقتصاديات الدول النامية، وقد اشتدت ظاهرة التبعية المالية في الدول النامية في السنوات الأخيرة نتيجة لازدياد حاجة هذه الدول إلى الاستدانة من الدول المتقدمة لتمويل العجز المستمر والمتزايد في موازين مدفوعاتها، ذلك العجز الناتج عن بطء معدلات نمو صادراتها والارتفاع المستمر والمتزايد في معدلات نمو وارداتها، سواء من السلع الاستهلاكية لمواجهة الزيادة في أعداد السكان بها، فضلاً عن وارداتها من السلع الاستثمارية اللازمة لتنفيذ برامج التنمية بها. وقد ترتب على ذلك زيادة مديونيات الدول النامية، ومن ثم، تزايد تبعيتها المالية للخارج، التي تقاس بتزايد عبء خدمة ديونها الخارجية، ويقاس عبء خدمة الديون الخارجية في أى دولة كما يلي:

$$\text{عبء خدمة الديون الخارجية في الدولة} = \frac{\text{أقساط الديون + الفوائد}}{\text{قيمة الصادرات}} \times 100$$

وقد ارتفع حجم الديون الخارجية وعبء خدمتها بدرجة ملحوظة في الدول النامية خلال عقدي السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي، حتى وصلت هذه الديون إلى مرحلة خطيرة. فقد ازدادت الديون الخارجية في الدول النامية من حوالي 70 مليار دولار في بداية السبعينيات إلى حوالي تريليون دولار في منتصف الثمانينيات، واستمر الأمر كذلك إلى

أن فاقت 2 تريليون دولار في عام 1995، وأصبح عبء خدمة هذه الديون يفوق 150% من صادرات الدول النامية ، وقد كان أعلى من ذلك في بداية التسعينيات، حيث كان هذا العبء 175% من صادرات الدول النامية في عام 1990.

وشأن الاقتصاد المصري هو شأن الدول النامية الأخرى فقد زاد الدين الخارجي المصري بدرجة كبيرة خلال الفترة (70 – 1984) من حوالي 2.1 مليار دولار في عام 1970، إلى ما يفوق 46 مليار دولار في عام 1986 ووصل إلى حوالي 50 مليار دولار في بداية التسعينيات. وكان عبء خدمة هذه الديون حوالي 30% من الصادرات في بداية التسعينيات، وقد انخفضت الديون الخارجية المصرية منذ بداية التسعينيات بسبب إسقاط الدول المقرضة لجزء من هذه الديون خاصة بعد حرب الخليج الثانية في عام 1992 [1].

وقد نتـــج عن ذلك كله زيادة حدة تبعية الدول النامية من الناحية المالية للدول المتقدمة، ومطالبتها بإعادة جدولة ديونها الخارجية وذلك من خلال المؤسسات المالية الدولية، متمثلاً ذلك في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وتقديم قروض لها لتغطية التزاماتها الجارية، وعادة ما تفرض الدول الدائنة وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي شروطاً على الدول النامية، في مقابل إجراء إعادة جدولة ديونها وذلك من خلال إتباع سياسات إصلاحية، وقد عرفت خلال عقد الثمانينيات والتسعينيات **بروشتة صندوق النقد الدولي** أو ما يسمى ببرامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف

---

(1) يرجع في ذلك إلى:
– World Bank, ***World Debt Tables***, Vol. (1), (2), 1993, 1996.

الهيكلي في الدول النامية المدينة، وهى سياسات مالية ونقدية انكماشية تقشفية تحد من الاستقلال الاقتصادي والسياسي في هذه الدول. كما أن إعادة جدولة الديون الخارجية في هذه الدول لا يعد أكثر من مجرد تأجيل لهذه المشكلة، يتعين على الدول النامية أن تواجهها في النهاية بالاعتماد على نفسها.

جـ - التبعية التكنولوجية:

تعد التبعية التكنولوجية من أخطر أشكال التبعية الاقتصادية في الدول النامية، وتتضمن التكنولوجيا جانبين أحدهما مادي يتمثل في المعدات والآلات، والآخر غير مادي يتمثل في المعرفة المحيطة بابتكار التكنولوجيا المادية وكيفية استخدامها. ويمكن معرفة درجة تقدم الدولة تكنولوجياً من خلال معرفة صادرات الدولة من التكنولوجيا المتقدمة كنسبة من صادراتها الصناعية، ففي عام 2000 كانت هذه النسبة في كل من أمريكا واليابان 34% ، 28% على التوالي. وفي دول النمور الآسيوية مثل: تايوان وماليزيا وسنغافورة كانت هذه النسبة 39% ، 59% ، 63% على الترتيب، في حين كانت هذه النسبة في كل من مصر ورواندا وسوريا صفر ، 1% ، صفر على التوالي في نفس العام [1]. ويعكس ذلك مدى التخلف التكنولوجي في الدول النامية مقارنة بما هو سائد في الدول المتقدمة، وسيطرة الدول المتقدمة على السوق الدولي للتكنولوجيا الحديثة.

---

[1] البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم لعام 2003، ***مرجع سابق***، ص ص 240 ، 241.

وترجع خطورة التبعية التكنولوجية في أن عنصر التكنولوجيا يلعب دوراً كبيراً في تحديد مستوى التقدم الاقتصادي في المجتمع، وأن الدول النامية تستورد حوالي 90% من التكنولوجيا المجسدة في صورة سلع رأسمالية لازمة لتنميتها، وأنها تنتج منها محلياً 10% فقط في صورة معدات وآلات بسيطة مكملة لها يستخدم معظمها في القطاع الزراعي التقليدي، كما أن الدول المتقدمة تحتكر إنتاج وتصدير التكنولوجيا المتقدمة عادة من خلال الشركات متعددة الجنسيات.

وبالتالي، فإن الدول المتقدمة من خلال الشركات متعددة الجنسيات تستطيع أن تفرض شروطاً مجحفة في بيعها للتكنولوجيا المجسدة في صورة سلع رأسمالية، وكذلك مقابل حق استخدامها وخدمات خبرائها الذين يقومون بالإشراف على استخدام هذه السلع الرأسمالية. ويظهر ضخامة اعتماد الدول النامية على التكنولوجيا المستوردة من الدول المتقدمة من ارتفاع نسبة قيمة وارداتها من السلع الرأسمالية الحديثة، التي عادة ما تزيد عن قيمة وارداتها الكلية، كما أن هذا الاعتماد يتزايد باستمرار نتيجة للتطور والتقدم العلمي والتكنولوجي المطرد، مما ينتج عنه استمرار اتساع الفجوة التكنولوجية فيما بين الدول النامية والدول المتقدمة، وتزيد من اعتماد الأولى على الثانية.

مثال رقمي: إذا أتيحت لك البيانات التالية عن إحدى الدول النامية في أحد السنوات:

- الصادرات من البترول = 30 مليار دولار.
- الصادرات من خام الحديد = 20 مليار دولار.
- صادرات أخرى = 10 مليار دولار.
- إجمالي قيمة الواردات = 50 مليار دولار.

- مدفوعات خدمة الدين الخارجي (الفوائد + أقساط الديون) = 15 مليار دولار.
- الناتج المحلي الإجمالي = 80 مليار دولار.

المطلوب:

1 – تحديد إذا كانت هذه الدولة تابعة تجارياً للخارج، أم لا؟ ولماذا؟

2 – قياس درجة التبعية المالية في هذه الدولة.

الحل:

1 –

∵ مؤشر درجة الانكشاف الاقتصادي = $\frac{\text{الصادرات + الواردات}}{\text{الناتج المحلى الإجمالي}} \times 100$

$= \frac{50 + 60}{80} \times 100 = 137.5\%$

∵ مؤشر التركز السلعي للصادرات = $\frac{\text{صادرات أهم سلعتين}}{\text{إجمالي قيمة الصادرات}} \times 100$

$= \frac{20 + 30}{60} \times 100 = 83.3\%$

∴تؤكد هذه النتائج وجود التبعية التجارية للخارج في هذه الدولة.

2 – ∵ التبعية المالية تقاس بعبء خدمة الدين الخارجي:

∵ عبء خدمة الدين الخارجي = $\frac{\text{أقساط الدين + الفوائد}}{\text{إجمالي قيمة الصادرات}} \times 100$

$= \frac{15}{60} \times 100 = 25\%$

وهذا يعني أن ربع قيمة صادرات الدولة توجه إلى مدفوعات أعباء الديون الخارجية بها، مما يدلل على وجود التبعية المالية بها.

(6) انخفاض كل من معدلات الادخار ومعدلات الاستثمار:

تتميز الدول النامية بصفة عامة بانخفاض مستوى الادخار، ويرجع هذا في المقام الأول إلى انخفاض مستويات الدخول؛ فهل نتوقع من غالبية سكان الدول النامية وهم لا يحصلون إلا على دخول متواضعة غير كافية لمقابلة احتياجاتهم الأساسية أن يقوموا بالادخار اختياراً. وبالنظر إلى معدلات الادخار كنسبة من الناتج المحلى الإجمالي نجد أن المدخرات مثلت نسبة 7% من الناتج المحلى الإجمالي في الدول النامية منخفضة الدخل، مقارنة بحوالي 24% في الدول النامية متوسطة الدخل و21% في الدول المتقدمة ذات الدخل المرتفع خلال عقد الثمانينيات. ووفقاً لبيانات عام 1993 بلغت هذه النسبة 10% بالنسبة للدول النامية منخفضة الدخل، و 22% في الدول النامية متوسطة الدخل، في مقابل 20% في الدول مرتفعة الدخل. وتشير البيانات في مصر أن الادخار المحلى بلغ 26.8% من الدخل القومي في عام 1990 وانخفضت هذه النسبة إلى 23% في عام 2000.

ويتضح مما سبق، الفارق الواسع بين مستويات الادخار في الدول النامية والدول المتقدمة، وخاصة إذا أخذنا في الاعتبار المستوى المطلق للدخول في كل مجموعة من الدول[1]. ويعد انخفاض مستوى الادخار في الدول النامية منخفضة الدخل أمراً[2] طبيعياً، ففي ظل انخفاض مستوى الدخل – الذي يعد المصدر الرئيسي للادخار – يوجه الجانب الأكبر منه،

إن لم يكن كل الدخل نحو توفير السلع والحاجات الأساسية، حيث يوجه ما يوازى 80% من إجمالي الدخول القومية في الدول النامية إلى الاستهلاك الخاص، مما يؤدى إلى عدم تحقيق أية مدخرات صافية. ومع حدوث زيادة في مستوى الدخول، فإن أثر التقليد والمحاكاة يترتب عليه زيادة في مستوى الاستهلاك، حيث يميل عادة أصحاب الدخول المتوسطة والمرتفعة في الدول النامية إلى تقليد أنماط الاستهلاك السائدة في الدول المتقدمة التي تصل إليهم بصورة مستمرة من خلال وسائل الإعلام والاتصال الحديثة.

ومن ناحية أخرى نجد أن تواضع نصيب كل من الصناعة والتجارة الخارجية في الدخل القومي لهما دور أساسي في انخفاض المدخرات في الدول النامية. وبالنظر إلى تجربة الدول المتقدمة نجد أن النشاط الصناعي الكبير الذي تحقق فيها وزيادة نشاط التجارة الخارجية، أدى إلى تكوين أرباح كبيرة أسهمت في زيادة مستوى الادخار.

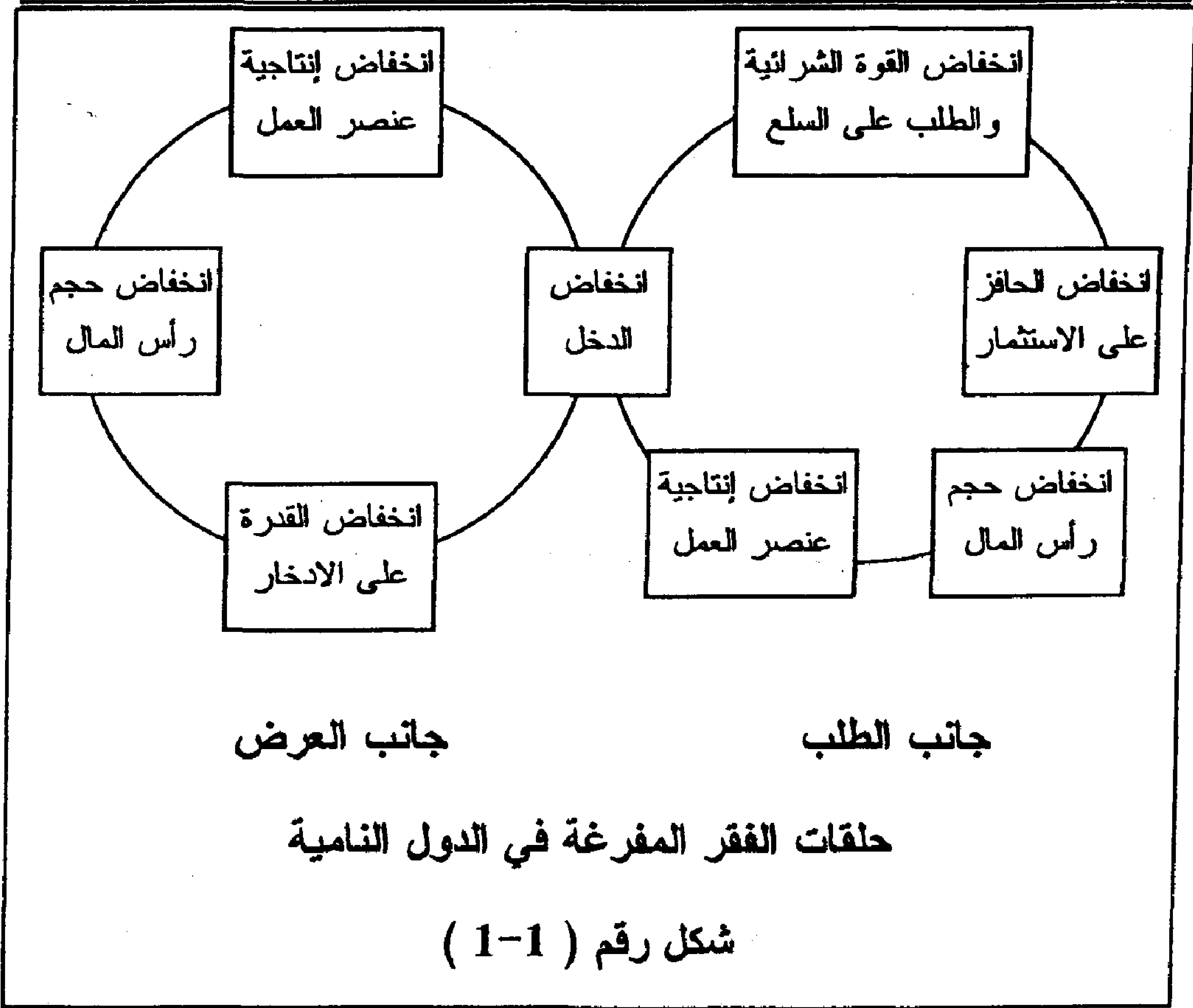
ويترتب على انخفاض مستوى الادخار في الدول النامية انخفاض تيار الاستثمار؛ فالمدخرات المتحققة في هذه الدول قد لا تستطيع فقط تعويض المستهلك من رأس المال خلال العمليات الإنتاجية؛ حيث أن رأس المال الثابت - الآلات والأدوات والتجهيزات - تتآكل بمرور الوقت ويستدعي ذلك تجنيب جزء من المدخرات لتعويضها؛ مما يؤدى إلى الاعتماد على القروض الخارجية والمنح والمعونات لتمويل الاستثمارات الجديدة، وما يترتب على ذلك من أعباء ومشاكل.

ويترتب على انخفاض معدلات الادخار في الدول النامية انخفاض معدلات الاستثمار اللازمة لتحقيق معدلات النمو المستهدفة، وذلك لأن

معدلات الاستثمار المتحققة في أى اقتصاد تعتمد على معدلات الادخار به، كما أن التراكم الرأسمالي يعتمد بدوره على معدلات الاستثمار المحققة في الاقتصاد، وكل هذا يؤدى إلى انخفاض إنتاجية العمل وبدوره انخفاض مستويات الدخول، ومن ثم، انخفاض معدلات الادخار وتدور الدول النامية فيما يسمى **بحلقات الفقر الخبيثة أو المفرغة** التي تمثل أحد عوائق التنمية في الدول المتخلفة، وهى حلقات تلتقي فيها الأسباب مع النتائج.

وفكرة الحلقات الخبيثة هذه تمثل أحد خصائص التخلف وتمثل أحد عقبات التنمية المحلية لأن انخفاض مستوى الادخار، وتأخر فنون الإنتاج وأساليبه تتدافع مع بعضها البعض في شكل دائري، يتخذ كل منها في إطاره دور سبب ونتيجة في ذات الوقت، ومن خلال تفاعلها يتمخض عنها بقاء البلد الفقير في حالة من الفقر والتخلف، وهذا يعنى أن فكرة الحلقات المفرغة هي عبارة عن علاقات دائرية تعبر عن وجود علاقات تراكمية تتبادل التأثير المتبادل وفي اتجاه هبوطي، تعمل على بقاء الاقتصاد في حالة من التخلف بفعل القوى التلقائية، وتعانى الدول النامية من وجود حلقتين من حلقات الفقر المفرغة، إحداهما على جانب العرض والأخرى على جانب الطلب، وذلك كما هو موضح في **الشكل رقم (1-1)**.

وتصور الحلقة المفرغة على **جانب العرض** في الدول النامية كيف يؤدى انخفاض مستوى الدخل إلى انخفاض القدرة على الادخار، وبدوره يؤدى إلى انخفاض حجم رأس المال – في صورة معدات وتجهيزات إنشائية – مما يؤدى بدوره إلى انخفاض إنتاجية عنصر العمل، وما يترتب عليه ذلك من انخفاض مستوى الدخل، وهكذا تكتمل الحلقة.



حلقات الفقر المفرغة في الدول النامية

شكل رقم (1-1)

وتصور الحلقة المفرغة على **جانب الطلب** في الدول النامية كيف يؤدى انخفاض مستوى الدخل إلى انخفاض القوة الشرائية لدى الأفراد، وبالتالي، انخفاض الطلب الكلى على السلع والخدمات، مما يؤدى إلى انخفاض الحافز على الاستثمار وبدوره يؤدى إلى انخفاض حجم رأس المال والتراكم الرأسمالي، وبالتالي، انخفاض إنتاجية عنصر العمل، ويسفر ذلك في النهاية عن انخفاض مستوى الدخل حتى تكتمل الحلقة.

ويتضح من ذلك، أن هناك تداخل فيما بين انخفاض مستويات الدخول، وما يرتبط به من انخفاض معدلات الادخار، ومن ثم، الاستثمار

في الدول النامية، وذلك في صورة عملية تراكمية تعمل على بقاء الدول النامية في حالة من التخلف والفقر.

ثانياً – الخصائص الاجتماعية للتخلف

تتميز الدول النامية ببعض الخصائص الاجتماعية التي تميزها عن الدول المتقدمة لعل أهمها: ارتفاع معدلات النمو السكاني وارتفاع عبء الإعالة، وانخفاض مستوى التعليم، وارتفاع معدلات الأمية، فضلاً عن تفشي ظاهرة الفساد بدرجة كبيرة في هذه الدول، وسوف نعرض لهذه الخصائص بإيجاز.

(1) ارتفاع معدلات النمو السكاني وارتفاع عبء الإعالة:

يقدر عدد سكان العالم بنحو 6.1 بليون نسمة وفقاً لإحصائيات عام 2001، ومن المتوقع زيادتهم إلى 10 بليون نسمة عام 2100 ويولد كل عام نحو 90 مليون طفل في العالم، يبلغ نصيب الدول النامية من هذه الزيادة نحو 80 مليون طفل. وخلال أربعين عاماً (1950 – 1990) حدثت زيادة سريعة في السكان قدرت بنحو 2.8 بليون نسمة وبالمقارنة بالفترة من (1750 – 1950) أى نحو 200 عاماً بلغت الزيادة نحو 1.7 بليون نسمة، ويعنى ذلك أن معدلات النمو السكاني تتزايد بصورة سريعة ومستمرة عبر الزمن، حيث تتناقص الفترة الزمنية اللازمة لتضاعف عدد اسكان بصورة مستمرة.

وبالنسبة للتوزيع الجغرافي لسكان العالم: يوضح التوزيع الجغرافي لسكان العالم أن نحو 84% من سكان العالم يقطنون الدول النامية التي تقع في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، و16% فقط من سكان

العالم يعيشون في الدول المتقدمة، وتتركز الزيادة السكانية في الدول النامية بصورة أساسية، حيث أن الزيادة السكانية في أفريقيا وآسيا تصل إلى 50% من الزيادة السكانية في العالم، وتشير البيانات إلى أن هناك مجموعة من الدول النامية تضم الهند وإندونيسيا والبرازيل وبنجلاديش وباكستان ونيجيريا يحققون معاً، زيادة سكانية أكبر من تلك المحققة في الدول المتقدمة. فنجد أن نيجيريا، التي تحتل المرتبة الثامنة في العالم من حيث عدد السكان تحقق ضعف الزيادة المطلقة في السكان التي تحققها الولايات المتحدة الأمريكية، التي تعد رابع دولة في العالم من حيث عدد السكان.

وتعانى الدول النامية من ارتفاع نسبة الكثافة السكانية التي تقدر بنحو 509 نسمة لكل كيلومتر مربع مزروع، و 53 نسمة لكل كيلومتر مربع بصفة عامة، مقارنة بحوالي 184 نسمة لكل كيلومتر مربع مزروع و 22 نسمة لكل كيلومتر مربع في الدول المتقدمة. وتعتمد الزيادة الطبيعية للسكان في الدول النامية على الفرق بين معدلات المواليد ومعدلات الوفيات، ويصل معدل الزيادة الطبيعية للسكان إلى نحو 1.8% سنوياً في الدول النامية، مقارنة بمعدل زيادة سكانية يتراوح ما بين (0.4% – 0.7%)، سنوياً في الدول المتقدمة، ويرجع الاختلاف الرئيسي في معدلات الزيادة السكانية بين الدول المتقدمة والدول النامية إلى اختلاف معدلات المواليد. وتتراوح معدلات المواليد ما بين (30 – 50) في الألف سنوياً في الدول النامية، مقابل أقل من 20 في الألف سنوياً في الدول المتقدمة. ومن المتوقع انخفاض معدلات المواليد في الدول النامية مع زيادة درجة التقدم الاقتصادي والاجتماعي، فقد حققت الدول ذات النمو

الاقتصادي السريع مثل: كوريا الجنوبية وتايوان انخفاضاً ملحوظاً في معدلات المواليد وصل إلى 24 ، 21 في الألف سنوياً في كل منهما على التوالي، وعلى العكس من ذلك نجد أن الفجوة في معدلات الوفيات ما بين الدول المتقدمة والدول النامية، تنخفض بسبب التقدم الصحي وحملات التطعيم المستمرة ضد الأمراض المتوطنة وتحسين مستويات المعيشة والتعليم والمياه النظيفة؛ مما أدى إلى انخفاض معدلات الوفيات بأكثر من 50% في أجزاء في آسيا وأمريكا اللاتينية وبأكثر من 30% في معظم الدول الأفريقية.

وقد بلغ معدل النمو السنوي للسكان في مصر خلال الفترة من (1960 – 1970) حوالي 2.2% في المتوسط سنوياً، وخلال الفترة من (1970 – 1980) نحو 2.1% في المتوسط، وخلال الفترة من (1980 – 1993) حوالي 2% في المتوسط سنوياً، ووصل عدد السكان في عام 1993 نحو 56 مليون نسمة. ووفقاً لإحصائيات آخر تعداد تم إجراؤه في عام 1996 قدر عدد السكان في مصر بنحو 60 مليون نسمة ووصل إلى حوالي 66 مليون نسمة في عام 2002، وقد حدث انخفاض في معدلات المواليد في مصر بسبب التقدم الاقتصادي والاجتماعي من 40 في الألف في عام 1970 إلى 29 في الألف عام 1993، وصاحب ذلك انخفاض في معدلات الوفيات أيضاً من 17 في الألف عام 1970 إلى 8 في الألف عام 1993.

وبالنسبة للتركيب العمري للسكان: فقد ترتب على ارتفاع معدلات النمو السكاني في الدول النامية ارتفاع نسبة الأطفال من السكان في الفئة العمرية من (يوم – 14 عاماً)، حيث يمثل الأطفال تحت 15 سنة في

هذه الدول ما يقرب من نصف عدد السكان – 48% من السكان في نيجيريا و 50% في كينيا و 44% في المكسيك و 45% في باكستان – ويترتب على ذلك ارتفاع عبء الإعالة في الدول النامية، ويتم قياس **عبء الإعالة كما يلي :**

$$\text{عبء الإعالة} = \frac{\text{مجموع الأفراد أقل من 15 سنة + مجموع الأفراد فوق 65 سنة}}{\text{مجموع السكان فوق 15 سنة وأقل من 65 سنة}} \%$$

وبالتالي، فإن عبء الإعالة يوضح نسبة الأفراد خارج نطاق سن العمل إلى الأفراد داخل نطاق سن العمل، أو ما يسمى بالسكان الناشطين اقتصادياً. ووفقاً لبيانات عام 2002 يصل عبء الإعالة في كل من الدول النامية متوسطة الدخل، والدول النامية منخفضة الدخل إلى حوالي 70%، 60% على التوالي، في حين تكون هذه النسبة في الدول المتقدمة أقل من 50%. فعلى سبيل المثال كان عبء الإعالة في سويسرا 40% بينما كان في كل من مصر وسوريا وبنجلاديش 70% ، 80% ، 70% في الدول الثلاثة على التوالي [1].

ويعنى ذلك أن القوة العاملة في الدول النامية تتحمل ضعف العبء الذي تتحمله القوة العاملة في الدول المتقدمة، وذلك لتوفير وضمان الحاجات الأساسية من غذاء وكساء وتعليم ورعاية صحية، مما يعنى بالتأكيد وضع قيود خطيرة على عمليات التنمية داخل هذه الدول.

---

(1) يرجع في ذلك إلى:

– World Bank, World Development Indicators, *op. cit.*, p. 38.

(2) انخفاض مستوى التعليم وارتفاع معدلات الأمية:

يعاني النظام التعليمي في الدول النامية من عديد من المشاكل سواء الكمية أو النوعية، ولذا، يعد انخفاض مستوى التعليم وارتفاع معدلات الأمية من أهم العقبات التي تواجه عملية التنمية الاقتصادية في هذه الدول. وذلك بالرغم من اهتمام الدول النامية بالتعليم بصورة كبيرة، وقد انعكس ذلك في ارتفاع الإنفاق على التعليم بهذه الدول، الذي يتراوح بين (20% – 30%) من ميزانية الدولة في عديد من الدول النامية. ورغم ارتفاع هذه النسب إذا ما قورنت باحتياجات الدول النامية من أوجه الإنفاق على السلع والخدمات الأخرى، إلا أن نصيب الفرد من الإنفاق على التعليم لا يتعدى 13 دولار في المتوسط سنوياً خلال عقد الثمانينيات من القرن الماضي، في مقابل 230 دولار في الدول المتقدمة، وهذا يعني أن نصيب الفرد في الدول المتقدمة من الإنفاق على التعليم في المتوسط يعادل 18 ضعف متوسط نصيب الفرد في الدول النامية. ناهيك عن الفروق الشاسعة في نوعية التعليم وكفاءة النظام التعليمي في المجموعتين من الدول.

ووفقاً لبيانات عام 2000 فقد كانت نسبة الإنفاق على التعليم في الدول المتقدمة 6% من الناتج المحلي الإجمالي، بينما كانت هذه النسبة في كل من الدول النامية ذات الدخل المتوسط والدول النامية ذات الدخل المنخفض 2.9%، 1.1% على التوالي، وقد كانت هذه النسبة في كل من مصر وسوريا وبنجلاديش وإثيوبيا 1.8% ، 1.6% ، 1.4% ، 1.8% على التوالي. وتعكس هذه النسب الفرق الكبير في نسبة الإنفاق على التعليم فيما بين الدول المتقدمة والدول النامية، ويزداد الفرق وضوحاً في

حالة القيم المطلقة للإنفاق نظراً لضخامة مستويات الدخول في الدول المتقدمة مقارنة بالدول النامية [1].

وقد انعكس اهتمام الدول النامية بالتعليم وزاد عدد المقيدين بالمدارس باعتبار التعليم الابتدائي إلزامي، ولذا، فقد تضاعف عدد المقيدين بالمدارس وأصبح يمثل 81% من عدد الأطفال في الفئة العمرية (6 – 11 سنة) في الدول النامية منخفضة الدخل، 87% في الدول النامية متوسطة الدخل، ووصلت هذه النسبة إلى 100% في دول أمريكا اللاتينية، وتنخفض نسبة المقيدين بالمدارس في المستويات التعليمية والسنية الأعلى من ذلك في هذه الدول، ويرجع ذلك إلى ظاهرة التسرب من التعليم وهى تعد من أكبر المشاكل التي تواجه العملية التعليمية في الدول النامية، حيث تقدر نسبة من يتركون الدراسة قبل إتمام مرحلة التعليم الأولى 20% ، 54% ، 75% من إجمالي المقيدين بالمدارس في دول آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية على التوالي، وتصل هذه النسبة إلى 81% في بعض الدول الفقيرة. وتستمر هذه الظاهرة حتى التعليم الثانوي وقد كانت تمثل حوالي 39% في أفريقيا، 18% في كل من أمريكا اللاتينية وآسيا من نسبة المقيدين بالمدارس في هذه المرحلة التعليمية خلال عقد الثمانينيات من القرن الماضي.

أما عن ظاهرة الأمية: فقد انخفضت نسبة الأمية في الدول النامية ككل من 60% من السكان في عام 1960 إلى 51% في عام 1980، ثم

---

(1) البنك الدولي، *تقرير التنمية في العالم لعام 2003*، البنك الدولي، 2003، ص 70.

إلى حوالي 19.5%، 37% في كل من الدول النامية منخفضة الدخل والدول النامية مرتفعة الدخل في عام 2000. وقد كانت أعلى نسب الأمية خلال عقد الثمانينيات في أفريقيا 74% وكذلك في الدول العربية 73% وفي آسيا 47%، وفي أمريكا اللاتينية 24% في حين كانت هذه النسب لا تتعدى 1% في الدول المتقدمة، وتنعدم في الوقت الحاضر. وقد كانت نسبة الأمية في منتصف الثمانينيات حوالي 92% ، 67% ، 55% في كل من إثيوبيا والمغرب ومصر على التوالي، وانخفضت في هذه الدول الثلاثة في عام 2000 إلى 37%، 51%، 45% على التوالي[1]، وتعكس هذه الأرقام أنه بالرغم من الاهتمام بالتعليم في الدول النامية إلا أنه لازالت نسبة الأمية بها مرتفعة جداً. ولازالت نسبة المقيدين بالمدارس أقل مما تتطلبه ظروف هذه الدول، ويزداد الأمر سوءاً في الدول النامية منخفضة الدخل. وكل هذه الأمور تعوق تحقيق التنمية الفعلية بهذه الدول وتمثل سبب أساسي في قصور الكفاءات والخبرات والقدرات التنظيمية والإدارية في الدول النامية، فضلاً عن انخفاض العمالة الماهرة والمدربة، ومن ثم، فإنها تمثل سبب أساسي لانخفاض الإنتاجية المتوسطة والحدية بهذه الدول، ناهيك عن أن نظام التعليم نفسه في هذه الدول لا يتماشى مع حاجات سوق العمل ومتطلبات عملية التنمية الاقتصادية بهذه الدول.

---

(1) البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم لعام 2000، *مرجع سابق*، ص ص 234 ، 235.

(3) تفشى ظاهرة الفساد:

يعد الفساد (Corruption) ظاهرة اقتصادية واجتماعية وسياسية لها جوانب متعددة، ويواجه كافة المجتمعات، خاصة في الدول النامية، ويترتب على هذه الظاهرة عديد من الآثار السلبية على كافة جوانب الحياة في المجتمع. وأصبح الفساد يمثل قضية لها أهميتها المتزايدة لدى الحكومات المختلفة، بل والمؤسسات الدولية التي بدأت تتصدى لهذه الظاهرة بسبب زيادة حجم الفساد واتساع دائرته وتشابك حلقاته وترابط آلياته بدرجة لم يسبق لها مثيل من قبل، مما يهدد مسيرة ومستقبل عمليات التنمية في الدول النامية. ولعل ما أفصحت عنه بعض وقائع قضايا الفساد المالي والإداري خلال السنوات الأخيرة في عديد من الدول النامية، يدل على مدى تغلغل قيم الفساد وممارساته في كافة جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية بها. ويعرف الفساد "**بأنه يتمثل في التصرفات التي يترتب عليها تحقيق مصالح ومنافع وامتيازات خاصة على حساب المصالح العامة أو مصالح الآخرين أو مصالح الجهات التي يعمل بها هؤلاء الأفراد المستفيدون من هذه التصرفات**". ويتضح من ذلك أن الدافع الأساسي للفساد هو تحقيق منافع وامتيازات خاصة أو تجنب تكاليف والتزامات.

وقد ارجع تقرير منظمة الشفافية العالمية (1999)، انتشار الفساد في القطاع الحكومي بالدول النامية إلى ضعف المرتبات، وشعور المسئولين بالحصانة ضد توجيه الاتهامات لهم أو التحقيق معهم. ولقد وضع البنك الدولي تعريفاً للأنشطة التي تندرج تحت تعريف الفساد على النحو التالي: إساءة استعمال الوظيفة العامة لتحقيق الكسب الخاص.

فالفساد يحدث عادة عندما يقوم موظف بقبول أو طلب أو ابتزاز رشوة لتسهيل عقد أو إجراء طرح لمناقصة عامة، كما يتم عندما يعرض وكلاء أو وسطاء لشركات أو أعمال خاصة بتقديم رشاوى للاستفادة من سياسات أو إجراءات عامة للتغلب على منافسين وتحقيق أرباح خارج الإطار القانوني. كما يمكن للفساد أن يحدث عن طريق استغلال الوظيفة العامة، دون اللجوء إلى الرشوة وذلك بتعيين الأقارب أو سرقة أموال الدولة مباشرة. **ويشير هذا التعريف إلى آليتين رئيسيتين من آليات الفساد** (1):

1 – آلية دفع الرشوة والعمولة للموظفين والمسئولين في الحكومة، والقطاعين العام والخاص لتسهيل عقد الصفقات وتسهيل الأمور لرجال الأعمال والشركات الأجنبية.

2 – الرشوة المقنعة أو العينية في شكل وضع اليد على المال العام، والحصول على مواقع متقدمة للأبناء والأصهار والأقارب في الجهاز الوظيفي وفي قطاع الأعمال العام والخاص.

وهذا النوع من الفساد يمكن تسميته **بالفساد الصغير**، وهو مختلف تماماً عما يمكن تسميته **بالفساد الكبير**، المرتبط بالصفقات الكبرى في المقاولات وتجارة السلاح والحصول على التوكيلات التجارية للشركات الدولية الكبرى متعددة الجنسيات، وما إلى ذلك من ممارسات.

---

(1) لمزيد من التفصيل يمكن الرجوع إلى

– د. نبيل صلاح العربي، د. على عبد الوهاب نجا، " الفساد في المنطقة العربية "، ***حوكمت الشركات وأبعادها المحاسبية والإدارية والاقتصادية***، المؤتمر العلمي الخامس لكلية التجارة – جامعة الإسكندرية، 8 – 10 سبتمبر 2005.

كما استجد خلال الثمانينيات والتسعينيات نوع جديد من ممارسات الفساد في الدول النامية، لاسيما من خلال العمليات الاستشارية التي ترسيها هيئات المعونة الأجنبية، على مكاتب استشارية محلية بعينها في هذه الدول، بهدف تكوين طبقة أو نخبة جديدة من المهنيين ورجال الأعمال؛ ترتبط مصالحها بالترويج لبرامج المؤسسات الدولية وهيئات المعونة الأجنبية في مجالات محددة مثل: الخصخصة (Privatization)، وتحرير التجارة، ودمج اقتصاديات الدول النامية ببنية الاقتصاد العالمي وشبكة المعاملات المالية الدولية. **ويمكن حصر أهم مجالات اقتصاديات الفساد في الدول النامية بصفة عامة، فيما يلي:**

1 – التهرب الضريبي.

2 – تخصيص الأراضي من خلال القرارات الإدارية العليا.

3 – المحاباة والمحسوبية في التعيينات الوظيفية.

4 – إعادة تدوير المعونات الأجنبية للجيوب الخاصة؛ حيث تشير بعض التقارير إلى أن أكثر من 30% منها لا تدخل خزينة الدولة، وتذهب إلى جيوب المسئولين الكبار.

5 – قروض المجاملة التي تمنحها المصارف بدون ضمانات كافية لكبار رجال الأعمال.

6 – عمولات عقود البنية التحتية وصفقات السلاح.

7 – العمولات والإتاوات التي يتم الحصول عليها بحكم المنصب أو الاتجار بالوظيفة العامة.

8 – رشوة رجال الصحافة والقضاء وجهاز الأمن لتسهيل مصالح غير مشروعة والحصول على امتيازات خاصة.

وتتعدد أسباب الفساد في الدول النامية نظراً لوجود تداخل كبير فيما بينها، **وتتمثل أهم هذه الأسباب فيما يلي:**

1 – غياب الشفافية وذلك في المجتمعات غير الديمقراطية المغلقة على إعلامها.

2 – الاختلالات السعرية بسبب تقديم الدعم لبعض السلع والخدمات ووجود أكثر من سعر للسلعة.

3 – انخفاض مستوى الخدمات العامة بسبب انخفاض الأجور، ومن ثم، ضعف الحافز على العمل، فضلاً عن ضعف الرقابة.

4 – ضعف السلطة القضائية بسبب عدم استقلالها عن السلطة التنفيذية في الدول النامية.

5 – عدم التعرض للمساءلة بسبب نقص شرعية المؤسسات الموجودة بالدول النامية، ووجود أفراد فوق القانون.

6 – الخلل الاجتماعي بسبب غياب الديمقراطية، والانحياز إلى النخبة الحاكمة ضد أفراد الشعب.

7 – المغالاة في القوانين والقرارات لكي تحافظ الحكومات غير الديمقراطية على قوتها وسطوتها داخل البلاد.

ويترتب على الفساد عديد من الآثار السلبية لعل أهمها:

1 – سوء تخصيص الموارد الاقتصادية، سواء على جانب الإنتاج أو على جانب الاستهلاك.

2 – إعاقة عملية التنمية، حيث يسهم الفساد في استمرار الدولة في دوامة التخلف والفقر، بسبب تهريب الأموال للخارج وإقامة مشروعات عقيمة.

3 – انخفاض الاستثمار وسوء توجيهه، وبالتالي، إعاقة بناء قاعدة إنتاجية سليمة، مما يحد من التراكم الرأسمالي في الدول النامية.

4 – تشويه القرارات الرسمية، وبالتالي، إهمال الأولويات تفضيلاً لمشاريع يحددها المسئولون وتحقق مصالحهم.

5 – عدم تحقيق العدالة الاجتماعية، متمثلاً في سوء توزيع الدخول والثروات المصاحب لعملية النمو الاقتصادي.

6 – زيادة حدة عجز الموازنة العامة للدولة، نتيجة لزيادة الفجوة بين الإيرادات العامة والنفقات العامة.

7 – ضعف الشرعية السياسية، مما تضطر الحكومات إلى استخدام القوة والتدابير القهرية للمحافظة على النظام السياسي الذي يخدم مصالحها.

ويترتب على كل ذلك إعاقة عمليات الإصلاح والتقدم في الدول النامية واستمرارها في دائرة الفقر والتخلف.

جدير بالذكر أن كل هذه الخصائص تتوافر في الاقتصاد المصري، فالزراعة – وإن قل إسهامها في كل من الدخل والعمالة – ما زالت تمثل قطاعاً مهماً بالمقارنة بما عليه الوضع في الدول المتقدمة، كما أن إنتاجية العامل متدنية بسبب جهله وتدني مستواه الصحي وتخلف مستواه الاجتماعي، وفي نفس الوقت يزداد الاستهلاك نتيجة لتزايد السكان بمعدلات مرتفعة وما ترتب على ذلك من ارتفاع جنوني في الأسعار وما نجم عن ذلك من تضخم. والسكان في زيادة مستمرة وإن كان معدلها بدأ يميل إلى التراخي في السنوات الأخيرة والهجرة إلى الحضر في تزايد مستمر مما أدى إلى استمرار أزمة الإسكان والبطالة في الزيادة وتحتاج إلى إصلاح جزري يرتبط بمناحي اجتماعية وتعليمية، هذا فضلاً عن تدني الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية وتفشي العشوائيات، التي أصبحت تمثل مشكلة ربما تصل إلى استحالة علاجها، وهذه المشكلة يترتب عليها نتائج اقتصادية واجتماعية وسياسية وديمغرافية خطيرة، إذ أن استمرار تلك العشوائيات وتزايدها أصبحت تصل إلى حد الحقوق المكتسبة، فهل يعقل أنه يوجد في عام 2007 هذا العدد الكبير من العشوائيات، الذي يسكنه نسبة كبيرة من السكان يعانون من الجهل والمرض والبطالة ومشكلات الإسكان ونقص المياه وكافة الخدمات، وما ترتب على ذلك من تدني الأخلاق وانتشار الجرائم. هذا بالإضافية إلى انتشار وتغلغل الفساد بكافة صوره في المجتمع المصري، وعلى أثر ذلك أصبحت مصر تحتل مكاناً متقدماً فيما بين الدول التي ينتشر بها الفساد وفقاً لمنظمة الشفافية العالمية.

ولاشك أن كل هذه الخصائص تمثل معوقات لعملية التنمية، ومن ثم، تزيد من صعوبة تحقيق عملية التنمية خاصة في وصفها الحديث " التنمية الشاملة " ليس فقط الاقتصادية ولكن ربما الأكثر أهمية وهى التنمية البشرية. فعلى سبيل المثال حققت مصر في السنوات الأخيرة تقدماً ملموساً في المناحي الاقتصادية الزراعية والصناعية والخدمية، مما أدى إلى زيادة ملموسة في إجمالي الناتج المحلي وفي متوسط نصيب الفرد من الدخل النقدي، ومع ذلك نجد أن المؤشرات الاجتماعية وعلى الأخص دليل التنمية البشرية بما أدخل عليه من تعديلات في الآونة الأخيرة يلغي ما تحقق من تقدم اقتصادي، بدليل أن ترتيب مصر طبقاً لدليل التنمية البشرية شهد تراجعاً في السنوات الأخيرة من 119 في عام 1994 إلى 125 في بداية الألفية الثالثة، في حين أن عديداً من الدول العربية الأخرى حققت تفوقاً بسبب ما شهده كل من قطاع: التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية من تحسن.

كل هذا يدعونا إلى إعادة النظر في إستراتيجية التنمية وإتباع السياسات الملائمة ودراسة تجارب الدول الأخرى التي حققت تقدماً واضحاً وأذكر هنا على سبيل المثال: مجموعة الدول العربية المصدرة للنفط، وكذلك الدول النامية حديثة التصنيع. ويؤكد الاتجاه الحديث في التنمية على أهمية التنمية البشرية بجوانبها المختلفة: التعليمية والصحية والاجتماعية والسياسية، وهذا ما سوف يتم تناوله تفصيلياً في مواقع أخرى من هذا المؤلف.

نماذج الأسئلة

السؤال الأول– وضح مدى صحة أم خطأ كل من العبارات التالية بإيجاز:

1 – تتفق الدول النامية جميعاً في خصائصها.

2 – يتسم متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي في الدول النامية بالانخفاض مع ارتفاع معدل نموه.

3 – تقل فجوة الدخل والتخلف بين الدول النامية والدول المتقدمة مع مر الزمن.

4 – تعانى الدول النامية من انخفاض كبير في إنتاجية عنصر العمل مقارنة بنظيرتها في الدول المتقدمة.

5 – يقصد بسوء توزيع الدخل القومي أن النسبة الأكبر من السكان تستحوذ على الجانب الأكبر من الدخل القومي.

6 – يقصد برأس المال في المجتمع كمية الأموال المتوفرة في هذا المجتمع.

7 – لا تختلف البطالة في كل من الدول النامية والدول المتقدمة.

8 – تؤثر الثنائية الاقتصادية في الدول النامية سلبياً على عملية التنمية بها.

9 – ترجع التبعية التجارية في الدول النامية إلى ظروف خاصة بها.

10 – يرتفع عبء الإعالة في الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة.

11 – يوجد تعريف واحد محدد لظاهرة التخلف.

12 – يمكن قياس انخفاض مستوى المعيشة في الدول النامية بأكثر من أسلوب.

13 – تتميز الدول النامية بالاعتماد الشديد على القطاع الصناعي.

14 – تأخذ التبعية الاقتصادية في الدول النامية أكثر من شكل.

15 – ارتفاع مؤشر الانكشاف الاقتصادي لا يعد دليلاً قاطعاً على تبعية الاقتصاد للخارج.

16 – تعانى الدول النامية من تدهور كبير في شروط التبادل التجاري.

18 – تعانى الدول النامية من تزايد حدة التبعية المالية للخارج.

19 – نجحت الدول النامية خلال العقود الثلاثة الماضية في القضاء على ظاهرة الأمية بها.

20 – تقتصر ظاهرة الفساد على الدول النامية فقط.

السؤال الثاني– أذكر في شكل نقاط مختصرة كل مما يلي:

1 – أهم الخصائص الاقتصادية للتخلف.

2 – الخصائص التي يتميز بها القطاع الزراعي في الدول النامية.

3 – أسباب انخفاض إنتاجية عنصر العمل في الدول النامية.

4 – أهم المسميات التي أطلقت على الدول التي تعاني من ظاهرة التخلف.

5 – الخصائص الاجتماعية التي تشترك فيها الدول النامية.

6 – أسباب انتشار ظاهرة الفساد في الدول النامية.

7 – الآثار السلبية المترتبة على انتشار ظاهرة الفساد في الدول النامية.

8 – المقاييس المختلفة لقياس التبعية التجارية في الدول النامية.

9 – المخاطر المترتبة على التبعية التجارية في الدول النامية.

10 – أهم مجالات اقتصاديات الفساد في الدول النامية.

السؤال الثالث– أكتب مقالاً مختصراً عن صور التخلف في الاقتصاد المصري في الوقت الحاضر، وما هي الأساليب الرئيسية لمواجهتها من وجهة نظرك؟

الفصل الثاني

النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية ووسائل قياسهما

يركز هذا الفصل على دراسة مفهوم كل من: النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية والتنمية البشرية والتنمية المستدامة، وتحديد الفرق بينهم، وكذلك قضية الفقر فيما بين دول وشعوب العالم. ثم بعد ذلك دراسة كيفية قياس النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية وفقاً لعدد من المعايير المختلفة، التي من خلالها يتم تحديد درجة التقدم الاقتصادي والاجتماعي في الدول وبعضها البعض، هذا فضلاً عن علاج بعض المشاكل التي تواجه أهم هذه المقاييس وهو مقياس الدخل.

ووفقاً لذلك، فإن هذا الفصل ينقسم إلى ثلاثة مباحث، حيث يتناول **المبحث الأول** النمو الاقتصادية والتنمية الاقتصادية، ويختص **المبحث الثاني** بدراسة مقاييس النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية بينما يتصدى **المبحث الثالث** إلى تحليل معيار الدخل كمؤشر للنمو والتقدم الاقتصادي، وذلك على النحو التالي.

---

* **كتب هذا الفصل: أ. د. محمد عبد العزيز عجمية، د. إيمان عطية ناصف.**

المبحث الأول

النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

تعرفنا في الفصل السابق على مفهوم التخلف الاقتصادي والخصائص الرئيسية للدول التي تعانى من هذه الظاهرة. ولاشك أن جميع دول العالم مرت بهذه المرحلة، وكانت تعانى من التأخر والتخلف خلال فترة زمنية طويلة، حتى جاءت الثورة الصناعية الأولى في منتصف القرن الثامن عشر، فأحدثت تغييرات جذرية في قطاعات الإنتاج المختلفة وفي مجالات المعيشة عامة، ثم كان أن انتشرت في القرن التاسع عشر واتسع نطاقها في عديد من دول أوروبا الغربية وأحدثت بها تغييرات اقتصادية واجتماعية وسياسية. وأعقبت الثورة الصناعية الأولى ثورة ثانية وثالثة شملت عديد من الدول غرباً وشرقاً وحققت تقدماً واضحاً في المجالات المختلفة، فزاد كم الإنتاج من السلع والخدمات وزادت جودته وعم التبادل بين الدول القريبة والبعيدة وتضاعفت فرص العمل. كل هذا أدى إلى زيادة الدخول الحقيقية وارتفاع مستوى المعيشة والرفاهية.

على الرغم من هذا كله؛ فإن عديداً من الدول لم تحقق فائدة تذكر من هذه التغيرات التي شاهدتها الساحة الدولية، ذلك أن عوامل التخلف وزيادة السكان كانت بمثابة عوائق حالت دون التقدم والنمو، والحقيقة أن عديداً من الدول – وعلى الأخص في قارتي أفريقيا وآسيا – ظلت تعانى من شدة الفقر وتدنى المستويات الغذائية والصحية والتعليمية.

ومن ناحية أخرى؛ فإن الدول التي حققت تقدماً واضحاً – إذ زادت متوسطات الدخول الحقيقية وارتفعت مستويات المعيشة فيها – وأصبح يطلق عليها الدول الصناعية المتقدمة تعانى بدورها من مشكلة أخرى – وإن كانت أقل إلحاحاً ولا يمكن مقارنتها بمشكلة الفقر في الدول النامية – تتمثل في التباين في الدخل فيما بين فئات المجتمع. إذ نجد في عديد منها أن الشريحة ذات الدخل المرتفع تستأثر بنسبة مرتفعة من الدخل القومي، على حين أن الشريحة ذات الدخل المنخفض نصيبها ضئيل من الدخل القومي.

ونلمس من زاوية ثالثة أن التباين في الدخول بين الدول المتقدمة والدول النامية يزداد اتساعاً مع مرور الزمن، بمعنى أن فجوة الدخل تزداد تلقائياً بمرور السنين وذلك بالرغم من الجهود الكبيرة التي تبذلها الدول النامية في عملية التنمية الصناعية.

وتشير البيانات أن الدول ذات الدخل المنخفض والتي يبلغ عدد سكانها 60% من سكان العالم، لا يحصلون إلا على 6% من الدخل العالمي، والدول ذات الدخل المتوسط، التي يبلغ عدد سكانها 15% تحصل على 17% من الدخل العالمي، في حين أن الدول الصناعية الغنية، التي يبلغ عدد سكانها 25% تحصل على 77% من الدخل العالمي.

وقد قدر البنك الدولي عدد الفقراء في الدول النامية بأكثر قليلاً من بليون نسمة، وعددهم في الأقاليم الأشد فقراً بأكثر قليلاً من 600 مليون نسمة. وتوضح بيانات **الجدول** رقم (2- 1) سوء الأوضاع في الأقاليم الفقيرة وتردى الأوضاع في الأقاليم الأشد فقراً.

جدول (2-1)

مدى الفقر في الدول النامية وبعض مؤشراته

الإقليم	الإقليم الأشد فقراً			الإقليم الفقير			المؤشرات الاجتماعية		
	العدد بالمليون	النسبة إلى سكان الأقاليم %	فجوة الفقر	العدد بالمليون	النسبة إلى سكان الأقاليم %	فجوة الفقر	معدلات الوفيات الأقل من 50 سنة %	معدلات الحياة سنة	المقيدين بالتعليم الأساسي %
أفريقيا شبه الصحراوية	120	30	4	180	47	11	196	50	56
شرقي آسيا	120	9	64	280	20	1	96	67	96
الصين	80	8	1	210	20	3	58	69	93
جنوب آسيا	300	29	3	520	51	10	172	56	74
الهند	250	33	4	420	55	12	199	57	81
أوربا الشرقية	3	4	0.2	6	8	0.5	33	71	60
الشرق الأوسط	40	21	1	60	31	2	148	61	75
شمال أفريقيا	50	12	1	70	19	1	75	66	92
أمريكا اللاتينية	633	18	1	1116	33	3	121	62	83

المصدر:

-Thirwall A. P., ***Growth and Development***, ELBS edition, 1994, p. 12.

أولاً: مفهوم النمو الاقتصادي

عند الحديث عن التخلف والتنمية تثار قضية التفرقة بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية فكلاهما يعنى زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد، أى زيادة الاستثمار المنتج لتنمية الإمكانيات المادية والبشرية لإنتاج الدخل الحقيقي في المجتمع. ويميل البعض إلى المساواة بين

مفهومي التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي – أى استخدامهما كمترادفين – حيث أن كلاهما يعنى التغيير إلى الأحسن ويميل عدد من الكتاب إلى استخدام مصطلح التنمية الاقتصادية على الدول الأقل تقدماً، إلا أن الرأي الأعم والأصوب – الذي نتفق معه – هو وجود اختلاف واضح بين المصطلحين، ولهذا، فإنه من المفيد أن نوضح تفصيلاً مفهوم كل من النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية [1].

ويقصد بالنمو الاقتصادي حدوث زيادة مستمرة في إجمالي الناتج المحلي أو الدخل القومي الحقيقي، بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي، وبالتعمق في هذا المفهوم فإنه يتعين التأكيد على ما يلي:

1 – أن النمو الاقتصادي لا يعنى فقط حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي؛ بل لابد وأن يترتب عليها زيادة في دخل الفرد الحقيقي، بمعنى أن معدل النمو لابد وأن يفوق معدل النمو السكاني. وكثيراً ما يزيد إجمالي الناتج المحلي في بلد ما، إلا أن نمو السكان بمعدل أعلى يحول دون زيادة متوسط دخل الفرد. فعلى الرغم من زيادة الناتج المحلي في هذا البلد إلا أنه لم يحقق نمواً اقتصادياً.

---

[1] يمكن الرجوع إلى عديد من المؤلفات التي عالجت مفهوم النمو والتنمية مثل:

– د. عبد الحميد القاضي، ***مقدمة التنمية والتخطيط الاقتصادي***، دار الجامعات المصرية، 1975، ص 80 وما بعدها.

– د. عمرو محيى الدين، ***التخلف الاقتصادي***، دار النهضة العربية، 1975، الفصل الرابع.

ووفقاً لذلك فإن:

معدل النمو الاقتصادي = معدل نمو الدخل القومي – معدل النمو السكاني

ولذا، فإن الدول التي يزيد عدد سكانها بمعدلات كبيرة تعانى من التخلف – ومعظمها من قبيل الدول النامية وخاصة شديدة الفقر – وهذا لا يحدث في الدول الصناعية المتقدمة، ولذا، يتعين على الدول النامية التي تسعى إلى تحسين أوضاعها الاهتمام بمعالجة قضية تزايد السكان، وإلا فإن مجهوداها لن يسفر عن تقدم يذكر.

وبمراجعة معدلات النمو السكاني في أقاليم العالم المختلفة، يتضح أن معدلات الزيادة السكانية في الدول النامية مازالت مرتفعة مقارنة بمثيلاتها في الدول المتقدمة، كما يتضح من بيانات **الجدول** رقم (2-2).

يتضح من بيانات هذا الجدول، ارتفاع معدل النمو السكاني في الدول النامية، ولعل أعلى معدل يسود في الدول الأفريقية شبه الصحراوية 3%، وأدنى معدل يسود في الدول المتقدمة، حيث بلغ في الدول الأوروبية وفي دول الاتحاد السوفيتي السابقة 0.04%، ويبلغ في شمال أمريكا وأستراليا ونيوزيلندا أكثر قليلاً من 1%، ويرجع هذا الارتفاع عن الدول المتقدمة الأخرى جزئياً إلى الهجرة إليها.

جدول (2-2)

حجم سكان العالم ومعدلات نموها في عام 1990

الإقليم	عدد السكان بالمليون	النسبة المئوية (%)	معدل نمو السكان (%)
أفريقيا شبه الصحراوية	490	9.3	3
الشرق الأوسط	276	5.2	2.6
جنوب آسيا	1193	22.6	2.2
الشرق الأقصى	1794	33.6	1.4
أمريكا اللاتينية	440	8.3	2.0
أوروبا	780	14.9	0.4
شمال أمريكا	304	5.8	1.1
العالم	5280	100	1.7

المصدر:

- Time Dyuson, ***Population and Food***, Rautedge, 1996, pp.30,33.

2 – أن تكون الزيادة التي تتحقق في دخل الفرد حقيقية وليست زيادة نقدية. فقد يزيد متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي النقدي من 100 دولار مثلاً في سنة ما إلى 120 دولار في العام التالي، أى بمعدل 20% فهل يعنى هذا أن دخل الفرد زاد بمقدار 20% ؟ للإجابة على هذا السؤال يتعين التعرف على اتجاه متوسطات الأسعار (أسعار الجملة أو نفقة المعيشة). فإذا علمنا أن الزيادة في أسعار السلع والخدمات (الزيادة في الرقم القياسي لنفقة المعيشة) بلغت أكثر من 20% لأدركنا أن متوسط دخله الحقيقي لم يزد بل

انخفض، وعلى ذلك لابد من استبعاد أثر التغير في قيمة النقود، أي لابد من استبعاد معدل التضخم، وعلى ذلك فإن:

معدل النمو الاقتصادي الحقيقي = معدل الزيادة في دخل الفرد النقدي – معدل التضخم

3 – أن تتسم الزيادة في متوسط دخل الفرد **بصفة الاستمرارية، أى تكون** على المدى الطويل، وليست **زيادة مؤقتة سرعان ما تزول بزوال** أسبابها. فإذا تتبعنا متوسط نصيب الفرد من الدخل في دولة مثل الولايات المتحدة الأمريكية نجد اتجاهه المستمر نحو الزيادة، حتى بعد استبعاد أثر التضخم. وعلى ذلك فإننا لابد وأن نستبعد ما يعرف بالنمو العابر، الذي يحدث نتيجة لعوامل عارضة.

ولاشك أن الحروب والتقلبات الطبيعية قد يكون لها أكبر الأثر على معدلات النمو، ولتوضيح ذلك نسوق على سبيل المثال الآثار التي تولدت عبر الحرب الكورية (1950 – 1952). فقد ترتب على قيام تلك الحرب ارتفاع كبير في أسعار المنتجات الأولية (الزراعية والمعدنية) نتيجة لإقبال الدول المختلفة على شرائها وتخزينها خوفاً من تحول الحرب الكورية إلى حرب عالمية ثالثة. فعلى سبيل المثال ارتفعت أسعار القطن المصري ارتفاعاً كبيراً، مما أدى إلى زيادة حصيلة الصادرات وتحقيق فائض في ميزان المدفوعات المصري، استطاعت الحكومة من خلاله تدعيم رصيدها من الذهب. كذلك فإن ارتفاع أثمان النفط خلال السبعينيات وأوائل الثمانينيات من القرن الماضي أحدث زيادة كبيرة في إجمالي الناتج القومي للدول أعضاء منظمة الأوبك، فزادت متوسطات الدخول فيها زيادة كبيرة إلا أن هذه الأوضاع سرعان ما تغيرت. فبانتهاء الحرب الكورية

عادت أسعار المنتجات الأولية، ومنها القطن، إلى ما كانت عليه قبل تلك الحرب، كذلك فإن أسعار البترول التي بلغت سعراً خيالياً – حوالي 42 دولار للبرميل –عادت وانخفضت إلى مستويات شديدة الانخفاض – حوالي عشرة دولارات للبرميل، ثم عاودت الارتفاع مرة

أخرى خاصة بعد حرب الخليج الثالثة عام 2003.

لكل هذا فإن النمو العابر لا يمثل نمواً بالمفهوم الاقتصادي.

وعلى ذلك فإن النمو الاقتصادي يعنى:

- تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي.
- أن تكون الزيادة في متوسط دخل الفرد حقيقية وليست نقدية.
- أن تتسم الزيادة في متوسط دخل الفرد بصفة الاستمرارية.

هذا ويتعين الإشارة في نهاية هذا التحليل إلى أن النمو الاقتصادي يركز على الكم الذي يحصل عليه الفرد من الدخل في المتوسط، أى على كم السلع والخدمات التي يحصل عليها، ولا يهتم بنوعية تلك السلع والخدمات من ناحية، أو بتوزيع الدخل بين فئات المجتمع من ناحية أخرى. إضافة إلى أن النمو الاقتصادي يتحقق تلقائياً دون تدخل من قبل السلطات الحكومية.

ثانياً: مفهوم التنمية الاقتصادية

تتعدد تعريفات التنمية الاقتصادية، فيعرفها البعض بأنها العملية التي يتم بمقتضاها الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم. هذا الانتقال يقتضى إحداث عديد من التغيرات الجذرية والجوهرية في البنيان والهيكل الاقتصادي. ويعرفها آخرون بأنها العملية التي يتم بمقتضاها دخول الاقتصاد القومي مرحلة الانطلاق نحو النمو الذاتي. **وعلى العموم فإن**

التنمية الاقتصادية تتمثل في تحقيق زيادة مستمرة في الدخل القومي الحقيقي وزيادة متوسط نصيب الفرد منه، هذا فضلاً عن إجراء عديد من التغيرات في كل من: هيكل الإنتاج ونوعية السلع والخدمات المنتجة، إضافة إلى تحقيق عدالة أكبر في توزيع الدخل القومي، أى إحداث تغيير في هيكل توزيع الدخل لصالح الفقراء.

وعلى ذلك فإن عملية التنمية تنطوي على العناصر التالية:

(أ) جميع ما انطوت عليه عملية النمو والتي تتمثل في:

1- تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي.

1 – أن تكون الزيادة في متوسط دخل الفرد حقيقية وليست نقدية.

3 – أن تتسم الزيادة في متوسط دخل الفرد بصفة الاستمرارية.

(ب) عوامل أخرى تنفرد بها عملية التنمية وتتمثل في:

1 – إجراء تغيرات في الهيكل والبنيان الاقتصادي:

لقد كان قطاع الإنتاج الأولى – الذي يعتمد أساساً على الطبيعة – يستأثر بالعملية الإنتاجية وتوليد الدخل في كل دول العالم في الماضي. فكانت معظم دول العالم ومازال عديداً من الدول النامية تتخصص في إنتاج المنتجات الأولية وخاصة الزراعية، وتصدرها بحالتها أو بعد إجراء إضافات قليلة إليها ولا تولى الإنتاج الصناعي أهمية تذكر. ويربط الاقتصاديون في الوقت الحالي بين حالة التخلف وبين التخصص في الإنتاج الأولى، ولذا، فإن عملية التنمية تهدف من بين أهدافها إلى تصحيح هذا الوضع أى تصحيح الاختلالات الهيكلية أو القضاء عليها، وذلك بالاهتمام بالصناعة وإعطائها دفعة قوية مبتدئة بالصناعات التي تتوافر

مستلزمات إنتاجها – من عمل ومنتجات أولية وزراعية ومعدنية – وكذلك لتلبية حاجات السوق المحلية من عديد من المنتجات.

فالتنمية الاقتصادية تهدف إلى توسيع نطاق الطاقة الإنتاجية، فبالإضافة إلى ضرورة الاهتمام بالزراعة يتعين الاهتمام بالصناعة، وبذلك يزيد الناتج المحلي ويتنوع الإنتاج في المجتمع، وتزداد فرص العمل وتتحرر الدولة تدريجياً من تبعيتها للعالم الخارجي.

ولاشك أن التقدم في المجال الصناعي يساعد على زيادة طاقته الإنتاجية بصورة ذاتية، وذلك لما يقدمه من أساليب وأدوات ومعدات ومستلزمات إنتاج تؤدى إلى زيادة الطاقات الإنتاجية، ليست فقط في الصناعة وإنما كذلك في الزراعة؛ لأن هناك تبادلاً للمنافع مشتركاً بينهما، فالزراعة تزود الصناعة بعناصر عديدة، كما أن الصناعة بدورها تزود الزراعة بعديد من العناصر، ويترتب على كل ذلك زيادة كبيرة في إنتاجيتهما.

2 – تحقيق عدالة أكبر في توزيع الدخل:

تعمل التنمية الاقتصادية على إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الفقيرة، وهذا كثيراً ما لا يتحقق في ظل النمو الاقتصادي. حيث بالرغم من أن عديداً من الدول قد ينجح في تحقيق معدلات عالية للنمو، وما يترتب على ذلك من زيادة كبيرة في إجمالي الناتج المحلي، إلا أن معظم تلك الزيادة كثيراً ما تستأثر بها الطبقات الغنية، في الوقت الذي لا تحصل فيه الطبقات الفقيرة إلا على زيادات متواضعة. أما في حالة التنمية الاقتصادية، فإن من أولوياتها أن يصاحب النمو الاقتصادي إعادة في توزيع الدخل لصالح الفقراء.

وقضية سوء توزيع الدخل من القضايا الملحة والتي تستدعى ضرورة العمل على معالجتها. وتوضح بيانات **الجدول رقم (2 – 3)** على سبيل المثال سوء توزيع الدخل المتاح في الهند في عام 1997 بين شرائح السكان المختلفة:

الجدول رقم (2 – 3)

توزيع الدخل المتاح في الهند في عام 1997

الشريحة	أغنى 20%	الشريحة الرابعة	الشريحة الثالثة	الشريحة الثانية	أفقر 20%
نصيبها من الدخل %	46.1	19.3	15.0	11.6	8.1

المصدر:

البنك الدولي، ***مؤشرات التنمية في العالم لعام 2000***، البنك الدولي، 2000 ، ص 67.

ويتضح من بيانات هذا الجدول أن أغنى 20% من السكان في الهند يستأثرون بما يقترب من نصف الدخل القومي، وأفقر 20% من السكان يحصلون على 8% فقط من الدخل القومي.

وتوضح بيانات **الجدول رقم (2– 4)** توزيع الدخل المتاح للقطاع العائلي في مجموعة من الدول – النامية والمتقدمة – بطريقة الخميس.

جدول رقم (2- 4)

توزيع الدخل المتاح للقطاع العائلي في مجموعة من الدول وفقاً لمؤشرات التنمية في العالم في عام 2000

(%)

البيان / الدولة	أفقر 20%	المجموعة الثانية	المجموعة الثالثة	المجموعة الرابعة	أغنى 20%
بوركينافاسو	5.5	8.7	12.0	18.7	55.0
البرازيل	2.5	5.5	10.0	18.3	63.8
زامبيا	4.2	8.2	12.8	20.1	54.8
مالي	4.6	8.0	11.9	19.3	56.2
بيرو	4.4	9.1	14.1	21.3	51.2
كوريا الجنوبية	7.5	12.9	17.4	22.9	39.3
سويسرا	6.9	12.7	17.3	22.9	40.3
المملكة المتحدة	6.6	11.5	16.3	22.7	43.0
أسبانيا	7.5	12.6	17.0	22.6	40.2
الولايات المتحدة	5.2	10.5	15.6	22.4	46.4

المصدر:

-البنك الدولي، *مؤشرات التنمية في العالم لعام 2000*، البنك الدولي،2000، ص 67.

ويتضح من بيانات هذا الجدول، سوء توزيع الدخل بين شرائح السكان المختلفة في كل من الدول النامية والدول المتقدمة، إلا أن الوضع في الدول النامية أكثر سوءاً، كما أن معظم الدول المتقدمة تنعم بوجود طبقة عريضة من السكان دخولها معتدلة. فعلى سبيل المثال، فإن حوالي 60% من السكان الأقل دخلاً في سويسرا يحصلون على 37% من

إجمالي الدخل، ونفس الوضع في كل من المملكة المتحدة وأسبانيا، وعلى العكس من ذلك فإننا نجد أن 60% من سكان البرازيل لا يحصلون إلا على حوالي 20% من إجمالي الدخل، ونفس الأمر في كل من زامبيا ومالي وبوركينافاسو.

3- الاهتمام بنوعية السلع والخدمات المنتجة:

تهتم التنمية الاقتصادية بنوعية السلع والخدمات المنتجة وتعطى أولويات أكبر للأساسيات وخاصة التي تحتاج إليها الطبقات الفقيرة، كالسلع الغذائية الضرورية والملابس الشعبية والمساكن الاقتصادية، فضلاً عن الخدمات الأساسية من تعليمية وصحية واجتماعية. كل هذا يتطلب ضرورة التدخل المباشر وغير المباشر من قبل السلطات الحكومية المركزية والمحليات، فإذا كانت السوق حرة، حيث يتحدد الإنتاج والاستهلاك بفعل قوى السوق لحصلت سلع الأغنياء على النصيب الأكبر وقل الإقبال على إنتاج السلع والخدمات التي يحتاج إليها الفقراء. إضافة إلى ذلك، فإن أفراد الطبقات الفقيرة ليس لديهم المعرفة الكافية بأسلوب الرشد الاقتصادي في التصرف في دخولهم، فالزيادة في الدخول لديهم كثيراً ما تتجه إلى الإنفاق المظهري والبذخي في عديد من المناسبات كالأعياد والمواسم والأفراح والمآتم وغيرها، أو في تعاطي المكيفات والمخدرات. ويحدث هذا على الرغم من شدة حاجتهم إلى عديد من السلع والخدمات ذات الأثر الواضح على صحة الفرد مثل: الألبان والخضر والفاكهة، أو تلك التي لها أكبر الأثر على المستوى الثقافي وعلى قدراتهم الإنتاجية، مثل: التعليم والمساكن الملائمة. ولن يتأتى ذلك إلا عن طريق التدخل الحكومي بصوره المختلفة سواء عن طريق تدخل الدولة في

الإنتاج أو في تسعير المنتجات والخدمات الأساسية أو في شكل وكم الدعم الذي تقدمه.

ثالثاً: مفهوم التنمية البشرية

احتل رأس المال المادي أهمية كبيرة في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية في الفكر الاقتصادي المتعلق بالتنمية الاقتصادية. وبالتالي، ركز الفكر التقليدي في عمليات التنمية على الجانب المادي فقط والمتمثل في تحقيق زيادة مستمرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي، استناداً إلى أن هذه الزيادة تضمن في حد ذاتها تحسن مستوى المعيشة والقضاء على المشكلات التي تعانى منها الدول النامية.

إلا أن التجربة العملية لاستراتيجيات التنمية التي انطلقت من المبادئ السابقة، أثبتت أنه على الرغم من تحقيق النمو الاقتصادي المتمثل في تحقيق زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي، لم تسهم بصورة فعالة في علاج المشكلات التي تعاني منها الدول النامية، بل أن مشكلات هذه الدول قد تزايدت وزاد سوء الأوضاع الاقتصادية سوءً في معظم هذه الدول، وتمثل ذلك في: زيادة حدة التضخم وتفاقم مشكلات البطالة والإسكان وانخفاض مستويات المعيشة وزيادة حدة التفاوت في توزيع الدخول، وقد أكد ذلك على أن النمو الاقتصادي لا يؤدى بالضرورة إلى تحقيق التنمية بمفهومها الشامل.

وقد شهد الفكر الاقتصادي مع نهاية الستينيات من القرن الماضي اهتماماً برأس المال البشرى باعتباره أحد العوامل الرئيسية المسئولة عن حدوث النمو الاقتصادي وأبرزت نظريات التنمية أن الاستثمار في مجال

التعليم والصحة يؤدى إلى زيادة القدرات البشرية وارتفاع مستويات الإنتاجية وزيادة الحياة والقدرة الإنتاجية للأفراد، مما يؤدى إلى تحقيق النمو من خلال زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي. وقد وجدت دلائل كثيرة على أن مساهمة رأس المال البشرى في النمو أعلى مما تساهم به الموارد الطبيعية ورأس المال أو كلاهما في بعض الحالات. وشهد عقد التسعينيات من القرن الماضي منهجاً جديداً للتنمية يقوم على أساس أن التنمية البشرية هى الهدف النهائي لعمليات التنمية في أى دولة، فالتخلف من وجهة نظر هذا المنهج لا يعتبر افتقاراً للدخل ولكنه افتقاراً للقدرات البشرية. ولذا، يقوم منهج التنمية البشرية على أن رفع قدرات الأفراد تعتبر هدفاً لعملية التنمية يجب تحقيقه. **ويعنى هذا أن التنمية البشرية تدور حول الإنسان باعتباره وسيلة التنمية وهدفها في الوقت نفسه.** وقد تبنى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي منهج التنمية البشرية من خلال سلسلة تقارير التنمية البشرية التي بدأ إصدارها منذ عام 1990.

1 – تعريف التنمية البشرية:

وفقاً للتعريف الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام 1990 **تعرف التنمية البشرية على أنها عملية توسيع نطاق الخيارات أما الأفراد.** وأهم هذه الخيارات هى أن يحيا الأفراد حياة طويلة وخالية من الأمراض، وأن يحصلوا على قدر معقول من التعليم وأن يكون بوسعهم الحصول على الموارد التي تكفل لهم مستوى معيشي كريم، بالإضافة إلى تمتعهم بالحريات السياسية وحقوق الإنسان واحترام الإنسان لذاته.

ويتضح من **التعريف السابق**، أن التنمية البشرية لا تقتصر على مجرد زيادة الدخل، فالدخل لا يعتبر إلا خياراً واحداً يحرص الأفراد على

توفره – وإن كان يعتبر نسبياً أكثر أهمية من الخيارات الأخرى – **فالتنمية البشرية وفقاً لهذا المفهوم تشتمل على مجموعة كبيرة من الخيارات، لعل أهمها:**

- مستوى معيشي لائق يمكن تحقيقه من خلال زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل.
- مستوى لائق من التعليم.
- مستوى لائق من الرعاية الصحية و التغذية الملائمة.
- توفر فرص العمل الكريمة التي تضمن تحقيق مستوى ملائم من الدخل.
- العيش في بيئة نظيفة خالية من التلوث.
- **إتاحة الفرصة لكافة الأفراد للمشاركة في القرارات التي يتخذها المجتمع.**
- تمتع الأفراد بالحرية السياسية والاجتماعية.

ولاشك أن هذه الخيارات لا نهائية وغير محدودة ومتغيرة أيضاً **عبر الزمن، إلا أن هناك خيارات أساسية وجوهرية لا غنى عنها ولا تتغير، وتتمثل هذه الخيارات في ثلاثة خيارات أساسية وهي:**

أ – الدخل: فأفراد المجتمع لابد وأن يحصلوا على الموارد اللازمة لتحقيق مستوى معيشي ملائم ولائق لكي يحيوا حياة كريمة، ولذا، فإن رفع مستوى الدخل الحقيقي للأفراد يعتبر من أهم الخيارات التي ترتكز عليها إستراتيجية التنمية البشرية.

ب - **الصحة:** فالرعاية الصحية تضمن للأفراد المتمتع بحياة خالية من العلل والأمراض، وتسهم في زيادة إنتاجيتهم في الوقت نفسه.

ج - **التعليم:** فمن المسلم به أن القدرة الإنتاجية لأى دولة تعتمد على الرصيد المتوفر لديها من رأس المال البشرى. وقد أظهرت الدراسات الحديثة أن الإنتاجية - التي تقاس بمتوسط نصيب العامل من الناتج القومي الإجمالي - ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالثروة التعليمية. فبالنظر إلى سبل المعرفة المتوفر حالياً والتغير في التكنولوجيا يمكن الربط بين استمرارية النمو الاقتصادي، والتغير في الوظائف المرتبط بالتطور التكنولوجي والقدرة على استخدامه، ولذا، يكتسب التعليم أهمية خاصة في سياسات التنمية لتحقيق هدف مزدوج، يتمثل في تلبية طلب الاقتصاد لقوة عاملة قادرة على تطوير إمكانياتها وتتمتع بقدرات عالية تسهل لها الحصول على مهارات جديدة تساعده على توسيع مجال المعرفة بصورة مستمرة، وفي نفس الوقت فإن التعليم يلعب دوراً حاسماً في تقليل الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية.

2 - جوانب التنمية البشرية:

أشار **التقرير الأول للتنمية البشرية** في عام 1990 إلى أن التنمية البشرية تنطوي على جانبين أساسيين متكاملين هما:

الجانب الأول: يتمثل في تشكيل وتكوين القدرات البشرية، مثل: تحسين مستوى الصحة وزيادة المعرفة وتنمية المهارات للأفراد.

الجانب الثاني: يتمثل في ضرورة انتفاع الأفراد بقدراتهم المكتسبة، إما في تحقيق الأهداف الإنتاجية المرغوبة أو في تنمية القدرات

الثقافية والتمتع بالحقوق السياسية والاجتماعية أو في التمتع بأوقات الفراغ.

كما أشار التقرير الثاني للتنمية البشرية سنة 1991 أن منهج التنمية البشرية يقوم على أساس أن **تكون التنمية للأفراد ومن خلالهم ومن أجلهم في الوقت نفسه، ويعنى ذلك أن التنمية البشرية تنطوي على ثلاثة جوانب وهي:**

(أ) **أن تكون التنمية للأفراد:** بمعنى وجود التزام على المجتمع بأن يستثمر في التعليم والصحة والتغذية وما يلزم من جوانب تخص المستوى الاجتماعي، حتى يتمكن الأفراد من أداء دورهم في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية داخل مجتمعاتهم، بما يمكن الأفراد من المشاركة في تحقيق النمو الاقتصادي.

(ب) **أن تكون التنمية من خلال الأفراد:** بمعنى أن يشترك الأفراد في تخطيط وتنفيذ استراتيجيات التنمية، من خلال هياكل مناسبة لاتخاذ القرارات مع ضرورة أن توفر هذه الاستراتيجيات فرصاً كافية لنمو الدخل والعمالة، حتى يمكن الاستفادة من القدرات البشرية وتتاح لها الفرصة في التعبير عن قدرتها على الابتكار.

(هـ) **أن تكون التنمية من أجل الأفراد:** بمعنى أن تشبع التنمية احتياجات الأفراد وأن تكون فرص الإشباع متاحة للجميع.

ويؤكد ما سبق، أن مفهوم التنمية البشرية يعتبر أكثر مفاهيم التنمية اتساعاً فهو يحتوى على كل الجوانب التي تضمنتها مفاهيم التنمية السابقة، إذ يحتوى على تحليل النمو الاقتصادي وتنمية الموارد البشرية وتوفير الحاجات الأساسية وتحقيق الرفاهية البشرية للجيل الحالي وللأجيال القادمة.

رابعاً: مفهوم التنمية المستدامة

ركز النموذج الغربي في التنمية خلال القرن العشرين على الاهتمام بالقطاع الصناعي ودورة الأساسي في عملية التنمية بوجه عام، وقد ساعد على ذلك التقدم التكنولوجي ووفرة الموارد الطبيعية، وذلك بدون قيود على عملية الاستخدام لهذه الموارد الطبيعية أو مراعاة للآثار الجانبية الناتجة عن التوسع في النشاط الصناعي وما ارتبط به من زيادة درجة التلوث بأشكاله المختلفة. وقد أسهم النمو الاقتصادي المرتفع هذا في زيادة مستويات الدخول والارتفاع بمستويات المعيشة والارتفاع بالمستوى الصحي، ومن ثم، أسهم في ارتفاع معدلات النمو السكاني، مما مثل ضغط على استخدام الموارد الطبيعية، وبالتالي، ترتب عليه تدهور ملحوظ في الأوضاع البيئية التي لم تقتصر آثارها على الدول الصناعية فقط بل امتدت لتشمل كل البيئة العالمية، والمتمثلة في تركز نسبة الغازات السامة بالهواء وارتفاع درجة حرارة الأرض، وزيادة درجة التصحر، وتدهور الغابات وتدهور نوعية المياه، ومن ثم، القضاء على عديد من الأحياء المائية بها وتزايد الأمطار الحمضية وما يترتب على ذلك من آثار سلبية على البيئة النباتية والتربة، فضلاً عن النفايات الصلبة في باطن الأرض وما يترتب عليها من سلبيات متعددة على كافة جوانب الحياة [1].

ويرى عديد من الاقتصاديين أن استمرار هذا النموذج في التنمية سيؤدي حتماً إلى تدمير القدرة الإنتاجية للأرض والبيئة المحيطة بالإنسان، وهذا هو سبب الاهتمام بما يسمى بالتنمية المستدامة كبديل عن المفهوم التقليدي للتنمية.

---

[1] لمزيد من التفصيل يمكن الرجوع في ذلك إلى:

– د. السيدة إبراهيم مصطفى، وآخرون، *قضايا اقتصادية معاصرة*، الناشر: قسم الاقتصاد – كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 2008 ، الفصل الرابع.

يوجد عديد من التعريفات للتنمية المستدامة لعل أهمها[1]: **تعريف سولو:** حيث يعرف التنمية المستدامة بأنها تتمثل في عدم الإضرار بالطاقة الإنتاجية للأجيال المقبلة وتركها على الوضع الذي ورثها عليها الجيل الحالي. وكذلك **تعريف جامعة أوريجون الأمريكية:** أن التنمية المستدامة تتمثل في استخدام الموارد الطبيعية لإشباع احتياجات الأفراد مع مراعاة الأجيال المقبلة في إشباع حاجاتهم من استخدامهم لتلك الموارد. وبعيداً عما قد تحمله التنمية المستدامة من غموض وتضارب في وضع تعريف محدد وثابت لها عند عديد من الاقتصاديين، فقد سعت **اللجنة المعنية بالبيئة** والتنمية التابعة للأمم المتحدة **والأجهزة التابعة لها لوضع تعريف للتنمية** المستدامة. فهي تتبلور في عدة مفاهيم قائمة على الارتقاء برفاهية الإنسان والوفاء بالاحتياجات الأساسية للفقراء وحماية رفاهية الأجيال القادمة والحفاظ على الموارد البيئية ودعم أنظمة الحياة على المستوى العالمي وفى الحدود المسموح بها، والعمل على إدخال الأطر الاقتصادية والبيئة عند صانعي القرار. وبالتالي، **تعرف التنمية المستدامة بأنها تتمثل في إشباع احتياجات الأجيال الحالية دون التضحية بقدرة الأجيال المقبلة على مواجهة احتياجاتها منها.** وهذا يمثل أكثر التعريفات شمولاً، وبالتالي، فإن التنمية المستدامة تسمح بحدوث نمو في مستويات المعيشة لمختلف فئات المجتمع خاصة الفقيرة منها مع تجنب الآثار السلبية لهذا النمو على مستويات المعيشة للأجيال المقبلة.

يتضح مما سبق، إن التنمية المستدامة تلبى احتياجات الفرد الحالية مع الأخذ في الاعتبار قدرة أجيال المستقبل على تلبية احتياجاتها. ويشتمل هذا المصطلح على مفهومين أساسين: الحاجة وبالأخص الاحتياجات

---

(1) يمكن الرجوع في ذلك إلى:

- *المرجع السابق*، الفصل الرابع.
- البنك الدولي، *شبكة التنمية المستدامة*، http//www.albankaldawli/org, 14/8/2008*2008*

الجوهرية لفقراء العالم، والقيود التي تفرضها الحالة التكنولوجية والتنظيم الاجتماعي على القدرة البيئية في تلبية احتياجات الحاضر والمستقبل. وبالتالي، فإن التنمية المستدامة ترتكز حول استمرارية المجتمعات البشرية في السعي نحو تحقيق حياة أفضل.

ويرى الاقتصاديون أن الشروط الواجب توافرها لتحقيق التنمية المستدامة تتمثل في تجنب الإفراط في استغلال الموارد الطبيعية والحفاظ على البيئة من التلوث مراعاة لحقوق الأجيال المقبلة فيها. وقد ازداد الاهتمام بتحقيق التنمية المستدامة منذ بداية استخدام هذا المصطلح الحديث نسبياً في ثمانينيات القرن الماضي.

فقد أكد تقرير التنمية البشرية الصادر في عام 1994 أن التنمية بهذا المفهوم تمكن جميع الأفراد من توسيع نطاق قدراتهم البشرية إلى أقصى حد ممكن وتوظيف تلك القدرات أفضل توظيف لها في جميع الميادين، كما يحمي أيضاً خيارات الأجيال التي لم تولد بعد، ولا يستنزف قاعدة الموارد الطبيعية اللازمة لدعم التنمية في المستقبل. ويخلص التقرير إلى أن التنمية المستدامة تعالج الإنصاف داخل الجيل الواحد والإنصاف بين الأجيال، كما أن التنمية المستدامة تكون في صالح كل أفراد المجتمع، وتراعي توفير مزيد من فرص العمل، وكما تراعي الاعتبارات الخاصة بالطبيعة. فهي تعطي أعلى أولوية للحد من الفقر، وللعمالة المنتجة، والتكافل الاجتماعي، والمحافظة على البيئة، فضلاً عن الاهتمام بتنمية القدرات البشرية وخاصة من خلال التعليم والبحث العلمي[1]، كما تعجل بالنمو الاقتصادي وتترجمه إلى تحسنات في حياة البشر بدون تدمير رأس المال اللازم لحماية فرص الأجيال المقبلة.

---

(1) حيث أن نصيب الفرد من الإنفاق على البحث العلمي يمثل حوالي 1000 دولار في المتوسط سنوياً في الولايات المتحدة الأمريكية، 700 دولار في دول الإتحاد الأوربي، في حين أن نصيب الفرد من الإنفاق على البحث العلمي في مصر لا يزيد عن واحد دولار في المتوسط سنوياً.

وقد تم في مؤتمر الأمم المتحدة المنعقد - في ريو ديجانيرو، بالبرازيل عام 1992 - التصديق على فكرة التنمية المستدامة تصديقاً رسمياً، وبالتالي، وضعت فيه لأول مرة القضايا البيئية على الأجندة السياسية العالمية. كما اجتمع قادة العالم ومنظمات الأمم المتحدة والمنظمات الغير حكومية في جوهانسبرج بجنوب أفريقيا خلال قمة الأرض حول التنمية المستدامة في 26 أغسطس 2002. وقد كانت محاوره الرئيسية تدور حول مكافحة الفقر، وأسباب الدمار البيئي، وركزت القمة على خمسة أمور هي: الماء، الصرف الصحي، الصحة والإنتاجية الزراعية، البيئة. وبالتالي، قد نال مفهوم التنمية المستدامة تقبلاً قومياً من كل الدول، وعلى هذا فقد حقق تقدماً وقبولاً على الساحة الدولية في أقل من عقدين من الزمن، وحتى يومنا هذا فإن التغيرات التي أحدثتها الحكومات تحت اسم التنمية المستدامة هي تغيرات إلى حد ما متميزة وعميقة [1].

ويساعد **البنك الدولي** البلدان النامية في تحقيق التنمية المستدامة **من خلال التوسع في منح القروض** التي تراعي البعد البيئي في استثماراته بها، خاصة في مشروعات الزراعة والصرف الصحي والتنمية الحضرية، الخ. وقد مثلت هذه المشروعات 8% في المتوسط من إجمالي قروض **البنك** على مدى السنوات الخمس الماضية كما هو موضح في **الشكل** رقم **(1 - 2)**

---

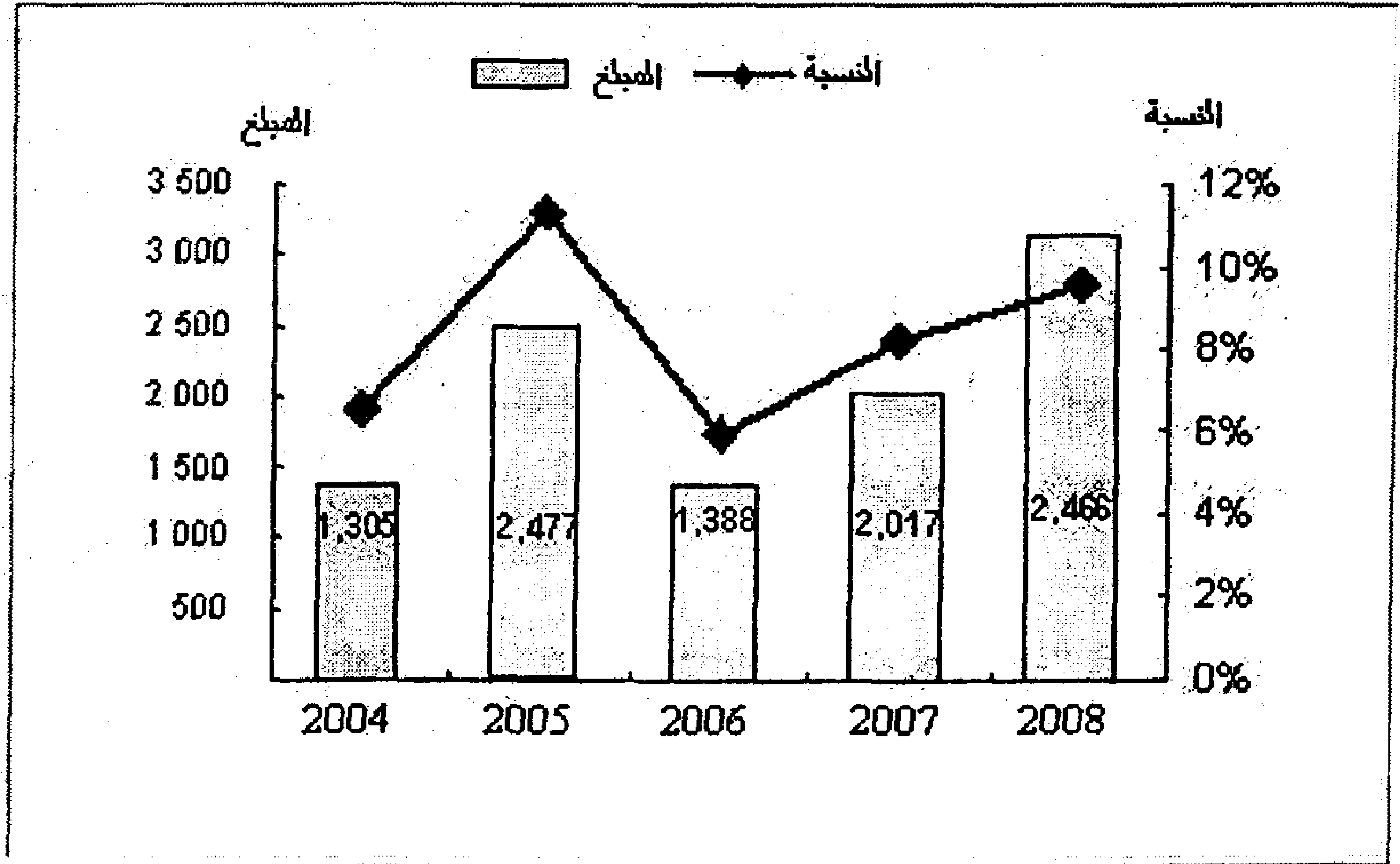
[1] **يمكن الرجوع في ذلك إلى:**

- **الأمم المتحدة**، قمة جوهانسبرج لعام 2002، ***إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية شعبة التنمية المستدامة،***

http//www.file://c:/docouments wsd htm, 13/8/2008*2008*

شكل رقم (2 – 1)

قروض البنك الدولي الموجهة لتنمية الموارد الطبيعية والبيئة خلال الفترة (2004 – 2008)



المصدر: البنك الدولي، *البنك الدولي والبيئة*، مارس 2008 ،
http//www.albankaldawli/org, 14/8/2008*2008*

كما أنه على مدى السنوات العشر الماضية، أقرضت المؤسسة الدولية للتنمية حوالي 4.5 بليون دولار أمريكي لمساندة الاستثمار في البيئة والموارد الطبيعية. وقد ساعدت هذه المساندة في تخفيض تلوث الهواء في المناطق الحضرية والصناعية؛ وتوفير إمدادات مياه أنظف ويمكن التعويل عليها بدرجة أكبر في جعل قدرة الأراضي الإنتاجية أكثر

استدامة؛ وبناء المؤسسات البيئية؛ ومواجهة تغير المناخ؛ وحماية التنوع البيولوجي[1].

يتضح مما سبق أن: التنمية الاقتصادية مفهوم أكثر اتساعاً وشمولاً من مفهوم **النمو الاقتصادي** لأن مفهوم التنمية ينطوي على نفس مكونات مفهوم النمو الاقتصادي بالإضافة إلى إجراء عديد من التغييرات في هيكل الاقتصاد القومي بما يضمن تصحيح الاختلالات الهيكلية بالاقتصاد، وتحسين نوعية السلع والخدمات، فضلاً عن تحقيق عدالة أكبر في توزيع الدخل القومي بين فئات المجتمع.

كما أن مفهوم **التنمية البشرية** بدوره أكثر شمولاً واتساعاً من مفهوم التنمية الاقتصادية لأنه لا يقتصر على الجانب المادي فقط والمتمثل في زيادة الدخل ونصيب الفرد منه بالإضافة إلى العناصر المادية الأخرى، بل يتضمن جوانب أخرى ترفع من رفاهية وكفاءة وإنتاجية الإنسان نفسه باعتباره الهدف الأساسي من عملية التنمية وذلك من خلال الاستثمار في الإنسان نفسه وذلك من خلال التعليم والصحة.

كما أن مفهوم التنمية المستدامة بدوره أكثر اتساعاً وشمولاً من كافة هذه المفاهيم لأنه لا يهتم برفاهية وارتفاع مستوى معيشة الأجيال الحاضرة فقط، بل وأيضاً الأجيال المستقبلية، وبالتالي، يعمل على تحقيق رفاهية الجيل الحالي والأجيال المستقبلية من خلال الاهتمام بالبيئة والمحافظة على استمرارية الموارد الطبيعية خاصة غير المتجددة لأطول فترة ممكنة مراعاة لحقوق الأجيال القادمة.

---

(1) البنك الدولي، *البنك الدولي والبيئة*، مارس 2008 ،

http//www.albankaldawli/org, 14/8/2008*2008*

خامساً: قضية الفقر

1 – تعريف الفقر: يعرف الفقر بأنه الدخل اللازم للحصول على الحد الأدنى من الحاجات الأساسية، وعلى ذلك فإن أى شخص يقل دخله أو استهلاكه عن الحد الأدنى للحصول على الحاجات الأساسية – الذي يسمى بخط الفقر – يعد فقيراً.

وتعرف فجوة الفقر على أنها النسبة المئوية للفرق بين دخول الفقراء وخط الفقر، وكلما زادت فجوة الفقر فإن ذلك يعد دليلاً على زيادة حدة الفقر بالمجمع.

2 – تقدير حدود الفقر:

تقدر حدود الفقر باستخدام مداخل متعددة، لعل أهمها ما يلي:

أ – عدد السعرات الحرارية التي يحصل عليها الفرد من الغذاء، حيث يعتبر الشخص فقيراً إذا كان استهلاكه يقل عن هذا الحد.

ب – تحديد سلة تضم عدداً من الاحتياجات الأساسية، التي تشمل بالإضافة إلى الغذاء إنفاق الفرد على سلع غير غذائية، مثل: الملبس والتعليم والمسكن والعلاج والمواصلات ... الخ. فإذا انخفض دخل الفرد عن الحد اللازم للحصول عليها يعتبر فقيراً.

وتختلف حدود الفقر من دولة إلى أخرى وفقاً لمستوى المعيشة داخلها، فلا يمكن اعتبار خط الفقر في مصر و الولايات المتحدة الأمريكية واحداً نظراً لاختلاف المستوى المادي والاقتصادي، وكذلك يختلف حد الفقر ما بين المناطق الريفية والحضرية، ويختلف أيضاً من فترة زمنية لأخرى داخل نفس الدولة.

3 – العوامل المحددة لانتشار الفقر في دولة ما:

يعتمد التغير في مدى انتشار الفقر في دولة ما على عاملين أساسيين:

أ – **درجة النمو الاقتصادي:** فمن المتوقع – مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة – وجود علاقة عكسية بين معدل النمو الاقتصادي ودرجة انتشار الفقر بالمجتمع، فزيادة معدل النمو الاقتصادي يترتب عليها انخفاض نسبة الفقر، والعكس صحيح.

ب – **درجة العدالة في توزيع الدخل:** يرتبط انتشار الفقر – مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة – بعلاقة عكسية مع درجة العدالة في توزيع الدخل، فكلما زادت درجة العدالة في توزيع الدخل بالمجتمع انخفض انتشار الفقر، والعكس صحيح.

ولذلك فمن المتوقع أن تقل درجة انتشار الفقر في دولة ما إذا:

- زاد معدل النمو الاقتصادي المصحوب بحدوث تحسن في طريقة توزيع الدخل.
- حدث تحسن في توزيع الدخل في المجتمع مع ثبات معدل النمو.
- زاد معدل النمو الاقتصادي مع ثبات طريقة توزيع الدخل.

ويمكن التعرف على درجة انتشار الفقر في دولة ما، باستخدام أحد مدخلين على النحو الآتي:

(1) مدخل الفقر المطلق:

يرتبط هذا المدخل بالمفهوم السابق للفقر، حيث يحدد حداً معيناً للفقر ويسمى هذا الحد بخط الفقر، وتحسب نسبة الفقر في المجتمع كما يلي:

نسبة الفقر في المجتمع = (عدد الأفراد تحت خط الفقر ÷ إجمالي عدد السكان) %

وفقاً لهذا المدخل تكون جهود التنمية الاقتصادية ناجحة إذا أدت إلى:

أ - انخفاض عدد الأفراد الذين يعيشون تحت خط الفقر.

ب - انخفاض نسبة الفقر أى انخفاض نسبة الفقراء إلى إجمالي عدد السكان.

ج - ارتفاع دخول الأفراد الواقعين تحت خط الفقر، ويتضمن ذلك ألا يكون ارتفاع دخول بعض الأفراد الذين انتقلوا فوق خط الفقر على حساب الواقعين تحت خط الفقر أى يعنى انخفاض فجوة الفقر.

(2) مدخل الفقر النسبي:

يقوم هذا المدخل على أساس أن أى مجتمع مهما بلغت درجة ثرائه يوجد به فقراء، ولذا، ينظر هذا المدخل إلى الفئة التي تمثل نسبة الـ 40% من السكان الأقل دخلاً في المجتمع على أنها فئة الفقراء، ولذلك فإن جهود التنمية لا تؤدى أبداً إلى القضاء على ظاهرة الفقر فدائماً يوجد نسبة الـ 40% الأقل دخلاً في المجتمع، ولذلك تكون جهود التنمية الاقتصادية ناجحة إذا أدت إلى زيادة دخول هذه الفئة من خلال زيادة نصيبها من إجمالي الدخل في المجتمع.

ويمكن التعرف على حالة الفقر في بعض الدول العربية وفقاً لمفهوم الدخل المطلق باستخدام بيانات **الجدول** رقم (2- 5).

جدول رقم (2- 5)

النسبة المئوية للفقراء في بعض الدول العربية

الدولة	النسبة المئوية للفقراء (%)
الأردن	23
الإمارات العربية المتحدة	3
الكويت	11
الجمهورية العربية السورية	22
لبنان	19
مصر	22
اليمن	47

المصدر:الأمم المتحدة، *الفقر في غربي آسيا منظور اجتماعي*، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية بغربي آسيا، الأمم المتحدة، نيويورك 1997.

وتقدر الدراسة السابقة نسبة الفقر في جنوب آسيا بنحو 43% من السكان، وأمريكا اللاتينية بنحو 40%، وأفريقيا جنوب الصحراء بنحو 54%، في حين تصل في شرق آسيا إلى 9%، وتصل هذه النسبة في الدول النامية بصفة عامة إلى 31% من السكان.

ويوضح الجدول رقم (2- 6) نسبة الفقر في جمهورية مصر العربية بين الحضر والريف خلال الفترة (1974 - 1991).

جدول رقم (2- 6)

النسبة المئوية للسكان الذين يعيشون تحت خط الفقر في مصر

الفترة	الحضر	الريف
74 - 1975	34.5	44
81 - 1982	30.4	26.9
90 - 1991	35.9	39.2

المصدر: *نفس مصدر الجدول السابق.*

ويوضح الجدول السابق -- بغض النظر عن المدخل المستخدم لقياس الفقر -- أن نسبة الفقر قد انخفضت خلال الفترة من منتصف السبعينيات إلى منتصف الثمانينيات وهى فترة النمو السريع، كما أن الانخفاض في نسبة الفقراء كانت أكثر في المناطق الريفية مقارنة بالمناطق الحضرية، بسبب سياسات الرعاية الاجتماعية التي تبنتها الدولة في ذلك الوقت، بالإضافة إلى ارتفاع الأجور نتيجة لهجرة العمال من الريف إلى المدينة بحثاً عن فرص عمل أفضل.

وقد ارتفعت نسبة الفقر مرة أخرى في سنة 1990 مع تبني الدولة لسياسات الإصلاح الاقتصادي، التي كان لها عديد من الآثار الاجتماعية السلبية. ومن ناحية أخرى، لم تزد فقط نسبة الفقر في مصر خلال الفترة السابقة، ولكن زادت حدته، وهذا يعنى أن الفقراء أصبحوا أكثر فقراً مما كانوا، حيث زاد متوسط فجوة الفقر في الحضر والريف على حد سواء.

ويبين **الجدول** (2- 7) فجوة الفقر المطلق في مصر في السنوات التالية (1974 / 1990 / 1991):

جدول رقم (2- 7)

النسبة المئوية للسكان الذين يعيشون تحت خط الفقر في مصر

البيان / السنة	المناطق الحضرية	المناطق الريفية
1975/74	13.8	12.5
1982/81	6.5	4.2
1991/90	12.3	7.5

المصدر: *نفس مصدر الجدول السابق*، ص 28.

ويوضح الجدول السابق، أنه على الرغم من زيادة حدة الفقر في مصر في عام 1982/1981، إلا أنه كان أقل حدة مما كان عليه في عام 1975/1974، مما يؤكد أن الفقراء كانوا نسبياً في حالة أفضل، مما كانوا عليه في منتصف السبعينات.

ويوضح ما سبق، أن زيادة حدة الفقر في مصر تعد انعكاساً لسوء توزيع الدخل في الاقتصاد المصري بصفة أساسية.

المبحث الثاني

مقاييس التنمية الاقتصادية

رأينا مفهوم كل من النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، إضافة إلى ذلك فإن بعض الكتاب كثيراً ما يستخدمون مصطلح التقدم الاقتصادي كمرادف لمصطلح التنمية الاقتصادية، إلا أن البعض يرى أن التقدم الاقتصادي يتناول الوسائل – أى تحسين استخدام وسائل الإنتاج – في سبيل تحقيق أحسن الأهداف.

وعلى الرغم من وجود فروق واضحة بين كل من: النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية والتقدم الاقتصادي، فإنها كثيراً ما تستخدم كمترادفات بسبب ما تشمله من عناصر مشتركة.

ولعل ما يعنينا في هذه المرحلة هو الوسيلة التي عن طريقها نتعرف على ما يحققه المجتمع من تقدم أو نمو أو تنمية، أى ما هى الوسائل التي يمكن عن طريقها قياس درجة التقدم في دولة ما ؟

توجد ثلاثة معايير رئيسية لقياس التنمية الاقتصادية هي:

- معايير الدخل.
- المعايير الاجتماعية.
- المعايير الهيكلية.

وسنتناول هذه المعايير تباعاً فيما يلي:

أولاً – معايير الدخل

تعتبر معايير الدخل التي سنذكرها ونناقشها أن الدخل هو المؤشر الأساسي الذي يستخدم في قياس التنمية ودرجة التقدم الاقتصادي، ولابد من التنبيه في مطلع هذه الدراسة إلى ضعف الأجهزة الإحصائية في الدول النامية، وصعوبة تحديد مفهوم الدخل الحقيقي والاتفاق على البنود التي تحسب ضمن إجمالي الناتج القومي، واختلاف الدول فيما بينها بالنسبة لمعالجة بنود الدخل. كذلك فإن عدم ثبات أسعار الصرف الخارجية، واختلاف الأسعار الرسمية عن الأسعار الحقيقية من الأمور التي يتعين أن تؤخذ في الحسبان عند تقدير وتقييم تلك المؤشرات. وتنطوي معاير الدخل على أربعة معاير فرعية، وسوف يتم تناولها على النحو التالي.

1 – معيار الدخل القومي الكلى:

يقترح **الأستاذ ميد Meade** قياس النمو الاقتصادي بالتعرف على الدخل القومي الكلى وليس متوسط نصيب الفرد من الدخل. إلا أن هذا المقياس لم يقابل في الأوساط الاقتصادية بالقبول والترحاب، وذلك لأن زيادة الدخل – أو نقصه – قد لا تؤدى إلى بلوغ نتائج إيجابية – أو سلبية.

فزيادة الدخل القومي لا تعنى نمواً اقتصادياً عندما يزداد السكان بمعدل أكبر، ونقص الدخل القومي لا تعنى تخلفاً اقتصادياً عندما ينخفض عدد السكان. كذلك يتعذر الاستفادة من هذا المقياس حينما تنتشر الهجرة من وإلى الدولة.

2 – معيار الدخل القومي الكلى المتوقع:

يقترح البعض قياس النمو الاقتصادي على أساس الدخل المتوقع وليس الدخل الفعلي؛ فقد يكون لدى الدولة موارد كامنة غنية كما يتوافر لها الإمكانات المختلفة للإفادة من ثرواتها الكامنة، إضافة إلى ما بلغته من تقدم تقنى، في هذه الحالة يوصى بعض الاقتصاديين أن تؤخذ في الاعتبار تلك المقومات عند قياس حجم الدخل. غير أن هذا المعيار توجه إليه نفس المأخذ التي توجه للمعيار السابق، فضلاً عن صعوبة تقدير وقياس تلك الثروات الكامنة والمتوقعة في المستقبل.

3 – معيار متوسط الدخل الحقيقي:

يعتبر متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي أكثر المعايير استخداماً وأكثرها صدقاً عند قياس مستوى التقدم الاقتصادي في معظم دول العالم. إلا أن هناك عديد من المشاكل والصعاب التي تواجه الدول النامية للحصول على أرقام صحيحة تمثل الدخل الحقيقي للفرد، من بين هذه الصعاب: أن إحصاءات السكان والدخول غير كاملة وغير دقيقة، وكذلك فإن عقد المقارنات بين الدول المتخلفة أمر مشكوك في صحته ودقته، نظراً لاختلاف الأسس والطرق التي يحسب على أساسها.

وقضية أخرى – وليست أخيرة – هى هل نقسم إجمالي الدخل القومي على جميع السكان أو نقسمه على السكان العاملين **working force** دون غيرهم. فحساب الدخل لجميع السكان مفيد من نواحي الاستهلاك، وحساب الدخل لقوة العمل دون غيرهم مفيد من نواحي الإنتاج. ويعتقد الأستاذ كندلبرجر **Charles Kindleberger** أن الاهتمام بصدد التنمية يتعين أن يوجه إلى الإنتاجية وليس إلى مستوى المعيشة أى إلى الدخل المنتج وليس إلى الدخل المنفق، وعلى العكس فإن جمهور الاقتصاديين يتمسك بمتوسط نصيب الفرد من الدخل، باعتباره المعيار الذي يجب الأخذ به لأن الهدف النهائي من التنمية هو رفع مستويات المعيشة ومستويات الرفاهية.

ويقاس النمو الاقتصادي مبدئياً باستخدام ما يسمى بمعدل النمو البسيط، ويمكن الحصول عليه عن طريق المعادلة الآتية:

$$\text{معدل النمو} = \frac{\text{الدخل الحقيقي في الفترة الحالية} - \text{الدخل الحقيقي في الفترة السابقة}}{\text{الدخل الحقيقي في الفترة السابقة}} \times 100$$

فإذا فرضنا أن متوسط الدخل الحقيقي للفرد في بلد ما كان 1000 دولار في عام 2005 ارتفع إلى 1200 دولار في عام 2006 فإن: معدل النمو في هذا البلد =

$$\frac{1000 - 1200}{1000} \times 100$$

$$= \frac{200}{1000} \times 100 = \frac{1}{5} \times 100 = 20\%$$

أى أن نصيب الفرد من الدخل الحقيقي زاد بمعدل 20%، إلا أن هذا المعدل يصلح فقط لقياس النمو في الدخل بين فترتين زمنيتين

متتاليتين، ولا يصلح لقياس متوسط معدل النمو المركب. فإذا كان متوسط الدخل الحقيقي عام 1995 = ل0 ، ثم بلغ في العام العاشر (2004) ل1، فيمكن حساب معدل النمو السنوي المركب (م) بالطريقة التالية:

$$ل_1 = ل_0 \left(1 + م \right)^{10}$$

ودون التقيد بفترة زمنية معينة:

$$ل_ن = ل_0 \left(1 + م_س \right)^ن$$

$$\left(1 + م_س \right)^ن = \frac{ل_ن}{ل_0}$$

$$\therefore 1 + م_س = \sqrt[ن]{\frac{ل_ن}{ل_0}}$$

$$\boxed{\therefore م_س = \sqrt[ن]{\frac{ل_ن}{ل_0}} - 1}$$

4 – معادلة سنجر Singer للنمو الاقتصادي:

وضح الأستاذ سنجر معادلة للنمو الاقتصادي في عام 1952، ولقد وصل إلى تلك المعادلة بمساعدة الأعمال التي قام بها في هذا الصدد غيره من الاقتصاديين مثل هكس وهارود – دومار . **وعبر سنجر عن معادلة النمو بأنها دالة لثلاثة عوامل هى:**

أ – معدل الادخار الصافي Net Saving

ب – إنتاجية رأس المال Productivity of Capital

حـ - معدل نمو السكان Population Growth

وتتخذ هذه الدالة الشكل الآتي:

$$D = S\,P - R$$

حيث: D هى معدل النمو السنوي لدخل الفرد، S هى معدل الادخار الصافي، P هى إنتاجية رأس المال، R هى معدل نمو السكان السنوي.

∴ معدل النمو السنوي لدخل الفرد = (معدل الادخار الصافي إنتاجية الاستثمارات الجديدة) – معدل نمو السكان.

وقد أورد سنجر قيماً عددية لهذه المتغيرات إذ افترض:

أن معدل الادخار الصافي (S) = 6% من الدخل القومي

وأن إنتاجية الاستثمارات الجديدة (P) = 0.2%

وأن معدل النمو السنوي للسكان (R) = 1.25%

إلا أن لنا على هذه التقديرات بعض الملاحظات:

أ – أن نسبة الادخار الصافي من الدخل القومي (6%) تعتبر مقبولة وقت صياغة سنجر لمعادلته، أما في الوقت الحاضر فإن الدول النامية في مقدورها ادخار نسبة أكبر.

ب – قدر الأستاذ سنجر معدل النمو السكاني بحوالي 1.25% وهذا الرقم أقل كثيراً من المعدلات السائدة في الدول النامية حالياً، إذ تقدر بحوالي 2.3% في الدول النامية عامة، 1.8% في مصر.

حـ – قدر الأستاذ سنجر إنتاجية الاستثمارات السائدة بحوالي 0.2% وهى نسبة منخفضة، وتقل كثيراً عن المحقق في معظم الدول

النامية، ولقد قام أحد الباحثين – في دراسة لنيل درجة الدكتوراه – بتقديرها في مصر وتركيا بما يعادل 0.6%.

وعلى ذلك فإن معدل النمو السنوي لدخل الفرد في الدول النامية طبقاً لتقدير سنجر:

معدل النمو السنوي لدخل الفرد = (0.6 × 0.2) – 1.25 = – 0.05%

بمعنى أن الدول النامية تحقق معدلاً سالباً للنمو (– 0.05%).

أما في مصر [1]، وطبقاً للتعديلات المقترحة فإننا نجد أن:

معدل النمو السنوي لدخل الفرد = (12 × 0.4) – 1.8 = 3% سنوياً

ويزيد هذا المعدل حالياً، إذ يقدر بحوالي 4.5% سنوياً في عام 2005.

ثانياً – المعايير الاجتماعية

يقصد بالمعايير الاجتماعية عديد من المؤشرات الخاصة بنوعية الخدمات التي تعايش الحياة اليومية لأفراد المجتمع وما يعتريها من تغيرات، فهناك الجوانب الصحية، والجوانب التعليمية والثقافية، والجوانب الخاصة بالتغذية، وكذلك الجوانب التي تعكس مستوى المعيشة، ومن ثم، الجانب الاقتصادي. ولاشك أن الدول النامية تعاني من نقص ملموس في الخدمات الصحية، وعدم كفاية وكفاءة المؤسسات التعليمية، ونقص الغذاء، وغير ذلك من الجوانب الأخرى. وتنقسم المعايير الاجتماعية هذه إلى نوعين من المعايير: إحداهما معايير فردية تعكس جانب واحد من جوانب الحياة والأخرى معايير مركبة تعكس أكثر من جانب من جوانب الحياة. وسوف يتم تناول هذه المعايير وأهم المؤشرات التي تعبر عنها كما يلي.

---

[1] بافتراض أن معدل الادخار الصافي = 12 %، معدل النمو السكاني = 1.8%، وأن إنتاجية الاستثمارات = 0.4 ، وكان هذا في عام 1990 .

1 – المعايير الصحية:

من أهم المؤشرات التي تستخدم لقياس مدى التقدم الصحي بالمجتمع ما يلي:

أ – **عدد الوفيات لكل ألف من السكان**، عدد الوفيات لكل ألف طفل من السكان (معدل الوفيات للأطفال دون الخامسة – معدل الوفيات من الأطفال الرضع " أقل من سنة ") فارتفاع معدل الوفيات يعنى عدم كفاية الخدمات الصحية وعدم كفاية الغذاء وسوء التغذية، وكل هذه من صفات التخلف.

ب – **معدل توقع الحياة عند الميلاد**، أى متوسط عمر الفرد، فكلما زاد دل ذلك على درجة من التقدم الاقتصادي، وكلما انخفض دل ذلك على درجة من التخلف الاقتصادي.

حـ – كذلك توجد مؤشرات عديدة أخرى نذكر من بينها **عدد الأفراد لكل طبيب، وعدد الأفراد لكل سرير بالمستشفيات وهكذا.**

ويوضح **الجدول رقم (2– 8)** بعض المؤشرات الصحية في بعض الدول النامية.

جدول رقم (2- 8)

معدلات الوفيات ومعدلات الحياة في الدول النامية (1990)

البيان / الإقليم	معدل الوفيات في الألف لدون الخمس سنوات	معدل الحياة بالسنة
أفريقيا شبه الصحراوية	196	50
شرق آسيا	96	67
الصين	58	69
جنوب آسيا	172	56
الهند	142	57
أوربا الشرقية	123	71
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	148	61
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	75	66
كل الدول النامية	121	62

المصدر:

- Thirlwall, *op. cit.*, p. 12.

ويتضح من بيانات الجدول رقم (2- 8) ارتفاع معدلات الوفيات وانخفاض معدلات الحياة في الأقاليم شديدة الفقر بالمقارنة بالأقاليم النامية الأخرى، فتبلغ معدلات الوفيات 196 في الألف ومعدلات الحياة 50 عاماً في إقليم أفريقيا شبه الصحراوية على عكس الوضع في إقليم شرق آسيا، حيث نجد الأرقام على التوالي 96 ، 67.

ويوضح الجدول رقم (2- 9) بعض البيانات الخاصة بالمؤشرات الصحية لمجموعة من الدول النامية والمتقدمة.

جدول رقم (2- 9)

معدلات الوفيات وتوقع الحياة في عدد من الدول عام 1990

البيان / الدولة	معدل الوفيات في الألف لدون الخمس سنوات	معدل توقع الحياة عند الميلاد
الهند	142	57
السودان	172	50.8
مصر	85	60.3
الأردن	52	66.3
كوريا الجنوبية	30	70.1
الولايات المتحدة	11	75.9
المملكة المتحدة	9	75.7
اليابان	6	78.6

المصدر:

– البنك الدولي، *تقرير التنمية في العالم لعام 2004*، البنك الدولي، 2004، ص ص 55 ، 56. وكذلك:

– Thirlwall, *op. cit.*, p. 12.

يتضح من بيانات الجدول رقم (2- 9) ارتفاع معدلات الوفيات وانخفاض توقعات الحياة في الدول النامية عامة بالمقارنة بالدول المتقدمة، فعلى حين تبلغ معدلات الوفيات في السودان 172 في الألف، متوسطات الحياة 50.8 عاماً، نجدها تبلغ في كوريا الجنوبية 30 في الألف، 70.1 عاماً على التوالي. وبداهة فإن الصورة تكون أوضح بالمقارنة بالدول الأكثر تقدماً، مثل: الولايات المتحدة واليابان.

2 – المعايير التعليمية:

سبق أن رأينا أهمية التعليم وأثره الواضح على جانبي الإنتاج والاستهلاك، وأكدنا على أن هناك إجماع على أن الإنفاق على التعليم يمثل استثماراً وليس استهلاكاً، وأن هذا الضرب من الاستثمار – الاستثمار البشرى – يحقق عائداً مرتفعاً سواء للأفراد أو للمجتمع ككل.

ومن أهم المؤشرات التي تستخدم في التعرف على المستوى التعليمي والثقافي بالمجتمع ما يلي:

أ – نسبة الذين يعرفون القراءة والكتابة من أفراد المجتمع.

ب – نسبة المسجلين في مراحل التعليم المختلفة من أفراد المجتمع.

حـ – نسبة المنفق على التعليم إلى إجمالي الناتج المحلي، وكذلك إلى إجمالي الإنفاق الحكومي.

ويوضح **الجدول** رقم (2- 10) بعض البيانات الخاصة بالمؤشرات التعليمية في عينة من الدول النامية والدول المتقدمة.

يتضح من بيانات الجدول رقم (2 – 10) أن نسبة المتعلمين ونسبة المقيدين في كل من التعليم الابتدائي والثانوي منخفضة نسبياً في الدول النامية، مقارنة بمثيلاتها في الدول المتقدمة، إلا أننا نلاحظ تحسن هذه النسب في السنوات الأخيرة في الدول النامية، مما يعنى أن معظم الدول النامية بدأت تهتم بالتعليم وتوليه اهتماماً كبيراً.

جدول رقم (2 – 10)

بعض المؤشرات التعليمية في مجموعة من الدول

البيان / الدولة	نسبة المتعلمين من الكبار (1990)	نسبة المقيدين في التعليم الابتدائي من العدد الإجمالي في سن الابتدائي		نسبة المقيدين في التعليم الثانوي من العدد الإجمالي في سن الثانوي	
	%	1965	1989/88	1965	1989/88
بنجلاديش	35.3	49	63	12	17
تشاد	29.8	34	138	1	7
السودان	27.1	29	58	4	20
مصر	48.4	75	87	26	81
كوريا الجنوبية	96	100	100	35	87
اليابان	99	100	100	82	96
المملكة المتحدة	99	92	100	66	97

3 – معايير التغذية:

سبق ورأينا أن عديداً من الدول النامية غير قادرة على توفير الغذاء الأساسي لسكانها، مما يؤدى إلى تعرضها إلى نقص التغذية أو سوء التغذية وما يترتب على ذلك من ضعف قدرتها الإنتاجية، ومن ثم، انخفاض مستويات الدخول فيها. **ومن أهم المؤشرات التي تستخدم للتعرف على مستوى التغذية بالمجتمع ما يلي:**

أ – متوسط نصيب الفرد اليومي من السعرات الحرارية.

ب – نسبة النصيب الفعلي من السعرات الحرارية إلى متوسط المقررات الضرورية للفرد.

ويبين الجدول رقم (2 – 11) بعض البيانات الخاصة بالتغذية في مجموعة من الدول النامية :

جدول رقم (2 – 11)

مؤشرات خاصة بالتغذية في مجموعة من البلدان

البيان / الدولة	متوسط نصيب الفرد من السعرات الحرارية		النسبة من المتطلبات الضرورية	
	1983	1988	1983	1988
بنجلاديش	1864	1925	81	83
الهند	2115	2104	96	94
السودان	2122	1996	90	79
تشاد	1620	1852	68	74
غانا	1560	2209	61	95
مصر	3163	3213	126	127
الأردن	2882	2907	117	118

المصدر:

– مرجع الجدول السابق ، ص 96.

يتضح من هذا الجدول، انخفاض كل من متوسط نصيب الفرد اليومي من السعرات الحرارية والنسب المئوية من المتطلبات الضرورية في عديد من الدول النامية، مثل: غانا والهند والسودان وإن نجحت بعض الدول النامية، مثل: مصر والأردن في تحقيق معدلات مرتفعة ولكن تبقى في هاتين الدولتين مشكلة سوء توزيع الدخل، وما يترتب على ذلك من سوء توزيع الغذاء.

4 – معيار نوعية الحياة المادية:

The Physical Quality of Life Index

رأينا أن المعايير الصحية والتعليمية والخاصة بالتغذية وهى جميعاً معايير فردية تعتمد على ناحية اجتماعية بذاتها. أما ما نحن بصدده وهو معيار نوعية الحياة المادية، والذي وضعه مجلس أعالي البحار بواشنطن عام 1977 فهو معيار اجتماعي مركب يتضمن أكثر من جانب من جوانب الحياة، ولذا، فإنه أكثر شمولاً مقارنة بالمعايير الفردية – سالفة الذكر – **ويتكون هذا المعيار من ثلاثة مؤشرات فرعية هى:**

أ – توقع الحياة عند الميلاد (مؤشر صحي للكبار).

ب – معدل الوفيات بين الأطفال (مؤشر صحي للصغار).

جـ – معرفة القراءة والكتابة (مؤشر تعليمي).

ويتم حساب معيار نوعية الحياة المادية وفقاً للخطوات التالية:

(1) يتم تجميع بيانات عن المؤشرات الثلاثة سالفة الذكر في الدول المراد قياس معيار نوعية الحياة المادية بها.

(2) يتم إعطاء رتباً تنازلية أو تصاعدية لكل دولة في كل مؤشر. فإذا كان لدينا خمس دول نريد حساب هذا المعيار بها كما هو موضح **بالجدول رقم (2 – 12)**، ففيما يتعلق بمؤشر العمر المتوقع عند الميلاد، فإنه يتم إعطاء الدولة التي تتمتع بأعلى متوسط للعمر المتوقع أعلى رتبة – 5 مثلاً – والدولة التي في الترتيب التالي من حيث متوسط العمر المتوقع يعطى لها الرتبة 4 ، وهكذا. والدولة التي يكون متوسط العمر المتوقع بها أقل متوسط يعطى لها أدنى رتبة

وهى1 . وفيما يتعلق بمؤشر معرفة القراءة والكتابة، فإن الدولة التي تتمتع بأعلى نسبة تعليم يعطى لها أكبر رتبة - 5 مثلاً - والدولة التي في المرتبة التالية يعطى لها رتبة 4 وهكذا، والدولة الأقل في نسبة التعليم يعطى لها أدنى رتبة وهى 1 . ويتبع نفس الأمر في مؤشر عدد الوفيات بين الأطفال.

جدول رقم (2 - 12)

حساب معيار نوعية الحياة المادية

الدولة	توقع الحياة عند الميلاد		نسبة التعليم بين الكبار		عدد الوفيات بين الأطفال (لكل ألف)		متوسط
	متوسط العمر المتوقع (سنة)	الرتبة	النسبة	الرتبة	العدد	الرتبة	الرتب
أ	45	1	45	3	150	1	1.67
ب	55	2	30	1	50	5	2.67
حـ	70	5	47	4	90	3	4
د	60	3	34	2	80	4	3
هـ	65	4	50	5	120	2	3.67

(3) يتم حساب المتوسط الحسابي للرتب في كل دولة في الجوانب الثلاثة سالفة الذكر. فنحصل على " معيار نوعية الحياة المادية ".

ويتضح من هذا الجدول، أنه وفقاً لهذا المعيار فإن الدولة (حـــ) يكون معيار نوعية الحياة المادية بها أعلى ما يمكن، ولذا، فإنها تكون أكثر تقدماً مقارنة بالدول الأخرى، يليها الدولة (هـــ) ثم الدولة (د)، ثم الدولـــة

(ب)، بينما تكون تمثل الدولة (أ) أقل درجة في التقدم مقارنة بالدول الأخرى.

ويلاحظ أن هذا المعيار يقارن بين درجة التقدم فيما بين الدول وبعضها ويحدد أيها أكثر تقدماً مقارنة بالدول الأخرى. غير أن هذا المعيار يعانى من بعض أوجه القصور وهى أنه:

- يركز على بعض وليس كل جوانب الحياة.
- يهتم بالنتائج دون أن يتعرض للجهود المبذولة في تحقيقها.
- يعطى المؤشرات الثلاثة المكونة له أوزاناً نسبية متساوية.
- يهمل المؤشرات الاقتصادية والمتمثلة في مستويات الدخل والناتج.

5 – دليل التنمية البشرية (Human Development Index):

وهو مقياس حديث نسبياً توصل إليه برنامج الأمم المتحدة في عام 1990، ويعد دليل التنمية البشرية من المعايير المركبة، حيث يتكون من ثلاثة معايير جزئية أو فرعية وهى:

أ – معيار العمر المتوقع عند الميلاد (مؤشر صحي).

ب – معيار التحصيل العلمي (مؤشر تعليمي). ويتكون بدوره من معيارين جزئيين وهما: معرفة القراءة والكتابة بوزن نسبى ($\frac{2}{3}$)، ومتوسط عدد سنوات الدراسة في المؤسسات التعليمية بوزن نسبى ($\frac{1}{3}$).

جـ – معيار متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي (مؤشر اقتصادي).

ويتم حساب معيار دليل التنمية البشرية وفقاً للخطوات التالية:

(1) يتم تحديد القيمة الدنيا والقيمة القصوى للمعايير الثلاثة الجزئية سالفة الذكر على مستوى العالم، والمحددة من قبل البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة.

(2) يتم حساب الأدلة الجزئية الثلاثة في الدولة المراد حساب دليل التنمية البشرية بها كما يلي:

أ – دليل العمر المتوقع (ق) =

متوسط العمر المتوقع في الدولة – الحد الأدنى للعمر المتوقع في العالم

الحد الأقصى للعمر المتوقع في العالم – الحد الأدنى للعمر المتوقع في العالم

ب – دليل التحصيل العلمي، ويتكون من جزئيين:

- دليل معرفة القراءة والكتابة =

معرفة القراءة والكتابة في الدولة – الحد الأدنى لمعرفة القراءة والكتابة في العالم

الحد الأقصى لمعرفة القراءة والكتابة في العالم – الحد الأدنى لمعرفة القراءة والكتابة في العالم

ويعطى لهذا الدليل وزن نسبى ($\frac{2}{3}$).

- دليل متوسط عدد سنوات الدراسة =

عدد سنوات الدراسة بالدولة – الحد الأدنى لعدد سنوات الدراسة في العالم

الحد الأقصى لعدد سنوات الدراسة في العالم – الحد الأدنى لعدد سنوات الدراسة في العالم

ويعطى لهذا الدليل وزن نسبى ($\frac{1}{3}$).

∴ دليل التحصيل العلمي (ع) =

(دليل معرفة القراءة والكتابة × 2) + (دليل متوسط عدد سنوات الدراسة × 1)

3

حـــ – دليل متوسط الدخل (ل) =

$$\frac{\text{متوسط الدخل الحقيقي في الدولة – الحد الأدنى لمتوسط الدخل في العالم}}{\text{الحد الأقصى لمتوسط الدخل في العالم – الحد الأدنى لمتوسط الدخل في العالم}}$$

(3) يتم حساب دليل التنمية البشرية في الدولة كمتوسط حسابي بسيط للأدلة الفرعية الثلاثة سالفة الذكر.

∴ دليل التنمية البشرية في الدولة (ت) = $\frac{\text{ق + ع + ل}}{3}$

وتتراوح قيمة دليل التنمية البشرية فيما بين الصفر والواحد الصحيح. وكلما اقترب هذا الدليل من الواحد يعكس أن الدولة أكثر تقدماً في مجال التنمية البشرية، والعكس صحيح. **وتصنف الأمم المتحدة الدول وفقاً لدليل التنمية البشرية إلى ثلاث مجموعات رئيسية** هى:

المجموعة الأولى: دول ذات مستوى مرتفع من التنمية البشرية وتكون قيمة ت ≥ 0.8

المجموعة الثانية: دول ذات مستوى متوسط من التنمية البشرية وتكون قيمة $0.5 \leq$ ت < 0.8

المجموعة الثالثة: دول ذات مستوى منخفض من التنمية البشرية وتكون قيمة ت < 0.5

ويعد دليل التنمية البشرية من أفضل المعايير لقياس درجة التقدم الاقتصادي والاجتماعي، ومن ثم، عملية التنمية ككل. لأنه يتضمن عديداً من الجوانب سواء الاجتماعية أو الاقتصادية معاً.

مثال رقمي: إذا أتيحت لك البيانات التالية على مستوى العالم وفي دولة اليونان في سنة ما.

البيان	في العالم		في اليونان
	أدنى قيمة	أقصى قيمة	
العمر المتوقع عند الميلاد (سنة)	25	85	77.9
معرفة القراءة والكتابة (%)	صفر	100	96.7
نسبة القيد بالمدارس	صفر	100	82
متوسط دخل الفرد الحقيقي (دولار)	100	6311	6140

المطلوب:

1- حساب دليل التنمية البشرية في اليونان.

2 – تحديد مستوى التنمية البشرية فى اليونان.

الحل:

1 – لحساب دليل التنمية البشرية في اليونان نتبع الخطوات التالية:

أ – دليل العمر المتوقع (ق) = $\frac{25 - 77.9}{25 - 85} = \frac{52.9}{60} = 0.88$

ب – دليل التحصيل العلمي (ع):

• دليل معرفة القراءة والكتابة = $\frac{96.7 - \text{صفر}}{100 - \text{صفر}} = 0.97$

- دليل نسبة القيد بالمدارس = $\frac{82 - \text{صفر}}{100 - \text{صفر}} = 0.82$

∴ دليل التحصيل العلمي = $\frac{(1 \times 0.82) + (2 \times 0.97)}{3}$

$= 0.92$

حـ - دليل متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي (ل) =

$$\frac{6140 - 100}{6311 - 100} = \frac{6040}{6211} = 0.97$$

د - دليل التنمية البشرية (ت) = $\frac{\text{ق} + \text{ع} + \text{ل}}{3}$

∴ ت = $\frac{0.88 + 0.92 + 0.97}{3} = \frac{2.77}{3} = 0.92$

2 - ∵ دليل التنمية البشرية في اليونان مرتفع ويقترب من الواحد، ولذا، فإن هذا يعني أنها قطعت شوطاً كبيراً في عملية التنمية البشرية وتكون في مجموعة الدول ذات المستوى المرتفع من التنمية البشرية وذلك لأن قيمة ت > 0.8 بها.

ويبين الجدول رقم (2- 13) تصنيف بعض الدول وفقاً لدليل التنمية البشرية:

جدول رقم (2 – 13)

ترتيب بعض الدول وفقاً لدليل التنمية البشرية

البيان / الدولة	قيمة دليل التنمية البشرية	ترتيب الدولة وفقاً لدليل التنمية البشرية
دول ذات تنمية بشرية مرتفعة		
كندا	0.935	1
النرويج	0.934	2
الولايات المتحدة الأمريكية	0.929	3
الكويت	0.836	36
البحرين	0.820	41
قطر	0.819	42
الإمارات العربية المتحدة	0.810	45
دول ذات تنمية بشرية متوسطة		
كولومبيا	0.764	68
ليبيا	0.761	72
السعودية	0.747	75
عمان	0.730	86
مصر	0.623	119
دول ذات تنمية بشرية منخفضة		
مدغشقر	0.483	141
السودان	0.477	143
اليمن	0.488	148
سيراليون	0.252	174

المصدر: *تقرير التنمية البشرية*، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1994.

ويتضح من بيانات الجدول السابق أن: مسار التنمية البشرية في مصر مازال متخلفاً بالمقارنة بغيرها من الدول النامية. ويرجع هذا الوضع النسبي المتأخر للتنمية البشرية في مصر، إلى انخفاض دليل

المعرفة أو التعليم في مصر بصورة واضحة بالمقارنة بدليل العمر المتوقع أو دليل الدخل.

فإذا تم ترتيب وضع مصر وفقاً لمتوسط نصيب الفرد من الدخل لكانت في المرتبة 108 بدلاً من 119 وفقاً لترتيبها تبعاً لدليل التنمية البشرية، وإذا تم ترتيبها وفقاً للعمر المتوقع جاءت في المرتبة 104 بدلاً من 119. إلا أن ارتفاع معدل الأمية هو الذي أسهم بدرجة كبيرة في انخفاض دليل التنمية البشرية، فكثيراً من الدول التي لها نفس الدخل أو أقل بالمقارنة بمصر تتمتع بمعدلات أعلى من مصر من حيث درجة الإلمام بالقراءة والكتابة. حيث تبلغ نسبة الأمية في مصر وفقاً لبيانات عام 2000 نحو 45% وهى أعلى من نسبة الأمية في تنزانيا وتوجو وزامبيا، رغم أن متوسط الدخل في هذه الدول يقل عن ثلث الدخل في مصر. مما يؤكد ضرورة الاهتمام بالاستثمار في مجال التعليم، وخاصة في مجال الإلمام بالقراءة والكتابة والتعليم الأساسي.

ومن أكثر التناقضات وجود تفاوت كبير في مستوى التنمية البشرية بين المناطق المختلفة داخل مصر. فعلى سبيل المثال، إذا تمت المقارنة بين ريف الوجه القبلي (الصعيد) وبين محافظة القاهرة نجد أن دليل التنمية البشرية لمحافظة القاهرة وحدها يبلغ 0.738 وهذا الدليل يجعلها تحتل المرتبة رقم 69 في العالم، في حين أن قيمة دليل التنمية البشرية في ريف الوجه القبلي تبلغ 0.444 فقط، مما يؤخر ترتيب مصر بشكل واضح. وتمتد التناقضات إلى جميع المؤشرات الخاصة بدليل التنمية البشرية، فمعدل معرفة القراءة والكتابة في الصعيد يقل عن نصف معدل معرفة القراءة والكتابة في محافظة القاهرة، ويقل العمر المتوقع فيه بمقدار

ست سنوات كما يقل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 45%.

وبصفة عامة يبلغ دليل التنمية البشرية في المحافظات الحضرية في مصر نحو 0.725، في حين يقل قيمة الدليل إلى 0.646 في محافظات الوجه البحري وإلى 0.597 في محافظات الوجه القبلي، مما يؤكد على وجود تفاوت واضح في درجات التنمية البشرية داخل المناطق المختلفة.

وقد كان لدليل التنمية البشرية أثراً واضحاً على وضع السياسات بشأن التنمية البشرية، نظراً لكونه يمكن من المقارنة بين أداء الدول المختلفة والدولة الواحدة عبر الزمن في مجال التنمية البشرية، كما أنه يمكن من إيضاح درجة التفاوت في التنمية البشرية بين المناطق المختلفة داخل نفس الدولة.

ومن أهم المجالات التي يتم فيها استخدام دليل التنمية البشرية ما يلي:

1 – يستخدم دليل التنمية البشرية في مسألة الحكومات بشأن التقصير في الأداء فيما يتعلق بالخدمات الاجتماعية الضرورية، وذلك من خلال مقارنة أداء الدولة بغيرها من الدول في مجال التنمية البشرية، حيث يخلق حافزاً للنقاش الوطني فيما يتعلق بمصلحة الأفراد.

2 – يستخدم في توجيه الإنفاق الاجتماعي للأولويات، فمن خلال مكونات الدليل يتم الكشف عن مواطن القصور فيما يتعلق بالخدمات الاجتماعية، مما يساهم في وضع استراتيجيات محددة للتنمية البشرية، كما حدث في عدة دول مثل: باكستان وتونس وغانا ومصر وعديد من الدول في أمريكا الوسطى.

3 – إلقاء الضوء على درجة التفاوت في مستويات التنمية البشرية داخل الدولة الواحدة. فعلى الرغم من أن هذه التفاوت قد يكون معروفاً إلا أن دليل التنمية البشرية يستطيع أن يبرزها بوضوح، حيث يوضح الفرق في مستويات المعيشة بين المناطق الريفية والحضرية وبين الفئات الاجتماعية المختلفة، ففي مصر أصبحت التقارير الخاصة بالتنمية البشرية التي تقوم بتحليل التفاوت بين المحافظات والأقاليم المختلفة، وبين الريف والحضر وبين المرأة والرجل أداة فعالة لدعم القرارات فيما يتعلق بالسياسة الوطنية وتوزيع الموارد بين المناطق المختلفة، فمنذ أن بدأت مصر نشر أول تقرير للتنمية البشرية عام 1994 تمكن محافظي مصر من الاجتماع لمناقشة هذا التفاوت في التنمية البشرية بين المحافظات وداخل المحافظة الواحدة، وترتب على هذه المناقشات نتائج من أهمها وضع استراتيجيات للحد من ذلك التفاوت بالتركيز على الأولويات البشرية داخل المحافظات وإعادة توزيع الموارد في اتجاه المناطق التي تنقصها الخدمات، حتى يتمكن الجميع من المشاركة في ثمار عمليات التنمية.

4 – تشكيل سياسات المعونة المقدمة للدول المختلفة، حيث تفكر عديد من الدول المانحة للمعونة استخدام دليل التنمية البشرية كأساس لتقديم المعونة إلى الدول الأكثر احتياجاً لها، وإلى الأنشطة أو المجالات الأكثر أولوية داخل الدولة نفسها.

5 – يتيح دليل التنمية البشرية أنواع جديدة من المقارنة بين الدول المختلفة، حيث يمكن من خلاله إيضاح الدول التي استطاعت ترجمة النمو الاقتصادي إلى تنمية بشرية حقيقية والدول التي لم تتمكن من ذلك،

وقد تكون المقارنة بين دول متقدمة وبعضها البعض أو بين دول نامية.

ثالثاً – المعايير الهيكلية

كانت الدول الصناعية المتقدمة تعمل خلال فترة طويلة من الزمن على توجيه اقتصاديات الدول النامية – التي كانت معظمها آنذاك تحت سيطرتها سواء السياسية أو الاقتصادية – نحو إنتاج المنتجات الأولية – الزراعية والمعدنية – حتى يتسنى لها الحصول عليها بأسعار ملائمة. وكذلك حتى تبقى على أسواق تلك الدول لتسويق منتجاتها من السلع الصناعية بها. إلا أن هذا الوضع لم يعد مقبولاً منذ الفترة التالية للحرب العالمية الثانية وذلك لأسباب عديدة لعل أهمها: حصول معظم تلك الدول على استقلالها وسعيها نحو التحرر من تبعيتها الاقتصادية والسياسة للدول المستعمرة، وكذلك نتيجة لتراجع أسعار المنتجات الأولية وتدهور شروط التبادل التجاري في غير صالحها. ومن هنا اتجهت معظم الدول النامية إلى إحداث تغييرات هيكلية في بنيانها الاقتصادي عن طريق الاهتمام بالتصنيع بهدف توسيع قاعدة الإنتاج وتنويعه.

وقد ترتب على ذلك إحداث تغييرات واضحة في الأهمية النسبية لقطاعات الاقتصاد القومي المختلفة بهذه الدول، كما أثر ذلك على هيكل الصادرات والواردات وفرص العمل بها.

وبناءاً على ذلك فإن من أهم المؤشرات – الناجمة عن التغير في الهيكل والبنيان الاقتصادي – التي يمكن استخدامها كمقياس للتقدم والنمو الاقتصادي في الدولة يتمثل في:

أ – الوزن النسبي للناتج الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي.

ب – الوزن النسبي للصادرات الصناعية إلى إجمالي الصادرات السلعية.

حـ – نسبة العمالة في القطاع الصناعي إلى إجمالي العمالة.

وكلما ارتفعت هذه النسب في الدولة، فإن هذا يعني أن الدولة قد حققت تغيرات إيجابية في بنيانها الاقتصادي و هيكل الإنتاج بها، و يعكس هذا الأمر زيادة درجة التقدم والنمو الاقتصادي بها، والعكس صحيح.

المبحث الثالث

تحليل معيار الدخل كمؤشر للنمو والتقدم

استعرضنا في المبحث السابق معيار الدخل والمعايير الاجتماعية المختلفة، ورأينا أن أكثر تلك المقاييس استخداماً هو معيار الدخل سواء من قبل الدول المختلفة أو من قبل المنظمات الدولية، ولكي يمكن الاعتماد على متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي كمؤشر للنمو والتقدم، فإنه **لابد وأن يتميز بما يلي:**

- أن تكون طرق حسابه معبرة فعلاً عن مستوى النشاط الاقتصادي في الدولة.
- أن يعكس فعلاً مستوى الرفاهية لأفراد المجتمع.

وحقيقة الأمر، أن ما سبق لا يتوفر بدقة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي، ونحاول في هذا المبحث تحليل جوانب القصور المختلفة

التي توجه إلى هذا المعيار والوسائل المختلفة التي يمكن إتباعها لتلافي أو الحد من جوانب القصور هذه.

أولاً – القصور الذي يوجه إلى متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي كمؤشر لمستوى النشاط الاقتصادي:

تتميز طريقة حساب متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي في كثير من الدول بعدم الدقة، نتيجة لأن جانباً كبيراً من الناتج القومي لا يدخل في الحساب هذا من ناحية، ونتيجة لعدم وجود تقديرات دقيقة لعدد السكان من ناحية أخرى، **ويمكن إيضاح هذه النقاط فيما يلي:**

(1) إنتاج الاكتفاء الذاتي: تنتشر في معظم دول العالم النامي – إن لم يكن كلها – عديداً من المعاملات تتم خارج نطاق السوق ودون استخدام النقود. فتوجد عديد من السلع والخدمات التي تنتج وتستهلك من قبل الأفراد نفسهم. فالمزارعون يستهلكون قدراً من إنتاجهم من الحبوب والألبان والخضر والفاكهة، كما أن ماشيتهم تستهلك قدراً من الأعلاف التي ينتجونها، كما أن سكان الريف يقومون بعديد من الخدمات دون مقابل. ومن أمثلة تلك الخدمات طحن الغلال وصناعة الخبز ونقل المياه وأعمال البناء والتشييد والتجارة وغيرها، فضلاً عن قيام المرأة بمهام عديدة أخرى. إضافة إلى ذلك كثيراً ما يتم التبادل بين أفراد الأسرة والأقارب والجيران وغيرهم دون مقابل نقدي ولكن لقاء المعاملة بالمثل، وكثيراً ما يتعذر أو يصعب تقدير مقابل نقدي لهذه العمليات، مما يؤثر بالتبعية على مدى شمول وصدق بيانات الناتج المحلي، فإهمال مثل هذه الخدمات في عديد من الدول يعني أن الناتج القومي يكون مقدراً بأقل من حقيقته.

وقد حدثت في السنوات الأخيرة محاولات في عديد من الدول النامية لتقييم إنتاج الاكتفاء الذاتي، إلا أن هناك صعوبات في تقدير هذا الإنتاج، فهل يقدر الثمن على أساس سعر السوق، ولكن سعر السوق هذا يختلف من مكان لآخر، ومن وقت إلى آخر خلال العام. ويزيد معدل الخطأ في حالة السلع التي تنتج للاستهلاك المحلي – حيث يستهلك الشطر الأكبر منها عند المنبع – ولا يتبادل في الأسواق منها إلا كميات محدودة. وعادة ما يتم تقدير سلع وخدمات الاكتفاء الذاتي في عديد من الدول النامية بأقل من قيمتها لما في ذلك من بعض المزايا التي يمكن أن تعود على هذه الدول، مثل: الحصول على قدر كبير من المنح والمعونات من الدول الأكثر تقدماً ومن المنظمات الدولية، وكذلك فإن الدول الأشد فقراً حظيت في الآونة الأخيرة بالإعفاء من كل أو بعض ديونها لبعض الدول الغنية، مثل: السويد والنرويج وفرنسا وغيرها.

(2) **إنتاج الاقتصاد الخفي:** هناك بعض المعاملات النقدية التي تتم في الاقتصاد ولكنها تكون غير مسجلة وعادة يكون مصدرها عمليات محذوره أو غير قانونية، وبالتالي، لا يظهر لها مقابلاً ضمن بيانات الناتج المحلي. ومن أمثلة ذلك تجارة الأسلحة وتجارة المخدرات وعمليات التهريب وما إلى ذلك. وتحاول الدول النامية في السنوات الأخيرة إضافة مقابل لبعض أو كل هذه الأنشطة، مثل: عمليات المقايضة، المعاملات النقدية غير المسجلة، الأنشطة غير القانونية – ويطلق عليها **الاقتصاد الخفي Underground economy** – وإذا نجحت هذه الدول في تقدير قيمة هذا الإنتاج، فقد يترتب على ذلك زيادة الناتج القومي الإجمالي بمعدلات تتراوح بين 20% ، 30%، بل نجد أن تقديرات الاقتصاد الخفي في الهند

تبلغ 30% وتزيد عن 50% في بورما. ويلاحظ أنه في مجموعة من الدول معظمها في أمريكا الجنوبية – كولومبيا، بوليفيا، بيرو، جاميكا – ينسب إلى الصادرات من المخدرات الحصول على إيرادات ضخمة يقدرها البعض بأنها تفوق أى بند آخر من بنود الصادرات.

(3) تقدير عدد السكان: يتطلب حساب متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي تقدير عدد السكان بدقة حتى يتسنى الحصول على التقدير السليم لهذا المتوسط، ويمثل ذلك صعوبة في عديد من الدول النامية. فبعض الدول لا يوجد بها تعداد للسكان – فمثلاً يحسب عدد السكان في جمهورية غانا على أساس مسح **Survey** كان أجرى في عام 1955/1954، وكذلك فإن أرقام السكان كثيراً ما ترتبط بعملية جمع الضرائب ونحن نعلم ما يحيط بهذا الموضوع من تحايل وتهرب، كذلك كثيراً ما تلعب العوامل السياسية دوراً في إظهار عدد السكان بما يتفق مع مصالحها – فمثلاً لم يشهد لبنان تعداداً للسكان منذ 1932 – كذلك، فإن الهجرة الموسمية تؤدى إلى عدم دقة الأعداد، وكذلك، فإن استخدام تعداد مشكوك فيه **Questionable Census** بغرض معرفة وحساب إجمالي الناتج القومي يترتب عليه أخطاء في عدد السكان وهذا بدوره يزيد من الأخطاء في تقدير متوسط نصيب الفرد من الدخل.

ثانياً: القصور الذي يوجه إلى متوسط نصيب الفرد من الدخل كمقياس للرفاهية:

إذا افترضنا أن هناك طريقة دقيقة لحساب متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي، فإنه تثار هناك مشكلة عن مدى تعبير متوسط نصيب

الفرد من الدخل القومي عن مستوى الرفاهية في داخل الدولة. وفي حقيقة الأمر فإن هناك عديد من المشكلات في هذا الشأن تتعلق: بطبيعة السلع المنتجة وجودتها ومدى استمتاع الأفراد بوقت فراغ ملائم والسلع المعمرة، بالإضافة إلي ظروف العمل النفسية، **ويمكن إيضاح ذلك في النقاط التالية:**

(1) طبيعة السلع المنتجة: عند حساب الناتج القومي في أى دولة تؤخذ قيمة السلع والخدمات المنتجة بغض النظر عن طبيعة هذه السلع والخدمات وما إذا كانت تفيد المستهلكين فعلاً، ومن ثم، ترفع من مستوى رفاهيتهم، أم أنها سلع وخدمات لا تفيد المستهلكين، بل قد تضرهم في بعض الحالات.

فقد يزداد الناتج القومي في دولة ما ولكن هذه الزيادة ترجع إلى زيادة إنتاج السلع الحربية، أو بسبب إنتاج بعض السلع الرأسمالية، وفي نفس الوقت قد تعاني الدولة من نقص في إنتاج السلع الاستهلاكية، مما يؤثر سلباً على مستوى رفاهية الأفراد. كذلك قد يزيد الناتج القومي بسبب زيادة إنتاج سلع ملوثة للبيئة يصاحبها إضرار بصحة الأفراد، بل قد تتسبب في وفاة عديد منهم بسبب التلوث المصاحب لها، فهل يمكن اعتبار ذلك زيادة إيجابية في الناتج، فهناك عديداً من الصناعات التي تعتبر صناعات ملوثة للبيئة، مثل صناعات: الحديد والصلب، والأسمدة، والأسمنت، ومصافي البترول.

ولذلك فإن الآثار السلبية لمثل هذه الصناعات لابد من أخذها في الاعتبار حتى نصل إلى تقييم حقيقي لتأثيرها على مستوى الرفاهية. وتقوم بعض الدول بحساب مقابل للاستهلاك البيئي الناشئ عن مثل هذه

الأنشطة، وقد تم حساب هذا المقابل في بعض الدول ووجدت أن له تأثير على مستوى النمو، فقد طبق هذا الأمر في إندونيسيا خلال الفترة (1871 - 1984)، وترتب على ذلك انخفاض معدل النمو السنوي من 7.1% إلى 4% نتيجة لمقابلة هذا الاستهلاك البيئي.

كذلك هناك قضية مهمة أخرى وهي عدم انتظام عرض بعض السلع الإستراتيجية، ومن أمثلة ذلك نقص عرض الوقود أو الحبوب بسبب التكدس في الموانى أو عدم توافر النقد الأجنبي، ونقص عرض بعض السلع الغذائية المهمة كالسكر بسبب التأخير في إصدار أذون الاستيراد، وكذلك انقطاع التيار الكهربائي بصفة متكررة في ساعات الذروة لأن المولدات غير قادرة على الأحمال العالية، ورغم آثارها الكبيرة على الرفاهة، فإنها لا تنعكس على الحسابات القومية، حقيقة أن نقص تداول بعض السلع وانقطاع التيار الكهربائي سيؤدى إلى نقص في أرقام الدخول إلا أن أثره على الرفاهة بالسالب يفوق نقص الدخل.

كذلك في حالة تساوى متوسط نصيب الفرد من الدخل في دولتين، وحيث أن مواطني الدولة الأولى يحصلون على حاجاتهم من السلع والخدمات بانتظام ودون مشقة وإن السلع بها مكدسة في مراكز التوزيع والمستودعات، كما أن الخدمات المختلفة تعمل فيها بانتظام وذلك على عكس الوضع في الدولة الثانية، حيث يلهث مواطنوها بحثاً عن السلع الأساسية، حيث يعانون من الاضطرابات التي تتعرض لها الخدمات. في هذه الحالة، على الرغم من تساوى الدخل في الدولتين إلا أن مواطني الدولة الأولى يتمتعون بدرجة أعلى من الرفاهية عن مواطني الدولة الثانية.

(2) **جودة السلعة:** لا تظهر الحسابات القومية اختلاف جودة السلعة المنتجة من دولة إلى أخرى، فالسيارة الإيطالية ماركة فيات وقيمتها مثلاً ألف دولار أمريكي تبدو لأول وهلة موازية لسيارة فيات رومانية بنفس القيمة، إلا أن درجة جودتها تختلف اختلافاً بيناً، كذلك فإن سلعة البنزين قد تتساوى في الثمن في البلدين، ولكن يكون هناك اختلاف واضح بين البنزين في مصر والبنزين في السعودية نتيجة لنسبة الأوكتين، وهكذا في عديد من السلع الأخرى. ولا تظهر الحسابات القومية موضوع الجودة رغم شدة أهميته.

(3) **وقت الفراغ:** لا تشمل حسابات الدخل القومي مقابلاً لوقت الفراغ. كانت عديد من الدول في الماضي تحقق زيادة في معدلات دخل الفرد عن طريق العمل لساعات أطول، أى بتخفيض وقت الفراغ، وكان هذا هدف الحرس الأحمر **Red Guards** في الصين ولجنة المصانع في كوريا، إلا أن هذا الأسلوب لم يعد مقبولاً في المجتمعات الصناعية الحديثة. إذ تأكد أنه عندما يتمتع العمال والموظفون بفترات راحة أطول – أى يعملون ساعات أقل – يزيد الإنتاج. فزاد وقت الفراغ في الولايات المتحدة بحوالي 22% خلال فترة 35 عاماً وهذا بداهة لن يظهر في الحسابات القومية لتلك الفترة، وكانت ساعات العمل في السنة تبلغ 1867 ساعة في عام 1950 في الولايات المتحدة الأمريكية، انخفضت إلى 1632 ساعة في عام 1984، وتختلف الدول الصناعية المتقدمة في هذا الموضوع، حتى بلغت أيام العطلات السنوية في الولايات المتحدة 134 يوماً في عام 1983 بالمقارنة بحوالي 161 يوماً في بريطانيا، 97 يوماً في اليابان.

ويبلغ متوسط ما يحصل عليه العامل من أجازة سنوية شهراً في كل من فرنسا وألمانيا، بزيادة أسبوعين عن الوضع في الولايات المتحدة واليابان.

(4) السلع المعمرة: كذلك هناك موضوع معالجة السلع المعمرة **durable goods** إذ تظهر قيم هذه السلع كالثلاجات والسيارات والآلات في حسابات الناتج القومي الإجمالي في نفس سنة إنتاجها وبيعها، إلا أن هذه السلع لا تقاس بثمن شرائها ولكن بالخدمات التي تنساب منها خلال سنوات عمرها ولاشك أن السيارة التي تعيش لفترة خمسة عشر عاماً وتقطع مسافة 150.000 كيلومتراً ينجم عنها خدمات أكثر من السيارة التي تصبح في حالة سيئة بعد أربع أو خمس سنوات، ولا تتجاوز المسافات التي قطعتها 60 ألف كيلو متر.

(5) العوامل المرتبطة بالنواحي النفسية Psychic Concerns:لا تشمل الحسابات القومية ما يعرف بالثمن النفسي **Psychic cost** فلا يدخل في الحسابات القومية مقابل لظروف العمل ومدى الرضاء الوظيفي. فظروف العمل القاسية في غرب أفريقيا وجنوب آسيا حيث الحرارة والرطوبة المرتفعة والوسائل البدائية، وذلك بالمقارنة بظروف العمل في معظم دول أمريكا الشمالية وغرب أوربا ليس لها مكان في الحسابات.

ثالثاً – المشكلات المرتبطة باستخدام إجمالي الناتج القومي لعقد مقارنات عبر الزمن:

إذا فرضنا أن الناتج القومي الإجمالي لدولة ما في عام 2003 يزيد عما كان عليه في عام 1994 مثلاً بمقدار 40%، فإن مثل هذه العبارة يشك في مدى صدقها، ذلك لأن أى طالب من طلاب الاقتصاد

المبتدئين يستطيع أن يعلم أن التضخم يؤثر على أرقام الدخل والإنتاج، وبذلك يتعذر إجراء مقارنة صادقة بدون إدخال بعض التعديلات يستخدم في ذلك الرقم القياسي المرجح للأسعار **(Weighed Price Index)** وكلما ازدادت الدولة فقراً وكانت الإحصاءات أقل توفراً، توقعنا أن هذه الدولة غير قادرة على التعرف على دخلها الحقيقي الحالي بالمقارنة بالدخل في فترات سابقة. فنحن نعلم أن التنمية تؤدى إلى تغيير في الأثمان – نتيجة للتحول في الطلب – مما يؤدى بدوره إلى بروز مشكلة في الأرقام القياسية في أى محاولة لمقابلة التضخم.

وتستخدم معظم دول العالم الأرقام القياسية المرجحة للأسعار **Base-Weighted Price Index**، حيث يكون الأساس هو متوسط الأسعار في فترة سابقة، وتوجد مجموعة من الأرقام القياسية التي تقوم بعزل أثر الارتفاع في الأسعار لكي يصبح الناتج القومي معبراً عن قيمة الناتج الحقيقي فعلاً بعد استبعاد معدل التضخم.

رابعاً – المشكلات والصعوبات التي تواجه استخدام إجمالي الناتج القومي في المقارنة بين الدول:

إذا فرضنا أن متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي في سنة ما يبلغ في الهند ثلاثة أضعافه في بنجلاديش، فإن هذه العبارة تثير عدة تساؤلات. فحتى تكون المقارنة صحيحة يتعين تحويل أرقام الناتج القومي في الدولتين إلى عملة واحدة، ويقوم الدولار الأمريكي حالياً بهذه المهمة، وعلى ذلك يتعين تحويل كل من أرقام الهند من الروبية إلى الدولار الأمريكي، وكذلك أرقام بنجلاديش من التاكا **Taka** إلى الدولار،

وهذا ما تقوم بإجرائه الأمم المتحدة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي. ولما كانت أسعار الصرف التي تستخدم في معظم الدول النامية لا تعكس حقيقة القوة الشرائية لعملاتها، وذلك لأن عديداً من تلك العملات مثبتة إلى مستويات مفتعلة من قبل الحكومات، بمعنى أنها لا تعكس تماماً العلاقة بين العرض والطلب لتلك العملات في أسواق الصرف الخارجية لدرجة أنه في عديد من تلك الدول نجد أن عملية شراء وبيع العملات الأجنبية يكاد يكون محظوراً إلا من خلال البنوك المركزية، كذلك كثيراً ما نجد للعملة أكثر من سعر صرف واحد، فهناك سعر يتحيز نحو الصادرات وضد الواردات، بمعنى أن السعر الرسمي كثيراً ما يكون بعيداً عن السعر الذي يتحدد في السوق الحرة، ناهيك عن الأسعار التي تسود في السوق السوداء.

وحتى في حالة وجود سوق حرة للصرف الأجنبي ، فإن الأمر لا يخلو من مآخذ، لأن سعر الصرف الحر لا يعكس إلا قيمة السلع والخدمات التي يتم تبادلها خارجياً، ومن ثم، فإن السلع والخدمات التي يتم تبادلها محلياً لا تؤثر على سعر الصرف، ويعني ما سبق أن استخدام أسعار الصرف في تحويل قيمة الناتج القومي لأغراض المقارنة لا يعطي نتائج سليمة، بل إن قيمة الناتج تختلف إذا تم تقديره بأسعار الصرف الأجنبية.

نماذج الأسئلة

السؤال الأول: وضح مدى صحة أم خطأ العبارات التالية بإيجاز:

1 – يعد مفهوم النمو الاقتصادي أكثر شمولاً من مفهوم التنمية الاقتصادية

2 – يتطلب تحقيق النمو الاقتصادي حدوث زيادة في الدخل القومي بمعدل أكبر من معدل زيادة السكان.

3 – تؤدى الزيادات الطارئة في الدخول إلى حدوث نمو اقتصادي مستمر.

4 – يتطلب تحقيق التنمية الاقتصادية حدوث تغير في هيكل الإنتاج لصالح المنتجات الأولية.

5 – يتطلب تحقيق التنمية الاقتصادية تحول في هيكل التصدير لصالح صادرات المواد الأولية.

6 – تنطوي عملية التنمية على تحقيق تحول في هيكل توزيع الدخل لصالح الطبقات الفقيرة.

7 – وفقاً لمدخل الفقر المطلق تكون جهود التنمية الاقتصادية ناجحة إذا استطاعت تخفيض عدد الأفراد تحت خط الفقر.

8 – لا تختلف حدود الفقر فيا بين الدول.

9 – إذا كان معدل نمو الدخل القومي في دولة ما في سنة 2000 = 20% ومعدل التضخم = 10% ومعدل نمو السكان= 2%،

فإن معدل النمو في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي في هذا العام = 15%.

10 – إذا كان معدل الادخار في دول ما في سنة معينة = 5% من الدخل القومي وإنتاجية الاستثمارات في نفس العام 0.5 ومعدل النمو السكاني بها = 2%،فإن معدل النمو في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي في هذه الدول = 5%.

11 – إذا كان متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي في دولة ما = 1000 دولار في عام 2003، ازداد إلى 1200 دولار في عام 2004، فإن هذا يعني أن معدل النمو في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي في هذه الدولة = 25%.

12 – يعتبر معيار نوعية الحياة المادية من المعايير المركبة لقياس النمو.

13 – المعايير الاجتماعية الفردية لقياس النمو أكثر اتساعاً وشمولا من دليل التنمية البشرية.

14 – يترتب على الإنتاج غير المسوق والعمليات غير القانونية انخفاض ملحوظ في الناتج القومي في الدولة.

15 – البيانات التالية خاصة بدولة ما في عام 2000:

13% مدخرات القطاع العائلي، 8% مدخرات قطاع الأعمال، – 3% مدخرات القطاع الحكومي، وكان معامل رأس المال/الإنتاج (4 : 1)، ومعدل نمو السكان 2%، وعلى ذلك يكون معدل نمو دخل الفرد 2%.

16 – إن النمو الاقتصادي يتضمن تحقيق التنمية البشرية.

17 – أن مفهوم التنمية المستدامة أكثر شمولاً من مفهوم التنمية البشرية.

18 – أن التنمية البشرية تتم من خلال الأفراد وتكون من أجلهم في الوقت نفسه.

19 – تحتل مصر مكانة متقدمة فيما بين دول العالم في مجال التنمية البشرية.

20 – لا يوجد تفاوت ملموس في مجال التنمية فيما بين المناطق المختلفة داخل مصر.

21 – أن التنمية المستدامة تعمل على زيادة رفاهية الأفراد في الأجل القصير.

22 – لا يختلف مفهوم التنمية المستدامة عن المفهوم التقليدي للتنمية الاقتصادية.

السؤال الثاني– أكتب في شكل نقاط مختصرة:

1 – العناصر التي ينطوي عليها مفهوم النمو الاقتصادي.

2 – العناصر التي ينطوي عليها مفهوم التنمية الاقتصادية.

3 – أهم الخيارات التي تتضمنها عمليات التنمية البشرية.

4 – العوامل المحددة لانتشار الفقر في دولة ما.

5 – أهم المجالات التي يستخدم فيها دليل التنمية البشرية.

السؤال الثالث- التمارين:

تمرين (1) إذا أعطيت البيانات التالية في كل من العالم وسنغافورة في أحد السنوات:

البيان	الدولة سنغافورة	العالم	
		أقصى قيمة	أقل قيمة
متوسط دخل الفرد الحقيقي	5039 دولار	5079 دولار	380 دولار
العمر المتوقع عند الميلاد	74 عاماً	78.6 عاماً	42 عاماً
التحصيل العلمي	2.04	3	صفر

المطلوب:

1 – حساب دليل التنمية البشرية في سنغافورة.

2 – تحديد مستوى التنمية البشرية في سنغافورة.

تمرين(2) إذا كان حجم مدخرات القطاع العائلي في اقتصاد ما = 50 مليون جنيه، ومدخرات قطاع الأعمال = 10 مليون جنيه، ومدخرات قطاع الأعمال الخاص = 30 مليون جنيه، والادخار الحكومي = 100 مليون جنيه، والادخار الإجباري = 10 مليون جنيه، وكان معامل رأس المال/الناتج (2 : 1)، ومعدل النمو السكاني 2% سنوياً، وحجم الدخل القومي في الدولة = 1000 مليون جنيه.

المطلوب: حساب معدل النمو في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي في هذا الاقتصاد.

تمرين (3) إذا أتيحت لك البيانات التالية في كل من العالم والجابون في أحد السنوات:

البيان	الدولة	العالم	
	الجابون	أقصى قيمة	أقل قيمة
متوسط دخل الفرد الحقيقي	3766 دولار	6311 دولار	100 دولار
العمر المتوقع عند الميلاد	54.5 عاماً	85 عاماً	25 عاماً
نسبة معرفة القراءة والكتابة	% 63.2	% 100	صفر
نسبة القيد في الدراسة	% 60	% 100	صفر

المطلوب:

1 – حساب دليل التنمية البشرية في الجابون.

2 – تحديد مستوى التنمية البشرية في الجابون.

تمرين(4) إذا أتيحت لك البيانات التالية في كل من العالم ودولة الجنوب في أحد السنوات:

البيان	الدولة	العالم	
	دولة الجنوب	أقصى قيمة	أقل قيمة
متوسط دخل الفرد الحقيقي	4000 دولار	6000 دولار	100 دولار
العمر المتوقع عند الميلاد	54.575 عاماً	80 عاماً	30 عاماً
نسبة معرفة القراءة والكتابة	% 85	% 100	صفر
نسبة القيد في الدراسة	% 80	% 100	صفر

المطلوب:1 – حساب دليل التنمية البشرية في دولة الجنوب.

2 – تحديد مستوى التنمية البشرية في دولة الجنوب.

الباب الثاني

نظريات التنمية الاقتصادية وإستراتيجيتها

يشتمل هذا الباب على فصلين هما:

الفصل الثالث: نظريات التنمية الاقتصادية

الفصل الرابع: استراتيجيات التنمية الاقتصادية

الفصل الثالث

نظريات التنمية الاقتصادية

رأينا مما سبق، أن عملية التنمية الاقتصادية تهدف إلى زيادة الطاقة الإنتاجية إلى جانب أمور أخرى، وهذا يعتمد على أمور عدة أهمها زيادة الاستثمار. وهنا يتعين على القائمين بعملية التنمية اختيار الإستراتيجية الملائمة للتنمية الاقتصادية التي تساعد على تطوير الاقتصاد وتحقيق الأهداف المطلوبة.

وينقسم هذا الفصل إلى مبحثين، يتناول **المبحث الأول** أهمية تكوين رأس المال المادي ونماذج النمو، ويختص **المبحث الثاني** بدراسة أهمية التنمية الصناعية، وذلك على النحو التالي.

المبحث الأول

أهمية تكوين رأس المال المادي ونماذج النمو

عندما بدأ الاهتمام بقضية التنمية الاقتصادية التي تستهدف الارتفاع السريع بمعدل نمو الناتج القومي، تركز التحليل الاقتصادي حول العلاقة السببية الطردية القوية بين معدل تراكم رأس المال المادي ومعدل نمو الناتج القومي، أى أن المتغير الاستراتيجي المهيمن في تحقيق هدف التنمية، الذي يتمثل في الإنفاق الاستثماري الضخم، وأن البلاد النامية إذا

[*] كتب هذا الفصل: أ. د. محمد عبد العزيز عجمية، د. على عبد الوهاب نجا.

نجحت في توفير أكبر حجم ممكن من الموارد الادخارية واستثمرتها في بناء طاقات إنتاجية صناعية سوف تكسر حواجز التخلف وتنطلق في التقدم الاقتصادي، وذلك أسوة بما فعلته الدول الصناعية المتقدمة، التي كانت يوماً ما دولاً زراعية، أى على الدول النامية أن تستفيد من التجربة التاريخية التي مرت بها الدول الصناعية في مسيرتها في طريق النمو الاقتصادي، وغدا هذا الاعتقاد حقيقة مسلم بها وأصبحت المشكلة في كيفية توفير ذلك القدر الهائل من الموارد المطلوبة لتنفيذ برامج الاستثمار الضخمة. ولم يكن هذا الاعتقاد ينفى وجود عوامل أخرى تتطلبها عملية التنمية الاقتصادية بل كان الرأي منعقداً من جانب علماء الاقتصاد المهتمين بقضايا التنمية، وأيضاً من جانب خبراء الأمم المتحدة في أواخر الأربعينات والخمسينات بأن التراكم الرأسمالي هو لب التنمية الاقتصادية.

وقد أكد " روستو " في نظريته عن مراحل النمو إلى أنه لكي تصل الدول النامية إلى مرحلة الانطلاق لابد وأن ترفع معدل تكوين رأس المال، لكي تزيد نسبة الاستثمارات المنتجة إلى 10% من ناتجها القومي.

وكذلك أكد " آرثر لويس " أن نجاح عملية التنمية تتوقف على تحقيق زيادة كبيرة فى التراكم الرأسمالي.

وقد تحمس أيضاً الاقتصاديون الماركسيون على الأهمية الشديدة لرأس المال فى عملية التنمية الاقتصادية، وإن اختلفوا مع الاقتصاديين التقليديين فى الجهة التى تقوم بهذا الاستثمار.

وتمشياً مع هذا المنطق، فإنه سوف يتم في هذا المبحث دراسة بعض نماذج النمو ولعل أهم هذه النماذج هو نموذج هارود- دومار، ونموذج سولو، كما سيتم استعراض وتحليل مراحل النمو لروستو ومدى

استفادة الدول النامية منها، وذلك بغرض توضيح أهمية الادخار والاستثمار، ومن ثم، التراكم الرأسمالي ودوره في التأثير على النمو بالمجتمع.

أولاً – نموذج هارود – دومار:

يوضح نموذج (هارود – دومار) كيف أن معدل النمو الاقتصادى فى الدولة، الذي يتم قياسه بمعدل نمو الدخل القومى يتحدد من خلال النسبة التى يدخرها المجتمع من دخله القومي.

$$م\ خ = \left(\frac{\Delta\ خ}{\Delta\ ن} \right)$$

والتى تعرف بمعامل الادخار والتى يتم تحويلها إلى استثمارات إنتاجية، بالإضافة إلى معامل رأس المال/الناتج.

ويعرف معامل رأس المال/الناتج على أنه عدد الوحدات اللازم إضافتها إلى رأس المال القومى للحصول على وحدة واحدة من الناتج القومي.

فإذا كان إضافة وحدة جديدة إلى الناتج القومى (Δ ن) يتطلب إضافة 3 دولار (Δ ر) إلى رأس المال القومى فإن:

$$\text{معامل رأس المال/الناتج (م ر)} = \frac{\Delta\ ر}{\Delta\ ن} = \frac{3}{1} = 3 : 1$$

$$\text{ويتم قياس معدل تغير نمو الدخل القومى} = \frac{\text{معامل الادخار}}{\text{معامل رأس المال/الناتج}}$$

$$= \frac{م\ خ}{م\ ر}$$

ومن منطق هذه العلاقة يلاحظ ما يلي:

أ - يرتبط معدل نمو الدخل القومى بعلاقة طردية بمعامل الادخار أى بنسبة ما يدخره المجتمع من دخله القومي، فكلما ارتفع معدل الادخار القومي زاد معدل نمو الدخل القومي، والعكس صحيح.

ب - يرتبط معدل نمو الدخل القومى بعلاقة عكسية مع معامل رأس المال/الناتج، فكلما انخفض معامل رأس المال/الناتج، الذي يعنى في نفس الوقت ارتفاع إنتاجية الاستثمارات يزداد معدل نمو الدخل القومي، والعكس صحيح.

وللحصول على معدل نمو نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقى يمكن طرح معدل النمو السكانى (م) من معدل نمو الدخل القومي. **وتصبح صياغة معادلة نموذج هارود - دومار على النحو الآتي:**

∴ معدل النمو فى متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقى (ص)

$$= \frac{\text{م خ}}{\text{م ر}} - \text{م}$$

فبافتراض أن دولة ما ترغب فى زيادة معدل النمو فى متوسط نصيب الفرد من الدخل بمعدل = 4%، ويبلغ معدل النمو السكانى فيه 3% سنوياً.

وإذا كان معامل رأس المال/الناتج = 3 : 1

فإنه وفقاً لمعادلة (هارود - دومار) فإن هذا المجتمع يجب أن:

- يحقق معدل نمو فى الدخل القومى = 7% .

- معدل الادخار فيه لابد وأن يصل إلى 21% .

حيث أن:

$$ص = \frac{\%21}{3} - \%3 = \%4$$

مثال افتراضي: (على نموذج هارود – دومار)

إذا توفرت لديك البيانات التالية عن اقتصاد دولة ما فى سنة معينة:

الدخل القومي النقدي = 1000 مليون جنيه

مستوى الادخار = 200 مليون جنيه.

إنتاجية الوحدة من رأس المال = $\frac{1}{4}$

المطلوب:

1 – (أ) حساب معدل نمو الدخل القومى الحقيقى للدولة خلال هذا العام.

(ب) حساب معدل النمو في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومى الحقيقي، بافتراض أن معدل نمو السكان خلال نفس العام قدر بحوالي 2% .

2 – بافتراض ثبات العوامل الأخرى على حالها حدد أثر كل مما يلى على معدل النمو فى متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقى معلقاً على ما توصلت إليه من نتائج:

(أ) زيادة مستوى الادخار إلى 250 مليون جنيه.

(ب) زيادة إنتاجية رأس المال إلى $\frac{1}{2}$.

1 – (أ) معدل النمو فى الدخل القومى الحقيقى = $\frac{\text{معامل الادخار}}{\text{معامل رأس المال / الناتج}}$

∵ معامل الادخار = $\frac{\text{الادخار}}{\text{الدخل القومى النقدى}}$

$$= \frac{200}{1000} = \frac{1}{5} = 20\ \%$$

∵ معامل رأس المال/الناتج = مقلوب إنتاجية الوحدة من رأس المال = 4

∴ معدل النمو فى الدخل القومى الحقيقى = $\frac{0.20}{4} = 5\ \%$

(ب) معدل النمو فى متوسط نصيب الفرد من الدخل القومى الحقيقى فى هذه السنة

= معدل النمو فى الدخل القومى الحقيقى – معدل نمو السكان

= 4 % – 2 % = 2 %

2 –

(أ) إذا زاد مستوى الادخار إلى 250 مليون جنيه مع بقاء العوامل الأخرى على حالها – فإن هذا يعنى تغير معامل الادخار فقط.

حيث يصبح معامل الادخار = $\frac{250}{1000} = 25\ \%$

معدل النمو فى الدخل القومى الحقيقى = $\frac{0.25}{4} = 6.25\ \%$

∴ معدل النمو فى متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقى

$$= 6.25\ \% - 2\ \% = 4.25\ \%$$

ويتضح مما سبق أنه:

(أ) مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة توجد علاقة طردية بين معدل نمو الدخل الحقيقي ومعدل الادخار، فكلما ارتفع معدل القومي ازداد معدل النمو الحقيقي، والعكس صحيح.

(ب) إذا زادت إنتاجية الاستثمار إلى $\frac{1}{2}$ مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة، فإن هذا يعنى انخفـاض معامل رأس المال/الناتـج من 4 إلى 2.

ولذا يكون معدل النمو فى الدخل القومي الحقيقي= $\frac{0.20}{2}$=10%

ويكون معدل النمو فى متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي = 10 % − 2 % = 8 %

ثانياً: نموذج سولو (Solow)

وهو يمثل أحد نماذج النمو النيوكلاسيكية، ويعد نموذج سولو امتداداً لنموذج هارود – دومار، حيث يركز كل منهما على أهمية الادخار والاستثمار كمحدد أساسي لعملية التراكم الرأسمالي، ومن ثم، النمو الاقتصادي بالمجتمع غير أن نموذج سولو يقوم على توسيع إطار نموذج هارود – دومار عن طريق إدخال عنصر إنتاجي إضافي وهو عنصر العمل، هذا فضلاً عن إضافة متغير مستقل ثالث وهو المستوى الفني أو

التكنولوجي إلى معادلة النمو الاقتصادي، الذي يظهر أثره على النمو في الأجل الطويل نتيجة للتراكم الرأسمالي والتقدم التكنولوجي معاً.

وعلى عكس نموذج هارود – دومار الذي بني على افتراض ثبات غلة الحجم، فإن نموذج سولو يسمح باستخدام فكرة تناقص الغلة بشكل منفصل لكل من عنصري العمل ورأس المال، أي في الأجل القصير. وفي ظل افتراض ثبات غلة الحجم للعنصرين معاً – أي في الأجل الطويل فإنه يمكن أن يفسر أثر التقدم التكنولوجي على معدل النمو. بالرغم أن سولو مثل غيره من الاقتصاديين يفترض أن المستوى التكنولوجي يتحدد من خارج إطار النموذج وبشكل مستقل عن باقي العوامل الأخرى، وقد استخدم تحليل سولو في نموذجه هذا دالة إنتاج " كب – دوجلاس" (Cub-Douglas)، حيث يكون الناتج المحلي الإجمالي (ص) دالة طردية في ثلاث متغيرات وهي(1):

- عنصر العمل غير الماهر ($س_1$).
- عنصر رأس المال – البشري والمادي– ($س_2$).
- المستوى التكنولوجي (أ) ويكون ثابت في الأجل القصير.

$$\therefore \quad ص = أ\, س_1^{ب}\, س_2^{ج}$$

حيث تعبر:

---

(1) يمكن الرجوع في ذلك إلى:

– جورج نايهنز، ***تاريخ النظرية الاقتصادية***، ترجمة د. صقر أحمد صقر، الطبعة الأولى، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 1997، ص ص 656 – 696.

– Todaro M. P., Smith S. C., ***Economic Development***, Eighth Edition, Pearson Addison Wesley, N. Y., 2003, pp. 128 - 132.

(ب) عن مرونة الناتج بالنسبة لعنصر العمل، أي توضح النسبة المئوية للزيادة في الناتج المحلي التي تنتج عن زيادة في عنصر العمل بنسبة 1%، وتكون قيمة ب < 1.

وتعبر (ج) عن مرونة الناتج بالنسبة لعنصر رأس المال، أي توضح النسبة المئوية للزيادة في الناتج المحلي التي تنتج عن زيادة في عنصر رأس المال بنسبة 1% ، وتكون قيمة ج < 1 .

وطبقا لهذا النموذج، فإن النمو في الناتج المحلي (ص) يكون مصدره واحدا أو أكثر من العوامل الثلاثة التالية:

- حدوث زيادة كمية أو نوعية في عند ر العمل عن طريق النمو السكاني و/ أو التعليم.
- حدوث زيادة في رصيد رأس المال عن طريق الادخار والاستثمار.
- حدوث تحسن في المستوى التكنولوجي.

وفقا لهذا النموذج، فإن زيادة معدل الادخار المحلي، ومن ثم، الاستثمار يؤديان إلى زيادة التراكم الرأسمالي بالمجتمع، مما يترتب عليه زيادة معدل النمو في الناتج المحلي. وهذا الأمر يتحقق بصورة أفضل في الاقتصاديات التي يزداد فيها تدفق رؤوس الأموال والاستثمارات الخارجية، مقارنة بالاقتصاديات المغلقة، تلك التي يكون فيها معدل الاستثمار قيد المدخرات المحلية – فقط – وتكون منخفضة بسبب انخفاض مستويات الدخول بها. وهذا الأمر الذي تحقق في دول جنوب شرق آسيا – النمور الأسيوية الأربعة – حيث هيأت حكومات هذه الدول الظروف المحلية لجذب مزيد من تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية والاستثمارات الأجنبية المباشرة، ومكنها ذلك من تحقيق معدلات نمو اقتصادية مرتفعة

مقارنة بمعظم الدول النامية الأخرى سواء في آسيا أو أفريقيا أو أمريكا اللاتينية، التي لم تنتهج مثل هذه السياسات.

وقد تم تطوير نموذج سولو هذا على يد سوان (Swan) وآخرون، حيث تم من خلال هذا النموذج توضيح النمو الاقتصادي في الأجل الطويل في ظل ثبات غلة الحجم، ويوضح سوان أن النمو الاقتصادي يتحدد من خلال ثلاثة عوامل هي:

- التغير في حجم العمالة.
- التغير في رصيد رأس المال بالمجتمع.
- التغير في التكنولوجي.

ويشير التغير في الناتج المحلي (Δ ص) إلى النمو، ومن ثم، يمكن تحديد صيغة النمو بمفاضلة دالة الإنتاج السابقة تفاضلاً كلياً، في ظل افتراض ثبات غلة الحجم في الأجل الطويل، وبالتالي، فإن:

ب + ج = 1 ، وأن ج = 1 – ب

وهذا يعني أن التغير في عنصر العمل ورأس المال معاً بنسبة معينة يؤدي إلى تغير الناتج المحلي (ص) بنفس النسبة.

حيث أن : ب + ج = التغير النسبي في الناتج المحلي / التغير النسبي في عنصر العمل ورأس المال

وبتطبيق التفاضل على دالة انتاج **كب – دوجلاس** السابقة نصل إلى أن:

م ص = $م_0$ أ + ب $م_1$ $س_1$ + ج $م_2$ $س_2$

حيث تشير كل من:

م إلى معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي.

$م_0$ إلى معدل التغير التكنولوجي.

$م_1$ إلى معدل النمو في عنصر العمل.

$م_2$ إلى معدل النمو في عنصر رأس المال.

وبالتالي فإنه، من هذه المعادلة يتضح أنه توجد ثلاثة عوامل تمثل مصادر النمو في الناتج المحلي بالمجتمع، وفي ظل معرفة البيانات عن عاملين ومعدل النمو في الناتج المحلي، يمكن تحديد دور العامل الثالث كمتبقي، وهذا ما يميز هذا النموذج عن النماذج السابقة، حيث من خلال هذه المعادلة يمكن معرفة اثر التقدم التكنولوجي على النمو الاقتصادي كعنصر متبقي في الدالة السابقة.

مثال رقمي:

إذا كانت البيانات التالية تخص مجتمع معين خلال فترة زمنية معينة:

معدل النمو في الناتج المحلي (م ص) = 10%

معدل نمو عنصر العمل ($م_1 س_1$) = 3 %

معدل نمو عنصر رأس المال ($م_2 س_2$) = 5%

الوزن النسبي لعنصر العمل في الاقتصاد (ب) = 75%

الوزن النسبي لعنصر رأس المال في الاقتصاد (ج) = 25%

المطلوب:

1- تحديد مساهمة التقدم التكنولوجي في النمو الاقتصادي.

2- تحديد أي العناصر أكثر تأثيراً في النمو الاقتصادي بهذا المجتمع.

الحل:

1- بالتعويض في معادلة النمو الناتجة عن تفاضل دالة إنتاج كب - دوجلاس، فإن:

م ص = $م_0$ أ + ب $م_1 س_1$ + ج $م_2 س_2$

0.10 = $م_0$ أ + (0.75) 0.03 + (0.25) 0.05

$م_0$ أ = $0.10 - 0.0350 = 0.0650$

ومن هذه البيانات يتضح أن:

المساهمة النسبية لعنصر العمل (س1) فـــي النمـــو= $\frac{0.0225}{0.10} \times 100$

= 22.2%

المساهمة النسبية لعنصر رأس المال (س2) في النمو= $\frac{0.0125}{0.10} \times 100$

=12.5%

المساهمة النسبية للتقدم التكنولوجي (أ) في النمو= $\frac{0.0650}{0.10} \times 100$

= 65%

2- يتضح مما سبق أن:

التقدم التكنولوجي أكثر العوامل أهمية في التأثير على النمو بهذا المجتمـــع (65%)، ثم يليه عنصر العمل (22.5%)، وأخيراً عنصر رأس المـــال 12.5%

ثالثاً: مراحل النمو لروستو (Rostow)

يرى روستو في نظريته عن مراحل النمو أن الانتقال من التخلف إلى التنمية والتقدم يكون في شكل سلسلة من المراحل أو الخطوات يجـــب أن تمر بها كل المجتمعات. **وقد قسم مراحل التطور الاقتصادي التي يمر بها كل مجتمع إلى خمس مراحل هي:**

مرحلة المجتمع التقليدي، مرحلة التهيؤ للانطلاق، مرحلة الانطـــلاق، مرحلة النضج، مرحلة شيوع الاستهلاك الوفير.

وكل مرحلة من هذه المراحل لها مميزاتها الخاصة التي تميزها عن غيرها من المراحل الأخرى، وقد اعتمد روستو في ذلك على الحقائق التاريخية، التي مرت بها الدول المتقدمة، وسوف نعرض لكل هذه المراحل بإيجاز على النحو التالي[1].

(1) مرحلة المجتمع التقليدي(Traditional Society)

وهو مجتمع بدائي بسيط يعتمد بصورة أساسية على القطاع الزراعي كمصدر للدخل واستيعاب أغلب أفراد المجتمع للعمل به، ولذا، فإنه يكون مجتمعاً مغلقاً على نفسه ويغلب عليه طابع المقايضة والاكتفاء الذاتي، ويستخدم وسائل بدائية في العمليات الإنتاجية، وبالتالي، تكون إنتاجية الفرد المتوسطة منخفضة، ويسود اعتقاد لدى أفراد المجتمع بقصور العلم عن تفسير الكثير من الظواهر المحيطة بالإنسان، ولذا، يسوده حالة من الركود الاقتصادي، حيث تكون معدلات الزيادة في الإنتاج محدودة وتقل عن معدلات الزيادة في السكان. كما تتسمّ هذه المرحلة بجمود الهيكل الأجتماعي الذي تحكمه العلاقات الأسرية والقبلية. وقد سادت هذه المرحلة في الدول الأوربية في العصور الوسطى.

مكن الرجوع في ذلك إلى:

د. محمد علي الليثي، *التنمية الاقتصادية*، الناشر: قسم الاقتصاد كلية التجارة – جامعة الإسكندرية، 2005، ص ص 162 - 169.

– Todaro M. P., Smith S. C., *op. cit*, pp. 111 - 112.

(2) مرحلة التهيؤ للانطلاق (Preconditions for Take-Off)

تتميز هذه المرحلة بحدوث تغيرات اقتصادية وسياسية واجتماعية، **وبالتالي، فإن التحول من مرحلة المجتمع التقليدي إلى مرحلة التهيؤ للانطلاق تتم من خلال:**

- ظهور نظام سياسي جديد يرغب في تحقيق التقدم الاقتصادي وتحقيق المصلحة القومية.
- ظهور نخبة من رجال الأعمال ترغب في إحداث التقدم الاقتصادي، من خلال تعبئة المدخرات والابتكارات، فضلاً عن تحمل المخاطر، وكل ذلك بدافع تحقيق الأرباح.
- تطبيق فنون إنتاجية حديثة في الأنشطة الزراعية والصناعية، فضلاً عن الاهتمام بتدريب وتأهيل العمالة.
- ظهور مجموعة من المؤسسات المالية مثل: البنوك وشركات التأمين تعمل على تعبئة المدخرات وتوجيهها للاستثمار في كافة الأنشطة، بما يسهم في زيادة التراكم الرأسمالي في المجتمع.
- نمو نشاط التجارة الداخلية والخارجية.

غير أن هذه التغيرات تحدث عادة على نطاق محدود وبمعدل بطيء، بسبب الوسائل التقليدية في الإنتاج وسيطرة القيم الاجتماعية التقليدية، ولذا، تعد هذه المرحلة بمثابة فترة انتقالية من المجتمع التقليدي إلى مرحلة الانطلاق، ومن ثم، نجد أنها تجمع بين سمات تلك المرحلتين معاً في الوقت نفسه. وقد بدأت هذه المرحلة في بريطانيا

وبعض الدول الأوربية في أواخر القرن السابع عشر وبداية القرن الثامن عشر.

(3) مرحلة الانطلاق (Take-Off)

وهى تلك المرحلة الحاسمة في عملية النمو والتقدم الاقتصادي، حيث أنه في هذه المرحلة يستطيع المجتمع القضاء على كل العقبات والمشاكل التي تعترض طريق التقدم وتحقيق النمو الاقتصادي الذاتي. وذلك لأن هذه المرحلة تتميز بحدوث ثورات صناعية تنطوي على تغيرات جذرية في وسائل الإنتاج، واستخدام التكنولوجيا الحديثة، وظهور الصناعات كبيرة الحجم التي تتمتع بوفورات الحجم، ويمتد أثر ذلك إيجابياً على النشاط الزراعي كذلك، هذا بالإضافة إلى حدوث تغيرات موائية في النظم والقيم الاجتماعية والثقافية والمؤسسية التي تساعد على تحقيق النمو، وتصبح عملية النمو راسخة في نواحي المجتمع كافة.

ويرى روستو أن هذه المرحلة تنطوي على التغيرات التالية:

- **ارتفاع معدل الاستثمار الصافي من أقل من 5% من الدخل القومي إلى 10% منه.**
- **ظهور مجموعة من الصناعات الرائدة التي تنمو بمعدلات مرتفعة.**
- **نمو واتساع نشاط المؤسسات المالية التي تعمل على تعبئة المدخرات وتوجيهها للاستثمار في كافة الأنشطة.**

- تقدم قطاع النقل والمواصلات، فضلاً عن توسيع نطاق الأسواق الداخلية والخارجية.
- بروز إطارات سياسية واجتماعية وهيكلية مواتية للنمو الاقتصادي المطرد ودافعة له.

يقدر روستو بناءً على تجارب الدول المتقدمة أن مرحلة الانطلاق هذه تغطي عقدين أو ثلاثة عقود من الزمن ينتقل بعدها المجتمع إلى مرحلة النمو التالية. وقد مرت بريطانيا بهذه المرحلة خلال الفترة (1773 – 1802)، والولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة (1843 – 1860)، وألمانيا خلال الفترة (1850 – 1873). كما تمر بها مصر وعديد من الدول النامية متوسطة الدخل منذ النصف الثاني من القرن العشرين.

(4) مرحلة النضج(Drive to Maturity)

وهي تلك المرحلة التي يستطيع المجتمع فيها إنتاج أى شيء يرغب في إنتاجه، ويقوم فيها المجتمع بالتطبيق الفعال للتكنولوجيا المتطورة باستمرار، ومن ثم، تمثل فترة تدعيم للنمو الاقتصادي المطرد الذي بدأ في المرحلة السابقة عليها، كما يكون الاقتصاد قادر على الصمود أمام الصدمات غير المتوقعة ويستطيع امتصاصها.

ويرى روستو أن هذه المرحلة تتميز بالخصائص التالية:

- زيادة مستوى التصنيع بالمجتمع، فضلاً عن التقدم التكنولوجي السريع الذي يستخدم في نواحي الاقتصاد كافة، بالإضافة إلى

ظهور عديد من الصناعات- الكهربائيـــة والكيماويـــة- ذات القيمة المضافة العالية.

- زيادة رأس المال البشري بالمجتمع وارتفاع مـــستوى أدائـــه، متمثلاً في زيادة العمالة الماهرة، والقدرات الإدارية والتنظيمية المرتفعة.......إلخ.
- استغلال المجتمع لموارده بأكبر كفاءة ممكنة وإنتاج عديد من السلع والخدمات.
- زيادة المدخرات، ومن ثم، الاستثمارات القومية من 10% إلى 20% من الدخل القومي.
- ارتفاع معدل نمو الدخل القومي بمعدل يفـــوق معـــدل نمـــو السكان، ومن ثم، زيادة متوسط نصيب الفرد منه.
- زيادة درجة انفتاح المجتمع على العالم الخـــارجي، وتحقيـــق فائض في المعاملات الخارجية.

ويقدر روستو بناءً على تجارب الدول المتقدمة أن مرحلة النضج هذه تغطي حوالي أربعة عقود من الزمن، ينتقل بعدها المجتمع إلـــى مرحلـــة النمو التالية. وقد بدأت في بريطانيا في عام 1850، وفي الولايات المتحدة الأمريكية في عام 1900، وفي ألمانيا وفرنسا في عـــام 1930، وبـــدأت تظهر منذ نهاية القرن العشرين في مجموعة دول جنوب شرق أسيا التـــي أطلق عليها النمور الأسيوية.

(5) مرحلة شيوع الاستهلاك الوفير (High Mass of Consumption)

وهى تمثل أرقى مراحل النمو والتطور، ويرى روستو أن هذه المرحلة تتميز بالخصائص التالية:

- زيادة مستويات الدخول بدرجة كبيرة لدرجة أن تصبح عندها الضروريات - الغذاء، والسكن، والكساء- لا تمثل الأهداف الرئيسية لدي الأفراد بالمجتمع.
- يزداد اهتمام المجتمع بالقطاعات والأنشطة التي تنتج السلع الاستهلاكية المعمرة والكمالية - مثل: السيارات والثلاجات والالكترونيات - وكذلك الخدمات، وهى أنشطة يترتب عليها زيادة مستوى الاستهلاك وتحسين نوعيته، ومن ثم، زيادة رفاهية أفراد المجتمع.
- توجيه قدر أكبر من موارد المجتمع نحو دعم الرفاهية الاجتماعية، بما يؤدي إلى زيادة الضمان الاجتماعي للفرد.
- زيادة نسبة سكان الحضر على حساب تراجع نسبة سكان الريف.
- تخفيض ساعات العمل المتوسطة والتوسع في الاستفادة بأوقات الفراغ في مجالات الترفيه.

ويرى روستو أن أولى الدول التي وصلت إلى هذه المرحلة هي الولايات المتحدة الأمريكية في حوالي عام 1920، ثم بريطانيا في عام 1930، واليابان وغرب أوربا في عام 1950.

يتضح من تحليل روستو لمراحل النمو: أن النمو الاقتصادي يكون في صورة سلسلة معينة ذات خطوات محددة ومعروفة بوضوح، وبالتالي، فإن التخلف الاقتصادي التي تمر به الدول النامية حالياً، ما هو إلا مرحلة تاريخية من مراحل التطور الاقتصادي.

غير أنة يؤخذ على مراحل النمو لروستو ما يلي:

أ – أن تقسيم روستو لمراحل النمو هو تقسيم ينطوي على تعميمات واسعة تقوم على مشاهدات تاريخية، حيث يوجد تداخل فيما بين المراحل.

ب – قد يفهم من تحليل روستو أنه ينبغي أن تمر المجتمعات خلال تطورها بهذا التتابع، وهو الأمر الذي يصعب تحققه في الواقع العملي، لأن ظروف المجتمعات تختلف من فترة إلى أخرى، فضلاً عن اختلاف الأولويات المستهدفة لدى كل مجتمع. وتختلف ظروف الدول النامية حالياً عن ظروف الدول الصناعية منذ منتصف القرن الثامن عشر، حيث لا زالت بعض الدول النامية تمر بمرحلة المجتمع التقليدي أو التهيؤ للانطلاق.

ج – ليس من الضروري أن تسبق مرحلة التهيؤ للانطلاق مرحلة الانطلاق، حيث لا يوجد سبب لضرورة حدوث الثورة الزراعية وتراكم رأس المال الاجتماعي في المواصلات قبل أن يحدث

الانطلاق. كما أن مرحلة شيوع الاستهلاك الوفير لا تمثل تسلسل تاريخي، حيث أن هناك دولاً دخلت هذه المرحلة قبل أن تبلغ مرحلة النضج، مثل استراليا وكندا.

وخلاصة ذلك: أن نظرية مراحل النمو لروستو هذه لا يمكن تعميمها على ظروف الدول النامية في الوقت الحاضر، إلا أنه يمكن الاستفادة منها وخاصة فيما يتعلق بمرحلة الانطلاق، بما يمكن هذه الدول من تحقيق النمو الذاتي، وذلك فيما يتعلق بالنقاط التالية:

- ❖ضرورة تعبئة المدخرات المحلية وتوجيهها للاستثمارات الإنتاجية، خاصة في قطاع الصناعة، بما يؤدي إلى زيادة قوى الإنتاج وتطوير أساليبه.
- ❖ التركيز على القطاعات والأنشطة الرائدة، ويمكن اختيار ذلك بما يتلاءم مع ظروف الدول النامية حالياً، حيث يمكن أن تكون تلك القطاعات الرائدة في الزراعة أو إنتاج المواد الأولية أو الصناعات المرتبطة بهذه القطاعات، التي تتوفر لدى الدول النامية مقومات نجاحها بما لديها من ميزات نسبية ظاهرة أو كامنة.
- ❖ضرورة الاهتمام بالمؤسسات المالية كي تعمل على تعبئة الموارد المالية المحلية والأجنبية، بما يسهم في زيادة التراكم الرأسمالي بالمجتمع.
- ❖ العمل على توفير الظروف الاجتماعية والثقافية والسياسية المواتية لعملية التنمية والتقدم الاقتصادي، فضلاً عن استقرار السياسات الاقتصادية، والحريات العامة.

المبحث الثاني

أهمية التنمية الصناعية

تعرضنا فيما سبق لمسألة التركيز على تكوين رأس المال العينى كعنصر رئيسي في عملية التنمية. وهنا نعرض للمبررات الرئيسية لضرورة إعطاء الأولوية للاستثمار في إنشاء طاقات إنتاجية صناعية، أى إعطاء الأولوية للتنمية الصناعية على أساس أن البلد المتخلف يعنى قبل كل شئ الوضع المتخلف للصناعة. وكان الاعتقاد راسخاً لدى غالبية الاقتصاديين ورجال الحكم في البلاد النامية أن مهام التنمية الصناعية لا تختلف في جوهرها عن مهام التنمية الاقتصادية بشكل عام، وأنه لابد من التصنيع للقضاء على التخلف الاقتصادي من خلال الاستفادة من أحدث الوسائل التكنولوجية، حتى يمكن تطوير مختلف أنشطة الاقتصاد القومي وتحقيق انطلاقته الذاتية في مسار التقدم الاقتصادي والاجتماعي بالقضاء على البطالة ورفع المستوى المعيشي والثقافي لأفراد المجتمع.

ولم يكن الاختلاف على أولوية التصنيع بل كان الاختلاف على طبيعة الصناعات التي يتعين التركيز على إنشائها. فرأى البعض إعطاء أولوية البدء في القيام باستثمارات البنية الهيكلية **Infrastructure** ولقطاع الصناعات الاستهلاكية الخفيفة، وهو نمط النمو الصناعي الذي سلكته الدول الصناعية، على حين رأى البعض الآخر إعطاء الأولوية لصناعات السلع الوسيطة والثقيلة – الحديد والصلب مثلاً – ولصناعة الآلات والمعدات والذي يسمى "**بالنموذج الروسي للتصنيع**" وآخرون رأو ضرورة تحقيق توازن بين مختلف الصناعات.

ولقد قدمت حجج قوية للتركيز على التنمية الصناعية كحل جذري لمشكلة التخلف الاقتصادي ونجمل فيما يلي الحجج الرئيسية المؤيدة للتصنيع فيما يلي:

1 – **الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة**، فهي دول متقدمة لأنها أصبحت دولاً صناعية، أي لأنها تحولت من مجتمعات زراعية إلى مجتمعات صناعية. فالعلاقة بارزة ووثيقة بين التقدم الاقتصادي بوجه عام والتقدم الصناعي بوجه خاص.

2 – **النشاط الإنتاجي الصناعي نشاط ديناميكي بطبيعته بالمقارنة بالنشاط الإنتاجي الأولى والزراعي**. وإن تنمية القطاع الصناعي سوف تتيح القدرة على استيعاب فائض عنصر العمل، الذي يتخذ شكل البطالة المقنعة في القطاع الزراعي والذي تشكو منه معظم البلاد النامية.

3 – **إن تنمية القطاع الصناعي سوف يصحح الاختلال الهيكلي في الاقتصاد القومي للبلاد النامية**، ويؤدى إلى تنويع منتجاتها وصادراتها ويحقق لها قدراً كبيراً من الاستقلال الاقتصادي والتحرر من التبعية الاقتصادية للخارج. فتنويع الإنتاج المحلى والصادرات يؤدى إلى التخلص من مخاطر التخصص في إنتاج وتصدير عدد قليل من السلع الأولية وما يصاحبه من تقلبات في حصيلتها من النقد الأجنبي، كما سيحول شروط التجارة **Terms of Trade** لصالحها أو على الأقل يوقف اتجاه تحول شروط التجارة ضدها.

فالتصنيع بتنويع الإنتاج والتحرر من التخصص الشديد في إنتاج وتصدير المنتجات الأولية سوف يزيد من مرونة عرض صادرات البلاد

النامية، مما يترتب عليه قدراً من الاستقرار في حصيلتها من النقد الأجنبي ويرفع من معدل نمو الطلب على صادراتها، ويعمل على إيقاف اتجاه التحول في شروط التجارة ضد صالحها.

4 – أخيراً فإن تنمية القطاع الصناعي يلعب دوراً مهماً في مجال تثقيف وتدريب الأيدي العاملة بالمقارنة مع النشاط الإنتاجي في القطاعات الاقتصادية التقليدية، مما يؤدى إلى وجود خبرات ومهارات جديدة ويشيع روح الانتظام والدقة وإدراك قيمة الوقت، فالقطاع الصناعي يخلق وفورات خارجية تدفع عجلة التقدم فى القطاعات الأخرى.

نماذج الأسئلة

السؤال الأول: وضح مدى صحة أم خطأ العبارات التالية بإيجاز:

1 – لا يختلف نموذج سولو عن نموذج هارود– دوما في النمو الاقتصادي.

2 – وفقا لنموذج سولو أن الاقتصاديات ذات درجة الانفتاح الأكبر على العلم الخارجي تحقق معدلات نمو أعلى مقارنة بالاقتصاديات المغلقة على نفسها.

3 – وفقاً لنموذج هارود– دومار أن معدل النمو الاقتصادي يكون دالة طردية في معامل رأس المال الإنتاج.

4 – يمكن تحديد أثر التقدم التكنولوجي علي النمو الاقتصادي وفقاً لنموذج سولو.

السؤال الثاني: أكتب في شكل نقاط مختصرة:

1 – مراحل النمو لروستو.

2 – أهم الانتقادات التي توجه تحليل مراحل النمو لروستو.

3 – أهم أوجه الاختلاف بين نموذج هارود- دومار ونموذج سولو.

4 – الاستفادة التي يمكن أن تعود على الدول النامية من تحليل مراحل النمو عند روستو.

السؤال الثالث: تمرين(1) إذا توافرت لديك البيانات التالية عن اقتصاد ما في أحد السنوات (القيمة بالمليون وحدة نقدية):

الدخل القومي النقدي = 10000، مستوى الادخار = 2000، معامل رأس المال / الناتج = 3 : 1 ،معدل نمو السكان = 2 % سنوياً.

المطلوب:

1 – حساب معدل النمو في الدخل القومي الحقيقي في هذا الاقتصاد، ومعدل النمو في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي.

2 – أثر زيادة مستوى الادخار إلى 3000 وحدة نقدية على النتائج التي حصلت عليها في كل من (1) ، (2).

3 – أثر تغير معامل رأس المال/الناتج إلى (2 : 1) على النتائج التي حصلت عليها في كل من (1) ، (2).

الفصل الرابع

استراتيجيات التنمية الاقتصادية

اتضح مما سبق، أن عملية التنمية الاقتصادية تهدف إلي زيادة الطاقة الإنتاجية إلي جانب عديد من الأمور الأخرى، ويعتمد هذا بدوره على عديد من العوامل لعل أهمها معدلات الاستثمار اللازمة لتحقيق ذلك. ويتعين على القائمين بعملية التنمية اختيار الإستراتيجية الملائمة لعمليات التنمية الاقتصادية، التي تساعد على تحقيق النمو والتقدم الاقتصاد، ومن ثم، تحقيق الأهداف المطلوبة.

وينقسم هذا الفصل إلي أربعة مباحث، حيث يتناول **المبحث الأول** مبدأ الدفعة القوية أى أهمية تكوين رأس المال على نطاق كبير وتطبيق ما يعرف بمبدأ (**الدفعة القوية Big Push**). بينما يختص **المبحث الثاني** بدراسة إستراتيجية النمو المتوازن، ويتصدى **المبحث الثالث** إلى دراسة إستراتيجية النمو غير المتوازن، ويتناول **المبحث الرابع** إستراتيجية تلبية الحاجات الأساسية، وذلك على النحو التالي.

* **كتب هذا الفصل: أ. د. محمد عبد العزيز عجمية، د. على عبد الوهاب نجا.**

المبحث الأول

ضرورة تكوين رأس المال على نطاق كبير وتطبيق ما يعرف بمبدأ (الدفعة القوية Big Push)

يقصد بالدفعة القوية توجيه حد أدنى من الموارد لبدء عملية التنمية وذلك لضمان استمرارها، لأن عمليات التنمية في مرحلها الأولى تواجهها عديد من العقبات تمثل عوامل مقاومة لها، ولا يمكن للوسائل الهزيلة مواجهة مثل هذه العقبات، ولذا، يجب على تلك الدول النامية حشد كل إمكانياتها وطاقتها نظراً لعدم جدوى أساليب التدرج البطيئة في تحقيق الهدف منها. ووفقاً لذلك يعارض عديد من الاقتصاديين فكرة التنمية الاقتصادية في سلسلة من الدفعات المتقطعة. ويوصى هؤلاء الاقتصاديون بضرورة القيام بدفعة قوية، أى ضرورة البدء بتنفيذ حجم ضخم من الاستثمارات حتى يمكن التغلب على الركود الاقتصادي في المجتمع المتخلف، ويجب أن لا ينخفض هذا الحجم من الاستثمار القومي عن حد معين، وإلا لا تنجح عمليات التنمية في كسـر الحواجز وعوامل المقاومة الداخلية للتقدم في اقتصاد البلد المتخلف، وأن التنمية بدفعات صغيرة لا تكفي للتغلب على عوامل التخلف والركود بمثل هذه الدول. وبصدد التدليل على ضرورة استثمار حد أدنى من الموارد الاقتصادية كمسألة ضرورية ولازمة لنجاح أى برنامج أو خطة للتنمية؛ فقد شبه الاقتصاديون الاقتصاد القومي بالطائرة التي تحتاج إلي دفعة قوية كي تبدأ سيرها وتتخلص من قوة الجاذبية الأرضية، وبالقياس لابد من حد أدنى من الجهد الإنمائي يجب بذله حتى يمكن التغلب على كل عوامل المقاومة الذاتية الكامنة في ظل

ظروف التخلف. وبالتالي، فإن تطبيق مبدأ الدفعة القوية **Big Push** يمثل أمراً ضرورياً لتحقيق انطلاقة الاقتصاد المتخلف في معراج التقدم.

يتحصل تطبيق مبدأ الدفعة القوية في إغراق حجم ضخم من الاستثمارات في بناء مرافق رأس المال الاجتماعي، من طرق ومواصلات واتصالات ووسائل نقل وقوى محركة، وخدمات التعليم والتدريب، وكلها مشروعات ضخمة غير قابلة للتجزئة بطبيعتها، ويترتب عليها عديد من الوفورات الاقتصادية الخارجية تتمثل في توفير خدمات إنتاجية بتكلفة منخفضة وضرورية لقيام مشروعات صناعية ما كانت تنشأ دون توافر مثل هذه الخدمات الإنتاجية بتكلفة منخفضة، وأيضاً إغراق حجم ضخم من الاستثمارات في إنشاء جبهة عريضة من صناعات تتكامل مشروعاتها رأسياً وأفقياً. فالوفورات الخارجية على جانب الطلب تنبع من حقيقة تكامل دالة الطلب الكلى على إنتاج المشروعات الصناعية في مجموعها أو عدم قابليتها للتجزئة، وذلك لتنوع وتعدد وتكامل حاجات المستهلكين، مما يؤدى إلي اتساع السوق وتوفير القوة الشرائية القادرة على استيعاب السوق للإنتاج أمام كل مشروع صناعي، والوفورات الخارجية في جانب عرض الإنتاج تنبع من خاصية تكامل أو عدم قابلية دالة عرض إنتاج المشروعات في مجموعها للتجزئة، وذلك للتعامد والتشابك بين مستلزمات وخدمات عناصر الإنتاج لمشروعات صناعية معينة مع الصناعات الأخرى أفقياً ورأسياً، الأمر الذي يستدعى إنشاء جبهة عريضة من الصناعات في آن واحد، كي تتوافر مستلزمات وخدمات عناصر الإنتاج لكل صناعة، مما يخفض من تكاليف إنتاج كل منها. هذا فضلاً عن تكامل

دالة الادخار بالمجتمع، وبالتالي، يسهم هذا في الحد من مشكلة التمويل خاصة فيما بعد المرحلة الأولى لعمليات التنمية.

ومع التأكيد على أهمية الدفعة القوية ورفض الأسلوب التدريجي في التنمية فقد أوضح روزنشتين – رودان أن الوفورات الخارجية الناتجة عن فكرة الدفعة القوية ترتكز على ثلاث حجج اقتصادية تتكامل مع بعضها البعض إذا ما أريد للدول النامية تحقيق عمليات التنمية وهى:

- تكامل دالة العرض وعدم قابلية جانب الإنتاج للتجزئة.
- تكامل دالة الطلب وعدم قابلية جانب الطلب للتجزئة.
- تكامل دالة الادخار وعدم قابلية المدخرات للتجزئة.

وسوف نعرض لهذه الحجج بإيجاز على النحو التالي:

أولاً– تكامل دالة العرض وعدم قابلية جانب الإنتاج للتجزئة: ذلك أنه في حالة التصنيع على نطاق واسع وإقامة عدداً كبيراً من الصناعات في آن واحد، فإن كل صناعة تحقق عديد من الوفورات الخارجية للصناعات الأخرى المتكاملة معها رأسياً وأفقياً سواء من حيث المدخلات أو المخرجات، وبالتالي، تستفيد أي صناعة نتيجة للتوسع والنمو في الصناعات الأخرى. ولا يمكن تصور قيام صناعة وحيدة في بيئة غير صناعية، حيث ستضطر إلى إنشاء عديد من الصناعات المكملة والمغذية لها، فضلاً عن عديد من مرافق رأس المال الاجتماعي اللازمة لها من الطرق والكهرباء والمياه والإسكان، ....إلخ. مما يحول دون نمو وإقامة

مثل هذه الصناعة المنفردة. ويتضح من ذلك أنه لكي يتحقق هذا النوع من الوفورات يتعين الاستثمار في عدد كبير من الصناعات مرة واحدة.

كما ترجع عدم قابلية رأس المال الاجتماعي للتجزئة إلى ضخامة الحد الأدنى لحجم مشروعاتها، فضلاً عن حاجتها الضخمة من رأس المال، مثل شبكات الطرق والمياه والاتصالات، هذا بالإضافة إلى أنه يفضل إقامة مثل هذه المشروعات في نفس الوقت حتى تكون التكلفة أقل. كما أن مثل هذه الخدمات العامة ضرورية قبل إقامة الوحدات الإنتاجية نظراً لما يترتب عليها عديد من الوفورات الخارجية لمثل هذه الوحدات، ومن ثم، تخفض من تكلفة إنتاجها، وبالتالي، زيادة أرباحها، ولذا، تعد حافزاً قوياً لزيادة الإستثمارات الخاصة والعامة، ويسهم هذا إيجابياً في نجاح جهود التنمية الاقتصادية بالمجتمع النامي.

ثانياً– تكامل دالة الطلب وعدم قابلية جانب الطلب للتجزئة: تتمثل في أن إنشاء عدداً من الصناعات في آن واحد يعمل على اتساع نطاق السوق نتيجة للزيادة في الدخول المتولدة في هذه المشروعات معاً، وبالتالي، يضمن ذلك القضاء على عقبة ضيق نطاق السوق التي تمثل عائقاً أساسياً لعملية التنمية وخاصة الصناعية، حيث أن إقامة مشروع واحد يتعرض لمخاطر كبيرة ناتجة عن صعوبة تصريف منتجاته، ولتوضيح هذا الأمر والدفاع عن مبدأ الدفعة القوية للتغلب على عقبة ضيق نطاق السوق أمام الاستثمار الصناعي فقد ضرب **روزنشتين – رودان** المثال التالي:

إذا فرض أن عدداً من العمال سحبوا من القطاع الزراعي للعمل في مصنع جديد وحيد للأحذية في المجتمع، فإن هذا المصنع سوف يواجه مشكلة ضيق نطاق السوق لتصريف إنتاجه ولا تحل مشكلة هذا المصنع

إلا إذا أنفق العمال كل ما يحصلون عليه من دخول على شراء إنتاج هذا المصنع، وهذا الأمر غير مقبول منطقياً. أما إذا تم بناء عدد من المصانع لإنتاج عديد من السلع الاستهلاكية في آن واحد، فهنا يتسع السوق أمام كل المصانع، حيث أن كل مصنع يخلق طلباً على إنتاج المصانع الأخرى. فالدخول التي يحصل عليها العمال في كل مصنع تخلق طلباً ليس فقط على إنتاج مصنعهم، بل على السلع التي تنتجها المصانع الأخرى وذلك لتنوع وتكامل الحاجات إلي عديد من السلع، الأمر الذي يعنى أن الطلب على إنتاج المصانع في مجموعها يتميز بالتكامل، وبالتالي، فإن دالة الطلب لا تقبل التجزئة. وهكذا يرى **روزنشتين – رودان** أن اتساع السوق بهذا الشكل يخلق نوعاً خاصاً من الوفورات الخارجية يمكن أن تترجم إلي نقص في التكاليف.

إن تكامل دالة الطلب على السلع التي يطلبها المستهلكون تنبع كما ذكرنا من حقيقة تنوع الحاجات الإنسانية وتعددها وعدم قابليتها للتجزئة، وعلى ذلك، فإنتاج مجموعة السلع الاستهلاكية التي تشبع الحاجات الاستهلاكية المتعددة والمتكاملة تؤدى إلي اتساع نطاق السوق. أما إنشاء الصناعات الاستهلاكية واحدة تلو الأخرى على فترات زمنية متلاحقة أي أن إتباع الأسلوب التدريجي في التصنيع سيجعل كل واحدة من هذه الصناعات تواجه مشكلة تصريف إنتاجها.

ثالثاً– تكامل دالة الادخار وعدم قابلية المدخرات للتجزئة: رغم أن **روزنشتين – رودان** يرى أن أهم المشكلات التي تواجه عملية التنمية خاصة في مراحلها الأولى تتمثل في توفير ذلك القدر الكافي من الموارد التمويلية اللازمة لبرنامج التصنيع بالدولة النامية، غير أنه يرى أن تكامل

دوال العرض ودوال الطلب، وما يترتب عليهما من ارتفاع في معدل نمو الدخل القومي بمعدلات ملموسة، و يجب أن يقترن ذلك باتخاذ الحكومة للإجراءات والسياسات التي تعمل على تحويل النسبة الأكبر من الزيادة في الدخل إلى الادخار، مما يسهم في زيادة المدخرات بهذه الدول. وفي هذا الصدد نميز هنا بين الميل الحدي للادخار والميل المتوسط للادخار، فرغم انخفاض الميل المتوسط للادخار في الدول النامية بصفة عامة، إلا أنه يمكن الارتفاع بالميل الحدي للادخار بهذه الدول من خلال السياسات والوسائل المحفزة على ذلك، وبالتالي، يسهم هذا ايجابياً في الحد من مشكلة التمويل في المراحل التالية لعمليات التنمية أي في المدى المتوسط والطويل، مما يسهم في تزايد اعتماد الدولة النامية على مواردها الذاتية في تمويل عمليات التنمية الاقتصادية بها.

وبتفصيل أكثر نعرض لتحليل روزنشتين – رودان[1]، الذي قدم فكرة الدفعة القوية وتبرير ضرورتها وتحليل فاعليتها في دفع عجلة التنمية الاقتصادية.

فقد قدم روزنشتين – رودان فكرته عن الدفعة القوية في صدد اهتمامه بوضع خطة لتصنيع شرق وجنوب أوروبا قبل نهاية الحرب العالمية الثانية، وإن كان عدد من الاقتصاديين حاولوا تعميمها على المناطق المختلفة الأخرى في العالم.

بعد أن يرفض روزنشتين – رودان الأسلوب التدريجي للتنمية، ينطلق من فرض أساسي أن التصنيع هو السبيل الوحيد لتنمية البلاد

---

[1] اقتصادي ينتمي إلي إحدى دول شرق أوربا استقر في الولايات المتحدة.

المتخلفة والمجال الممكن والفعال لاستيعاب فائض القوة العاملة المتعطلة جزئياً وكلياً في القطاع الزراعي بها، على أن تبدأ عملية التصنيع في شكل دفعة قوية. وقد فاضل روزنشتين – **رودان** بين أسلوبين للتصنيع، وهما: النموذج الروسي للتصنيع، ونموذجه الذي يقترحه للمناطق المتخلفة.

يتضمن **النموذج الروسي للتصنيع** بناء جميع مراحل الصناعات بشكل متكامل من صناعة ثقيلة – لإنتاج الآلات – وصناعات خفيفة... الخ. ويستهدف هذا النموذج تحقيق الاكتفاء الذاتي معتمداً كلية على الموارد المحلية ويرفض **روزنشتين – رودان** هذا الأسلوب للبلاد المتخلفة لأنه يستلزم قدراً هائلاً من الموارد، يلزم لتحقيقها الضغط الشديد على الاستهلاك المنخفض أصلاً، كما أنه باتجاهه لعزل الاقتصاد القومي عن الاقتصاد العالمي يحرمه من فوائد ومزايا تقسيم العمل الدولي ويبعده عن التوزيع الأمثل لموارده الاقتصادية.

أما الأسلوب الذي يقترحه لتصنيع المناطق المتخلفة يتمثل فيما يلي:

1 – **توجيه حجماً كبيراً من الاستثمارات في جبهة عريضة من الصناعات الاستهلاكية الخفيفة تدعم بعضها البعض**، بشكل يكسبها الجدوى الاقتصادية في إقامتها في آن واحد في حين أن إقامتها على انفراد لم يكن يحقق تلك الجدوى.

2 – **نظراً لأن الدول المتخلفة تعاني من قصور في مستوى البنية التحتية ورأس المال الاجتماعي، لذا، يتعين القيام بها أيضاً لضرورتها لقيام الصناعات الاستهلاكية**. وعليه يتعين إقامة توازن ليس فقط بين

مجموعات الصناعات الاستهلاكية التي يتضمنها برنامجه الاستثماري، بل أيضاً بينها وبين مشروعات رأس المال الاجتماعي، هذا إلي جانب الاستفادة من تقسيم العمل الدولي، متمثلاً في اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية واستيراد السلع الإنتاجية المتاحة من البلاد المتقدمة.

3 – أن يكون للدولة دوراً بارزاً في عملية تخطيط وتنفيذ مشاريع التصنيع التي يتطلبها تطبيق مبدأ الدفعة القوية. فالسوق المحلية الضيقة في البلاد المتخلفة لا تحفز المستثمر الخاص على القيام بإنشاء مشروعات صناعية تستخدم أساليب تكنولوجية حديثة ذات طاقة إنتاجية كبرى. فالمستثمر يبنى قراره بالاستثمار على أساس الاستفادة الخاصة **Private benefit**، وليس على أساس الاستفادة الاجتماعية **Social benefit**. فقد يكون المشروع ذا جدوى اقتصادية اجتماعية مرتفعة ولكن ذى جدوى اقتصادية خاصة منخفضة.

فعلى سبيل المثال، لا يجد المستثمر الخاص من مصلحته تدريب وتأهيل العمال وإكسابهم المهارات التي تتطلبها الصناعة الحديثة، لأنه لا يستطيع أن يضمن بقاءهم في مشروعه بعد حصولهم على التأهيل المطلوب. وعلى ذلك، فقيام الدولة بتخطيط وتنفيذ برنامج استثماري ضخم لإنشاء مرافق رأس المال الاجتماعي ومجموعة متكاملة من الصناعات الاستهلاكية يوفر الخدمات الإنتاجية المطلوبة للمشروعات الصناعية الجديدة، التي يتقرر القيام بها لجدواها الاقتصادية والاجتماعية، كما أن تدخل الدولة ضروري لضمان توفير الموارد التمويلية، ولاسيما لضمان حركة رؤوس الأموال الأجنبية وبشكل يكفل لها أداء مهمتها الاقتصادية.

المبحث الثاني

إستراتيجية النمو المتوازن

أولاً – الأساس النظري لإستراتيجية النمو المتوازن:

يرى أنصار إستراتيجية النمو المتوازن أو ما يسمى بفكرة الدفعة القوية أن عملية التنمية الناجحة تتطلب القيام ببرنامج استثماري ضخم يغطي نطاقاً واسعاً ويشتمل علىَ عديد من الأنشطة والقطاعات في الاقتصاد حتى يمكن تحقيق التنمية الذاتية الفعالة والانتقال بالاقتصاد المتخلف إلى التقدم. ومن أهم الاقتصاديين الذين تناولون مدخل أو إستراتيجية النمو المتوازن:

" روزنشتين – روادان، ونيركسه، وآرثر لويس "

فقد كان **روزنشتين – روادان** أول من تناول فكرة الدفعة القوية دون أن يستخدم لفظ النمو المتوازن في مقال له عن الصناعة في دول جنوب وشرق أوربا عام 1934، وهو النموذج الروسي للتصنيع سالف الذكر في المبحث الأول. وقد اعتمد **روزنشتين – روادان** في برنامجه الاستثماري الضخم الذي اقترحه للدول النامية على فكرة الناتج الحدي للاستثمارات التي تنمو معاً، وغالباً ما يكون أعلى من الناتج الحدي الخاص الناتج عن الاستثمار المنفرد بسبب عديد من الوفورات التي تتحقق لأي صناعة نتيجة لنمو الصناعات الأخرى. ويرى أن التكامل بين الصناعات هو الذي يترتب عليه استثمارات أكثر ربحية من وجهة نظر

المجتمع ككل. ومن أهم **الحجج والمبررات التي يستند إليها الأسلوب الشامل في التنمية** أو ما يسمى أسلوب **الدفعة القوية ما يلي:**

(1) **وفورات الحجم الكبير:** تتمثل في أن هناك عديد من الصناعات التحويلية خاصة التي يكون بها نصيب رأس المال الثابت كبير وكذلك مشروعات رأس المال **الاجتماعي** يترتب على زيادة إنتاجها بصور كبيرة انخفاض تكلفة الوحدة وتحقيق أدني تكاليف ممكنة للإنتاج في المجتمع.

(2) **الوفورات الخارجية:** وخاصة وفورات جانب الطلب وذلك بسبب علاقات التشابك والتداخل فيما بين قطاعات الاقتصاد القومي وبعضها، حيث أنه في حالة إقامة عديد من الصناعات معاً في نفس الوقت، فإن كل صناعة تولد طلباً على إنتاج الصناعات الأخرى نتيجة للزيادة في الدخول وتنوع الحاجات البشرية، ويسهم هذا في القضاء على عقبة ضيق نطاق السوق الذي يواجه إقامة صناعة فردية وهذا بدوره يحفز على مزيد من الاستثمارات الأخرى.

(3) **كبر الحد الأدنى لرأس المال الاجتماعي اللازم لتحقيق التنمية:** حيث أن هذه المشروعات كما سبق أن ذكرنا تكون في صورة ضخمة وغير قابلة للتجزئة كما يفضل إقامتها في نفس الوقت لتخفيض تكلفة إنشائها، وتساعد هذه المشروعات في توفير عديد من الخدمات للمشروعات الصناعية، وبالتالي، تحقق لها عديد من الوفورات الخارجية، ومن ثم، تشجع على نجاح هذه المشروعات وتحفز علي زيادة الاستثمارات الخاصة بها.

(4) **ارتفاع معدلات النمو السكاني:** نظراً لأن معدلات النمو السكاني بالدول النامية بصفة عامة مرتفعة وتصل إلي حوالي أربعة أضعاف نظيرتها بالدول المتقدمة – كما سبق توضيح ذلك في الفصل الأول من هذا المؤلف – مما يتطلب من حكومات الدول النامية مضاعفة جهود التنمية بها من خلال زيادة معدلات الاستثمار في كافة المجالات بهدف الارتفاع بمستوى معيشة الأعداد المتزايدة من السكان.

يتضح مما سبق، أنه نتيجة للتكامل بين دوال الطلب وما يسهم به هذا في توسيع نطاق السوق، فضلاً عن تكامل دوال العرض والتكامل الأفقي والرأسي بين الصناعات، كما أن وفرة رأس المال الاجتماعي، وكل هذا يعمل على تحقيق عديد من الوفورات الداخلية والخارجية للمشروعات الإنتاجية بصفة عامة والصناعية منها بصفة خاصة ويحفز على زيادة معدلات الاستثمار بالمجتمع، وبالتالي، يسهم إيجابياً في تحقيق عمليات التنمية بالدولة النامية.

وقد صاغ **الأستاذ نيركسه** جوهر فكرة الدفعة القوية التي قدمها **روزنشتين – رودان** في صيغة حديثة متكاملة أخذت تسمية **"إستراتيجية النمو المتوازن"**، حيث يرى أن الدول النامية تواجه بعديد من الحلقات المفرغة تلتقي فيها الأسباب مع النتائج وتعوق عمليات التنمية في هذه الدول. **وتعاني الدول النامية من حلقتين إحداهما على جانب الطلب والأخرى على جانب العرض.**

وتتمثل الحلقة المفرغة على **جانب الطلب** في أن انخفاض مستويات الدخول لدى الأفراد يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية، وبالتالي،

انخفاض الطلب الكلى على السلع والخدمات، ومن ثم، ضيق نطاق السوق، مما يؤدى إلى انخفاض الحافز على الاستثمار وبدوره إلى انخفاض حجم رأس المال والتراكم الرأسمالي بالمجتمع، وبالتالي، انخفاض إنتاجية عنصر العمل، ويسفر ذلك في النهاية عن انخفاض مستويات الدخول لدى الأفراد حتى تكتمل الحلقة.

وتتمثل الحلقة المفرغة على **جانب العرض** في أن انخفاض مستويات الدخول لدى الأفراد يؤدي إلى انخفاض القدرة على الادخار، وبالتالي، انخفاض الاستثمار، و يؤدى هذا بدوره إلى انخفاض حجم رأس المال – في صورة معدات وتجهيزات إنشائية – مما يؤدى بدوره إلى انخفاض إنتاجية عنصر العمل، ويسفر ذلك في النهاية عن انخفاض مستويات الدخول لدى الأفراد حتى تكتمل الحلقة.

يرى **نيركسه** أنه لا يمكن كسر هذه الحلقات المفرغة التي تعوق التنمية في الدول النامية إلا من خلال برنامج استثماري ضخم يضم كافة قطاعات وأنشطة الاقتصاد القومي، **وينطوي هذا البرنامج الاستثماري الضخم على ما يلي:**

(1) مجموعة من الصناعات المتكاملة والمغذية لبعضها البعض:

يركز **نيركسه** على الحلقة المفرغة التي يخلقها ضيق حجم السوق أمام الاستثمار الصناعي، مؤكداً على أن كسر هذه الحلقة المفرغة لا يتحقق إلا بتوسع حجم السوق، الذي لا يتحقق إلا بإنشاء جبهة عريضة من الصناعات الاستهلاكية يتحقق بينها التوازن، وبالتالي، فإن كل صناعة توفر السوق الكافي للصناعات الأخرى نتيجة لتكامل دالة الطلب وعدم قابليتها للتجزئة، ويستمد

فكرة النمو المتوازن للصناعات من فكرة "قانون ساي للأسواق" وهو أن كل زيادة في الإنتاج إذا تم توزيعها وفقاً لاهتمامات وحاجات أفراد المجتمع فإن هذا الإنتاج سوف يخلق الطلب الخاص به. ولم يقصد بالنمو المتوازن لمجموعة من صناعات السلع الاستهلاكية أن تنمو هذه الصناعات بمعدل واحد، بل من المؤكد أنها تنمو بمعدلات مختلفة تتحدد بمرونات الطلب الدخلية للمستهلكين على السلع المنتجة. وهذا يؤدي بدوره إلى زيادة معدلات الاستثمار، ومن ثم، زيادة حجم رأس المال بالمجتمع ويسهم بالتالي في كسر الحلقة الأخرى التي على جانب العرض. وهذه الموجة المتزامنة من الاستثمارات سوف تحقق الاستفادة الكاملة من مزايا التكامل والوفورات الخارجية سواء في جانب العرض من خلال تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد، أو في جانب الطلب نتيجة للتكامل في الأسواق والعمل على اتساعها.

(2) ضرورة تحقيق التوازن بين القطاع الصناعي والقطاع الزراعي:

وذلك لأن الزراعة والصناعة قطاعان متكاملان، وبالتالي، فإن أي زيادة في الإنتاج الصناعي تتطلب توسعاً في القطاع الزراعي لمقابلة الزيادة في الطلب على السلع الغذائية من ناحية، ومقابلة الزيادة في الطلب على المواد الخام اللازمة للصناعة من ناحية أخرى. وهذا يتطلب ضرورة تحقيق قدراً من التوازن بين النمو في القطاع الصناعي والنمو في القطاع الزراعي، حتى لا يمثل تخلف القطاع الزراعي عقبة أمام نمو القطاع الصناعي.

(3) **ضرورة الاهتمام بمشروعات رأس المال الاجتماعي:** نظراً لما يترتب على هذه المشروعات من عديد من الوفورات الخارجية للمشروعات الإنتاجية، وبالتالي، زيادة معدلات العائد وهذا الأمر يحفز على زيادة تدفقات الاستثمارات الخاصة سواء الوطنية والأجنبية، ومن ثم، يسهم في زيادة رأس المال والتراكم الرأسمالي بالمجتمع المتخلف.

(4) **التركيز على الصناعات الاستهلاكية خاصة في المراحل الأولى لعمليات التنمية:** وتستهدف إستراتيجية النمو المتوازن التركيز على إنتاج السلع الاستهلاكية اللازمة لإشباع حاجات السوق المحلي، وليس لغرض التصدير على الأقل في المراحل الأولى، وذلك لعدم قدرة السلع المنتجة محلياً على منافسة نظائرها من منتجات الصناعات المثيلة لها بالدول المتقدمة. هذا فضلاً عن القيود التي تواجهها صادرات الدول النامية في الأسواق الخارجية.

(5) **الاعتماد على الموارد المحلية كمصدر أساسي للتمويل:** وفي صدد توفير الموارد التمويلية لتنفيذ البرنامج الاستثماري الضخم في إستراتيجية النمو المتوازن، يدعو **نيركسه** إلي الاعتماد على الموارد المحلية في المقام الأول، وذلك لعدم ثقته في الاعتماد على الاستثمارات الأجنبية والتجارة الخارجية التي تتحول شروط التبادل فيها لغير صالح الدول النامية التي تصدر المواد الأولية. ويرى أن توفير الموارد المحلية ينبغي أن يأتي من موارد القطاع الزراعي. فهو يرى أنه يجب تعبئة المدخرات العينية المتمثلة في

البطالة المقنعة في هذا القطاع، وذلك بتوجيه فائض العمالة وتوظيفها في بناء مرافق رأس المال الاجتماعي. وهذا سوف يرفع من إنتاجية القطاع الزراعي نتيجة تخفيف اكتظاظه بالعاملين، كما يرى أن يتم ذلك من خلال فرض ضرائب زراعية، وتحويل شروط التبادل بين ما يبيعه الفلاح وما يشتريه لغير صالحه، أى شراء منتجاته بأسعار أقل من أسعار المنتجات التي يشتريها.

(6) **لابد من تدخل الحكومة بالتخطيط وإتباع السياسات الملائمة:** نظراً لعدم فاعلية آليات السوق في الدول المتخلفة، فإنه يلقى على الحكومة القيام بدور فعال في مجال التخطيط والتنفيذ لهذا القدر الضخم من الاستثمارات لتحقيق أهداف التنمية بهذه الدول.

وتتفق أفكار **أرثر لويس** مع نفس أفكار **نيركس** في أن برامج التنمية في الدول المتخلفة يجب أن تنمو آنياً، بمعنى الاحتفاظ بتوازن مناسب للنمو بين قطاعي الزراعة والصناعة، وبين الإنتاج المحلي والاستهلاك المحلي، وكذلك في قطاع التجارة الخارجية بين الصادرات والوردات.

ثانياً – الانتقادات الموجهة إلي إستراتيجية النمو المتوازن:

(1) انتقدت إستراتيجية النمو المتوازن في عدم واقعية افتراضاتها الخاصة بجانب العرض:

- تفترض هذه الإستراتيجية مرونة كبيرة لعرض عنصر العمل الذي يتم توفيره من خلال القطاع الزراعي، حيث يكون في صورة بطالة مقنعة، وبالتالي، فإن سحب هؤلاء العمال من الزراعة – وإعادة توظيفهم بالصناعة – لا يترتب عليه زيادة الأجور أو

نقص في الإنتاج الزراعي، غير أن هذه الظاهرة غير موجودة بهذه الصورة في القطاع الزراعي لأن البطالة في القطاع الزراعي هى بطالة موسمية أكثر منها بطالة مقنعة، ومن ثم، لا توجد طوال العام.

- تفترض هذه الإستراتيجية مرونة كبيرة في عرض رأس المال اللازم لهذا البرنامج الاستثماري الضخم، الذي يمكن توفيره بصورة أساسية من المصادر المحلية دون التأثير على سعر الفائدة والاستثمارات القائمة، وهذا الأمر يتناقض مع وضع معظم الدول المتخلفة الفقيرة.

- تعاني معظم هذه الدول من نقص كبير في فئة المنظمين والإداريين والفنين وكذلك العمالة الماهرة على اختلاف أنواعها، فضلاً عن انخفاض مرونة عرض عوامل الإنتاج، وكل هذا يمثل عقبة كبيرة أمام تحقيق دفعة قوية وناجحة لمجهود الإنماء بهذه الدول.

(2) انتقدت إستراتيجية النمو المتوازن في أنها تعمل على إحياء ظاهرة الثنائية الاقتصادية: حيث يرى البرت **هيرشمان** مقدم إستراتيجية النمو غير المتوازن – التي سنتعرض لها في المبحث التالي – أن تنفيذ إستراتيجية النمو المتوازن ستنتهي إلي فرض اقتصاد صناعي متكامل حديث على قمة اقتصاد تقليدي راكد لا يرتبط أحدهما بالآخر إلا بأوهن الصلات، وتكون النتيجة إحياء ظاهرة **الثنائية الاقتصادية** – التي أورثها الاستعمار الأجنبي في الماضي – بما لها من عديد من الآثار السلبية على اقتصاديات هذه الدول. ولكن يرد مؤيدو إستراتيجية النمو المتوازن على

أن نيركسه ومن قبله رودان، أدركوا أهمية تنمية القطاع الزراعي بصورة متوازنة مع القطاع الصناعي.

(3) انتقدت إستراتيجية النمو المتوازن في عدم واقعيتها لظروف الدول النامية: حيث تتطلب ضرورة توافر موارد ضخمة لازمة لتنفيذ برامجها الاستثمارية، كما أنه في ظل تخلف القطاع الزراعي في الدول النامية، لابد وأن تحدث تنمية زراعية ضخمة بجانب تنمية القطاع الصناعي، حتى لا يقف تخلف القطاع الزراعي عقبة كبيرة أمام تنمية القطاع الصناعي، وأن إحداث هذه التنمية الزراعية الضخمة يعنى القيام بدفعة قوية في القطاع الزراعي، إلي جانب الدفعة القوية المقترحة في القطاع الصناعي، وهذا يقتضى توفير موارد استثمارية ضخمة دون طاقة البلاد المختلفة. كما أنها تتطلب كثير من المهارات والخبرات التي لا تتوافر في الدول النامية، فضلاً عن أن هذه الدول تعاني من عدم التناسب بين عوامل الإنتاج مما يعوق النمو المتوازن بها.

(4) انتقد البعض إستراتيجية النمو المتوازن في أنها سوف تؤدى إلي عزل الدول النامية عن الاقتصاد الدولي: ويكون ذلك نتيجة لتركيزها على التنمية من أجل السوق المحلي وليس التوجه إلى الخارج. ولكن هذا الانتقاد ضئيل الأهمية لأن نيركسه يحرص على المحافظة على النظام الدولي وعلى تقسيمه للعمل، ولأنه كارودان من قبله ينصح في إستراتيجيته بتركيز البلاد المتخلفة على إقامة الصناعات الخفيفة، دون الصناعات الثقيلة وصناعات سلع الإنتاج التي تتفوق فيها الدول الصناعية واعتماد البلاد النامية على استيراد السلع الإنتاجية من البلاد المتقدمة.

(5) **انتقد البعض إستراتيجية النمو المتوازن في أنها لا تسهم في عمليات الإنماء طويلة الأجل:** وذلك بسبب تأجيل إنماء صناعات السلع الإنتاجية لحساب دفعة قوية في إنشاء الصناعات الاستهلاكية الخفيفة. ويقول النقاد أن بعض الدراسات الاقتصادية تشير إلي أن هذا ليس بالأسلوب الأمثل في الأجل الطويل. لأن هذا الأسلوب سوف يؤدى في الأجل الطويل إلي زيادة الاستهلاك على حساب الادخار، وصحيح أن التوسع في تنمية الصناعات الاستهلاكية سوف يسرع بمعدل نمو الدخل القومي في المراحل الأولى للتنمية، ولكنه سوف يتسبب في إبطاء عملية التنمية بالمقارنة بما كان يحدث لو أن الموارد الاستثمارية وجهت منذ البداية نحو صناعات السلع الإنتاجية.

(6) **انتقد البعض إستراتيجية النمو المتوازن في أنها يترتب عليها زيادة معدلات التضخم:** حيث يرى البعض أن تطبيق هذه الإستراتيجية يشجع على التضخم لأنها تتطلب موارد أكثر مما هو متاح لأكثرية الدول النامية. وهو انتقاد له وزنه وقد أثبتته تجارب التنمية وخاصة في دول أمريكا اللاتينية التي اتبعت سياسة إحلال الواردات، التي يمكن اعتبارها تطبق للكثير من جوانب الدفعة القوية وإستراتيجية النمو المتوازن، ولكن لم يكن **نيركسه** يتوقع أن حكومات هذه الدول سوف تنزلق في الاعتماد على التمويل التضخمى أكثر من قيامها بمجهودات جادة في تعبئة مواردها الحقيقية.

ثالثاً – مدى ملائمة إستراتيجية النمو المتوازن للدول النامية:

يتضح من الانتقادات السابقة أن إستراتيجية النمو المتوازن تتطلب قدراً كبيراً من الموارد سواء التمويلية أو غير التمويلية، وكما يقول

سنجر فإن أي دولة تمتلك هذا القدر الهائل من الموارد والإمكانيات والمهارات والخبرات الكافية لتنفيذ مثل هذا البرنامج الاستثماري لما كانت من الدول المتخلفة، ومن ثم، فإن هذه الإستراتيجية لا تلاءم ظروف وواقع معظم الدول النامية، وأنها أكثر قابلية للتطبيق في الدول المتقدمة وعدد محدود من الدول النامية الغنية نتيجة لتوافر الموارد الطبيعية بها، مثل الدول النفطية، ولذا، يكون من الخطأ تطبيق نظرية أو إستراتيجية ملائمة لاقتصاد متقدم على اقتصاد متخلف يختلف عنه في سماته وخصائصه وظروفه.

المبحث الثالث

إستراتيجية النمو غير المتوازن

أولاً – الأساس النظري لإستراتيجية النمو غير المتوازن:

ارتبطت إستراتيجية النمو غير المتوازن بالاقتصادي **هيرشمان**، وقد سبقه في ذلك **بيرو** الذي صاغ هذه الفكرة تحت ما يسمى بنقاط أو مراكز النمو، **وروستو** في نظريته عن مراحل النمو بتركيزه على الأنشطة التي تلزم لتحول المجتمع من مرحلة المجتمع التقليدي إلى مرحلة التهيؤ للانطلاق. وقد انطلق **هيرشمان** من انتقاد **سنجر** لإستراتيجية النمو المتوازن على أساس عدم واقعيتها، نظراً لاحتياجاتها من رأس المال والموارد الأخرى الضخمة التي تفوق قدرات الدول النامية، ولذا، فقد دعا إلي تبنى البلاد المتخلفة لإستراتيجية النمو غير المتوازن.

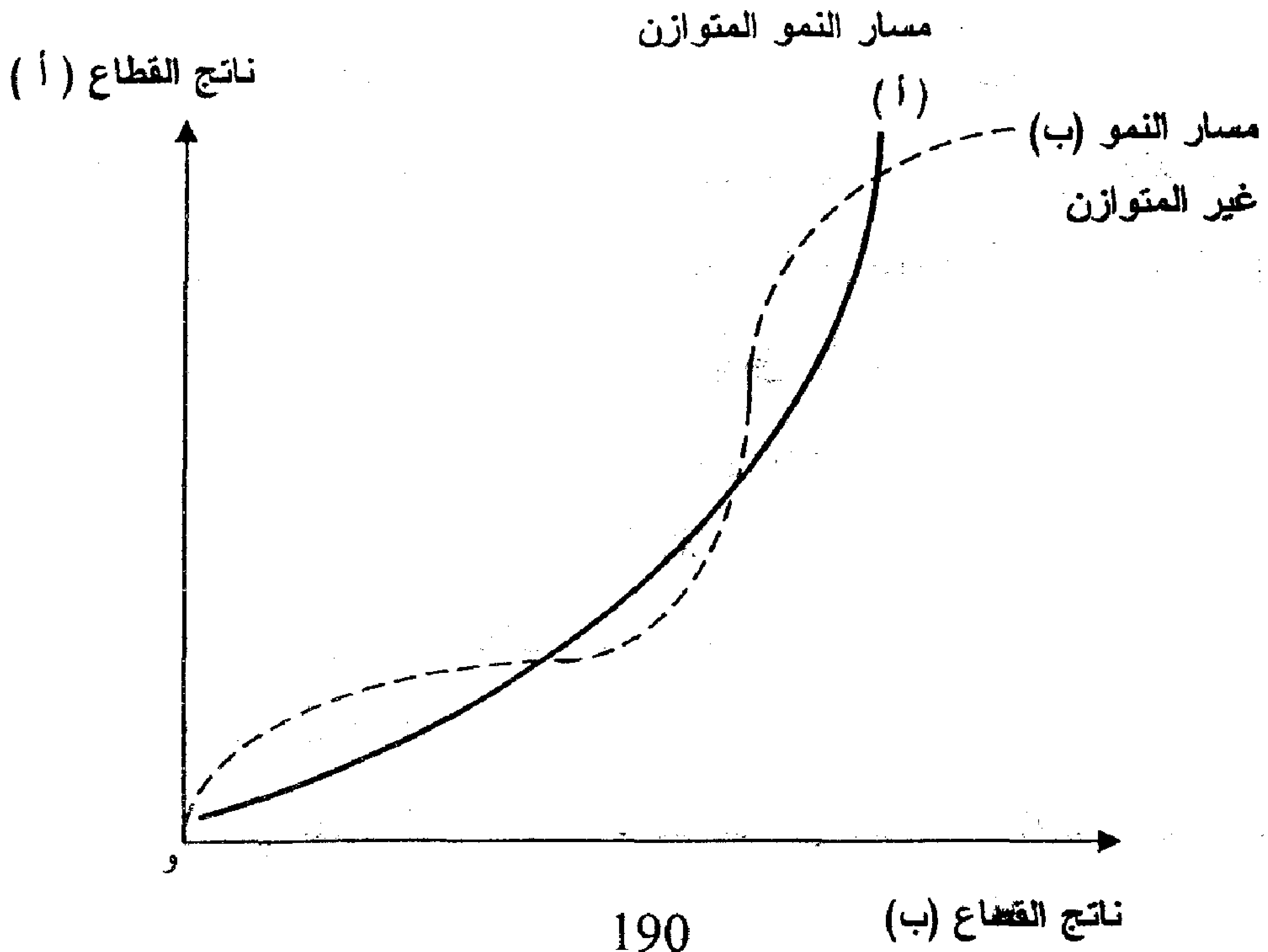
وتتركز إسهامات هيرشمان فيما يلي:

(1) يرى هيرشمان أن النمو غير المتوازن هو أفضل طريقة للنمو في الدول النامية، ولذا، يجب أن تتركز الدفعة القوية في قطاعات أو صناعات إستراتيجية أو رائدة محددة ذات أثر حاسم في تحفيز استثمارات أخرى مكملة، بدلاً من تشتيتها على جبهات كثيرة تتفاوت في درجة أهميتها. فالتنمية عملية ديناميكية تنقل الاقتصاد من حالة توازن إلي حالة لا توازن أخرى ولكن عند مستوى أعلى من الإنتاج والدخل. وبالتالي، فإن كل حالة لا توازن تخلق قوى وحوافز تعمل على تصحيح حالة اللاتوازن السابقة وتخلق حالة لا توازن أخرى، ولكن عند مستوى أعلى من الإنتاج والدخل. وكل حالة لا توازن تخلق قوى وحوافز تعمل على تصحيح حالة اللاتوازن السابقة، ومن ثم، تخلق حالة لا توازن لاحقة، وهكذا بصورة متتالية.

(2) دعا هيرشمان إلي إستراتيجية النمو غير المتوازن لكونها أكثر واقعية وتتوافق والموارد المتاحة ولفاعليتها في التغلب على العجز في اتخاذ قرار الاستثمار، الذي تفتقر إليه هذه البلاد وأنه إذا أريد للاقتصاد القومي أن يشق طريقه باستمرار إلي الأمام، فإن مهمة السياسة الإنمائية في هذه البلاد يجب أن تبقى على الضغوط وعدم التناسب واختلال التوازن. كما يرى **هيرشمان** أنه عندما تبدأ مشروعات جديدة فإنها تستفيد من الوفورات الخارجية للمشروعات الأخرى السابقة عليها وتحقق وفرات خارجية جديدة تشجع على إقامة مشروعات أخرى جديدة تستفيد منها. ويجب

على السياسة الائتمانية أن تشجع على إقامة الاستثمارات التي تخلق وفورات أكثر مما تستفيد من غيرها. حيث رغم أن طريق النمو المتوازن يكون أقصر الطرق في تحقيق عملية التنمية ولكن نظراً لعدم توافر متطلباته في ظروف الدول النامية، فإنه لذلك يفضل استخدام البديل الذي يتناسب وإمكانات الدول النامية الذي يتمثل في أسلوب النمو غير المتوازن، ويمكن توضيح ذلك من **الشكل رقم (4 – 1)**. ويتضح من هذا الشكل أن المسار (وأ) يمثل مسار النمو المتوازن وهو الطريق الأقصر ولكنه يتطلب شروط ومتطلبات معينة تفوق قدرات الدول النامية. أما المسار (وب) فهو يمثل مسار النمو غير المتوازن فهو يحقق الهدف وإن كان أطول غير أنه أكثر ملائمة لإمكانات وظروف هذه الدول.**شكل رقم (4 – 1)**

مسار كل من النمو المتوازن والنمو غير المتوازن



(3) **أيد هيرشمان ضرورة الدفعة القوية في التنمية معارضاً إعطاء الأولوية للتنمية الريفية بحجة التوفير في حجم الإنفاق الاستثمارى ومحبذاً أن يبدأ التصنيع في المدن الكبرى**، لأن الاستثمار في صناعة في فترة ما سوف يجذب وراءه الاستثمار في صناعة أخرى في فترة تالية بسبب طبيعة التكامل بين الاستثمارات.

(4) **أيد هيرشمان ضرورة الاستثمار في مشروعات رأس المال الاجتماعي**، لأنها سوف تشجع وتحفز الاستثمارات الخاصة على زيادة الاستثمار في النشاط الإنتاجي المباشر نظراً للكثير من الوفورات الخارجية التي تتيحها، حيث أن هذا النوع من المشروعات يقدم إعانة مالية غير مباشرة للقطاعات الأخرى نتيجة لتخفيض تكاليف الإنتاج بها.

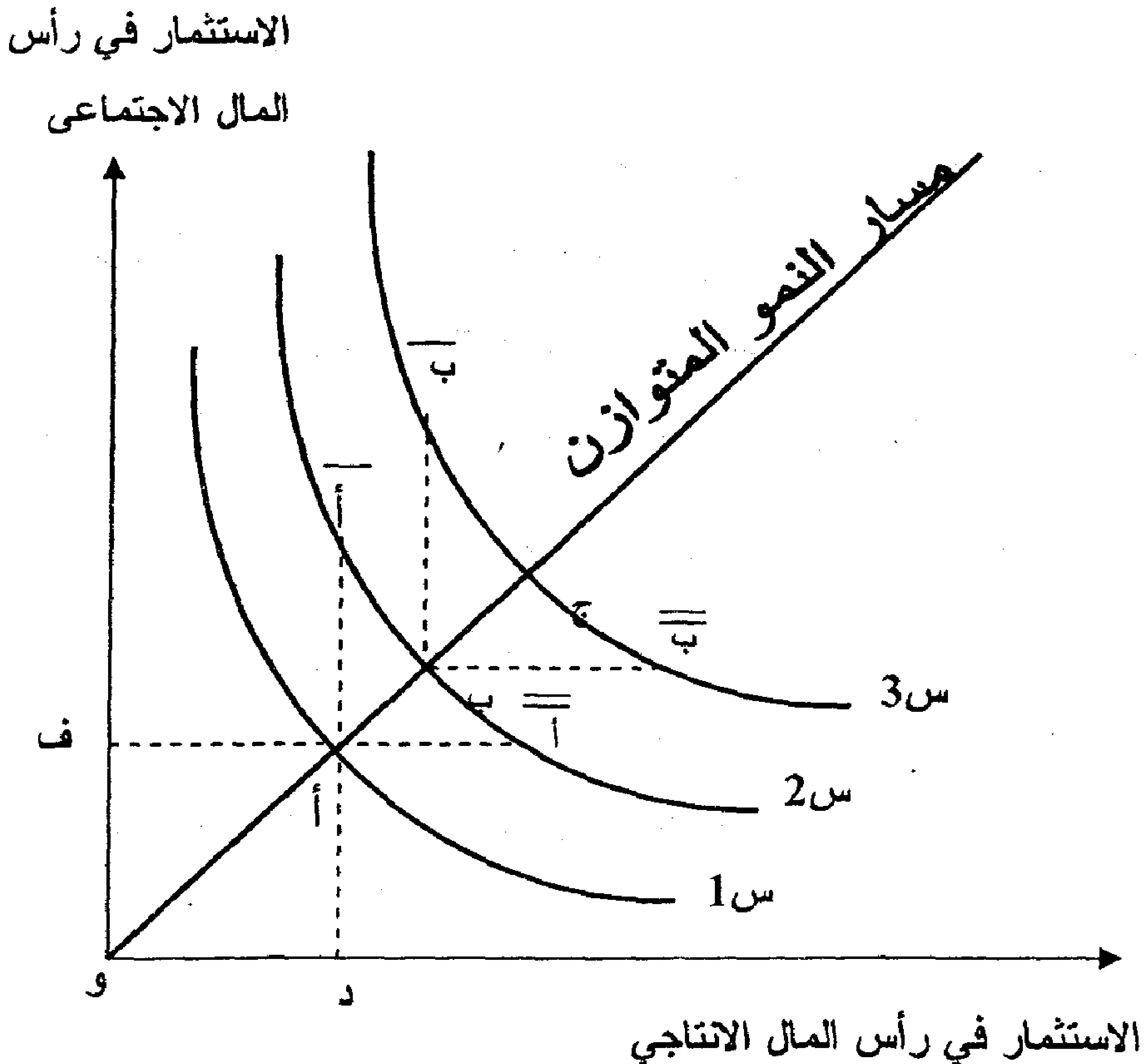
(5) **تتمثل المشكلة الرئيسية في تنفيذ البرنامج الاستثمارى في إطار إستراتيجية النمو غير المتوازن في تحديد أولوية الاستثمار في الأنشطة والقطاعات الرائدة من صناعات أو مشروعات، ويوضح هيرشمان أن معالجة هذه المشكلة يتم على مستويين:**

المستوى الأول يتمثل في المفاضلة بين أولوية الاستثمار في قطاع رأس المال الاجتماعى والاستثمار في قطاع النشاط الإنتاجي المباشر. **ويتمثل المستوى الثاني** في المفاضلة بين أولوية الاستثمار في صناعات أو مشروعات قطاع الإنتاج المباشر.

بالنسبة المستوى الأول وهو المفاضلة بين أولوية الاستثمار في قطاع رأس المال الاجتماعي والاستثمار في قطاع النشاط الإنتاجي المباشر: فيمكن توضح ذلك من خلال منحنيات الناتج المتساوي وهو أن كل منحنى يوضح مستوى معين من الناتج القومي في المجتمع، كما أن كل منحنى ناتج متساوي أعلى يوضح مستوى أكبر من الناتج القومي، والعكس صحيح. وذلك كما هو موضح **بالشكل** رقم **(4 – 2)**. حيث يتم رصد الاستثمار في النشاط الإنتاجي المباشر على المحور الأفقي والاستثمار في قطاع رأس المال الاجتماعي على المحور الرأسي.

شكل رقم (4 – 2)

المفاضلة بين أولوية الاستثمار في رأس المال الاجتماعي والاستثمار في قطاع النشاط الإنتاجي المباشر



ويتضح من هذا الشكل ما يلي:

أن النقاط (أ ، ب، ج) تمثل النقاط المثلي للتوفيق بين الاستثمار في النشاط الإنتاجي المباشر والاستثمار في مشروعات رأس المال الاجتماعي، وبالتالي، فإن الخط الواصل بين هذه النقاط يمثل أفضل طريقة للنمو المتوازن بين استثمارات النشاط الإنتاجي المباشر والاستثمار في مشروعات رأس المال الاجتماعي وتحقق نسبة المزج المثلى، فعند النقطة (أ) نجد أن مزج (ود) من الاستثمارات في رأس المال الإنتاجي مع (وف) من الاستثمارات في رأس المال الاجتماعي يحقق مستوى الاستخدام الأمثل للموارد وعنده يكون مستوى الناتج القومي ممثل بمستوى الناتج على المنحني (س1) ونفس الأمر عند النقاط (ب) ، (ج). غير أنه نظراً لظروف الندرة الشديدة في الموارد فلا يستطيع المجتمع أن يسلك هذا الطريق في تحقيقه للنمو، **ويعقد هيرشمان مفاضلة بين طريقين لخلق اختلال في التوازن مطلوبة لتحقيق النمو الاقتصادي وهما:**

(1) تكوين فائض في استثمارات رأس المال الاجتماعي.

(2) تكوين فائض في استثمارات النشاط الإنتاجي.

ولنبدأ بالطريق الأول وهو خلق فائض في استثمارات رأس المال الاجتماعي، ومن ثم، يتم التحرك من النقطة (أ) إلى النقطة (أَ) وهذا يحقق عديداً من الوفورات الخارجي تحفز بالتالي الاستثمارات في النشاط الإنتاجي وتزداد حتى يتحقق التوازن عند النقطة (ب)، وبهذا يكون مستوى الناتج القومي قد ارتفع من المستوى (س1) إلى المستوى (س2)، ويترتب على ذلك زيادة مقدرة المجتمع على الاستثمار، ومن ثم، يستطيع تنفيذ مشروعات جديدة في رأس المال الاجتماعي، وبالتالي،

التحرك من النقطة (ب) إلى النقطة (بَ) ويخلق هذا بدوره اختلالاً في التوازن، مما يحفز الاستثمار في النشاط الإنتاجي مرة أخرى ويتم التحرك من النقطة (بَ) إلى النقطة (ج)، وبالتالي يتحقق التوازن عند مستوى أعلى من الناتج القومي، ويتكرر هذا الأمر بصورة مستمرة.

أما بالنسبة للطريق الثاني وهو خلق فائض في استثمارات النشاط الإنتاجي، وذلك من خلال زيادة الاستثمارات في النشاط الإنتاجي، ولذا، يتم التحرك من النقطة (أ) إلى النقطة (أَ) وهذا يؤدي إلى وجود عجز في رأس المال الاجتماعي، مما يشجع الحكومة على زيادة رأس المال الاجتماعي إلى أن يتحقق التوازن عند النقطة (ب)، وبهذا يكون مستوى الناتج القومي قد ارتفع من المستوى (س1) إلى المستوى (س2)، ويتكرر هذا الأمر بصورة مستمرة وينتقل المجتمع إلى مستوى أعلى وأعلى من الناتج وهكذا.

ويؤيد **هيرشمان** الطريق الأول لأن مشروعات رأس المال الاجتماعي لديها قوة دفع ذاتية في تحقيق عمليات التنمية.

أما بالنسبة المستوى الثاني وهو المفاضلة بين أولوية في قطاع النشاط الإنتاجي المباشر: يرى هيرشمان أنه يجب أن يتم تركيز الاستثمارات في المشروعات التي تتمتع بدرجة عالية من الترابطات بينها وبين المشروعات الأخرى، سواء كان هذا الترابط للأمام أو للخلف، تلك التي يمكن اكتشافها من خلال جداول المدخلات والمخرجات، وخاصة الصناعات التي تقف في منتصف العملية الإنتاجية، حيث أن هذه الصناعات تنطوي على درجة عالية من الترابط الأمامي والخلفي مقارنة بالمشروعات التي تقع في بداية أو نهاية العملية الإنتاجية. وإذا تعذر

اكتشاف ذلك فإن **هيرشمان** يفضل الاستثمارات في الصناعات التي تحقق ترابطات خلفية أقوي لاعتقاده أن مثل هذه الاستثمارات لها قدرة أكبر على تحريك عملية التنمية، وذلك لأنها تكون نتيجة لربط عدة مراحل صناعية نهائية، كما تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي بالمجتمع، فضلاً عن تشجيع إقامة الصناعات الوسيطة والأساسية فيما بعد. وتتمتع صناعات الحديد والصلب بأعلى معدل ترابط مقارنة بمشروعات الإنتاج الأولى، وهذا يفسر اهتمام معظم الدول النامية بها، كما يتسم النشاط الأولي بضعف علاقات الترابط بها سواء إلى الأمام أو الخلف.

ثانياً – الانتقادات الموجهة إلي إستراتيجية النمو غير المتوازن:

(1) انتقدت إستراتيجية النمو غير المتوازن في أنها تتم بصفة أساسية عن طريق المبادأة الفردية: ويتضح هذا من كونها تتخذ من اختلال التوازن محركاً للنمو عن طريق ما يترتب على الاختلال في التوازن من حض المنظمين الأفراد على اتخاذ قرارات الاستثمار. وهناك اتفاق على أهمية التخطيط الشامل للتنمية الاقتصادية في ظل محدودية الموارد الاقتصادية، التي يتعين تعبئة أكبر قدر منها وتوجيهها إلي أفضل استخدامات من وجهة نظر الاقتصاد القومي ككل، وهذا لا ينفي الصعوبات التي تواجه عمليات التخطيط وتنفيذ أهدافه، كما لا يعنى بالضرورة إهمال الاستثمارات التي تقوم على أساس المبادأة الفردية وبدافع تحقيق الربح الخاص طالما تكون في نطاق أولويات الخطة الاقتصادية الشاملة.

(2) انتقدت إستراتيجية النمو غير المتوازن في أنها تؤدي إلى زيادة الضغوط التضخمية: وذلك لأن القيام بعملية التنمية والاستثمارات في

اقتصاد يعاني من التضخم يؤدي إلى زيادة الدخول، ومن ثم، زيادة الطلب الكلي وخاصة على السلع الاستهلاكية، وفي ظل انخفاض مرونة الجهاز الإنتاجي التي تتسم به الاقتصاديات المتخلفة في مواجهة الزيادة في الطلب الكلي، فإن ذلك يترتب عليه زيادة الضغوط التضخمية بالاقتصاد وخاصة في ظل عدم كفاءة السياسات المالية والنقدية في السيطرة عليه بهذه الدول.

(3) انتقدت إستراتيجية النمو غير المتوازن في أنه يصعب تحديد الأنشطة التي تتمتع بدرجة عالية من الترابطات الخلفية والأمامية: وذلك بسبب تشوه الأسعار وعدم توافر البيانات الكافية التي يتم علي أساسها حساب جداول المدخلات والمخرجات إن وجدت أصلاً.

(4) انتقدت إستراتيجية النمو غير المتوازن في أنها تبنى على افتراض مرونة حركية عوامل الإنتاج من نشاط إلى أخر بما يضمن تصحيح الاختلال في التوازن: غير أن عوامل الإنتاج بهذه الدول تتميز بانخفاض هذه المرونة، بل بالجمود إلى حد كبير.

(5) انتقدت إستراتيجية النمو غير المتوازن بتركيزها على القرارات الاستثمارية: ولكن الدول النامية في أشد الحاجة إلى إجراء تغييرات سياسية وإدارية وتنظيمية ربما تفوق احتياجاتها الاستثمارية وهذه الأمور تعد من أهم معوقات التنمية بالدول النامية.

(6) انتقدت إستراتيجية النمو غير المتوازن في أنها تفوق قدرات الدول النامية: وهذا يتفق مع النقد الموجه لإستراتيجية النمو المتوازن، حيث أنها تتطلب موارد وإمكانيات فوق طاقة وقدرة الدولة النامية من ناحية، ونقص التسهيلات الأساسية اللازمة لعمليات التنمية، مثل: صعوبة الحصول على

الكفاءات الفنية والتنظيمية والإدارية وكذلك المواد الخام ووسائل الطاقة والمواصلات والسوق من ناحية أخرى، وإن كانت هذه الصعوبات أقل حدة في هذه الإستراتيجية مقارنة بإستراتيجية النمو المتوازن.

ثالثاً – مدى ملائمة إستراتيجية النمو غير المتوازن للدول النامية: رغم الانتقادات الموجهة لإستراتيجية النمو غير المتوازن إلا أنها أكثر ملائمة لظروف وواقع الدول النامية، حيث أنة يمكن الاستفادة من الاستثمارات المتاحة في الدول النامية وتركيزها في الأنشطة والصناعات الرائدة بما يضمن استغلالها بكفاءة عالية وفي حدود الإمكانيات المتاحة. وفي نفس الوقت لا يمكن تجاهل مسألة التوازن ولكن تكون عند حد أدني لها، حيث لا يمكن تجاهل العلاقات الفنية بين المخرجات والمدخلات لأي منتج، ولا يمكن تجاهل هيكل الطلب لدى المستهلكين وما يرتبط به من زيادة في الطلب على الإنتاج الزراعي أو الإنتاج الصناعي وكذلك الواردات نتيجة للزيادة التي تحدث في الدخول. كما أن هذا الأسلوب يأخذ في اعتباره دور الدولة والتخطيط، ولكنه لا يفضل التخطيط المركزي، وكذلك لا يترك كل شيء على عاتق المشروع والقطاع الخاص لأن الاستثمار في مشروعات رأس المال الاجتماعي يجب أن تقوم به الدولة خلال عملية التنمية، حيث يشجع هذا على زيادة الاستثمارات الإنتاجية الخاصة، وبالتالي، فإنه ينطوي على تواجد الدولة والمشروع الخاص جنباً إلى جنب في تحقيق التنمية.

يتضح من ذلك أن إستراتيجية النمو غير المتوازن تركز على عدد قليل من الأنشطة الإنتاجية خلال فترة زمنية معينة مع تحقيق حد أدني من التوازن في مختلف المجالات، وبالتالي، فإنه إذا كانت الخطوات

الضخمة في كافة المجالات مسألة مستحيلة، فإن الخطوات الضخمة في عدد قليل من المجالات تكون مسألة ممكنة، ومن ثم، تكون هذه الإستراتيجية أكثر ملائمة لظروف الدول النامية.

المبحث الرابع

إستراتيجية تلبية الحاجات الأساسية

(Basic Needs)

انتقد عديد من الاقتصاديين التركيز الشديد على دور رأس المال بوجه عام ورأس المال المادي بوجه خاص في دفع عجلة التنمية، ونشير **فيما يلى لآراء بعض الاقتصاديين في هذا الصدد.**

- يشير **هالبرونز** إلي أنه يترتب على التركيز الشديد لأهمية التكوين الرأسمالي، إهمال عوامل التغير الاجتماعية والسياسية البالغة الأهمية في عملية التنمية.
- يضيف **كيرنكروس** إلي أن الدراسات الإحصائية قدرت أن إسهام التراكم الرأسمالي لا يزيد عن 25% من معدلات النمو التي تحققت، وأما الثلاثة أرباع الباقية فترد إلي عوامل أخرى، منها الكفاءات التعليمية والتنظيمية والإدارية والإفادة من الابتكارات والأساليب الإنتاجية، التي لا تتطلب إلا القليل من الاستثمارات.
- تشير الدراسة التي قام بها **دينسون** عن مصادر النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة خلال الفترة (1919 - 1957) إلي أن 15% فقط من الزيادة التي تحققت في الدخل القومي ترجع إلي

الزيادة في حجم رأس المال المادي، على حين نجد أن تحسن نوعية العمل وعدد ساعات العمل والتقدم الفنى والتنظيمى مسئولة عن بقية الزيادة[1].

- تشير الدراسة التي قام بها رداوى **Redaway** عن نمو الصناعة البريطانية خلال الفترة (1948 – 1954) أنه يعزى إلي عنصري رأس المال والعمل نصف الزيادة في معدلات النمو، أما النصف الآخر فمرده نوعية المهارات والخبرات.
- يؤكد **الأستاذ شولتز** على أهمية الاستثمارات في رأس المال البشرى وعن شدة حاجة الدول النامية لمثل هذه الاستثمارات للإسهام في تكوين الكوادر الفنية والإدارية والتنظيمية. ويضيف أن نجاح مشروع مارشال في إعادة إعمار أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية حقق أكثر مما كان متوقعاً منه، وذلك بسبب تقدم العنصر البشرى في هذه الدول، على حين كان الأثر الإنمائى للمعونات الخارجية للبلاد النامية، أقل بكثير وذلك بسبب تخلف العنصر البشرى في هذه المجموعة من الدول.
- يهاجم عديد من الاقتصاديين حالياً تجارب التنمية في الدول النامية التي ركزت على التراكم الرأسمالي، وفي نفس الوقت لم تولي الجوانب الاجتماعية كتخفيض حجم البطالة والعمل على تحقيق العدالة في توزيع ثمار التنمية وغيرها الأهمية المطلوبة.

---

[1] وقد سبق توضيح هذا الأمر في الفصل الثاني من هذا المؤلف.

ويرى هؤلاء الاقتصاديون أنه لا يصح الحكم على أن بلداً ما حقق تنمية حقيقية، إلا إذا كان قد قطع شوطاً في مكافحة ظاهرة الفقر بين أغلبية سكانه، وفي تحقيق عدالة أكبر في توزيع دخله القومي والقضاء على البطالة بأشكالها المختلفة، ولا يمكن القول بأنه حقق تنمية حتى ولو تضاعف نصيب الفرد من دخله القومي، ويأسف هؤلاء المنتقدون لفشل تجارب التنمية الاقتصادية في كثير من الدول النامية، حيث لم يتحقق أى تقدم في مكافحة هذه العلل الثلاثة – **الفقر والبطالة وعدالة توزيع الدخل القومي** – الأمر الذى يشير إلي شيء خاطئ في إستراتيجية التنمية التي سارت عليها هذه البلاد. ومن هنا ارتفعت صيحات هؤلاء الاقتصاديين بإعادة النظر في إستراتيجية التنمية التي ركزت على الجانب الاقتصادي، التي تقيس نجاح الجهود الإنمائية بارتفاع نمو الدخل القومي ونصيب الفرد منه، وطالبوا بإستراتيجية جديدة للتنمية تتجه مباشرة إلي مكافحة ظاهرة الفقر المطلق وتحقيق تخفيض متواصل في عدد العاطلين عن العمل، مع التقليص المستمر في الفجوة الدخلية بين الفئات الاجتماعية المختلفة وتبنى ما يطلق عليه إستراتيجية " **تلبية الحاجات الأساسية** " التي من أهم أهدافها ضرورة توفير القدر المعقول من مأكل ومشرب وملبس وتعليم أساسى وعناية صحية.

نظراً لأن الهدف النهائي من عملية التنمية وأركانها الأساسية هو النهوض بمستوى معيشة أفراد المجتمع ورفاهيته الاقتصادية، وبالتالي، لابد وأن ينعكس ذلك في صورة تحسن في نوعية السلع والخدمات التي يحصل عليها أفراد المجتمع. ومن هنا بدأت أوساط ودوائر التنمية منذ السبعينيات تهتم بخدمات الصحة والتعليم والإسكان والمياه النقية والصرف

وغيرها، واعتبرتها مؤشراً لدرجة النمو الاقتصادي والاجتماعي، وأطلق على ذلك مدخل الحاجات الأساسية للتنمية الاقتصادية. وقد لاقى هذا المدخل قبولاً متزايداً لأنّ تزويد المجتمع بهذه السلع والخدمات، تلك التي تشكل الحاجات الأساسية لابد وأن يخفف ويحد من الفقر المطلق. ويفضل البعض هذا المدخل على الأستراتيجيات البديلة التي تسعى إلي تعجيل النمو أو التي تعمل على زيادة دخول الفقراء وإنتاجيتهم. وبالتالي، لم يعد محور الاهتمام في عملية التنمية هو زيادة معدل نمو الناتج المحلي أو الدخل المحلي فحسب، بل لابد أن تجني القاعدة العريضة من أفراد المجتمع هذه المنافع، بما يضمن تقليل كل من: الفقر والجهل والمرض بهذه المجتمعات.

ويرى أنصار هذا المدخل أن استراتيجيات النمو كثيراً ما تفشل في إفادة الطبقات المحتاجة، كما أن زيادة الدخل تحتاج إلي فترة أطول حتى تستطيع تلك الطبقات تحمل أعباء الحصول على الحاجات الأساسية. إضافة إلي ذلك، فحتى في حالة نجاح عملية التنمية في زيادة الدخول، فإن طبقة الفقراء قلما تحسن توجيه تلك الدخول على الحاجات المختلفة بطريقة رشيدة، لذلك يرون ضرورة إسهام الدولة وتدخلها بطريقة تضمن للطبقات الفقيرة الحصول على حاجتها من الضرورات من سلع وخدمات.

وتتميز إستراتيجية تلبية الحاجات الأساسية بما يلي:

أولاً– أن عملية التنمية تعمل على الوفاء بالاحتياجات الأساسية للقاعدة العريضة من أفراد المجتمع: حيث يتجه البنيان الإنتاجي إلى تحقيق الاعتماد على السوق المحلي بدلاً من الاعتماد على الخارج في ظل العلاقات الاقتصادية غير المتكافئة، وبالتالي، يكون الهدف لأساسي من

عملية التنمية رفع مستوى المعيشة لغالبية السكان عن طريق إشباع حاجاتهم الأساسية مع مراعاة ظروف وتقاليد المجتمع والعوامل المؤثرة في السلوك الاقتصادي لكل من المنتجين والمستهلكين، ويتضح من ذلك أن أولوية إشباع الحاجات الأساسية وخاصة للطبقات الفقيرة من السكان هدف واضح وسهل التنفيذ، كما أنه ينطوي ضمنياً على الحد من التفاوت في توزيع الدخول، ومن ثم، تهدف بصورة مباشرة إلى توفير السلع والخد الضرورية من الغذاء و الكساء والسكن والمياه وكثيراً من الخدمات، مثل: التعليم والصحة والمواصلات، ...... إلخ.

وبالتالي، يعمل هذا المدخل على توفير ضروريات المعيشة التي لا تستطيع الطبقات الفقيرة الحصول عليها من خلال قوى السوق وقد تكون سلع وخدمات لا يتيسر لغير الدولة تقديمها، مثل: خدمات الصحة والتعليم والمياه والصرف الصحي.

ثانياً- النهوض بمستوى قدرات وكفاءات القوة العاملة: حيث يضمن هذا المدخل توفير حد أدنى من الغذاء والكساء والعلاج والسكن للطبقات الفقيرة، مما يرفع من قدراتهم الإنتاجية، وبالتالي، لا يعد الإنفاق على مثل هذه الحاجات الأساسية تخصيصاً للموارد في جانب الاستهلاك بقدر ما يعد استثماراً في الموارد البشرية لما يترتب عليه من زيادة في القدرة الإنتاجية لدى الأفراد.

وعلى الرغم من وجاهة تلك الحجج والأسانيد نجد أن عديد من الدول النامية لا تتحمس لهذا المدخل، وتضيف إلي ذلك أن المساندة الدولية لهذا المبدأ الجديد تمثل هجوماً على سيادة الدول النامية وتشكل محاولة

وضع صعوبات وعقبات أمام محاولاتها لتحقيق تغييرات هيكلية وبنيانية تؤدى إلي التعجيل بعملية التنمية، ذلك لأنها توجه مساعداتها من منح ومعونات وخبرات فنية نحو إستراتيجية تلبية الحاجات الأساسية، وبذلك تحد من المساعدات في المشروعات التي تعمل على تحول الهيكل والبنيان الاقتصادي، أى تجعل عملية التحول الصناعى صعبة. ويضيفون إلي ذلك أن توفير الحاجات الأساسية هو من صور التمويل الاستهلاكي، وعلى ذلك فإن عملية النمو الاقتصادي بدورها ستتأخر، مما يعرض قضية توفير الحاجات الأساسية نفسها مستقبلاً إلي التوقف.

وفي رأينا أن قضية توفير الحاجات الأساسية من بين الأمور التي يتعين إعطاؤها المزيد من الرعاية والعناية، إذ أنها تعتبر لوناً من ألوان الاستثمار في رأس المال البشرى، الذي يعتبر بالإجماع عملاً منتجاً شأنه شأن الاستثمار في الصناعة وغيرها من ضروب الإنتاج.

وعلى الرغم من اختلاف وجهات النظر، فإن هناك من يرى **(Singh)** إمكان الجمع بين إستراتيجية الحاجات الأساسية وإستراتيجية التصنيع جنباً إلي جنب، وخاصة وأن إستراتيجية تلبية الحاجات الأساسية على المدى الطويل تتطلب تحويل في الهيكل والبنيان الإنتاجى في صالح الصناعة، كما أن إستراتيجية تلبية الحاجات الأساسية، التي تؤدى إلي تحسن في توزيع الدخل تعمل بدورها على دفع عملية التصنيع.

نماذج الأسئلة

السؤال الأول: وضح مدى صحة أم خطأ العبارات التالية بإيجاز:

1 – تقوم إستراتيجية النمو المتوازن على ضرورة الاقتراض الخارجي لتمويل عمليات التنمية الاقتصادية.

2 – تركز إستراتيجية النمو المتوازن على ضرورة البدء بإنشاء الصناعات الثقيلة في بداية عمليات التنمية الاقتصادية.

3 – تقوم إستراتيجية النمو غير المتوازن على ضرورة البدء بتمويل القطاعات الرائدة في النشاط الاقتصادي.

4 – تستهدف إستراتيجية النمو المتوازن التركيز على إنشاء الصناعات الاستهلاكية بغرض التصدير.

5 – لا يختلف النموذج الروسى للتصنيع عن النموذج الذى سلكته الدول الرأسمالية المتقدمة.

6 – تعد إستراتيجية النمو المتوازن أكثر الإستراتيجيات ملائمة لظروف الدول النامية.

7 – تعد إستراتيجية النمو غير المتوازن أكثر الإستراتيجيات ملائمة لظروف الدول النامية.

8 – تهدف إستراتيجية إشباع الحاجات الأساسية إلى تحقيق الأهداف الاجتماعية منها عن الأهداف الاقتصادية، ولذا، فإنها تعمل على إعادة تخصيص الموارد في الاستهلاك.

السؤال الثاني: أكتب في شكل نقاط مختصرة:

1 – أهم الانتقادات التي توجه إلي إستراتيجية النمو المتوازن.

2 – العناصر الرئيسية لإستراتيجية النمو غير المتوازن التي قدمها هيرشمان.

3 – أهم الانتقادات التي وجهت إستراتيجيتي النمو المتوازن والنمو غير المتوازن.

4 – أهم الانتقادات التي توجه إلي إستراتيجية النمو غير المتوازن.

5 – أهم الحجج التي يستند إليها الأسلوب الشامل في التنمية أو ما يسمى الدفعة القوية.

الباب الثالث

تمويل التنمية الاقتصادية

يشتمل هذا الباب على ثلاثة فصول هى:

الفصل الخامس: المدخرات والاستثمارات المحلية

الفصل السادس: التمويل المحلي للتنمية

الفصل السابع: التمويل الأجنبي للتنمية

الفصل الخامس

المدخرات والاستثمارات المحلية

تعد مشكلة تمويل التنمية من المشكلات المهمة التي تواجه البلدان النامية وهى في سبيل تحقيق التنمية الاقتصادية - خاصة - في مراحلها الأولى، وترجع هذه المشكلة إلى انخفاض المدخرات الفعلية عن المستوى المطلوب لتمويل المستوى الملائم من الاستثمارات اللازمة، لتحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي حتى يصل الاقتصاد إلى مرحلة النمو الذاتي. ويرجع ذلك الأمر - بدرجة كبيرة - إلى انخفاض مستويات الدخول، الذي يرجع بدوره إلى انخفاض إنتاجية العمل بسبب قصور رأس المال، والتجهيزات الرأسمالية، والذي يرجع بدوره إلى انخفاض المدخرات وتمثل هذه الأدوار ما يطلق عليها " دائرة الفقر المفرغة "The Vicious Circle of Poverty " التي تدور فيها الدول النامية كما لاحظها نيركسه[1]. ونظراً لأن مستويات الدخول بهذه الدول منخفضة نتيجة لانخفاض القدرة على الإنتاج، وبالتالي، فإن القدرة على الادخار تكون هي الأخرى منخفضة. وبالتالي، فإن الدول النامية تدور في اثنين من الدوائر الخبيثة، كما سبق توضيح ذلك في الفصل الأول من

* كتب هذا الفصل: أ. د. محمد عبد العزيز عجمية.

(1) يرجع إلى:

- Nurkse,R., ***Problems of Capital Formation in Underdeveloped Countries***, Oxford University Press , 1966,PP. 4-5.

هذا المؤلف. ولذا، فإن التنمية الاقتصادية تتطلب في أولى مراحلها ضرورة كسر هاتين الدائرتين في أضعف نقطة لكل منهما، ومن ثم، الخروج من قيودهما والعمل بكافة السبل والأساليب على زيادة تكوين رؤوس الأموال المطلوبة لعمليات التنمية الاقتصادية. وقبل أن نتطرق إلى شرح وتحليل المصادر المختلفة لتمويل التنمية الاقتصادية - كما سوف يتضح في الفصول الثلاثة التالية - فإنه يكون من المفيد شرح وتحليل بعض الأمور المتعلقة بالمدخرات والاستثمارات المحلية ودورها في تحقيق عمليات التنمية.

وينقسم هذا الفصل إلى مبحثين، يتناول **المبحث الأول** أهمية المدخرات والاستثمارات المحلية، ويتصدى **المبحث الثاني** إلى دراسة توزيع الاستثمارات فيما بين الأنشطة المختلفة، وذلك على النحو التالي.

المبحث الأول

أهمية المدخرات والاستثمارات المحلية

قد يكون من المفيد أن نستهل دراسة تمويل التنمية بشرح المقصود برأس المال في الدول النامية. ويقصد برأس المال الكميات المتراكمة من الموارد التي تسهم بمرور الزمن في زيادة التدفق من السلع والخدمات، وكثيراً ما نلمس اختلاف مفردات الكميات المتراكمة من الموارد المادية التي تتمشى مع هذا التعريف من دولة إلى أخرى. فنجد أن بعض أوجه الإنفاق الاستهلاكي في الدول المتقدمة تمثل إنفاقاً رأسمالياً في الدول النامية. فعلى حين تعتبر بعض الأدوات المنزلية في حضر وريف الدول المتقدمة

مثل المطرقة وغيرها من أدوات النجارة والدراجة البخارية من السلع الاستهلاكية، بينما تمثل أدوات إنتاج في بعض الدول النامية. فالمزارعون في الدول النامية يستخدمون مثل هذه الأدوات يومياً في مجالات الإنتاج المختلفة، فعلى سبيل المثال تستخدم الدراجة البخارية كوسيلة نقل مهمة في عديد من الدول النامية. فتستخدم في نقل الكاكاو والفول السوداني وبالات القطن وألواح المطاط وغيرها. كذلك فإن عديداً من الخدمات اليومية يتعين اعتبارها استثماراً وليس استهلاكاً، ولعل أهمها خدمات التعليم والخدمات الصحية، التي أصبح يطلق عليها " **رأس المال الاجتماعي** ". فإذا أخذنا بهذا المفهوم – أى اعتبار الإنفاق على التعليم بمثابة تكوين لرأس المال – فإنه في هذه الحالة يمثل من ثلث إلى نصف تكوين رأس المال في الدول النامية. ويضيف الأستاذ **ميردال Gunnar Myrdal** صعوبة أخرى في التفرقة بين الادخار والاستثمار، إذ يدعى أن زيادة الإنفاق على السلع الاستهلاكية في الدول النامية يؤدى إلى زيادة مباشرة في الإنتاج، أى أن الاستهلاك في هذه الحالة يمكن اعتباره استثماراً. وتشير البيانات إلى أن زيادة الاستهلاك وتحسين نوعيته تؤدى إلى زيادة في الإنتاجية، ومن ثم، زيادة في الإنتاج، وعلى العكس فإن نقص الاستهلاك الغذائي في الدول النامية يؤدى إلى نقص الإنتاج.

هذا وقد كان مفهوماً لفترة طويلة الأهمية الحيوية لتكوين رأس المال في عملية التنمية الاقتصادية. ويستند هذا الاعتقاد إلى ندرة رأس المال في الدول النامية ووفرته في الدول المتقدمة. إلا أن هذا الاعتقاد بدأ يتراجع أمام كتابات بعض الاقتصاديين ومنهم **كيرنكروس Cairncross وسولو Solo وماسل Benton Massell** وآخرون، وهم بصدد شرح الوضع في

الولايات المتحدة الأمريكية. فلقد اتفقت آراؤهم على نتيجة مهمة تتلخص في أن كم رأس المال المادي أقل أهمية من رفع إنتاجية وكفاءة مدخلات **inputs** العملية الإنتاجية. وبدأ الاقتصاديون الذين يتعاملون مع حسابات النمو التركيز على مجموع إنتاجية العامل **Total Factor Productivity "TFP"**. وحقيقة أن الزيادة في الإنتاج ليست كلها ناجمة عن الزيادة في كم المدخلات. وتحدثوا عن المتبقي **(Residual)**، أى عن النمو الناجم عن التغير في النوع وليس في الكم. وعلى ذلك فإذا كانت الزيادة في كم رأس المال المادي ليست بالضرورة هى السبب في النمو، فما هى الأسباب الحقيقية التي تؤدى إلى الزيادة في إنتاجية العامل، ومن ثم، في زيادة دخله؟ لقد كان الاعتقاد السائد أن الزيادة في دخل العامل يمكن ردها أساساً إلى التقدم الفني. **إلا أنه بالتعمق في دراسة هذا الموضوع تبين أن الأسباب الرئيسية وراء معظم الزيادة في الإنتاج ترد إلى:**

1 – التحسن في نوعية عنصر العمل نتيجة للتعليم والتدريب والخبرة، والزيادة في إنتاجية كل ساعة عمل الناجمة عن نقص ساعات العمل.

2 – إعادة تخصيص الموارد، وذلك بالتحول من استخدامات تتسم بانخفاض الإنتاجية، إلى استخدامات تتسم بارتفاع الإنتاجية، بما في ذلك استخدام موارد جديدة لم تكن تستخدم من قبل.

3 – اقتصاديات الحجم، وما يترتب عليها من وفورات.

4 – تحسن سبل الإنتاج نتيجة للتقدم التكنولوجي.

ومن الاقتصاديين الذين أولوا موضوع المتبقي وعناصر مكوناته أهمية خاصة أدوارد دينسون **Edward Denison**، حيث أجرى عمليات لحساب إسهام العوامل المختلفة في نمو الدخل الحقيقي للعامل في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة (1909 – 1973) مستعيناً بدالة إنتاج كوب – دوجلاس **(Cobb-Dauglas Production Function)**[1].

وقد تبين من دراسته أن 91 % من الزيادة الحقيقية في دخل العامل خلال الفترة (1929 – 1975)، كانت ناجمة عن عوامل أخرى غير الزيادة في كم رأس المال، وأن 9 % فقط كانت ناجمة عن زيادة رأس المال. أما الأرقام في الفترة (1948 – 1973) فكانت 85 % ، 15 % على التوالي. وهو ما توضحه البيانات الواردة في **الجدول** رقم (5–1).

وبدراسة النتائج التي توصل لها دينسون يمكن أن نخلص إلى ما يلي:

1– أوضحت هذه الدراسة أهمية كم رأس المال المادي خلال الفترة الأولى (1909 – 1929) في إحراز قدر ملموس من النمو، إلا أنها كانت أقل من مجموعة العوامل الأخرى – التعليم، التقدم الفني، اقتصاديات الحجم.

2 – قلت الأهمية النسبية لرأس المال في الفترات التالية، وتحقق التقدم نتيجة لمجموعة العوامل الأخرى، مثل: التعليم، التقدم الفني، اقتصاديات الحجم، زيادة إنتاجية العامل نتيجة نقص ساعات العمل.

---

(1) Hogendorn, *op. cit.*, p. 90.

جدول رقم (5-1)

العوامل المسئولة عن الزيادة في دخل العامل الحقيقي في الولايات المتحدة في الفترة 1909 – 1973 " % "

البيان / الفترة	1929 – 1909	1957 – 1929	1973 – 1948
حجم رأس المال	29	9	15
التعليم	29	42	19
زيادة إنتاجية العامل نتيجة نقص عدد ساعات العمل	19	23	–
التقدم الفني	20	36	54
اقتصاديات الحجم	22	21	15

المصدر: Hogendorn, *op. cit.*, p. 92.

3 – ترتبط الدراسة أساساً بالولايات المتحدة الأمريكية واقتصادها متقدم، إلا أن هذا لا ينفي أهمية العوامل الأخرى غير رأس المال المادي في الدول الأخرى، ومنها مجموعة الدول النامية.

وتسود في الدول النامية – بطبيعة الحال – المشروعات المكثفة لعنصر العمل نظراً لوفرته النسبية، ولذا، يصبح هناك أهمية خاصة لعنصر رأس المال المادي. إلا أن الدراسات خلصت إلى وجود معامل ارتباط ضعيف وإن كان ملحوظاً بين الدول النامية ذات معدل النمو الأعلى، التي لديها معدل مرتفع لتراكم رأس المال. فأظهرت دراسة **للبنك الدولي** شملت معظم الدول النامية – خارج الدول النفطية – خلال الفترة (1963 – 1987) أن زيادة في معامل الاستثمار إلى الناتج المحلي

الإجمالي بمعدل 1% في المتوسط يترتب عليها زيادة متواضعة في معدل النمو مقدارها 0.1%.

كما تشير بعض الدراسات في الدول النامية المستخدمة لنمط دينسون أن الزيادة في إنتاجية العامل نتيجة للزيادة في الاستثمار، فاقت الوضع في الدول المتقدمة وأنها مسئولة عن نصف الزيادة في حالة بعض الدول النامية.

وعلى ذلك خلص بعض الاقتصاديين إلى أن الزيادة في رأس المال في الدول النامية بصفة عامة تسهم بحوالي 25% من معدل النمو. ومن هنا فإن النظرة القديمة التي كانت تعول على إسهام رأس المال المادي في إحداث النمو اعتراها قدراً كبيراً من التغير. وهذا يقتضي ضرورة الاهتمام بموضوع الإنتاجية وزيادة كفاءة الاستثمارات، ولذا، يتعين على الدول النامية أن تولى اهتماماً أكبر إلى العوامل المؤدية إلى زيادة الكفاءة الإنتاجية، مثل: التعليم واقتصاديات الحجم والإدارة السليمة وحسن تخصيص الموارد.

بالرغم من كل ذلك يثار التساؤل عن أسباب زيادة كفاءة الاستثمارات في بعض الدول عنها في البعض الآخر؟ وتكمن الإجابة عن هذا التساؤل في اختلاف سياسات الاستثمار بين الدول المختلفة، إضافة إلى التباين في مناخ الاستثمار ومدى ملائمة أو عدم ملائمة الأوضاع الاجتماعية السائدة من عادات وتقاليد وأعراف. فكانت كفاءة الاستثمارات في كوريا الجنوبية أعلى منها في عديد من الدول النامية الأخرى "أي كان معدل النمو الذي يمثل العلاقة بين الزيادة في الدخل الناجمة عن الزيادة في معدل الاستثمار مرتفعاً نسبياً". فكانت الزيادة السنوية في الدخل خلال

الفترة (1980 – 1987) حوالي 7%، وكان معدل الاستثمار 31%، بمعنى أن كفاءة الاستثمار كانت 23% في نفس الوقت، وكان الرقم بالنسبة للدول النامية عامة 16%، هذا وقد تصل الكفاءة في بعض الدول أربعة أمثالها في دولة أو دول أخرى.

ولقد ترتب على نقص الاستثمار في الدول النامية نقص في معدلات النمو، وبصورة أكبر في الدول النامية التي تعانى بشدة من المديونية الخارجية. ولقد أخطأت تلك الدول بدعم الاستهلاك – أى عدم الالتجاء إلى تخفيضه – على حساب الاستثمار في الوقت الذي كان يتعين عليها أن تتبع سياسة الشد على البطون. في تلك المجموعة من الدول انخفضت كفاءة الاستثمارات من 23% في الفترة (1978 – 1980) إلى 16% في الفترة (1983 – 1986). فإذا نجحت تلك الدول في زيادة كفاءة رأس المال المحلي بمعدل 10%، فإنها تكون في موقف أفضل بكثير من زيادة تدفقات رؤوس الأموال من الدول الغنية – بما في ذلك من معونات واستثمارات.

المبحث الثاني

توزيع الاستثمارات

لعل من الموضوعات التي لا تنال اهتماماً يذكر هو موضوع توزيع الاستثمارات على قطاعات الاقتصاد القومي المختلفة. فمن الملاحظ أن معظم الاستثمارات تتجه إلى الصناعة وإلى تطوير وميكنة الزراعة، هذا الاتجاه من المؤكد أن يؤدى إلى تعثر عمليات النمو. ففي ظل اقتصاديات السوق يترتب على ندرة رأس المال في أحد القطاعات ارتفاع

معدل عائد هذا القطاع طبقاً لمبدأ الكفاءة الحدية للاستثمار، مما يؤدى تلقائياً إلى تدفق الاستثمارات نحو هذا القطاع. إلا أن هذا التسلسل لا يتحقق في حالة عدم كمال الأسواق أو في حالة التدخل الحكومي، مما يؤدى إلى تفشى مشكلة سوء توزيع وتخصيص الاستثمارات. وهنا نتساءل عن تلك القطاعات التي عادة لا تنال حقها من الاستثمارات، فلماذا نجد أن 40% فقط من الاستثمارات في الدول الصناعية المتقدمة تتجه إلى العدد والآلات، وإلى أى القطاعات تتجه باقي الاستثمارات في تلك الدول؟

هناك أربعة قطاعات تستأثر بمعظم الاستثمارات في الدول الصناعية المتقدمة ويعزى إليها استمرار النمو والتقدم، وهى:

أ – الإسكان:

بصورة عامة يتعين على الدولة أن توجه 20% من استثماراتها نحو قطاع الإسكان، وربما يتطلب الوضع زيادة هذه النسبة في حالة الدول النامية التي تعانى من الضغط السكاني ومن حركة النزوح من الريف إلى المدن، ناهيك عن تلك التي تعانى من سوء وضع مساكنها – في هذه الحالة يتعين عليها أن توجه قدراً أكبر من استثماراتها نحو هذا القطاع وإلا فإنها ستواجه بمشكلات اجتماعية خطيرة في المستقبل. ولعلنا نشهد في الوقت الحاضر ما تعانيه معظم الدول النامية نتيجة ندرة المساكن من ناحية وسوء حالها من ناحية أخرى – يؤكد هذا انتشار الأحياء الفقيرة في معظم مدنها ، ففي كلكتا تنتشر الأحياء الفقيرة "**العشوائية bustees**" ويطلق عليها في استانبول "**Gese Kondus**" وفي مدينة مكسيكو **Colonias Proietaries** " وهكذا.

لدرجة أن هذه المساكن والأحياء الفقيرة أصبحت تمثل 43% من سكان الحضر في الدول النامية، كما هو موضح من بيانات الجدول رقم (5-2)[1].

جدول رقم (5-2)

النسبة المئوية للسكان الذين يعيشون في أحياء فقيرة

بوجاتا " كولومبيا "	60%	مدينة المكسيك " المكسيك "	46%
كلكتا " الهند "	67%	نيروبى " كينيا "	70%
كولومبو " سيرى لانكا "	44%	رسيف " البرازيل "	50%
داكار " السنغال "	60%	تونس " تونس "	43%
دار السلام " تنزانيا "	50%		

ولعل ما نشهده، في مدن جمهورية مصر العربية، وعلى الأخص القاهرة أثر زلزال 12 أكتوبر 1992 من آثار مدمرة لأكبر دليل على سوء وضع المساكن في عديد من أحياء مدينة القاهرة.

ب – المشروعات العامة:

تشمل المشروعات العامة شبكات المواصلات والقوى المحركة ومحطات المياه والمدارس والمستشفيات وغيرها، التي كثيراً ما يطلق عليها مشروعات البنية التحتية، حيث تحظى بحوالي 40% من جملة التراكم الرأسمالي في الدول المتقدمة.

ولذا، ينصح الاقتصاديون الحكومات في الدول النامية بتخصيص مثل هذه النسبة لإقامة هذه المشروعات الحيوية، التي لا يمكن أن تنهض اقتصادياتها دون أن تتوفر. إلا أن قدرة الدول النامية المالية لا تقوى على

(1) Hogendom, John S., *op. cit.*, p. 95.

تخصيص هذا القدر المرتفع من استثماراتها المحدودة إلى تلك المشروعات، مما يؤدى إلى ضعف وعدم كفاءة أدائها الاقتصادي. فالكهرباء لا تصل إلى كل أرجاء الدولة وكثيراً ما تنقطع وخاصة في فترات الذروة، والطرق الجيدة قليلة، والمواصلات السلكية واللاسلكية كثيراً ما لا تعمل ... وهكذا. ولقد شهدت مصر هذا الوضع خلال سنوات الستينيات والسبعينيات من القرن الحالي، مما كان له أسوأ الأثر على الإنتاج والإنتاجية.

وقدرت حكومة الهند أنه ترتب على انقطاع التيار الكهربائي وعدم انتظامه، انخفاض معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بحوالي 2% سنوياً في الفترة (1975 - 1980). هذا وتشير البيانات إلى أن أربعة أخماس سكان الدول النامية محرومون من التيار الكهربائي، وان استهلاك الفرد من الكهرباء يقدر بعشر استهلاك الفرد في الولايات المتحدة الأمريكية، ويضيف البنك الدولي إلى ذلك أن نصف التليفونات في الدول النامية لا تعمل وأن من بين كل عشر مكالمات خارجية تسعة لا تستجيب، وان من ربع إلى ثلث سكان المدن في الدول النامية محرومون من المياه النظيفة ومن الصرف الصحي.

حـ - المخزون السلعي Inventories:

يتألف المخزون السلعي من مستلزمات الإنتاج المختلفة - سواء كانت منتجات أولية أو وقود أو قطع غيار - ومنتج نهائي، التي تشكل من 10% - 12% من جملة الاستثمارات في الدول المتقدمة. ونجد أن معظم الدول النامية لا تهتم بتخصيص الموارد اللازمة لمقابلة مفردات المخزون السلعي، نتيجة لاعتقادها بأن ضروب الاستثمار الأخرى أكثر إلحاحاً، وعلى الأخص وأن معظم الدول النامية تعانى من ندرة رؤوس الأموال

المادية المحلية من ناحية، كما أنها تواجه مشكلة عجز ميزان المدفوعات وندرة النقد الأجنبي من ناحية أخرى. ويترتب على انخفاض تلك الاستثمارات نقص في عرض بعض مستلزمات الإنتاج من المنتجات الأولية وشحة المخزون من قطع الغيار وفي حالات نقص المخزون النهائي عن حد الأمان، لذا، كثيراً ما نشاهد في الدول النامية أسطولاً من الشاحنات أو وحدات من المصانع لا تعمل لعدم توفر قطع الغيار، التي قد تكون رخيصة نسبياً.

وعلى سبيل المثال، نذكر أن مصانع النحاس في زامبيا توقفت عن العمل بسبب عدم وجود قطع غيار معينة، كذلك قد تتوقف مصانع المياه الغازية عن العمل لعدم وجود سدادات الزجاجات، كذلك قد يتعذر شحن الدقيق بسبب نقص الأكياس وهكذا.

د – التشييد:

تتركز الاستثمارات في قطاع الصناعة أساساً في شراء العدد والأدوات والآلات. إلا أن حقيقة الأمر توضح أن من نصف إلى ثلثي رأس المال الثابت في الصناعة يتجه إلى الاستثمار في التشييد، لذا، فإن أى نقص في الاستثمارات الخاصة بالتشييد تمثل نقط اختناق في عملية النمو، وعلى ذلك، فإن ما يواجهه قطاع التشييد من ناحية تدنى كفاءة الشركات التي تقوم بهذه المهمة والندرة النسبية في مواد البناء – من حديد وأسمنت – وكذلك في المعماريين وغيرهم من الفنيين. كل هذه الأمور تمثل نقط اختناق للنمو الاقتصادي. ومما لا خلاف عليه في الوقت الحاضر أن ارتفاع نفقات التشييد وطول فترة البناء كثيراً ما يترتب عليها اختلال الهيكل المالي للمشروع، مما يؤدى إلى الانحراف عن جدواها

الاقتصادية – هذا الوضع نشهده بوضوح في عديد من المشروعات الصناعية في مصر.

- **تمويل عملية تكوين رأس المال:**

من أين تحصل الدول النامية على الأموال المطلوبة لعملية التنمية؟ وكيف تتم عملية تكوين رأس المال؟

لاشك أن الدول النامية تحصل على حاجاتها من الأموال من مصدرين رئيسيين هما: الموارد المحلية والموارد الأجنبية – أى المدخرات المحلية والتدفقات الأجنبية – ويمكن – على سبيل التكرار والمراجعة – تتبع تسلسل تكوين رأس المال من العرض التالي:

$$Y = C + I + \text{“} X - M \text{”} \qquad (1)$$

حيث: " Y " تمثل الناتج القومي الإجمالي، " C " تمثل الإستهلاك " I " الاستثمار ، " X " الصادرات، " M " الواردات، ومن المعلوم أن الإنفاق والاستثمار الحكومي تدرجان ضمن الاستثمار والاستهلاك.

وحيث أن:

$$Y = C + S \qquad (2)$$

أى أن الناتج القومي الإجمالي = الاستهلاك + الادخار

وبالتعويض بين المعادلتين 1 ، 2 نحصل على:

$$C + I + \text{“} X - M \text{”} = C + S \qquad (3)$$

وبالتعويض وتحويل " X – M " إلى الطرف الآخر في المعادلة " 3 " نحصل على:

$$I = S + \text{“} M - X \text{”} \quad (4)$$

بمعنى أن فرص الاستثمار في دولة ما تتحدد بقدرتها على الادخار المحلي، إضافة إلى تدفق رؤوس الأموال من الخارج وفي حالات عديدة تفوق قيمة الواردات قيمة الصادرات، مما يدعو الدولة إلى الاقتراض من الخارج، بمعنى أن زيادة الواردات عن الصادرات تسبب تدفق رؤوس أموال من الخارج، التي تنشأ نتيجة لفائض مدخرات الأجانب.

نماذج الأسئلة

السؤال الأول: وضح مدى صحة أم خطأ العبارات التالية بإيجاز:

1 – تعد مشكلة تمويل التنمية الاقتصادية من أهم المشكلات التي تواجه الدول النامية.

2 – أن رأس المال المادي هو العنصر الأساسي المؤثر في النمو الاقتصادي بالمجتمع.

السؤال الثاني: أكتب في شكل نقاط مختصرة:

1 – الأسباب الرئيسية وراء زيادة معدلات النمو في الدول الأوربية.

2 – العوامل المسئولة عن زيادة الناتج الأمريكي في الربع الأول من القرن الماضي وفقاً لدراسة دينسون.

3 – القطاعات الرئيسية التي توجه إليها الاستثمارات.

الفصل السادس

التمويل المحلي للتنمية

تتكون مصادر التمويل المحلى من شقين رئيسيين **أولهما** الادخار الاختياري، وهـو ما يقـوم به الأفراد والهيئات والمؤسسات طواعية واختياراً وبمحض رغباتهم، **وثانيهما** الادخار الإجباري وهو ما يفرض على الأفراد من قبل قوة خارجة عن إرادتهم، ولا يوجد فرق بين النوعين من وجهة نظر تكوين رأس المال، وكل الخلاف ينحصر في مدى التأثير في كل منهما بإتباع سياسة معينة.

وتتمثل المدخرات المحلية في مدخرات القطاع العائلي، التي يمكن استثمارها مباشرة في مجالات الزراعة والصناعة والتجارة والخدمات، كما يمكن إقراضها إلى قطاع الأعمال العام والخاص وإلى الحكومة إما بطريق مباشر أو بطريق وسيط، مثل: المصارف، ومن مدخرات قطاع الأعمال، التي تشمل الاحتياطيات والأرباح غير الموزعة، ومن مدخرات الحكومة، التي تنشأ نتيجة لزيادة إيرادات الحكومة عن نفقاتها الجارية ونتيجة لما يتسنى للحكومة الحصول عليه عن طريق التضخم؛ حيث تقوم البنوك المركزية بإصدار نقود جديدة تستخدم الحكومة بعضها في مجالات الاستثمار.

---

* كتب هذا الفصل: أ. د. محمد عبد العزيز عجمية.

ويتضمن هذا الفصل ستة مباحث، حيث يتناول **المبحث الأول** مدخرات القطاع العائلي، و**المبحث الثاني** مدخرات قطاعي الأعمال الخاص والعام، و**المبحث الثالث** الادخار الحكومي، بينما يتصدى **المبحث الرابع** إلى دراسة الادخار الإجباري عن طريق التضخم، و**المبحث الخامس** إلى دراسة التمويل المصرفي، **ويتناول المبحث السادس** أسلوب التمويل المحلي الأمثل، وذلك على النحو التالي.

المبحث الأول

مدخرات القطاع العائلي

تمثل مدخرات القطاع العائلي الفرق بين الدخل المتاح – أى الدخل بعد تسديد الضرائب – وبين الإنفاق على أوجه الاستهلاك المختلفة.

وتعتبر مدخرات القطاع العائلي أهم مصادر الادخار في الدول النامية وذلك بالمقارنة مع الدول المتقدمة. فعلى حين تمثل مدخرات القطاع العائلي في الولايات المتحدة الأمريكية 50% من جملة المدخرات " في الوقت الذي تمثل فيه مدخرات قطاع الأعمال والقطاع الحكومي 50% " كانت أنصبة القطاع العائلي وقطاع الأعمال والقطاع الحكومي في الهند في عام 1979/78 موزعة بينها على التوالي على الوجه التالي: 78.4% ، 19.9% ، 1.7%، أى أن مدخرات القطاع العائلي كانت بمثابة مصدر الادخار الرئيسي وقس على ذلك الوضع في معظم الدول النامية.

وتتمثل مصادر الادخار في القطاع العائلي في:

أ - **المدخرات التعاقدية**، كأقساط التأمين والمعاشات وحصيلة الصناديق المختلفة التي تنشئها الهيئات والمؤسسات - تتفق هذه الأوعية في طبيعتها الإلزامية واتصافها بقدر من الاستقرار.

ب - **الزيادة في الأصول النقدية الخاصة بالأفراد**، الذين يحتفظون بها في صورة نقود، أو أصول أخرى كالحلي والمجوهرات، أو تأخذ شكل الودائع في صناديق التوفير أو المصارف سواء الجارية أو الآجلة، أو تستخدم في شراء الأوراق المالية من الشركات أو الأسواق المالية المختلفة.

جـ - **الاستثمار المباشر**، في اقتناء الأراضي والمزارع والمتاجر والمساكن والتي تنتشر أكثر ما تنتشر في البيئات الريفية، حيث يصاحب الاستثمار الادخار، فالمدخر هو نفسه المستثمر.

د - **سداد الديون ومقابلة التزامات سابقة.**

وتزداد أهمية المصدرين الأولين - المدخرات التعاقدية والودائع والأوراق المالية - في الدول المتقدمة وفى الدول النامية التي حققت شوطاً من التقدم، حيث تنتشر البنوك والمؤسسات المالية ويقبل الأفراد على التعامل معها والتعرف والتآلف مع الأوعية الادخارية المختلفة. وفى هذه الحالة تصبح المدخرات في متناول المستثمرين وأرباب الأعمال؛ حيث تزداد الأرباح المتوقعة عادة عن أسعار الفائدة السائدة.

وفى حالة تساوى حجم جملة المدخرات في مجتمعين فإن الأمر يختلف تبعاً للأهمية النسبية لبنود الادخار السابق بيانها. ففي حالة تزايد

أهمية البندين الأولين، فإن الصناعات الجديدة والتوسعات في المشروعات القائمة تجد حاجتها من الأموال وذلك على عكس الوضع إن كانت الأهمية النسبية كبيرة في البندين الآخرين، حيث تتجه المدخرات إلى الاكتناز.

وهنا نتساءل عن العوامل المحددة لمدخرات القطاع العائلي:

توجد مجموعة من العوامل لها أكبر الأثر على حجم مدخرات القطاع العائلي نوجز أهمها فيما يلي:

أ – حجم الدخل:

نجد أن الأغلبية الساحقة من السكان في الدول النامية تندرج ضمن أصحاب الدخول المنخفضة، لذلك تتجه معظم تلك الدخول إلى أوجه الإنفاق على مستلزمات الحياة الضرورية من مأكل وملبس ومسكن، وعادة ما يكون الميل المتوسط للاستهلاك مرتفعاً بحيث لا يسمح بفائض للادخار.

وتشير الإحصائيات إلى أن الدخل المتاح هو أهم العوامل المحددة للادخار في كل من الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء. فقد ترتب على زيادة الدخول في الولايات المتحدة الأمريكية في الفترة التالية للحرب العالمية الثانية زيادة في كل من الاستهلاك والادخار. كما تشير البيانات في الهند **Delhi Survey** إلى أن الزيادة في الدخل صاحبها زيادة في الادخار بمعنى أن المعدل الحدي للادخار يزيد مع زيادة الدخل. والأكثر أهمية من المقدار المطلق عند نقطة زمنية معينة هو التغير في حجمه، إذ يوجد عادة فجوة بين التغير في الدخل ومستوى الاستهلاك. فتكون هذه الفجوة أكبر عندما يكون التغير في الدخل في الاتجاه الأدنى عنها عندما يكون التغير في الاتجاه الأعلى. فعندما يزيد دخل الأسرة فإن

المتوقع أن يزيد الادخار، وعلى العكس عندما ينخفض دخل الأسرة فإن الإنفاق على الاستهلاك يميل إلى الثبات لفترة من الوقت وربما ينخفض بمعدلات ضئيلة، مما يؤدى في النهاية إلى انخفاض الادخار. نقصد بذلك التأكيد على أن الاستهلاك يعتمد أساساً على الدخل الدائم للأسرة أو الفرد ولا يستجيب للتغيرات المؤقتة.

ب – درجة تركز وتوزيع الدخل:

من المعلوم أنه في ظل توزيع سيئ للدخل يزيد حجم الادخار عنه لو أن الدخل كان موزعاً توزيعاً عادلاً. وعلى ذلك فإن توزيعاً للدخل في دولة ما في صالح الطبقات ذات الدخل الأعلى لابد وأن يؤدى إلى زيادة الادخار، والعكس صحيح. كذلك لا يتحدد الميل إلى الادخار بحجم دخل الفرد فقط ولكن أيضاً بمركزه الوظيفي في المجتمع. فمن المعلوم أن المزارعين أكثر قدرة على الادخار عن قاطني الحضر عند مستوى واحد للدخل. ومن هنا فإن الهجرة من الريف والإقامة في المدن – وهو ما نلمسه بوضوح في كافة دول العالم – يؤدى إلى نقص عدد المدخرين. ويعتقد عديد من الاقتصاديين أن العامل الأهم في تحديد حجم الادخار ليس المستوى المطلق لدخل الأسرة، ولكن المستوى النسبي. ذلك لأن الإنفاق على الاستهلاك يتأثر إلى حد بعيد بمستويات معيشة الأسر المحيطة، ولذلك فإن الأمر المعول عليه ليس كون دخل الأسرة مرتفعاً أو منخفضاً ولكن نسبة الدخل إلى دخول الآخرين. ولقد صاغ الأستاذ جيمس دوزنبرى **James Duesenberry** نظرية متعلقة باستهلاك الأفراد تنطبق على الصعيدين المحلى والأجنبي. مؤدى تلك النظرية أن دوال استهلاك الأفراد تعتمد على بعضها البعض وتؤثر في بعضها البعض، كما أنها ليست مستقلة

بل مرتبطة ببعضها عن طريق رغبة الفرد الواضحة في الظهور والتميز والتي تعتبر من أقوى غرائز الإنسان والتي يطلق عليها " **دوزنبرى** " **حب التقليد أو أثر المحاكاة Demonstration Effect**. ذلك أن الفرد عندما يرى ويتعرف على السلع الجديدة وأنماط الاستهلاك الراقية والوسائل المستحدثة يشعر برغبة ملحة في اقتناء واستخدام تلك السلع والخدمات، وحينذاك تمتد معارف الأفراد وتخيلاتهم وتنشط رغباتهم، بمعنى أن ميولهم نحو الاستهلاك تزيد إلى أعلى. ومن دراسته لميزانية الأسرة في الولايات المتحدة الأمريكية، خلص إلى مجموعة من النتائج على درجة بالغة من الأهمية. فلقد تبين أن 75 % من السكان لم يدخروا شيئاً وأن باقي السكان " 25 % " يعزى إليهم كل المدخرات. كذلك تكشف الإحصاءات أن الأسرة التي بلغ متوسط دخلها 1500 دولاراً بأسعار 1919 ادخرت 120 دولاراً بمعدل 8% من دخلها على حين أن الأسرة التي حصلت على نفس الدخل في عام 1941 لم تدخر شيئاً. وتشرح نظرية سلوك المستهلك – التي نحن بصددها – الأسباب التي أدت إلى هذه النتيجة. فعلى الرغم من أن الدخل المطلق بقى على حاله إلا أن متوسط الدخل في عام 1941 أصبح يمثل مرتبة أقل ضمن مراتب الدخول عنه في عام 1919. إذ أن متوسط دخول الأفراد لابد أنه زاد بين الفترتين وأن عديد من العائلات الأخرى المحيطة والمتصلة بتلك الأسرة أصبحت أحسن حالاً، مما كانت عليه في عام 1919 وأصبحوا يستهلكون عديد من السلع والخدمات الجديدة، مما أدى إلى زيادة إغراءات الإنفاق أمام تلك الأسرة، الذي أدى في النهاية إلى انخفاض مدخراتها حتى بلغت الصفر.

وطبقاً للنظرية السابقة، إذا افترضنا أن فرداً كان دخله 1500 دولاراً في 1919، ثم ارتفع إلى 2000 دولاراً في 1941 وبافتراض أن الأسعار ظلت على حالها ولم تتغير فإننا نجد أن هذا الشخص تمكن من ادخار 120 دولاراً في 1919، أى ادخر 8% من دخله، ولكن نتيجة للقوى والدوافع التي أشرنا إليها، فإن نفس هذا الفرد لم يدخر سوى مائة دولار في عام 1941. فعلى الرغم من زيادة دخله الحقيقي بمقدار الثلث فإن مدخراته هبطت إلى 5% من دخله. لاشك أن السبب في ذلك يرد إلى أن السلع الجديدة قد أصبحت مألوفة لديه، كما أن أنماط استهلاك الآخرين قد ولدت الرغبة لديه مما أدى إلى زيادة واضحة في استهلاكه وبالتبعية نقص في ادخاره النسبي والحقيقي.

هذا السلوك الذي رأيناه ظهر جلياً على الصعيد العالمي. ذلك أن السلوك الإنساني سواء على المستوى المحلى أو الدولي يتأثر بنفس المؤثرات. فالسلع الجديدة سواء المنتجة محلياً أو المستوردة أصبحت تكون جزءاً من مستويات المعيشة: المستوى الأول يتمثل في الأماني والرغبات أى ما يتمناه الأفراد، والمستوى الثاني يتمثل في مقدرة الدولة النامية على توفير السلع الجديدة والمرغوب فيها من مواردها الحقيقية. فعلى حين نجد أن بعض السلع الجديدة تنطوي تحت المستوى الأول نجد أن عديداً منها يندرج تحت المستوى الثاني. ذلك أنه من المشكلات الواضحة التي تعيشها الدول النامية في الوقت الحاضر اتجاهها نحو المحاكاة وتقليد أنماط الاستهلاك في الدول الأكثر تقدماً – وعلى الأخص الأنماط الأمريكية – التي يمكن ردها جزئياً إلى وسائل الإعلام المختلفة. فلاشك أن الأزياء الحديثة وما شاكلتها من منتجات، مثل الروائح وأدوات الزينة والسيارات

والتليفون المحمول وغيرها تنتشر بسرعة تفوق سرعة انتشار الفن الإنتاجي. كما أنه أصبح ينظر إلى السلع الأمريكية على أنها ممتازة على الرغم من أن بعضها لا يتمتع بتلك الصفة. هذا الأمر أصبح يشكل خطورة على الدول النامية بما يتمخض عنه من زيادة ملحوظة في الميل الحدي إلى الاستهلاك والاستيراد والرغبة المستمرة والملحة في تقليد أنماط الاستهلاك الغربية – وعلى الأخص الأمريكية.

ويمكن توضيح هذه الخطورة من جانبين:

الجانب الأول: يتمثل في عدم التوافق بين الدخول الحقيقية ومستويات الاستهلاك.

الجانب الثاني: يتمثل في مدى وعى وإدراك المواطنين في الدول النامية إلى تلك المشكلة.

ففيما يتعلق **بالجانب الأول** فإن القضية واضحة تماماً. فعلى الرغم ما حققته الدول النامية من نمو وما حققته من زيادة في الدخل والاستهلاك في السنوات القليلة الماضية، فإن فجوة الدخل بينها وبين الدول المتقدمة في زيادة مستمرة كما سبق ووضحنا ذلك في مستهل هذا المؤلف.

وفيما يتعلق **بالجانب الثاني** للمشكلة فإننا نلمس قصوراً في السياسات الاقتصادية وعجزاً في الأدوات التي تتبعها للحد من الإفراط في الاستهلاك من ناحية، وفى الاقتراض والاستيراد من العالم الخارجي من ناحية أخرى.

وقد أوضح الأستاذ **بريبش Raul Prebisch** أن السبب الأساسي في انخفاض معدلات الإنتاج في دول أمريكا اللاتينية ليس فقط ندرة

رؤوس الأموال، التي ترد إلى انخفاض هامش الادخار الذي يرجع بدوره إلى انخفاض الدخل الناجم عن انخفاض الإنتاجية، وإنما كذلك إلى قوى الجذب التي تسببها أنماط الاستهلاك في الدول المتقدمة، مما يؤدى إلى زيادة في الاستهلاك.

فكأن معدلات الادخار المنخفضة في الدول النامية لا ترجع فقط إلى انخفاض مستويات الدخول، وإنما ترد كذلك إلى ارتفاع الميل إلى الاستهلاك. وعلى ذلك فبالرغم من الزيادة المطلقة في الدخول الحقيقية للأفراد في معظم الدول النامية في السنوات الأخيرة، فإن معظم هذه الدول تجد صعوبة أكبر في تدبير زيادة مدخراتها من دخولها المتزايدة، وذلك بسبب انخفاض المراكز النسبية لمستويات دخولها.

حـ – مجموعة عوامل اقتصادية أخرى:

توجد مجموعة من العوامل الاقتصادية لها أكبر الأثر على معدلات الادخار وإن اختلفت من دولة إلى أخرى. فلاشك أن أسعار الفائدة وتوقعات المستقبل بارتفاعها أو استقرارها أو انخفاضها ومدى انتشار البنوك والمؤسسات الادخارية، ووفرة وتنوع الأوعية الادخارية والاتجاهات العامة للأفراد لحيازة الثروات، والرغبة في حيازة أموال لمقابلة حاجات المستقبل والرغبة في بلوغ مستويات معينة للمعيشة وهكذا، كل هذه الأمور لها أكبر الأثر على عملية الادخار. كما يتأثر الادخار بالتضخم ودرجته وهذا يمثل مشكلة خاصة في الدول النامية، تتمثل في أن الأفراد يقبلون على شراء وتخزين مجموعة من السلع، مثل الذهب: واقتناء الأراضي والعقارات وغيرها من الأصول، كل هذا بهدف تجنب آثار التضخم.

د – مجموعة عوامل ديمغرافية واجتماعية:

إلى جانب حجم الدخل وتوزيعه وتغيراته فإن هناك مجموعة من العوامل الديمغرافية والاجتماعية لها أكبر الأثر على ادخار الأفراد. فتركيب المجتمع عمرياً له أثره على الادخار، حيث يقوم عادة بالادخار المجموعات العمرية من 35 – 60 سنة، أما الذين تتراوح أعمارهم بين 15 وأقل من 35 سنة أو تزيد عن ستين عاماً فلا يقومون بالادخار، حيث أن الذين تزيد أعمارهم عن ستين عاماً في زيادة مطردة في الدول المتقدمة فإننا نتوقع أثر ذلك على مدخرات تلك الدول، وإن كان يقابل هذا الوضع زيادة في عدد أفراد المجموعات العمرية من 35 سنة إلى أقل من ستين سنة، ونقص في عدد السكان في المجموعات العمرية الدنيا. وتشير البيانات في الهند – كمثال للدول النامية – إلى أن زيادة الادخار عادة تصاحب الزيادة في المجموعة العمرية العليا، ذلك أن نسبة السكان الذين تزيد أعمارهم عن ستين عاماً قليلة بالمقارنة مع الوضع في الدول المتقدمة وأن غالبية السكان في هذه المجموعة يتألفون من المجموعات من 35 – 60 عاماً، أى من الطبقة المنتجة وهى في نفس الوقت التي يعزى إليها معظم الادخار.

كذلك هناك علاقة قوية بين معدلات الادخار وحجم الأسرة، فلاشك أن حاجات الأسرة الكبيرة في الظروف الواحدة تفوق حاجات

الأسرة الصغيرة، وعلى ذلك ففي ظل كبر عدد أفراد الأسرة وتدني مستويات الدخول في الدول النامية يقل الادخار أن لم ينعدم(*).

كذلك تختلف معدلات الادخار بين قاطني الريف وساكني المدن حيث تزيد في الأولى عنها في الثانية. ولما كانت مستويات الدخل تقل في البيئات الريفية عنها في المجتمعات الحضرية، فإننا نشهد بصفة شبه مستمرة تدفق السكان من الريف إلى المدن، حدث هذا في الماضي في عديد من الدول التي أصبحت في الوقت الحاضر من الدول الصناعية الغنية. فقد هبطت نسبة سكان الريف في الولايات المتحدة الأمريكية إلى سكان المدن من 2.89 في عام 1873 إلى 1.9 في عام 1910، ثم إلى 0.95 في 1920، وأخيراً إلى 0.57 في عام 1950، أى أن سكان الريف في الولايات المتحدة الذين كانوا يمثلون ثلاثة أضعاف سكان المدن أصبحوا في عام 1950 لا يمثلوا إلا نصف سكان المدن.

ومن العوامل الاجتماعية المهمة التي تؤثر على الادخار شيوع ما يعرف بنظام الأسرة الممتدة في المناطق والبيئات الريفية في الدول النامية. ويقصد بالأسرة الممتدة ارتباط الوالدين والأجداد والأحفاد والأقارب الآخرين ارتباطاً وثيقاً، لدرجة تصل في بعض الأحيان إلى المعيشة الجماعية. في ظل هذا النظام يسود التزام كل عضو فيه بمساعدة الآخرين وهذا كثيراً ما يؤثر على الادخار بشكل مباشر وغير مباشر، ففي ظل نظام الأسرة الممتدة – التي تمثل مظلة اجتماعية للجميع – يرعى القادر غير القادرين من الصغار والكبار. لذلك فإن الحاجة إلى الادخار للإنفاق

(*) يبلغ متوسط عدد أفراد الأسرة في الدول النامية خمسة أفراد، في حين يبلغ في الدول المتقدمة 3.5 فرد.

منه عند التقاعد لم تعد له نفس الأهمية في ظل ظروف أخرى. كذلك فإن أفراد هذا المجتمع الصغير يفترضون أن لهم نصيب في ثروة أحد الأفراد الذي نجح في جمع ثروة – بمعنى أن نظام الأسرة الممتدة لا يخرج عن كونه تأميناً اجتماعياً. كذلك فإن هذا المجتمع الطبقي **tratified Society** كثيراً ما يهمل الادخار لأن الأعضاء غير القادرين في استطاعتهم تأمين بعض حاجاتهم من القادرين.

ومن زاوية أخرى، فإن نظام الأسرة الممتدة كثيراً ما يشجع على الادخار عن طريق تجميع المدخرات من أفراد ذلك المجتمع وإقامة مشروع يدر عائداً ويضيف إلى الناتج القومي المحلى الإجمالي، وكذلك في حالة توفير الموارد المالية لتعليم بعض أفراد الأسرة المرموقين. كذلك فإن أفراد الأسرة المحتاجين لموارد مالية يمكنهم الحصول عليها عن طريق الاقتراض، حيث أن المقرض على معرفة كافية بهم وهم بدورهم يجدون أنفسهم مجبرين على الوفاء بتلك الالتزامات على الأقل من الزاوية الأدبية.

كذلك فإن للديانات والمعتقدات علاقة كبيرة بالادخار، فلقد أوضح **R. Tawney and Max Weber** أن الديانة البروتستانتية أسهمت في ظهور ونجاح النظام الرأسمالي، عن طريق التأكيد على فضيلة الادخار ونفس الشيء حدث في اليابان نتيجة للتعاليم الدينية. وتحث الديانة الإسلاميـــة على الاعتدال في الإنفاق وتنهى عن التبذير وتحث على العمل وتؤكد على فريضة الزكاة وكلها تؤدى في النهاية تشجع على الادخار.

وفى نهاية هذا العرض يثار سؤال على جانب كبير من الأهمية، وهو **ما هى الوسائل التي يتعين على الدول النامية سلوكها لتنمية مدخرات القطاع العائلي؟**

يعتقد معظم الاقتصاديين أن في متناول الدول النامية النهوض بمدخراتها لو أن حكوماتها اتبعت سياسة رشيدة لمكافحة التضخم، وتحقيق الاستقرار وتوفير مناخ ملائم ونشر الوعي القومي بين السكان، **ونلخص فيما يلي أهم الوسائل المقترحة في هذا الصدد:**

1 – **التوسع في إقامة المؤسسات الادخارية**، كصناديق الادخار البريدية وشركات الائتمان الزراعية والمصارف التي تمتد فروعها ومندوباتها إلى كافة الأنحاء. كذلك نشر البنوك الإسلامية وشركات التأمين وشركات البناء التعاونية.

2 – **تعدد الأوعية الادخارية**، التي تعمل على جذب المدخرات. وقد تعددت هذه الأوعية في مصر في السنوات الأخيرة وحققت نجاحاً ملموساً في زيادة المدخرات منها على سبيل المثال: شهادات الاستثمار وشهادات الادخار وأذون الخزانة وسندات التنمية بالعملة الوطنية وبعض العملات الأجنبية ولآجال مختلفة. على أن يراعى منح أصحاب تلك الاستثمارات بعض المزايا التي تؤدى إلى الإقبال عليها، ومن تلك المزايا:

أ – أن تكون ضئيلة القيمة حتى يتمكن أصحاب الدخول الدنيا من اقتنائها.

ب – أن تتمتع بدرجة عالية من السيولة.

حـ - أن يكون بعضها قابلاً للدفع عند الطلب - دون خسارة - وأخرى قابلة للدفع في بعض المناسبات كالزواج والوفاة والمرض.

د - أن يعود بعضها على أصحابها بعائد شهري أو دوري ويكون بعضها متزايد القيمة.

3 - **يتعين على الحكومات الإسهام في إيجاد حل إلى ما تتعرض له البنوك في إدارة الحسابات الصغيرة**، فالبنوك عادة لا تهتم ولا تشجع فتح وإدارة الحسابات الصغيرة لما يترتب على ذلك من أعباء ونفقات. فقد قدر أحد البنوك في فرنسا أن الإقراض لغير الشركات (يقصد بذلك حسابات الأفراد الصغيرة) يتطلب فتح 2500 حساب لتغطية أجر موظف واحد في العام، مما يؤدى عادة إلى عدم تشجيع صغار المدخرين على فتح حسابات بالبنوك. ولقد أدى هذا الوضع إلى إنشاء مؤسسات جديدة، مثل: **التعاونيات الائتمانية Credit Cooperation** في غانا ونيجيريا والصين. في هذه المؤسسات تجمع الأموال من مجموعة من صغار المدخرين وتقرض إلى واحد منهم تباعاً - كذلك نجحت مصر في إنشاء مؤسسات التأمين والادخار. كذلك يتعين تشجيع البنوك الكبيرة على فتح فروع صغيرة لها في الأماكن التي لا تجذب المؤسسات المالية.

4 - **يتعين أن تسهم السياسة المالية عن طريق التمييز الضريبي**، في تشجيع المدخرات وتوجيهها إلى قطاعات معينة.

5 - **العمل على مكافحة وضبط التضخم**، الذي يؤدى إلى انهيار القيمة الحقيقية للمدخرات.

6 – رفع أسعار الفائدة وهو الأمر يؤدى عادة إلى زيادة المدخرات، إلا أن ذلك كثيراً ما يؤدى إلى خفض حجم الاستثمار، ولذا، يتعين أن يصاحب رفع أسعار الفائدة قيام الحكومة بإعانة بعض المشروعات أو تقديم قروض مدعمة لبعض الأنشطة.

المبحث الثاني

مدخرات قطاع الأعمال الخاص والعام

أولاً– مدخرات قطاع الأعمال الخاص

أى ما تقوم به المنشآت والشركات الزراعية والصناعية والتجارية والخدمية بادخاره. وتعتبر مدخرات هذا القطاع أهم مصادر الادخار جميعاً في الدول المتقدمة اقتصادياً كما في الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوربا الغربية واليابان. ويتوقف ادخار قطاع الأعمال على الأرباح المحققة، وعلى سياسة توزيع تلك الأرباح. فكلما كانت الأرباح كبيرة، زادت المدخرات. كذلك كلما كانت سياسة توزيع الأرباح مستقرة ومنتظمة فإنه يترتب على ذلك زيادة ادخار المنشآت في فترات الرواج والرخاء، بينما تميل إلى الانخفاض أو الاختفاء في فترات الكساد والركود. كذلك فإن ادخار قطاع الأعمال يتوقف على طبيعته وبرامجه وخططه في المستقبل. فتحتاج صناعة البترول بطبيعتها إلى التوسع المستمر في الإنفاق على البحوث والدراسات وعلى عمليات الاستكشاف والحفر حتى تحافظ على إنتاجيتها أو تزيدها وإلا ستواجه بنضوب حقولها وتدنى إنتاجها وما يترتب على ذلك من ارتفاع في التكلفة. مثل هذه المنشآت

يتحتم عليها توجيه قدراً كبيراً من أرباحها إلى ضروب البحث والاستكشاف وهذا ما يطلق عليه "**التمويل الذاتي**".

ويحدثنا التاريخ الاقتصادي أن معدلات الادخار – وبالتبعية الاستثمـــار – حققــت زيادة كبيرة في المملكة المتحدة في الفترة (1750 – 1820) وهى فترة ظهور ونمو وازدهار الصناعة. وكان المصدر الأساسي لتلك المدخرات الأرباح الكبيرة التي حققها قطاع التجارة الخارجية وقطاع الصناعة، وكذلك الأرباح الطائلة التي نجمت عن ارتفاع الأسعار. كذلك فإن التطور الصناعي واتساع التجارة الخارجية في المملكة المتحدة في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين وما نجم عن ذلك من أرباح طائلة، كل هذا أدى إلى زيادة المدخرات وما ترتب على ذلك من زيادة في الاستثمار والإنتاج. ولاشك أنه في متناول الدول النامية أن تحقق مدخرات وفيرة من أرباح قطاع الأعمال، وذلك إذا نجحت السلطات المختلفة في توفير مناخ الأمن والاستقرار واختارت التشريعات والقرارات الملائمة وأزالت القيود وفرضت الضرائب الملائمة. ولاشك أن قطاع التصدير والاستيراد – أى قطاع التجارة الخارجية – يعود على القائمين به بأرباح طائلة، ولذلك كثيراً ما تتدخل الحكومة وتحتكر بعض قطاعاته بهدف الحصول على أرباح لدعم وضعها المالي وتحقيق مصادر دخل كبيرة، ومن أمثلة ذلك – في الفترة التالية للحرب العالمية الثانية – بورما واحتكار حكومتها لتصدير الأرز، وهو سلعة الإنتاج الرئيسية، ومصر واحتكار الحكومة لشراء وحلج وتصدير القطن. وحين يكون قطاع التصدير كبيراً ومتركزاً في قلة من المؤسسات، فإن الظروف تكون أكثر ملائمة لتحقيق معدلات أرباح مرتفعة. بينما لو كان صغيراً وموزعاً بين

كثرة من صغار المتعاملين فإن معدلات الأرباح، ومن ثم، معدلات الادخار تميل إلى الانخفاض.

ويتمثل الدخل الصافي لقطاع الأعمال الخاص في الفرق بين الإيرادات الكلية التي يحصل عليها المشروع - حصيلة المبيعات السلعية والخدمية - وبين مجموع نفقاته، **التي تتمثل في:**

أ - قيمة مستلزمات الإنتاج " المواد الأولية المختلفة ومواد الوقود .... ".

ب - مجموع المدفوعات التعاقدية لأصحاب عناصر الإنتاج من أجور ومرتبات وحوافز ومكافآت وبدلات وإيجار وفوائد.

جـ - أقساط إهلاك الأصول المختلفة من أراضي ومباني وعدد وآلات.

د - صافي **الضرائب** المدفوعة إلى السلطات المركزية والمحلية.

هـ - **الأرباح الموزعة** على أصحاب رأس المال.

وليس هناك خلاف بين الاقتصاديين على أهمية أرباح المنشآت **كمصدر رئيسي لتكوين المدخرات، فقد نجحت في الماضي والحاضر في بناء صرح شامخ في الدول المتقدمة اقتصادياً يتمثل فيما يمتلكه من رأس مال إنتاجي واجتماعي، إضافة إلى ثروة بشرية متميزة.**

ومع ذلك فإن هذا المصدر توجه إليه بعض المآخذ والسلبيات في الدول النامية لعل أهمها:

أ - من المحتمل أن تتجه تلك المدخرات إلى نفس النشاط الاقتصادي أو النواحي المرتبطة به - رأسياً وأفقياً وجانبياً - بينما قد يكون

المجتمع في حاجة إلى توجيه تلك المدخرات إلى ميادين وأنشطة أخرى، وكثيراً ما يؤدى هذا الوضع إلى ما يطلق عليه النمو غير المتوازن.

ب - عدم تدفق تلك المدخرات إلى اسوق رأس المال، مما يعرقل فاعليتها ويضعف من كيانها، إذ أن كم هذه الأموال قد يزيد عن المدخرات التي يتم التعامل بها في أسوق رأس المال.

جـ - إن اعتمدت التنمية الاقتصادية أساساً على تلك المدخرات، فإنها تؤدى إلى تدعيم أركان الاحتكار وتثبيته، وما يترتب على ذلك من آثار ومشكلات اقتصادية واجتماعية وسياسية خطيرة.

ومن المعلوم أن قطاع الأعمال الخاص يقترض من المؤسسات المالية لتمويل استثماراته أكثر مما يضخ إليها في صورة مدخرات. وفى الدول النامية - ذات الدخول المتوسطة - فإن مدخرات قطاع الأعمال الخاص في شكل التمويل الذاتي **Retained Earnings** يعتبر على درجة بالغة من الأهمية - كما كان الوضع في بريطانيا في الماضي - إضافة إلى ذلك، فإن التمويل الذاتي يجذب ويشجع قيام الشركات ذات الجنسيات المتعددة. أما الدول الأقل دخلاً فإن الأرباح المعاد استثمارها عادة غير كافية، مما يؤدى إلى اعتماد أكبر على الموارد المحلية الأخرى وخاصة الاقتراض من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى، وذلك لأن الأسواق المالية ضعيفة أو غير موجودة أصلاً.

وهنا نتساءل عن أسباب ضيق أسواق الأوراق المالية Stock Market في الدول النامية؟ فمن المعلوم أن بيع الأسهم وحقوق الملكية الأخرى والسندات محدود ولا تتوفر مقوماته في معظم الدول النامية.

فالأسواق المالية إن وجدت فهي محدودة وتكاد عملياتها لا تذكر، وقد قدر عدد الدول النامية في أواخر القرن الماضي التي لديها أسواقاً مالية بخمسة وثلاثين دولة، إلا أن مجموعة المعاملات فيها على درجة شديدة من التواضع. فعلى الرغم من أن 496 شركة قد سجلت أوراقها المالية في البورصة في تركيا، فإن المتداول خلال ثمانية أشهر لم يتعد أوراق مالية لستة وثلاثين شركة، كذلك فإن قيمة جملة العمليات في بورصة كينيا المالية لم يتعد عشرة ملايين دولار خلال عام كامل.

ويرجع السبب في عدم قيام أسواق مالية في الدول النامية أو ضعفها إلى مجموعة من الأسباب أهمها:

أ – بعض الأسواق المالية مغلقاً أو كان مغلقاً أمام الأجانب كما في تركيا ونيجيريا، وبعضها محذور على الشركات المشتركة كما في كوريا الجنوبية والهند والبرازيل وتايوان والمكسيك.

ب – تكون ملكية الأسهم وباقي أشكال حقوق الملكية في معظم الدول النامية قاصرة على الأسر المنشئة للمشروعات، وعادة لا يوجد رغبة لديهم للتنازل عنها.

هذا ما نشاهده في بعض البورصات النشيطة، مثل : هونج كونج وسنغافورة؛ حيث تميل أسعار الأوراق المالية فيها إلى الارتفاع لأن قدراً ضئيلاً منها يتم تداوله.

حـ – ندرة المعلومات عن الشركات وأوضاعها أى عدم توفر عنصر الشفافية، مما يحول دون تكوين فكرة صحيحة عن أوجه الاستثمار.

د - نجد أن عدداً من الأوراق المالية في عديد من الدول النامية ممنوع تداولها في البورصة.

وتوجد أكبر البورصات في البلاد النامية في: البرازيل، وهونج كونج، والهند، وماليزيا، وكوريا الجنوبية، وتايوان. ولقد بلغ عدد الشركات المسجلة في تلك البورصات 4200 شركة من أصل 7000 شركة في كل الدول النامية، إلا أن حجم التعامل فيها كان ضئيلاً بمقارنته بحجم التعامل في الدول الصناعية(*). وتقدر أوساط الأمم المتحدة أن تدفقات الاستثمار من الدول الغنية إلى الأسواق المالية للدول النامية، يمكن أن تزيد عن البليون دولار في عام 1989 إلى خمسة أو عشرة أضعاف هذا الرقم خلال التسعينيات لو زاد الاهتمام بالأسواق المالية.

هذا الوضع لابد وأن يؤدى إلى الاعتماد على القروض، وهنا يلتزم المقترض بدفع الفوائد إضافة إلى أصل الدين - وفى ظل ارتفاع أسعار الفائدة بمعدلات عالية في أوائل الثمانينيات - حيث بلغت في بعض السنوات أكثر من 20% - فإن المقترض يتحمل بأعباء جسيمة إضافة إلى ما اتسمت به هذه الفترة من ركود شديد.

ومن هنا ظهرت أهمية مؤسسات الإقراض - وأهمها البنوك التجارية والبنوك المتخصصة - في الدول النامية، حيث أصبحت تلعب دوراً مهماً في مجال الاستثمار، **إلا أن المخاطر العديدة التي تحيط**

(*) فقد بلغ حجم التعامل في بورصات أمريكا الشمالية وغرب أوربا واليابان أكثر من 7.5 تريليون دولار في 1990.

بالائتمان المصرفي في الدول النامية كثيراً ما تحد من نموه، ويتمثل أهمها فيما يلي:

(1) عدم وجود مكاتب للائتمان وندرة المنشورات وخطابات الأنباء لابد وأن يؤدى إلى زيادة المخاطر، وكثيراً ما يقضى على صغار المقترضين.

(2) أن بعض كبار المقترضين كثيراً ما يتوقفون عن الدفع مستغلين مراكزهم السياسية والاجتماعية.

(3) كثيراً ما تجد البنوك نفسها مضطرة إلى إقراض الحكومة لتمويل بعض مشروعاتها، أو إقراض شركات القطاع العام وهي تعلم بعدم جدوى بعض مشروعاتها.

(4) كثيراً ما تقدم الدولة أسعار فائدة مميزة لبعض قطاعات الاقتصاد القومي أو لبعض المناطق الإدارية.

كل هذا يتطلب من البنوك تكوين معدلات عالية من المخصصات مقابلة عجز المقترضين أو تأخرهم في السداد. لذلك نجد أن نصف أصول البنوك في الهند يقابلها مخصصات واحتياطيات وسندات حكومية، وكذلك كثيراً ما تفرض الحكومات على البنوك قدراً معيناً من القروض يخصص لقطاعات أو صناعات معينة. وكثيراً ما تجبر الحكومة البنوك على تنفيذ مطالبها عن طريق فرض رسوم على القروض التي توجه إلى قطاعات أخرى غير تلك التي حددتها. وتشترط حكومة تايلاند على بنوك الأرياف تخصيص 60% من جملة قروضها للزراعة والأنشطة المرتبطة بها. ولاشك أن اختيار قطاعات أو صناعات معينة واستئثارها بنسبة كبيرة من

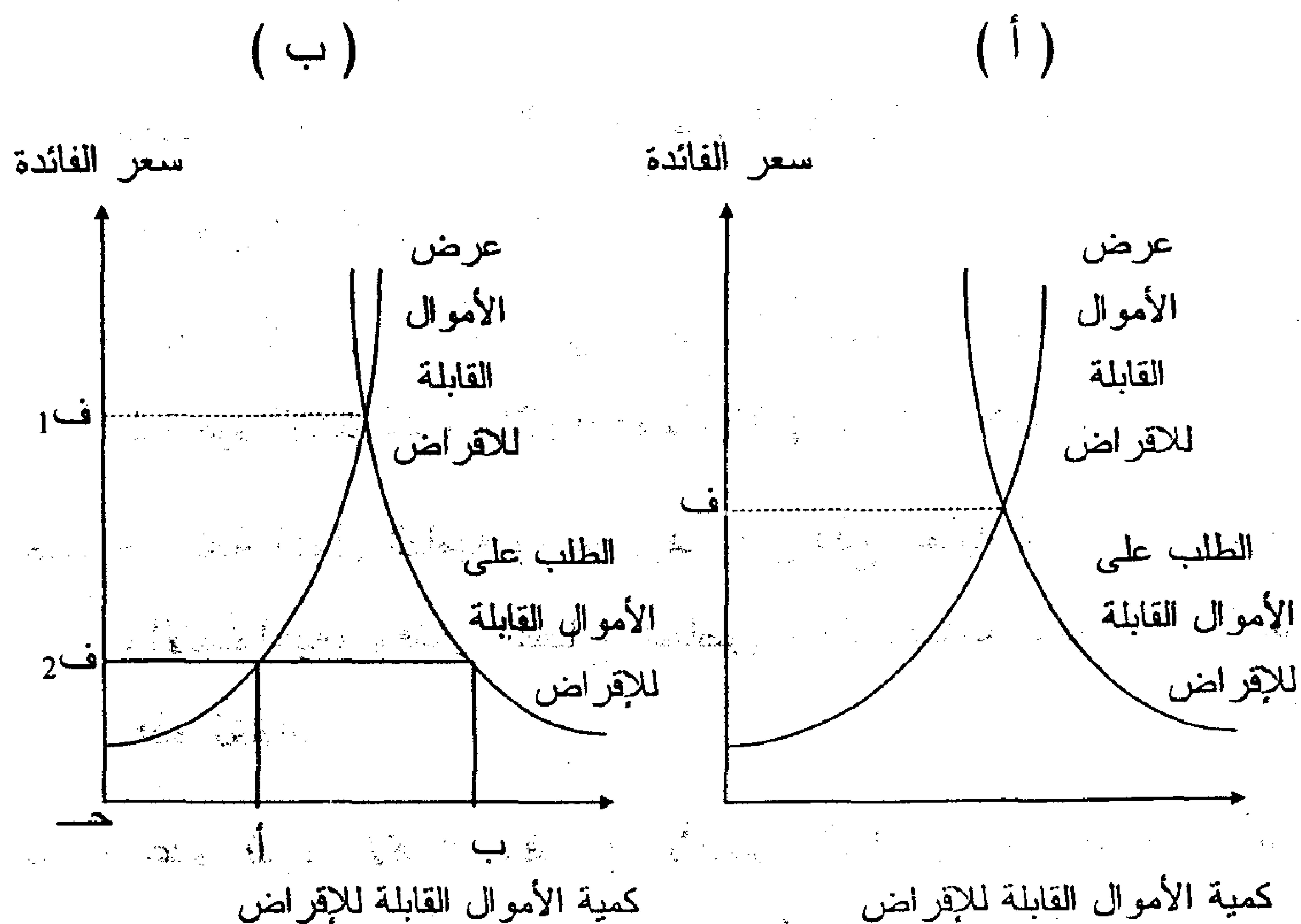
القروض يجعل محفظة الاستثمار أقل تنوعاً فيزيد من مخاطر الائتمان ويقلل من الأرباح، مما يدعو البنوك في النهاية إلى رفع أسعار الفائدة. كل هذه الأمور – زيادة المخاطر، رفع أسعار الفائدة، نقص الأرباح – تؤدى في النهاية إلى الحد من نشاط المصارف وكذلك التأثير على حجم الائتمان. ويترتب على ذلك أن يتخذ منحنى عرض الأموال القابلة للإقراض الوضع الموضح في الشكل رقم ([illegible])، فالتصور في رؤوس الأموال في ظل تهافت الطلب عليها يؤدى إلى ارتفاع أسعار الفائدة. وكان المفروض أن يترتب على ذلك زيادة في عرض الأموال من مصادر خارجية، إلا أن مجموعة من العوامل أهمها – قلة المعلومات ووجود المخاطر وتوقع انخفاض القيمة الخارجية للعملة والقيود التي تفرضها الحكومات على حركات رؤوس الأموال وتعدد أسعار الفائدة – تحول دون ذلك.

يتضح من الجزء (أ) في هذا الشكل أن العرض المحدود والطلب الكبير على الأموال القابلة للاقتراض، لابد وأن يؤدى إلى ارتفاع سعر الفائدة السوقي إلى المستوى التوازني (ف).

ويتضح من الجزء (ب) من هذا الشكل أن أسعار الفائدة كثيراً ما تكون أقل في الدول النامية عنها في الدول المتقدمة، وذلك نتيجة للتدخل الحكومي في جانبي الادخار والاستثمار عن طريق وسائل الرقابة ويظهر هذا في مجال الائتمان المختار – فمن الشكل يتضح أن تحديد سعر الفائدة عند المستوى ($ف_2$)، أى أسفل سعر التعادل ($ف_1$)، فإنه يتعين تقنين القروض أى توزيع المقدار (حـ أ) من القروض بين المقترضين بطريقة ما، في الوقت الذي يرغبون فيه في الحصول على (حـ ب).

شكل رقم (6-1)

الطلب والعرض على الأموال المحلية



ثانياً- مدخرات قطاع الأعمال العام

كان دور الدولة في التدخل في الشئون الاقتصادية محدوداً، فطوال فترة طويلة لم يتعد الدور الاقتصادي للحكومات إقامة مشروعات البنية التحتية والاستثمارات الاجتماعية وإدارتها وتطويرها، وذلك لأهميتها القصوى للمجتمع في تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي من ناحية، إضافة إلى قيام الحكومات في عديد من الدول الرأسمالية بإنشاء المشروعات التي لا يقوى الأفراد على إقامتها.

هذا الوضع تغير في الآونة الأخيرة، وخاصة في الدول النامية نتيجة لمجموعة من الأسباب نكتفي بالإشارة إلى أهمها والتي تتلخص فيما يلي:

أ – حصول معظم الدول النامية على استقلالها ورغبتها وسعيها نحو الخروج من إسار التبعية.

ب – التغير في دور الدولة في النشاط الاقتصادي نتيجة ذيوع وانتشار المفاهيم الاشتراكية خلال فترة طويلة (1945 – 1985).

جـ – رغبة الدول النامية وإصرارها على دفع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وفشل القطاع الخاص واقتصاديات السوق في تحقيق هذه الغاية.

د – عدم قدرة الأفراد وقطاع الأعمال الخاص على تدبير الأموال المطلوبة لتنفيذ الاستثمارات الطموحة التي ترغب الدول النامية في تحقيقها، ومن ثم، كان من المنطقي ارتياد الحكومات هذا الميدان.

ولهذا قد أصبح لدى معظم الدول النامية في الوقت الحاضر قطاعاً عاماً يقوم بشطر كبير من النشاط الاقتصادي، ويقع على عاتقه تنفيذ القسم الأكبر من خطط وبرامج التنمية. فقد صاحب التحولات الاقتصادية في مصر أثر قيام ثورة يوليو 1952 إقامة مشروع الثلاث سنوات للتصنيع (1956 – 1959)، ثم قامت الحكومة بفرض التأميمات والحراسات، وبرز القطاع العام وتزايد دوره واستئثاره ببعض القطاعات الاقتصادية بأكملها، مثل: قطاع المصارف والتأمين وسيطرته على قطاعي التجارة الخارجية والصناعة. إلا أن فشل القطاع العام في تحقيق الأهداف المنوط

عليه القيام بها أدى إلى تراجعه وعلى الأخص في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي وبذلك زاد دور القطاع الخاص، حيث أولته الدولة في مصر وعديد من الدول النامية اهتماماً أكبر.

ويمكن حساب الدخل الصافي لقطاع الأعمال العام بنفس الطريقة التي ذكرناها لحساب الدخل الصافي لقطاع الأعمال الخاص، عدا أن صافى الأرباح لا يظهر ضمن بنود التكاليف لأيلولته إلى الدولة.

وبصفة عامة فإن العوامل التي تحدد حجم مدخرات قطاع الأعمال العام تتمثل في:

أ – **السياسة السعرية للمنتجات**، إذ أنها كثيراً ما لا تخضع لاعتبارات التكاليف والسوق، فكثيراً ما تتحدد الأسعار طبقاً لاعتبارات اجتماعية أو سياسية وفى حالات أخرى تحوى أرباحاً احتكارية.

ب – **السياسة السعرية لمستلزمات الإنتاج**، بدورها كثيراً ما لا تخضع لاعتبارات التكاليف والسوق، إذ كثيراً ما تحوى قدراً من الدعم.

جـ – **سياسة التوظف والأجور**، إذ كثيراً ما تفرض الدولة على شركات القطاع العام عمالة زائدة وعلى الأخص في ظل التزام عديد من الدول النامية – كما كان الوضع في مصر إلى وقت قريب – بتشغيل خريجي المعاهد والجامعات والإسهام في حل مشكلة البطالة. هذا بالإضافة إلى تحديد أجور لا ترتبط بالكفاءة الإنتاجية وتقرير مكافآت وعلاوات دون النظر إلى نتائج الأعمال.

د – **مستوى الكفاءة الإنتاجية**، فتشير البيانات إلى انخفاض مستويات الأداء في شركات القطاع العام عنها في المشروعات الخاصة،

ويرجع ذلك أساساً إلى اختفاء عنصر الدافع الخاص من ناحية، وإلى تمتع مشروعات القطاع العام في حالات عديدة بالاحتكار، ومن ثم، صعوبة الاهتداء إلى معدلات الأداء الصحيحة. ونلمس في الآونة الأخيرة – في مصر وغيرها – ارتفاع أصوات المطالبين بتصفية شركات القطاع العام إلى جانب آخرين يرون الإبقاء عليه مع تعديل مساره وإدارته بطريقة لا تختلف عن إدارة المشروعات الخاصة.

المبحث الثالث

الادخار الحكومي

يتحقق الادخار الحكومي بالفرق بين الإيرادات الحكومية الجارية والمصروفات الحكومية الجارية، فإذا كان هناك فائضاً اتجه إلى تمويل الاستثمارات وتسديد أقساط الديون – في حالة مديونية الحكومة – أما إذا زادت النفقات الجارية عن الإيرادات الجارية، أى في حالة وجود عجز، فإنه يتم تمويله عن طريق السحب من مدخرات القطاعات الأخرى أو عن طريق طبع نقود جديدة. وتعمل الحكومات دائماً على تنمية مواردها وعلى ضغط نفقاتها بغية تحقيق فائض توجهه إلى ضروب ومجالات الاستثمار والتنمية المستهدفة.

وتتمثل أهم إيرادات الدولة الجارية في حصيلة الضرائب، وتعتبر الضرائب لوناً من ألوان الادخار الإجباري وتمثل اقتطاعاً نهائياً من جانب الدولة من دخول الأفراد. وكثيراً ما تجد الدولة صعوبة للاهتداء إلى الضرائب التي تعود عليها بأكبر حصيلة ممكنة ولا تؤدي إلى إعاقة النشاط الاقتصادي أو محاولة التهرب منها.

وتنقسم الضرائب إلى قسمين رئيسيين، **أولهما الضرائب المباشرة** التي يتحمل بعبئها من يقوم بدفعها، **وثانيهما الضرائب غير المباشرة التي** يستطيع من يقوم بدفعها من نقل عبئها إلى الآخرين. وتلاءم الضرائب غير المباشرة اقتصاديات الدول النامية، بينما تلاءم الضرائب المباشرة اقتصاديات الدول المتقدمة - وسوف نناقش جوانب هذين الشكلين من الضرائب بادئين بالضرائب غير المباشرة لأهميتها في الدول النامية. وهنا يتعين أن نميز بين الضرائب على الصادرات والضرائب على الواردات.

فيما يتعلق بالضرائب على الصادرات - وهى الأقل أهمية كما سنرى بعد قليل - فإن البلاد النامية طالما تخصصت في إنتاج وتصدير قلة من المنتجات كما في حالة الهند - القطن والشاي والجوت - والبرازيل - البن والسكر والقطن - وهكذا بالنسبة لمعظم الدول النامية. فإذا كانت الدولة تتمتع بمركز احتكاري في السوق الدولية لسلعة ما فإن أنسب أشكال الضرائب هى رسوم الصادرات، التي يتحمل المستوردون الأجانب بها أو بمعظمها، بمعنى أن الأجانب في هذه الحالة يتحملون بقدر من تكاليف التنمية في البلد المصدر، أما في حالة عدم تمتع الدولة بمركز احتكاري، فإن أنسب أنواع الضرائب هى الضرائب على رقم الأعمال شأنها شأن الدول التي تستهلك القدر الأكبر من إنتاجها. وتشير تجارب الدول إلى انتشار الضرائب على الصادرات في الماضي، فعلى سبيل المثال لجأت شيلي وهى التي تتمتع باحتكار إنتاج وتصدير الأسمدة المعروفة " نترات شيلي " إلى فرض رسوم صادرات بنسبة 25% من قيمتها، كما لجأت حكومة سريلانكا إلى فرض رسوم صادر على صادراتها من الشاي،

كذلك كانت حكومة مصر تفرض ضرائب على صادراتها من الأقطان الطويلة التيلة.

ونجاح تلك السياسة يتوقف على من الذي يتحمل بعبء الضريبة، فإن تحمل بها قطاع الإنتاج المحلى، فإن رسوم الصادرات لا تؤدى إلى أية زيادة في عرض رؤوس الأموال والأمر حينذاك لا يعدو غير تحويل في الدخول. أما إن تحمل بها المستوردون الأجانب فإن هذا يعنى مساهمة القطاع الخارجي في عرض الأموال والمدخرات المطلوبة لعملية التنمية الاقتصادية. وتعتبر الضرائب على الصادرات في الكثير من الحالات مخففة للتضخم النقدي، إذ أنها تمتص قدراً من التضخم الوافد من الخارج، إضافة إلى إمكان الإفادة من الفارق بين التكاليف المحلية والأسعار في الأسواق الأجنبية وذلك بامتصاص فائض الربح. فإذا لم تتعد رسوم الصادر هذا الحد فإن الصادرات لا يخشى عليها من النقصان ويمكن أن تسهم في تمويل برامج التنمية الاقتصادية.

ومع ذلك فلا يجب أن نبالغ في أهمية واستمرارية هذا المصدر من مصادر الادخار. فاعتماد خطة التنمية الاقتصادية إلى حد كبير على تلك الضرائب غير المباشرة – كالضريبة على رقم الأعمال ورسوم الصادرات – قد يكون من الخطورة بمكان، حيث أن تلك الإيرادات عرضة للتقلبات تبعاً للأوضاع الاقتصادية الخارجية. فإذا ساءت الظروف الطبيعية أو تدهورت الأحوال الاقتصادية في الدول المستوردة، فإن حصيلة صادرات الدول النامية لابد وأن تتأثر بالتبعية، وبالتالي، تتأثر خطة التنمية وتصبح الدولة غير قادرة على تنفيذ عديد من المشروعات والأعمال. وفى ختام هذا العرض الموجز للضرائب على الصادرات نشير

إلى تناقص أهميتها في السنوات الأخيرة، حيث أصبح هم الدول العمل على زيادة صادرتها لمقابلة أعباء التنمية الاقتصادية من ناحية، ولتفادى تفاقم عجز موازينها التجارية من ناحية أخرى. ومن هنا أقلعت عديد من الدول عن فرض ضرائب على الصادرات، بل نجدها على العكس تلجأ إلى أساليب السياسات التجارية والنقدية لدفع عجلة الصادرات، منها دفع إعانات ظاهرة أو مستترة للمصدرين ومنها إعادة ما سبق ودفعه المصدر من ضرائب على مدخلات إنتاج السلعة " **الدروباك** "، ومنها تزويد المصدرين بقروض مدعمة.

أما القسم الأهم من الضرائب غير المباشرة فيتمثل في الضرائب على الواردات، التي تمثل حصيلتها المصدر الأول للموارد المالية الحكومية في الدول النامية. **إلى جانب الأهداف المالية للضرائب على الواردات فإنها كثيراً ما تفرض لأغراض أخرى لعل أهمها:**

أ – كثيراً ما يكون الهدف من فرض الضرائب على الواردات تحديد المستورد من السلع موضع الضريبة وحماية المنتجين المحليين من المنافسة الأجنبية، وذلك دعماً للصناعة المحلية والتوسع في سياسة الإحلال محل الواردات الأجنبية.

ب – تفرض الدولة في بعض الحالات والظروف ضرائب على الواردات بقصد تحديد المستورد من السلع الاستهلاكية، وذلك حتى يتسنى لها توجيه النقد الأجنبي المحدود نحو استيراد سلع أكثر أهمية للاقتصاد القومي، مثل: العدد والآلات ومستلزمات الإنتاج وقطع الغيار.

خـ - كثيراً ما تفرض الدولة ضرائب على الواردات - ضرائب حامية - بهدف عدم استيرادها من ناحية، أو تحمل الفئات القادرة على دفع الضرائب المرتفعة بها من ناحية أخرى.

إضافة إلى الضرائب على الواردات والصادرات توجد صور أخرى للضرائب تلاءم طبيعة الدول النامية بعضها ينطوي تحت الضرائب المباشرة، وبعضها تحت الضرائب غير المباشرة، فتحصل عديد من الدول النامية على إتاوات مقابل ما تمنحه من امتيازات وعقود لاستغلال مواردها الطبيعية، توجه حصيلتها إلى موارد الدولة. ومنذ الخمسينيات من القرن الماضي شهد هذا المورد تغيرات هائلة، حيث قامت معظم الدول النامية باستغلال ثرواتها المعدنية بالوسيلة التي تعود عليها بأكبر دخل ممكن، ومن أمثلة ذلك التطورات التي شهدتها عقود النفط في الدول العربية، ومنها مصر من تغيرات عادت عليها بأكثر مما كانت تحصل عليه من عقودها التقليدية.

كذلك فإن عديداً من الدول النامية أصبحت تشارك أصحاب الثروات - العقارية وغير العقارية - في الزيادة التي تحققت لملكياتهم نتيجة أعمال التنمية. فلاشك أن حفر الترع والمصارف ورصف الطرق والتوسع في تخطيط المدن وغير ذلك من الأعمال يزيد من قيم الثروات، وحينئذ فإن من حق الدول أن تحصل على كل الزيادة أو معظمها من أصحاب تلك الثروات، إذ ليس لهم من فضل في ذلك.

كذلك يتعين أن تشارك الدول الأفراد والشركات والهيئات فيما يحصلون عليه من أرباح إضافية ترتبت عن مشروعات التنمية، إذ كثيراً ما يتطلب الوضع حظر الواردات أو تحديدها أو تقديم الحكومات من دعم

ومساعدات للمنتجين، مما يؤدى إلى زيادة أرباح تلك المشروعات، حينذاك يصبح من حق الدولة المشاركة في تلك الأرباح.

إلى جانب ذلك فيجب على الدول النامية ألا تهمل الضرائب المباشرة كالضرائب على الأرباح والقيم المنقولة والدخل والتركات وغيرها. فلاشك أن أهمية الضرائب المباشرة تزيد بنمو الاقتصاد القومي وتزيد التشابك بين قطاعاته. كذلك يتعين على الحكومة أن تزيد من الوعي الضريبي بالوسائل المختلفة وخاصة أن الهدف من هذه الضرائب ليس فقط هدفاً إيرادياً، بل أن الجانب الاجتماعي والعمل على تقليل الفوارق بين الطبقات وتحقيق العدالة الاجتماعية لا يقل أهمية.

أما عن النفقات الحكومية الجارية فتتمثل في الإنفاق العام أى إنفاق على ما تقدمه الدولة من خدمات عامة في مجالات الأمن والدفاع والتعليم والصحة ومشروعات المنافع العامة الأخرى. وكذلك ما يطلق عليه بالنفقات التحويلية التي تتمثل في الإعانات والدعم وفوائد وأقساط الدين العام. ولاشك أن زيادة الدور الملقى على الحكومات من نواحي توفير الضروريات والسعي المستمر نحو رفع الأحوال المعيشية للمواطنين يحتاج إلى موارد مالية ضخمة. ومن هنا يتعين أن تسعى الحكومات إلى زيادة مواردها المالية دون أن يترتب على ذلك آثاراً سلبية على الإنتاج. ومن الناحية الأخرى، يتعين عليها أن تحسن استخدام تلك الموارد وذلك حتى لا تضطر إلى أسلوب التمويل بالعجز، وما يترتب على ذلك من آثار تضخمية تعوق عملية التنمية.

ونورد فيما يلي بعض القواعد التي تؤدى إلى زيادة موارد الدولة المالية وإلى زيادة فاعلية وكفاءة الإنفاق الحكومي:

أ - **تطوير النظام الضريبي**، من خلال إعادة النظر في قوانين الضرائب ونظم التقدير والتحصيل.

ب - **استحداث ضرائب ملائمة جديدة**، بهدف إخضاع جميع الأنشطة ومنع التهرب الضريبي، وذلك حتى يتحقق ركن العدالة.

حـ - **ترشيد الإنفاق العام**، بوسائل مختلفة منها استخدام أسلوب الثواب والعقاب.

د - **الإقلاع تدريجياً عن التوسع في اعتمادات الدعم**، وما يترتب عليها من زيادة الاستهلاك.

هـ - **التخلص من العمالة الزائدة**، وخلق فرص عمالة منتجة في قطاعات الاقتصاد القومي الأخرى.

المبحث الرابع

الادخار الإجباري عن طريق التضخم

عالجنا فيما سبق الادخار الاختياري وأظهرنا أهميته لموارد التمويل المحلى، إلا أن عدم كفايته لمواجهة متطلبات التنمية كثيراً ما يؤدى إلى التجاء الدولة إلى مصادر الادخار الإجباري، لذلك كثيراً ما تلجأ الحكومات إلى اقتطاع جانب من الدخول والموارد الحقيقية للأفراد. وسبيلها إلى ذلك إنفاق قوة شرائية جديدة تقترضها من الجهاز المصرفي، وذلك لتغطية عجز تستحدثه في الميزانية. وعادة ما يترتب على الإنفاق التضخمي زيادة في المستويات العامة للأسعار بمعدل أعلى من ارتفاع الدخول النقدية. يعنى هذا أن الدخول الحقيقية للأفراد قد انخفضت

وانخفاضها معناه إجبار الأفراد على إنقاص حجم استهلاكهم أو إجبارهم على تكوين ادخار حقيقي من وجه نظر المجتمع أو الطبقة التي زادت دخولها النقدية بمعدل يفوق الزيادة في الأثمان – وهى في هذه الحالة الحكومة.

وكذلك يتم عن طريق التضخم نقل الثروة من المستهلكين في صورة أسعار مرتفعة إلى المنتجين في صورة أرباح استثنائية. هذه الطريقة تعتبر حافزاً مهماً على التوسع في الإنتاج وإعادة استثمار الأرباح.

ويحدثنا التاريخ النقدي عن أهمية الأرباح كحافز على التوسع في التكوين الرأسمالي. فزيادة معدلات الأرباح تزيد من معدلات تجميع رؤوس الأموال فتزيد معدلات التنمية، يتحقق ذلك عن طريق ما يسميه **كينز بالتضخم الربحي.**

وفى هذا الصدد يقول كينز أن ظاهرة التضخم الربحي كانت سبباً في زيادة اكتشاف المعادن النفيسة، مما أدى إلى ارتفاع مستويات الأسعار في وقت تخلفت فيه التكاليف وخاصة معدلات الأجور. أدى هذا الوضع إلى اتجاه القدر الأكبر من الأرباح إلى رجال الأعمال، وقد حدث ذلك في أسبانيا وفرنسا وإنجلترا، غير أن ظاهرة التضخم الربحي في أسبانيا كانت أقل شأناً عنها في كل من فرنسا وإنجلترا، كما أنها كانت لفترة قصيرة. يرجع ذلك إلى أن الزيادة في النقد في أسبانيا كانت من نصيب الطبقات الحاكمة والأرستقراطية، فلم تنعكس في الإنفاق على الاستثمار الحقيقي. أما في كل من إنجلترا وفرنسا فإن الزيادة في النقد كانت في معظمها من نصيب الطبقة المخاطرة، التي تتألف من رجال الأعمال والممولين والتجار،

وانعكست في نهاية الأمر في الإنفاق على الاستثمار الحقيقي. ولقد أيد " **وليم أرثر لويس** " وجهة النظر القائلة بأن التضخم وما يترتب عليه من أرباح استثنائية لعبت دوراً مهماً في تحقيق القفزة الكبيرة في تكوين رؤوس الأموال في إنجلترا في الفترة (1750 – 1815).

وهكذا توجد حجج قوية تؤكد أن السبب الأساسي في قيام ونمو الرأسمالية الحديثة، ترجع إلى زيادة مستويات الأسعار فوق مستويات التكاليف وعلى الأخص مستويات الأجور أى يرجع إلى " **التضخم الربحي** " الذي شكل عاملاً مهماً في تكوين رأس المال في الدول الغربية.

وبالرغم من أن التضخم يعتبر من الوسائل المهمة لتكوين الادخار الإجباري، إلا أن عديداً من المآخذ توجه إليه. حقيقة أنه قد يخلق جواً ملائماً للتوسع في الإنتاج إذا كانت هناك موارد معطلة، إلا انه يترتب عليه ازدياد الفروق في دخول الأفراد لأنه يؤدى إلى زيادة دخول طبقة أرباب الأعمال والتجار، وإلى إفقار أصحاب الدخول الثابتة أو شبه الثابتة. كذلك فليس هناك ما يضمن إعادة استثمار الأرباح المترتبة على التضخم في مشروعات التنمية الاقتصادية، أضف إلى هذا أن التضخم إن تجاوز حدوداً معينة فقد يترتب عليه فقدان الثقة في العملة وتدهور ميزان المدفوعات بسبب الإقبال على الواردات الأجنبية. واختلال ميزان المدفوعات فيه وحده الكفاية لعرقلة التقدم الاقتصادي وخاصة إذا كانت الدولة تعتمد على الاستيراد في توفير حاجاتها من سلع الإنتاج.

ويؤدى التضخم في الدول النامية إلى زيادة في دخول بعض الفئات وما يترتب على ذلك من زيادة في الإنفاق فزيادة في الاستيراد، إذ أن الميل الحدي للاستيراد في تلك الدول يميل إلى الارتفاع فتزداد واردات

الدولة من السلع الكمالية والسلع الاستهلاكية المعمرة ويزداد الإنفاق على أوجه غير مرغوب فيها، كذلك يؤدى التضخم إلى انتشار المضاربة عن طريق محاولة المتعاملين الحصول على أقصى أرباح ممكنة.

وعلى الدول النامية التي ترغب في تحقيق أكبر فائدة ممكنة من التضخم في حل مشكلات تدبير المدخرات أن تعمل على زيادة إنتاجها من السلع والخدمات، مما يحول دون استمرار ارتفاع معدلات الأسعار، ذلك لأن الدول النامية لابد وأن تتعرض لقدر من التضخم كنتيجة لتنفيذ برامج التنمية. فالتنمية الاقتصادية تؤدى إلى زيادة الدخول، مما يؤدى إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات وخاصة الغذائية والأساسية الأخرى. لذلك يتعين على الدولة أن تزيد من إنتاجها الزراعي ومن إنتاج المشروعات الجديدة، وإلا فإن التنمية ستؤدى إلى ارتفاع الأسعار وما ينجم عن ذلك من مشكلات قد تعوق التنمية.

وسياسة التمويل التضخمي في الدول النامية، وإن بدت ناجحة في تمويل التوسع في النشاط الاقتصادي في فترات الحروب، إلا أنها غالباً يكون مشكوك فيها في الأوقات العادية، وذلك بسبب حساسية البلاد المتخلفة للتضخم النقدي ويمكن إرجاع هذه الحساسية إلى:

أ – **قلة أو عدم مرونة عرض عناصر الإنتاج**، فالزراعة وهى التي تقوم بإنتاج القسم الأكبر من سلع الاستهلاك يتعذر تحقيق زيادة في إنتاجها في الفترة القصيرة، وعلى ذلك فالزيادة في كمية النقود تنعكس في زيادة مستويات الأسعار.

ب – **نظراً إلى أن إنشاء البنوك المركزية لم يتحقق إلا حديثاً** ونظراً، لضيق نطاق سوق النقد والمال في تلك الدول فإننا نلمس عجز هذه البنوك عن مكافحة التضخم كما نلمس ضعف فاعلية أسلحتها التقليدية.

حـ – **التوتر الاجتماعي الذي ينجم عن انخفاض الدخول الحقيقية للطبقات الفقيرة كنتيجة للتمويل التضخمي.**

د – **يؤدى التضخم في الدخول النقدية إلى إحداث ضغط على الميزان التجاري**، لأن ميل الأفراد الحدي إلى الاستيراد كبير كما سبق ورأينا، وهذا يؤدى إلى وجود عجز كبير في ميزان المدفوعات، مما يستدعى الدولة إلى وضع قيود وتنظيمات على الاستيراد والتي تؤدى بدورها إلى منع تسرب القوة الشرائية الفائضة إلى العالم الخارجي، فتكون النتيجة توجيه تلك القوى الشرائية إلى الأسواق المحلية، مما يدفع الأسعار المحلية إلى الارتفاع.

وبالرغم من تلك المآخذ، فإن التضخم كثيراً ما أدى إلى نجاح سياسات التوسع الصناعي في عديد من الدول، مما دفع بعجلة التنمية وحقق تقدماً اقتصادياً.

وقد أثبتت التجربة الروسية نجاح سياسة التضخم لتمويل التوسع الإنتاجي دون أن تكون مصحوبة بزيادة في الفروق بين الطبقات؛ ذلك لأن الدولة حصلت على كل الزيادة في الأسعار واستخدمتها بدورها في عمليات التوسع الإنتاجي. ونجحت سياسة التضخم في الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وغيرها من الدول الصناعية أثناء الحرب العالمية الأخيرة وبعدها في تمويل التوسع في الإنتاج الحربي ودون أن تكون مصحوبة بزيادة ملموسة في الفروق بين الطبقات، وذلك عن طريق

زيادة معدلات الضرائب والتوسع في تطبيق مبدأ التصاعد فيها. كذلك أدى التضخم في اليابان في الفترة من 1870 إلى 1914 إلى المساهمة في توفير المدخرات وحل مشكلة التمويل، إذ أن المنشآت التي حققت أرباحاً وفيرة أعادت استثمارها. كذلك قامت الدولة بفرض ضرائب مرتفعة على القطاع الزراعي حتى تتحول المدخرات منه إلى القطاعات الأخرى.

وفى مصر أدى التضخم الذي اجتاحها أثناء الحرب العالمية الثانية إلى تراكم مدخرات كبيرة في صورة أرصدة أجنبية، كان الأمل معقوداً على استخدامها في تمويل مشروعات التنمية الاقتصادية بعد الحرب مباشرة. ولقد بلغت هذه الأرصدة في نهاية عام 1945 أكثر من 400 مليون جنيه إسترليني، أى ما يقرب من خمس الدخل القومي خلال تلك الفترة. ولم تتمكن مصر لأسباب سياسية واقتصادية من توجيه تلك المدخرات نحو مشروعات الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي.

كذلك يقال أن بالدول النامية موارد اقتصادية معطلة متمثلة في القوى العاملة والأراضي الزراعية والثروات المعدنية وغيرها – فإذا توافرت المدخرات وليكن عن طريق التوسع في الإصدار النقدي– فإن ذلك قد يمكن تلك الدول من استغلال مواردها، إلا أننا يتعين أن نشير إلى عدم وفرة معظم مقومات التنمية في الدول النامية. فالأيدي العاملة تحتاج إلى تدريب وتوجيه معين وهى تفتقر إلى الفنيين وفئات المنظمين، هذا بالإضافة إلى شدة حاجتها إلى سلع الإنتاج وأدواته من العالم الخارجي. وعلى ذلك فإن الجهاز الإنتاجي في الدول النامية يعتبر قليل المرونة، إذ

أن عديد من مقومات الإنتاج -. كالخبرة والدراية والمقدرة على تحمل المخاطر ومدى اتساع السوق – كثيراً ما لا تتوافر.

ولاشك أن أهمية الإصدار النقدي الجديد في مراحل التنمية الاقتصادية الأولى محدودة، حيث تكون الدولة في حاجة إلى أموال أجنبية للحصول على المعدات والأدوات والخبرات الأجنبية. أما في المراحل التالية فإن الإصدار الجديد يكون له أهمية تختلف من دولة إلى أخرى تبعاً لمدى مرونة الجهاز الإنتاجي وأهمية الموارد المحلية.

وفى خاتمة هذا التحليل نلخص الوضع الخاص بالتضخم – كوسيلة تكوين المدخرات في الدول النامية. فيؤدى التضخم إلى ارتفاع مستويات أثمان المواد الغذائية الاستهلاكية الأخرى، مما يترتب عليه عدم مقدرة أصحاب الدخول المتوسطة والمنخفضة على الادخار. كذلك يعمل التضخم على إحجام قدوم رؤوس الأموال الأجنبية، وربما إلى هروب بعض رؤوس الأموال الوطنية إلى العالم الخارجي، خوفاً من احتمال تدهور قيمة العملة المحلية. وأخيراً فإن ارتفاع مستويات الأسعار في الدول النامية يجعل منها سوقاً رديئاً للتصدير وصالحاً للاستيراد، مما يترتب عليه زيادة عجز في معاملاتها مع العالم الخارجي وبذلك تتأثر حصيلة دخلها من العالم الخارجي. وجدير بالذكر أن الدول التي تتبع النظام الاشتراكي أكثر قدرة على التحكم في مصادر التضخم وآثاره بالمقارنة مع الدول التي تتبع النظام الرأسمالي.

المبحث الخامس

التمويل المصرفي

تعتبر المصارف – بأشكالها المختلفة – أهم المنشآت المالية في تزويد قطاع الأعمال بالاحتياجات التمويلية المتنوعة نظراً لعدم كفاية مواردها الذاتية.

وتتمثل احتياجات قطاع الأعمال سواء كان عاماً أو خاصاً وسواء كان يعمل في مجال الصناعة أو الزراعة أو التجارة أو الخدمات الأخرى، في تمويل كل من رأس المال الثابت ورأس المال العامل، أى تتمثل في احتياجاتها إلى كل من القروض الطويلة والمتوسطة والقصيرة الأجل.

ففيما يتعلق بتمويل الأصول الثابتة، فعادة تقوم بها البنوك المتخصصة – العقارية والزراعية والصناعية – وكذلك بنوك الاستثمار، وفي بعض الحالات تقوم بها البنوك التجارية في ظل معايير معينة ووفقاً للتشريعات والتنظيمات المصرفية وضوابط البنوك المركزية.

وفيما يتعلق بتمويل رأس المال العامل، وذلك لمقابلة المخزون السلعي واحتياجات التشغيل النقدية – من أهمها المرتبات والأجور ومقابلة احتياجات التمويل الإضافية التي تفرضها طبيعة عملية التشغيل، التي تختلف من صناعة إلى أخرى – فتقوم بها البنوك التجارية وكذلك البنوك المتخصصة. فمثلاً تحتاج الصناعات القطنية ومضارب الأرز ومطاحن الغلال ومعاصر الزيوت إلى مبالغ طائلة لتكوين مخزون من مستلزمات إنتاجها الرئيسية – الغزل، الأرز، القمح، البذور الزيتية – نظراً لطبيعتها

الموسمية، ويتم التمويل هنا عن طريق القروض المصرفية متوسطة الأجل وقصيرة الأجل.

أولاً – البنوك البريطانية والبنوك الألمانية:

كانت البنوك البريطانية – وهى أقدم البنوك في العالم – تلتزم بالإقراض القصير الأجل أخذاً بمبدأ الحيطة والحذر في الوقت الذي كانت المنشآت الصغيرة والتجارية وغيرها تقوم بتمويل استثماراتها من مواردها الذاتية – وخاصة من أرباحها الكبيرة التي كانت تحققها – وكذلك عن طريق إصدار الأسهم والسندات للاكتتاب العام، ولم تظهر الحاجة – في بريطانيا – لمؤسسات متخصصة في الإقراض المتوسط والطويل الأجل إلا ابتداء من نهاية القرن التاسع عشر، حيث ظهرت بنوك الاستثمار والأعمال وبنوك الإصدار، أما في دول القارة الأوروبية نظراً لتأخر قيام الثورة الصناعية بالمقارنة مع بريطانيا – يقدر المؤرخون قيام الثورة الصناعية في بريطانيا حوالي منتصف القرن الثامن عشر على حين يحددونها في فرنسا حوالي 1825 وفي ألمانيا وبلجيكا حوالي 1850. لذلك برزت الحاجة في دول القارة إلى قدر كبير من الأموال، إذ اخذ التصنيع ينتشر بمعدل أسرع منه في بريطانيا وظهرت الحاجة إلى الالتجاء إلى البنوك التجارية للمشاركة في تمويل الصناعة وخاصة وأن الأسواق المالية لم تكن قد نمت بالدرجة التي تستطيع من خلالها تمويل الاستثمار الكبير المطلوب. لذلك جاءت التجربة الألمانية مختلفة تماماً عن التجربة البريطانية، حيث شاركت البنوك التجارية في إقامة المشروعات الصناعية ووفرت لها التسهيلات الطويلة الأجل إلى جانب القروض القصيرة الأجل، ولعل أهم ما يميز البنوك الألمانية عن البنوك البريطانية

هو علاقتها القوية بالتنظيم الصناعي. فكل البنوك هناك كان يمكن اعتبارها بنوك أعمال تزود الصناعة ليس فقط بالائتمان القصير الأجل، وإنما كذلك برؤوس الأموال الثابتة، لذلك كان دورها واضحاً في تحقيق النهضة الصناعية بمعدلات سريعة، فاشتركت في إقامة عديد من الصناعات، كما كانت ممثلة في مجالس إدارة عديد من الشركات، وكان من نتائج ذلك أن جاء التقدم الصناعي في ألمانيا سريعاً ورشيداً، كما أدى إلى قيام الاحتكار ممثلاً في **الكارتل " Cartel "**. فحيث كان للبنوك مصالح في المشروعات والشركات كان لابد من تنظيم مصالحها عن طريق الكارتل وعن طريق تنظيم الاتفاقات التي تنظم الأسعار وتحدد الإنتاج وتوزيع الأسواق بين المنتجين.

هذا وقد سلك بنك مصر المنهج الألماني، فأسهم في إقامة عديد من المشروعات الصناعية والخدمية في مصر. فحتى إنشاء بنك مصر عام 1920 كان نشاط البنوك يقتصر على تمويل التجارة الخارجية، وخاصة تمويل محصول القطن ولم تكن تقوم بدور إيجابي في إقراض الصناعة. يرجع ذلك إلى أن تلك البنوك كانت فروعاً لبنوك أجنبية – بنك باركليز والبنك العثماني كانت فروعاً لبنوك بريطانية، بنك الكريدى ليونيه وبنك الخصم الباريسي فروعاً لبنوك فرنسا – أنشئت أصلاً لتسهيل عملية الإقراض لرعايا دولهم، ثم تخصصت بعد ذلك في تمويل تجارة القطن، أما بنك مصر فقد أنشئ برؤوس أموال مصرية، يقوم بإدارته مصريون وكان قيامه بغرض إنشاء الصناعات المصرية وتدعيمها وتشجيع المشروعات الاقتصادية التي تعود بالنفع على الاقتصاد القومي. ولقد نجح البنك خلال فترة قصيرة نسبياً – خلال ثلاثين عاماً – في إنشاء أكثر من

عشرين شركة عملاقة متنوعة النشاط أصبحت فيما بعد من الركائز الأساسية للاقتصاد المصري، بل أصبحت بمثابة العمود الفقري للصناعة المصرية. ومع التطور المالي والنقدي الذي شهده العالم أثر الأزمة العالمية النقدية وما ترتب عليه من كساد كبير في ثلاثينيات القرن الحالي، ومع اتساع الأسواق النقدية والمالية خرجت البنوك التجارية البريطانية وتبعها البنوك التجارية في عديد من الدول الأخرى عن هذه السياسة الشديدة التحفظ، وأصبحت تقدم القروض المتوسطة والطويلة الأجل في ظل تنظيمات وضوابط اتفق عليها وفي ظل إشراف البنوك المركزية. فتغاضت البنوك البريطانية عن المبادئ الخاصة بعدم تمويل رأس المال الثابت، وذلك فيما يتعلق بالمشروعات التي يتوقع لها النجاح ومع أخذ ضمانات من الدرجة الأولى، كما أن بنوك القارة وغيرها - في ظل قيام البنوك المركزية وما تضعه من ضوابط وما تقوم به من إشراف - أصبحت تمنح القروض المتوسطة والطويلة الأجل. وهكذا تضاءلت الفروق بين سياسات الإقراض في الأنظمة المصرفية المختلفة.

ثانياً - البنوك التجارية والقروض متوسطة وطويلة الأجل:

نشير في هذا العرض المختصر لتطور الائتمان المصرفي إلى أن **الأسباب الرئيسية لقيام البنوك التجارية بالمشاركة في تقديم القروض متوسطة وطويلة الأجل تتلخص فيما يلي:**

1 - **يوجد قدر من موارد البنوك التجارية يمثل حقوق الملكية Equity** - رأس المال والاحتياطات والأرباح غير الموزعة - الذي عادة لا يمثل إلا نسبة محدودة إلى مجموع موارد البنوك التجارية. هذا القدر يمكن تخصيصه للقروض متوسطة وطويلة الأجل دون المساس

بحقوق المودعين، حيث لا توجد مخاطرة بالنسبة لودائع الأفراد والشركات والمؤسسات.

2 – **أصبح من المعلوم – من خلال التجربة – أن قدراً مهماً من الودائع الجارية يعتبر في حكم الموارد المستقرة نسبياً**، ولذلك فليس هناك من مشكلة أو مخاطرة إذا استخدم جزء من هذه الودائع المستقرة في الإقراض متوسط وطويل الأجل في ظل الأوضاع والظروف العادية.

3 – **لاشك أن في ظل قيام البنوك المركزية القوية وما تضعه من قواعد وتنظيمات**، تستطيع البنوك التجارية تقديم القروض متوسطة وطويلة الأجل، وعلى الأخص تلك التي تتمشى مع الصالح الاقتصادي العام، ذلك لأن البنوك المركزية في هذه الحالة يمكنها تقديم الكفالة المطلوبة.

ثالثاً – البنوك التجارية والبنوك المختصة:

تعتبر القروض والتسهيلات الائتمانية بأشكالها المختلفة أهم استخدامات البنوك لمواردها، **ففيما يتعلق بالبنوك التجارية:**

قد رأينا أنها تركز نشاطها في القروض القصيرة الأجل وبقدر محدود في القروض متوسطة وطويلة الأجل.

وتتمثل القروض قصيرة الأجل في: خصم الأوراق التجارية، قروض بضمانات عينية " البضائع والأوراق المالية والأوراق التجارية "، قروض بضمانات عقود التوريد، فتح الاعتمادات المستندية، قروض بضمانات شخصية أو دون ضمانات، كما تقوم بإصدار خطابات الضمان.

أما فيما يتعلق بالقروض متوسطة وطويلة الأجل، فإنها تقوم بها في الحدود الآمنة والتي لا تؤثر على سلامة وأمن الودائع بها. وتتمثل في قروض وإسهامات في مشروعات تتوفر لها سبل النجاح ومشروعات تستهدف الصالح الاقتصادي، وكثيراً ما تقدم لبعض البنوك غير التجارية في شكل مباشر أو عن طريق الاكتتاب في شهادات إيداع أو سندات تصدرها تلك البنوك.

أما فيما يتعلق بالبنوك المتخصصة فهي تتخصص في تمويل قطاعات وأنشطة معينة بهدف تنمية هذه القطاعات وهذه الأنشطة، وتعتمد هذه البنوك على مواردها الذاتية ومعظم قروضها تكون متوسطة وطويلة الأجل، ولذا، يندرج نشاطها في سوق رأس المال، ومن أهم أشكال البنوك المتخصصة ما يلي:

(1) **البنوك العقارية:** تقدم البنوك العقارية القروض لآجال متوسطة وطويلة – قد تصل إلى عشرين عاماً – للأفراد والشركات والمؤسسات وجمعيات البناء والمجالس البلدية وذلك لأغراض البناء وشراء الأراضي لتجزئتها واستصلاح الأراضي وإقامة مشروعات الري والصرف وغيرها، وتلعب رؤوس أموال البنوك العقارية واحتياطاتها – أى الموارد الذاتية – دوراً مهماً في عملية التمويل، كما أنها تحصل على قروض طويلة الأجل من السوق المالية أو بشكل مباشر أو عن طريق طرح سندات للاكتتاب العام. وتلعب الودائع دوراً ثانوياً نظراً لقلتها من ناحية وخضوعها لقواعد البنك المركزي، التي تهدف إلى الحفاظ على حقوق أصحابها.

(2) **البنوك الصناعية**: تقدم القروض متوسطة وطويلة الأجل اللازمة لإقامة المباني والعنابر والمستودعات وكذلك لشراء الآلات ومعدات الإنتاج، كما أنها تقدم القروض قصيرة الأجل التي تستخدم في عملية التشغيل، مثل: شراء مستلزمات الإنتاج ودفع الأجور والمرتبات ومصاريف التسويق والإعلان وغيرها.

وتتمثل قروض البنوك الصناعية في:

أ – القروض الخاصة بتمويل الأصول الثابتة وتتراوح مدتها بين ثلاثة وعشرة أعوام.

ب – التسهيلات الخاصة بتمويل عمليات تصدير المنتجات تامة الصنع لمدة تتراوح بين العام والثلاثة أعوام.

حـ – التسهيلات الخاصة بتمويل مستلزمات الإنتاج ومصاريف التشغيل والتي عادة لا تتجاوز العام.

وتقدم البنوك الصناعية القروض متوسطة وطويلة الأجل مقابل ضمانات عينية " الرهن العقاري والرهن التجاري ".

وكثيراً ما تراعى البنوك الصناعية أوضاع الصناعات الصغيرة من نواحي أسعار الفائدة والضمانات، كذلك كثيراً ما تقدم لها المشورة والنصح وتقوم بإجراءات دراسات الجدوى لها دون مقابل أو بمقابل رمزي.

وتعتمد البنوك الصناعية أساساً – شأنها شأن البنوك العقارية – على مواردها الذاتية " حقوق الملكية "، وعلى ما تحصل عليه من المنشآت المالية كالبنوك المركزية والبنوك التجارية وشركات

التأمين وصناديق الادخار، كما أنها كثيراً ما تطرح السندات طويلة الأجل للاكتتاب العام.

وفي حالات عديدة، كما في مصر تقوم الحكومة بتزويد البنوك الصناعية بالقروض السهلة، أو تقوم بضمانها في القروض السهلة التي تحصل عليها من الحكومات الأجنبية ومن المنظمات المالية العالمية " البنك الدولي، مؤسسة التمويل الدولية " ومن البنوك الإقليمية " البنك الأوروبي، البنك الأفريقي، صندوق الإنماء العربي، الأوبك ". فعلى سبيل المثال حصل بنك التنمية الصناعية المصري على ستة قروض من البنك الدولي عن طريق وزارة الاقتصاد المصرية بالدولار الأمريكي، على أن يتم السداد بالجنيه المصري بعد فترة طويلة نسبياً.

وتلعب الودائع في حالة البنوك الصناعية دوراً ثانوياً في عملية التمويل نتيجة لقلتها من ناحية، ولخضوعها لقواعد الائتمان التي يضعها البنك المركزي من الناحية الأخرى. وبداهة في مثل هذه الحالة يتعذر على البنوك الصناعية منافسة البنوك التجارية التي تتمتع بوفرة في الودائع، حيث نسبة كبيرة منها تمثل ودائع ثابتة.

(3) **البنوك الزراعية**: وهى لا تختلف كثيراً عن البنوك العقارية والبنوك الصناعية، فهي تقدم القروض طويلة الأجل لتمويل عمليات استصلاح الأراضي وإقامة المنشآت اللازمة، والقروض متوسطة الأجل لشراء الآلات والمعدات وإجراء الإصلاح والتجديدات، كما تقدم التمويل اللازم لإقامة الحدائق والبساتين، والقروض قصيرة الأجل لشراء مستلزمات الإنتاج من بذور وأسمدة ومبيدات وأكياس

وغيرها. وتعتمد البنوك الزراعية أساساً على مواردها الذاتية وعلى القروض التي تحصل عليها من الحكومة ومن السوق المالية وكذلك على حصيلة ما تصدره من سندات، كما أنها تعتمد على ما يتوفر لديها من ودائع، وعلى الأخص ودائع اتحادات المنتجين والجمعيات التعاونية والمزارعين.

ونظراً لاختلاف طبيعة النشاط الزراعي عن الأنشطة الاقتصادية الأخرى من ناحية ارتفاع درجة المخاطرة، إذ أن الإنتاج الزراعي يتصف بالتقلب من عام لآخر نتيجة لعوامل ليس للمزارعين من سلطة عليها – تقلب درجات الحرارة ومعدلات الأمطار وانتشار الآفات والأمراض النباتية – ومن ناحية انتشار الملكيات الصغيرة وعدم توفر الضمانات، كل هذا يدعو إلى ضرورة قيام أجهزة أخرى – إلى جانب الجهاز المصرفي – تقوم بتزويد المزارعين بقدر من احتياجاتهم التمويلية. لذلك انتشرت منذ فترة من الزمن الجمعيات التعاونية الزراعية بأشكالها المختلفة – الإنتاجية والتسويقية والتمويلية – وقامت بدور رائد في إمداد المزارعين بقدر من احتياجاتهم، كما أسهمت في مجال التسويق ونجحت في غزو الأسواق وتخفيض نفقات التسويق، كما قامت البنوك الزراعية التعاونية بدور رائد في مجال التمويل وخاصة في بعض دول أوربا الغربية ونيوزيلندا.

(4) **بنوك الاستثمار وبنوك التنمية:** وتقوم بتمويل المشروعات إما عن طريق الإسهام في رؤوس أموالها، أو في منحها القروض متوسطة وطويلة الأجل، إضافة إلى ذلك تقوم بنوك الاستثمار بتقديم

التسهيلات الائتمانية قصيرة الأجل لتمويل مصروفات التشغيل وعقود التصدير وغيرها. وتستمد بنوك الاستثمار الأموال التي توظفها في منح القروض من مواردها الذاتية، ومما تحصل عليه من قروض من البنك المركزي بضمان الحكومة وما تصدره من سندات تطرح للاكتتاب في السوق المالي.

المبحث السادس

أسلوب التمويل المحلي الأمثل

لا شك أنه من المفيد بعد دراسة المباحث السابقة الخاصة بدراسة مصادر التمويل المحلي للمشروعات إجراء مقارنـة واقعيـة بـين تلـك المصادر المختلفة بهدف التعرف على أسلوب التمويل الأمثل[1].

أولا: مصادر التمويل:

يتم تمويل المشروعات المختلفة – الصناعية والزراعية والخدمية وغيرها – أما عن طريق التمويل الذاتي أي عن طريـق أصـحاب رأس المال، أو من مصادر خارجية وسنعرض باختصار في الصفحات القليلـة القادمة نبذة عن هذين المصادرين.

1- التمويل عن طريق أصحاب المشروع (رأس المال):

يتحقق هذا المصدر في صورة رأس المال المـدفوع مـن قبـل أصحاب المشروع سواء أكان مشروعا فرديـا أو شـركة (شخـصية أو مالية)، وكذلك عن طريق التمويل الذاتي أي ضخ قدر من الأرباح لزيادة

---

[1] لمزيد من التفصيل يمكن الرجوع في ذلك إلى: د. إبراهيم مختار، ***التمويل المصرفي***، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 2005، ص ص 220-225.

رأس المال - كما في حالة توزيع أسهم مجانية على حملة الأسهم بدلاً من توزيع الأرباح في صورة نقدية - كما قد يتم عن طريق تقديم القروض المعاونة التي يقدمها أصحاب المشروع لتعويض النقص في رأس المال العامل بهدف زيادة قدرة المشروع على الاقتراض من مصادر خارجية.

2- **التمويل عن طريق مصادر خارجية:** وتتمثل أهم هذه المصادر فيما يلي:

أ- **القروض:** حيث يقوم المشروع بالحصول على قروض من المنشآت المالية المختلفة وخاصة من المصارف - وقد تكون قروض قصيرة و/أو متوسطة و/أو طويلة الأجل - مقابل فائدة يتفق عليها على أن تسدد خلال فترة زمنية محددة وذلك مقابل ضمانات تقبلها الجهات المقرضة.

ب- **إصدار سندات:** حيث كثيرا ما تصدر الشركات سندات، وعادة تكون لفترة متوسطة أو طويلة الأجل. وهناك عديداً من صور تلك السندات العادية والممتازة ومن أكثرها انتشاراً: سندات غير مضمونة برهن أصول **(Debentures)**، وسندات مضمونة برهن أصول **(Mortgage Bonds)**، وسندات مضمونة بأوراق مالية **(Collateral Trust Bonds)**.

ج- **التمويل ألتأجيري (Lease Financing)**: يتمثل التمويل ألتأجيري في الحصول على أصل من الأصول - الآلات مثلاً - لإتاحته للمشروع لاستخدامه وتشغيله مقابل إيجار يتفق عليه لمدة معينة - عادة لفترة متوسطة أو طويلة - على أن تؤول ملكيته بعد ذلك إلى المؤجر أو قد يباع إلى المستأجر، وقد توسعت المصارف في مصر في السنوات الأخيرة في هذا النشاط بهدف الإسهام في عملية التنمية ومساعدة المشروعات في

الحصول على بعض الأصول - وخاصة الآلات - مقابل الإيجار كبديل عن الشراء.

د- تمويل عمليات التجارة الخارجية: انتشرت في السنوات الأخيرة قروض وتقدم تسهيلات خاصة تمنحها بعض المنشآت المالية وخاصة بعض المصارف - في الدول الصناعية وبعض الدول النامية - لتمويل عمليات التجارة الخارجية سواء لصالح المصدرين أو المستوردين. وتتضمن عديد من المزايا سواء فيما يتعلق بمعدل الفائدة وفترة السداد والتأمين ضد بعض المخاطر (**Supplier Credit** – Buyer Credit).

ثانيا : هيكل التمويل الأمثل:

يقصد بهيكل التمويل عناصر الموارد المالية في جانب الخصوم بالميزانية العمومية، ويتمثل في رأس المال المدفوع والاحتياطيات والأرباح المحتجزة - أي غير الموزعة - إضافة إلى القروض طويلة الأجل. أما هيكل التمويل الأمثل فهو الهيكل - أي الموارد المالية - الذي يؤدي إلى تعظيم الأرباح بالمنشأة. ومن الجدير بالذكر أنه في حالة الظروف الاقتصادية غير المستقرة أو غير المواتية، فإنه لا يفضل الاعتماد على القروض كمصدر للتمويل بالمنشأة، وذلك لأن خدمة تلك القروض قد تكون أحد الأسباب الرئيسية في تحقيق خسائر بالمنشأة أو زيادة خسائرها، وسوف يتم استعراض مثال رقمي يوضح تلك النتائج المهمة.

مثال رقمي[1]:

تعرضت إحدى شركات إنتاج آلات الطباعة لتقلبات أدت إلى انخفاض مبيعاتها، ويرجع ذلك أساساً إلى ما توارد على تلك الصناعة من تطورات فنية سريعة، واستقر الرأي إلى ضرورة تطوير إنتاجها وتحديث آلاتها، وذلك بعد إجراء دراسات مستفيضة، كانت نتائجها أنها إذا انتهجت هذا الأسلوب فإن مبيعاتها سوف تزيد في المستقبل.

وخلصت الدراسة إلى ضرورة إضافة خط إنتاجي جديد يزيد الطاقة الإنتاجية لهذه الشركة بنسبة 25% ، وتبلغ تكلفته 4 مليون جنيه. وقد أثير هنا أسلوب التمويل الأمثل، وهل يكون ذلك عن طريق زيادة رأس المال من 6 مليون جنيه إلى 10 مليون موزعة على مليون سهم – قيمة السهم عشرة جنيهات– أو طريق إصدار سندات بفائدة 10% سنوياً. ونحاول من خلال البيانات التالية الإجابة على هذا السؤال.

[1] يرجع في ذلك إلى د. إبراهيم مختار، *المرجع السابق*، ص ص 218 – 222.

أولاً – الطاقة الإنتاجية والمبيعات:

جدول رقم (6 – 1)

الطاقة الإنتاجية والمبيعات للمشروع خلال الفترة (1984 – 1996)

السنة	الطاقة الإنتاجية (ألف وحدة)	المبيعات السنوية (ألف جنيه)
1984	50	5000
1985	50	4000
1986	60	5500
1987	55	6000
1988	70	7000
1989	60	6000
1990	70	6500
1991	80	8500
1992	90	9000
1996 – 1993	100	10000

ويترتب على إضافة الخط الإنتاجي الجديد زيادة حجم الإنتاج إلى 120 ألف وحدة عام 1997 والمبيعات بذات القدر، علماً بأن الآلة تباع بألف جنيه.

ثانيا: التكاليف الثابتة والتكاليف المتغيرة:

تمثل التكاليف المتغيرة 50% من قيمة المبيعات – بدون الفوائد علي القرض – وتمثل التكاليف الثابتة بعد إجراء التوسعات 2 مليون جنيه سنوياً ، ويمثل **الجدول رقم (6 – 2)** أثر فائدة القرض على أرباح المشروع عند مستويات المبيعات المختلفة.

جدول رقم (6 - 2)

الاختيار بين التمويل الذاتي والحصول على قروض*

مستوى الإنتاج	4000 (وحدة)	7000 (وحدة)	10000 (وحدة)	12000 (وحدة)
المبيعات (ثمن الوحدة 1000 جنيه)	4 م ج	7 م ج	10 م ج	12 م ج
التكاليف الثابتة	2 م ج	2 م ج	2 م ج	2 م ج
التكاليف المتغيرة	2 م ج	3.5 م ج	5 م ج	6 م ج
مجمل التكاليف (بدون-فائدة القرض)	4 م ج	5.5 م ج	7 م ج	8 م ج
الأرباح	-	1.5 م ج	3 م ج	4 م ج
التمويل عن طريق زيادة رأس المال				
الأرباح	-	1.5 م ج	3 م ج	4 م ج
نصيب السهم من الأرباح(مليون سهم)	-	1.5 ج	3 ج	4 ج
التمويل عن طريق القروض				
الأرباح	-	1.5 م ج	3 م ج	4 م ج
فوائد القروض	0.4 م ج	0.4 م ج	0.4 م ج	0.4 م ج
صافي الأرباح /الخسائر (بعد خصم الفوائد)	0.4 م ج	1.1 م ج	2.6 م ج	3.6 م ج
نصيب السهم من الأرباح/الخسائر (600 ألف سهم)	(0.67) ج	1.83 ج	4.33 ج	6 ج

* ويشير الرمز (ج) إلى القيمة بالجنيه، والرمز (م ج) إلى القيمة بالمليون جنيه.

يتبين من بيانات الجدولين السابقين ما يلي:

1- في حالة التمويل الذاتي، الذي يتمثل في زيادة رأس المال من 6 مليون جنيه إلى 10 مليون جنيه عن طريق زيادة عدد الأسهم من 600 ألف سهم إلى مليون سهم قيمة السهم الواحد عشرة جنيهات،

فإنه يترتب على ذلك زيادة الطاقة الإنتاجية، ومن ثم، زيادة كل من المبيعات والأرباح حتى في ظل ثبات أسعار الوحدات المباعة،

2- أن التمويل عن طريق إصدار أسهم جديدة يكون أكثر ربحية مقارنة بالتمويل عن طريق الاقتراض حتى مستوى مبيعات اقل من سبعة ملايين جنيه. وعند هذا المستوى - حيث تبلغ المبيعات سبعة ملايين وأكثر - يتغير الوضع، ويصبح في صالح الاعتماد على القروض في زيادة رأس المال، حيث يبلغ نصيب السهم في حالة التمويل بالحصول على قرض من الأرباح 1.83 جنيه على حين يكون 1.5 جنيه في حالة التمويل الذاتي أي بزيادة رأس المال، ثم يبلغ عند مستوى مبيعات 10 مليون جنيه ومستوى 12 مليون جنيه 4.22 ، 6 جنيها على التوالي. على حين يكون في حالة زيادة رأس المال 3 ، 4 جنيهات على التوالي.

3- وعلى ذلك يتبين التأكيد بان اختيار هيكل التمويل الأمثل يختلف من حالة إلى أخرى ومن صناعة إلى صناعة أخرى ويتأثر بعوامل عديدة لعل من أهمها: وضع السوق المالية، مدى توفر مصادر التمويل الملائمة، أسعار الفائدة، سهولة وصعوبة الحصول عليها وأخيراً وليس آخرا مدى ملائمة المشروع المفترض.

نماذج الأسئلة

السؤال الأول: وضح مدى صحة أم خطأ العبارات الآتية بإيجاز:

1 – تعد مدخرات قطاع الأعمال العام المصدر الأساسي لتمويل التنمية في الدول النامية.

2 – تعد الضرائب على الصادرات من أهم مصادر الإيرادات الحكومية في الدول النامية.

3 – تتزايد فرص نجاح التمويل عن طريق التضخم في الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة.

4 – يسهم التضخم في نقل الثروة من المنتجين إلى المستهلكين.

5 – تلعب العوامل الاقتصادية دوراً مهماً في تحديد حجم مدخرات القطاع العائلي .

6 – ساهمت ظاهرة التضخم الربحي في القرن الثامن عشر في تمويل التنمية في بعض الدول الأوروبية.

7 – لا تقوم البنوك التجارية إلا بتقديم القروض القصيرة الأجل تمسكاً بمبدأ السيولة.

8 – تعتمد البنوك المتخصصة أساساً في مزاولة نشاطها على ما تتلقاه من ودائع.

9 – تعتبر الضرائب المباشرة – ضرائب الدخل – المورد الرئيسي لإيرادات حكومات الدول المتقدمة.

10 – يعد أسلوب التمويل الذاتي أفضل للمشروع من الاعتماد على الاقتراض المصرفي.

السؤال الثاني: أكتب في شكل نقاط مختصرة:

1 – أربعة مصادر رئيسية لمدخرات القطاع العائلي.

2 – ثلاثة وسائل لتنمية مدخرات القطاع العائلي في الدول النامية.

3 – العوامل التي تؤثر على مدخرات قطاع الأعمال العام.

4 – العوامل المحددة لمدخرات القطاع العائلي.

5 – أسباب ضعف الأسواق المالية في الدول النامية.

6 – الأسباب الرئيسية لعدم ملائمة سياسة التمويل التضخمي في الدول النامية.

7 – الوسائل التي يمكن من خلالها زيادة الموارد الحكومية في الدول النامية.

8 – أهم مصادر التمويل المحلي للتنمية في الدول النامية.

الفصل السابع

التمويل الأجنبي للتنمية

نظراً لعدم كفاية المصادر المحلية – بشقيها الاختياري والإجباري – عن الوفاء بحاجات الاستثمار في الدولة النامية، أى نظراً لوجود فجوة ادخار واسعة، فإنها تلجأ إلى الحصول على التمويل المطلوب من المصادر الخارجية، ففي عام 1988 بلغ مجمل الاستثمار في الدول النامية الأقل دخلاً 18% من إجمالي الناتج المحلى، في حين بلغت مدخراتها 14% فقط – وذلك خارج الهند والصين ومجموعة الدول النامية متوسطة الدخل – ولذا، فإنها تحصل على الفرق من مصادر التمويل الخارجية. فإذا علمنا أن مثل تلك الدول تخطط للتوسع في استثماراتها، فإن لم تتمكن من تنمية مواردها المحلية، فإن حاجتها إلى التمويل الخارجي ستزداد ولا توجد مشكلة في الدول النامية ذات الدخل المتوسط، حيث بلغت استثماراتها 25% في نفس العام من إجمالي الناتج المحلى، بينما كانت مدخراتها 17% من إجمالي الناتج المحلى(1).

ويضاعف من احتياجات الدول النامية للاستعانة بالموارد الأجنبية العجز المستمر والمتزايد في موازين مدفوعاتها، فضلاً عن تدهور معدلات التبادل الخاصة بتجارتها الخارجية، ومن ثم، انخفاض حصيلة صادراتها من النقد الأجنبي في ظل تزايد الطلب على الواردات

---

* كتب هذا الفصل: أ. د. محمد عبد العزيز عجمية.

(1) Hogendorn, Jan S., *op. cit.*, p. 155.

مما يحد من إمكانية اعتماد الدول النامية على مصادرها الذاتية في تمويل التنمية. وينقسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، **يتناول المبحث** الأول أهمية التمويل الأجنبي للتنمية الاقتصادية، ويختص **المبحث الثاني** بدراسة أشكال التمويل الأجنبي للتنمية الاقتصادية، في حين يتصدى **المبحث الثالث** إلى دراسة تطور تدفقات الموارد الأجنبية إلى الدول النامية، وذلك على النحو التالي.

المبحث الأول

أهمية التمويل الأجنبي للتنمية الاقتصادية

نظراً لأن الدول تعانى من تراخى في معدلات النمو في حصيلة صادرتها من العملات الأجنبية، بل وانخفاضها في بعض الظروف بسبب عوامل عديدة، منها تدهور شروط تجارتها الخارجية في غير صالحها وتقلبات كبيرة في أسعارها في الأجل القصير، فضلاً عن أن الظروف الاقتصادية التي تمر بها الدول النامية، تحتم عليها أن تكون برامج وخطط التنمية الاقتصادية ضخمة ومتلاحقة، بل وسريعة حتى تقطع في زمن قصير المراحل التي قطعتها دول أخرى أكثر تقدماً، حتى تستطيع أن تقلل من فجوة التخلف بينها وبين الدول المتقدمة، وكل هذه الظروف توضح أهمية الاستعانة بالتمويل الخارجي، حتى يمكن الوصول إلى معدلات أكبر لتكوين رأس المال، وبالتالي، تحقيق معدلات النمو المطلوبة. غير أن تمويل التنمية الاقتصادية لا يمكن أن يعتمد بصفة أساسية ودائمة على الموارد الأجنبية، ولكن يجب أن يعتمد هذا التمويل - أساساً - على الموارد المحلية في المقام الأول، مع الأخذ في الاعتبار أن الموارد

الأجنبية تمثل وسيلة مكملة ومنشطـــة، ولست بديلة عن المدخرات أو الموارد المحلية. كما أن المبالغة في الاعتماد على الموارد الأجنبية قد يجعل الاقتصاد القومي غير قادر على استيعابها أو الاستفادة منها بالكامل، حيث أنها في هذه الحالة تمثل عبئاً كبيراً على عملية التنمية الاقتصادية لما يترتب عليها من التزامات و تحويلات مالية إلى الخارج.

وترجع الحاجة إلى الاستعانة بالموارد الخارجية إلى اعتبارين أساسيين هما: تعزيز المدخرات المحلية، وتوفير النقد الأجنبي اللازم للحصول على السلع و الخدمات الإنتاجية.

أولاً- تعزيز المدخرات المحلية:

تعانى الدول النامية من انخفاض معدلات الادخار المحلية اختيارية وإجبارية - بسبب انخفاض مستويات الدخول أساساً، فضلاً عن ارتفاع الميل للاستهلاك، الذي يتزايد بسبب الارتفاع في معدلات الزيادة السكانية، مما يولد ضغطاً على مستوى الدخل الفردي بصورة مستمرة. فضـــلاً عن ذلك، فإنه يوجد عامل التقـــليد والمحـــاكاة لدى الطبقـــات مرتفعـــة الدخل وما يترتب عليه من زيادة الاستهلاك الترفي.

وتشير عديد من التقديرات ومنها تقديرات الأمم المتحدة إلى أن معدلات الادخار في كثير من الدول النامية لا تتجاوز نسبة 10% من نواتجها القومية، وهذا المعدل منخفض جداً عن المعدل المرغوب أو

المستهدف لتحقيق الحد الأدنى من الاستثمار اللازم لتحريك عملية التنمية الاقتصادية بها[1].

ووفقا لنموذج " **هارود – دومار** " (Harrod - Domar) في النمو الاقتصادي – السابق التعرض له في الفصل الثالث من هذا المؤلف – الذي يربط بين معامل رأس المال/الناتج ومعدل النمو السكاني، فإنه إذا أرادت إحدى الدول المحافظة على مستوى دخل الفرد دون تغير فعليها أن تحقق معدلاً من النمو يعادل معدل النمو السكاني فيها. غير أن معدلات النمو السكاني في الدول النامية – بصفة عامة – مرتفعة ولا تقل عن 2.5% سنوياً، فإذا فرض أن معامل رأس المال/الناتج =(4 : 1)، فإن ذلك الفرض يتطلب استثماراً معدله 10% من الناتج القومي للمحافظة على مستوى ثابت لدخل الفرد. أما إذا أرادت الدولة تحقيق معدل نمو صافي قدره 2.5%، فإن عليها أن تحقق معدل نمو إجمالي قدره 5%، منها 2.5% لمقابلة الزيادة السكانية. ويجب أن يكون معدل الاستثمار اللازم لتحقيق ذلك الفرض هو 20% من الناتج القومي، وبالتالي، فإنه يتم تمويل ذلك الاستثمار المتزايد من خلال الحصول على الموارد الأجنبية. ومن ثم، فإن قصور المدخرات المحلية عن الوفاء بتمويل تلك الاستثمارات الضخمة يعوق عملية التنمية الاقتصادية في هذه الدول، ومن هنا تنشأ الحاجة إلى تغطية ما يسمى" **بالفجوة الادخارية" وتقاس هذه الفجوة بالفرق بين الموارد الاستثمارية الكلية المطلوبة خلال فترة**

---

(1) د. السيد عبد المولى، ***دراسات حول ضمانات الاستثمار في قوانين البلاد العربية***، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1987، ص ص 369 – 370.

زمنية مقبلة، والمدخرات الوطنية التي يمكن تحقيقها وتعبئتها دون تضخم أو تخفيض لمستوى الاستهلاك القومي[1].

وقد ازدادت الفجوة الادخارية في الدول النامية بصورة كبيرة ويعزى ذلك إلى مجموعتين من الأسباب:

المجموعة الأولى: تتعلق بجانب العرض، وتتمثل في:

- **انخفاض متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي**، فضلاً عن انخفاض معدل نموه، وبالتالي، فإن غالبية البلدان النامية تواجه حالات من ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك، وبالتالي، انخفاض أو ثبات الميل الحدي للادخار عند مستوياته المنخفضة. ولا يترتب على ذلك انخفاض الادخار الخاص فحسب، أو نموه بمعدلات منخفضة، بل – أيضاً– انخفاض الادخار الحكومي، حيث تنخفض الطاقة الضريبية للمجتمع.
- **انخفاض كفاءة الجهاز المالي والمصرفي**، وتخلف وبدائية أسواق رأس المال، مما يقلل من المقدرة على تعبئة المدخرات المحلية المحدودة، فضلاً عن أن الجزء الأكبر من هذه المدخرات يوجه إلى استثمارات مالية في صورة المضاربة على الأراضي

---

[1] لمزيد من التفاصيل يرجع إلى:

– د. محمد عبد العزيز عجمية، د . صبحي تادرس قريصة، ***التنمية الاقتصادية*، الجزء الأول**،الإسكندرية، 1988، ص ص 336 – 340.

– وكذلك إلى:

- Meier,G. M, ***Leading Issues in Development***,Third Edition ,Stanford ,California, 1970, pp. 331-332.

والعقارات أو الاكتناز أو يهرب إلى الخارج بسبب عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي.

- **شيوع أنماط سلوكية واجتماعية في هذه الدول من شأنها زيادة الاستهلاك الترفي لدى الطبقات مرتفعة الدخل**، فضلاً عن أن أثر التقليد والمحاكاة يلعب دوراً كبيراً في ظل تزايد ظاهرة العولمة، مما يترتب عليه أن توجه معظم الزيادة في الدخل إلى الاستهلاك وليس إلى الادخار بالنسبة للطبقات المتوسطة ومحدودة الدخل.
- **الإسراف في الإنفاق العام**، مما يضعف من الادخار العام.

المجموعة الثانية: تتعلق بجانب الطلب، وتتمثل في:

- **استراتيجيات التنمية الطموحة التي تتبناها معظم الدول النامية**، وما تطلبته من قدر ضخم من الاستثمارات.
- **رغبة هذه الدول في تحقيق معدلات نمو مرتفعة**، حتى تقلل من فجوة التخلف بينها وبين الدول المتقدمة.
- **التقنيات الحديثة والمكثفة لرأس المال.**

وكل هذا يدلل على أهمية الاستعانة بالتمويل الخارجي للتنمية الاقتصادية، وأنه لا جدوى من نجاح عملية التنمية في الدول النامية، ما لم تستعن برأس المال الأجنبي لتعزيز المدخرات المحلية، حيث يمكن النظر إلى وسائل التمويل الأجنبية باعتبارها تحويلاً لجزء من مدخرات الدول الأجنبية لتمويل مشروعات التنمية في الدول النامية، مما يمكنها من تحقيق معدلات استثمار تفوق بكثير ما يمكن تحقيقه بالاعتماد على المدخرات المحلية وحدها.

ثانياً- توفير العملات الأجنبية اللازمة للحصول على السلع والخدمات الإنتاجية:

تضطر الدول النامية - بصفة عامة - إلى استيراد الكثير من المعدات والآلات والمواد الخام وغيرها من مستلزمات الإنتاج التي تتطلبها كافة القطاعات الإنتاجية، وذلك لتحقيق برامج الاستثمار المخططة، التي عادة تكون طموحة في المراحل الأولى لعمليات التنمية، ويعد تنفيذ تلك الاستثمارات سبباً رئيسياً في الزيادة الكبيرة في حجم الواردات من غير أن تقابله زيادة مماثلة في حجم الصادرات، وبالتالي، تزداد الحاجة إلى النقد الأجنبي. ومن هنا تنشأ ما تسمى "**بفجوة الصرف الأجنبي**"[1]، **وتقاس هذه الفجوة بالفرق بين الموارد الأجنبية المطلوبة والموارد الأجنبية المتاحة عن طريق الصادرات المنظورة وغير المنظورة للدولة خلال فترة زمنية مقبلة، أى أنها تمثل رصيد الصرف الأجنبي المطلوب لتغطية العجز المقدر حدوثه في فترة زمنية مقبلة في ميزان المدفوعات الجارية**[2]. وقد ازدادت فجوة الصرف الأجنبي وأصبحت أكثر اتساعاً بسبب زيادة الواردات، حيث ترتبط برامج الاستثمار بدرجة كبيرة في اعتمادها على مستلزمات الإنتاج الأجنبية، ويلاحظ أن مستلزمات الإنتاج

---

(1) يرجع في ذلك إلى:

-Todaro , M. P , *Economic Development in the Third World* , Second Edition , Longman , London, 1981 , p p . 403, 404 .

(2) لمزيد من التفاصيل انظر:

- د. محمد عبد العزيز عجمية، د. صبحي تادرس قريصة، *مرجع سابق*، ص 234.

- وكذلك إلى:

-Meier,G . M . ,*Leading Issues in Development , op. cit*, pp. 331-332.

المستوردة من البلدان المتقدمة أصبحت على درجة عالية من التكثيف الرأسمالي، فضلاً عن أن الدول النامية تعانى من انخفاض في معدلات نمو صادراتها، بسبب انخفاض الطلب الخارجي على المنتجات الأولية، التي تمثل الصادرات الأساسية لهذه الدول- بسبب توسع الدول المتقدمة في إنتاج تلك المنتجات الأولية وانخفاض مرونات الطلب عليها- بالإضافة إلى هذا، فإن الدول النامية تواجه عرضاً منخفض المرونة في مجال تصدير المواد الغذائية أو الخامات بسبب زيادة السكان وتوسع حركة التصنيع، مما يقلل من المتاح منها للتصدير. ولهذا، فإنه حتى إذا ما فرض أن معدل الادخار المحلى قد ارتفع إلى المستوى اللازم والمطلوب لتحقيق معدل الاستثمار المخطط له والمرغوب فيه، فإن هذا الأمر لا يعنى توفير احتياجات الاستثمار من الصرف الأجنبي، أى أن إلغاء الفجوة الادخارية لا يلغى فجوة الصرف الأجنبي، بل إن إلغاء فجوة الصرف الأجنبي بالحصول على موارد أجنبية هو الذي يلغى الفجوة الادخارية، حيث قد تظهر فجوة الصرف الأجنبي بصورة مستقلة تماماً عن الفجوة الادخارية، وتمثل قيداً على معدلات التنمية الممكن تحقيقها. ومن ثم، فإن توفير وسائل التمويل الأجنبي اللازم لسد هذه الفجوة سوف يمكن الدولة من تحقيق معدلات نمو تفوق - كثيراً - ما يمكن تحقيقه بدونها[1]. و توفير النقد الأجنبي اللازم لتغطية كل من الفجوة الادخارية وفجوة الصرف الأجنبي لا يمثل - فقط - ضرورة لإمكانية تحقيق خطط، ومشاريع

---

[1] د. حامد عبد المجيد دراز، *دراسات في السياسات المالية*، قسم المالية العامة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، عام 1986، ص 124.

التنمية المنشودة، وكسر حواجز التخلف، **بل هو - أيضاً - ضرورة من أجل تحقيق عديد من الأهداف الأخرى، لعل أهمها:**

ا - **تحقيق التنمية في جو من الاستقرار الاجتماعي:** و يتأتى ذلك نتيجة لتخفيف أعباء تمويل التنمية الاقتصادية على الأجيال الحاضرة وتوزيعها على الأجيال المقبلة، التي سوف تستفيد بجزء منها، و تتحمل هذه الأجيال المتعاقبة جزءاً من هذا العبء إما في صورة أقساط وفوائد القروض في حالة الاقتراض من الخارج، أو في صورة تحويلات الأرباح والأجور وغيرها إلى الخارج في حالة الاستثمارات الأجنبية.

ب - **تحقيق الاستقرار الداخلي والخارجي:** ويتأتى ذلك نتيجة لانسياب الموارد الخارجية، الذي يترتب عليه زيادة في الموارد الحقيقية المتاحة للمجتمع، ومن ثم، زيادة العرض الكلى للموارد المتاحة في مواجهة الطلب عليها، سواء لغرض الاستثمار أو لغرض الاستهلاك، وما يترتب على ذلك من تفادى الضغوط التضخمية - وخاصة في المراحل الأولى للتنمية الاقتصادية- فضلاً عن أن انسياب هذه الموارد يترتب عليه تعزيز موارد البلاد من الصرف الأجنبي، ومن ثم، تحقيق الاستقرار الخارجي متمثلا في التوازن المستقر لميزان المدفوعات[1].

ج - **تخفيض عبء تمويل التنمية على الاقتصاد القومي:** وهو أمر ناتج عن حقيقية أن انسياب الموارد الأجنبية يؤدى إلى تقليل الضغط على الاستهلاك، حيث يظل الاستهلاك عند معدلاته الطبيعية، ومن ثم، يحافظ

---

[1] د. محمد زكى شافعي، ***التنمية الاقتصادية***، الكتاب الثاني، دار النهضة العربية، القاهرة، 1980، ص 54.

على المقدرة الإنتاجية للأفراد العاملين، وذلك لأن خفض مستوى الاستهلاك دون المستويات الحالية في الدول النامية يؤثر سلباً على هذه المقدرة، فضلاً عن أن خفض الاستهلاك عن مستوياته الحالية في الدول النامية هو أمر يصعب تحقيقه من الناحيتين السياسية والاجتماعية، نظراً لأن تلك المستويات توشك أن تكون عند مستويات الكفاف. كما تساعد هذه الأموال الأجنبية الدول النامية - أيضاً - على عدم إجراء خفض في معدلات الاستثمار في حالة تعرضها لانخفاض معدلات الادخار أو انخفاض إيراداتها من الصادرات.

المبحث الثاني

أشكال التمويل الأجنبي للتنمية الاقتصادية

يتضح مما سبق أن التمويل الأجنبي للتنمية الاقتصادية في الدول النامية ينشأ نتيجة لقصور وسائل التمويل المحلية عن الوفاء بحاجة الاستثمار وبرامجه الطموحة التي تسعى الدول النامية إلى تحقيقها، فضلاً عن تدهور معدل التبادل الدولي في غير صالح هذه الدول، مما يؤدى إلى انخفاض حصيلة الصادرات، التي تعد المصدر الأساسي والطبيعي للحصول على النقد الأجنبي. ويترتب على ذلك القصور لجوء الدول النامية إلى الدول الأجنبية للحصول على المنح والمعونات أو القروض، فضلاً عن تهيئة الظروف الملائمة لتحفيز تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى الدول النامية.

وطالما أن التدفقات الأجنبية - بصورها المختلفة - تؤدى إلى زيادة الناتج القومي الإجمالي في الدول النامية؛ بما يسمح بتدفق أقساط

الديون والفوائد والأرباح، بالإضافة إلى تحقيق عائد ملائم، فإن الأمر يعود بالفائدة على الأطراف المختلفة، ولا يثير أية مشكلات وهذا ما يحدث في عديد من الدول النامية في الوقت الحاضر، وكذلك فإن التاريخ شاهد صدق على هذا الأمر في الماضي بالنسبة لعديد من الدول التي أصبحت حالياً من الدول الغنية، فلقد ظلت الأموال الأجنبية تتدفق على الولايات المتحدة الأمريكية طوال المائة وخمسة وعشرون عاماً التالية على استقلالها، ونفس الأمر يقال عن كندا وأستراليا ونيوزلندا. إلا أن الصورة اختلفت بالنسبة لعديد من الدول النامية في الوقت الحاضر، حيث عجزت عن سداد ما عليها من التزامات، فساءت أوضاعها وتفاقمت مديونياتها حتى بلغت حوالي تريليون دولار في منتصف الثمانينيات، وحوالي 2 تريليون دولار في منتصف التسعينيات من القرن الماضي.

وقبل مناقشة المصادر المختلفة للتمويل الأجنبي، لابد من الإشارة إلى وجود عدة اعتبارات حالت – ومازال عديد منها يحول – دون انسياب رؤوس الأموال من الدول المتقدمة اقتصادياً إلى الدول النامية، لعل أهمها ما يلي:

أ – أن معدلات الأرباح في الدول الصناعية المتقدمة في الفترة التالية للحرب العالمية الثانية ولفترة طويلة كانت مرتفعة، وكثيراً ما فاقت معدلات الأرباح في معظم ضروب النشاط الاقتصادي – المتاحة للاستثمار الأجنبي – في الدول النامية، مما أدى إلى حرمان تلك الدول من قدر من الأموال الأجنبية، بل كان الوضع على العكس تماماً، مما أدى إلى نزوح بعض الاستثمارات الأجنبية إلى موطنها الأصلي.

ب - ترتب على انتشار سياسات القومية الاقتصادية والتحرر السياسي وعدم التبعية في الدول النامية إلى حرمان رؤوس الأموال الأجنبية من ارتياد ميادين معينة - وفي حالات عديدة، حيث سمح فيها لرأس المال الأجنبي - تردد المستثمرون الأجانب خوفاً من التأميم أو المصادرة.

جـ - تعرض العالم منذ الحرب العالمية الأولى وحتى الوقت الحاضر إلى مشاكل نقدية جسيمة أدت إلى الإقلاع تدريجياً عن أنظمة الذهب. ومن صور عدم الاستقرار النقدي الدولي التقلبات المستمرة في أسعار الصرف وعدم قابلية مجموعة كبيرة من العملات للتحويل، ومحاولة عديد من الدول إصلاح أوضاعها عن طريق تخفيض القيم الخارجية لعملاتها. ولاشك أن هذا الاضطراب النقدي أدى إلى إحجام الاستثمارات الأجنبية، إذ أن المستثمر الأجنبي أصبح معرضاً لخسائر رأسمالية خارجة عن دائرة توقعاته.

د - أوصدت أسواق المال العالمية- المتركزة في الدول الصناعية الغربية - أبوابها في وجه الدول النامية منذ أزمة الكساد العالمي الكبير (1929 - 1923) كما أن سوء أوضاع موازين المدفوعات - في معظم الدول النامية- منذ الخمسينيات وحتى الوقت الحاضر، وتفاقم العجز فيها وتزايد المديونيات الخارجية، كل هذا مثل صعوبات وعقبات أمام حرية انسياب رؤوس الأموال إلى الدول النامية، وأدى إلى حرمان الدول النامية من مصدر مهم من مصادر تدبير رؤوس الأموال.

وتتمثل المصادر الأجنبية لتمويل التنمية الاقتصادية في الدول النامية في أربعة مصادر أساسية هي:

- التدفقات والتحويلات من المؤسسات والمنظمات الدولية.
- المنح والمعونات الأجنبية الرسمية.
- القروض الخارجية.
- الاستثمارات الأجنبية.

أولاً – التدفقات والتحويلات من المؤسسات الدولية:

أصبح للمنظمات الدولية أهمية كبيرة في مجال التمويل الدولي، ولعل أهم هذه المؤسسات: البنك الدولي (**WB**) ومؤسسة التنمية الدولية (**IDA**) ومؤسسة التمويل الدولية (**IFC**). وسنحاول في الصفحات التالية توضيح دور هذه المؤسسات في مجال التمويل الدولي.

أ – البنك الدولي للإنشاء والتعمير:

جاء إنشاء البنك الدولي – كما يطلق عليه حالياً – كثمرة رئيسية من ثمار اتفاقية **برتن وودز Bretton Woods** في عام 1944، وهو يمثل أكثر أفراد عائلة مؤلفة من ثلاث مؤسسات تقوم بتقديم المعونات والقروض إلى الدول النامية ولكل منها طريقته. ويستمد البنك أمواله من حصص الدول الأعضاء " 154 دولة " ومن حصيلة ما يصدره من سندات في الأسواق المالية العالمية، تجعله المقترض الأول في العالم. ولا يقدم البنك قروضه إلا للدول النامية على أساس شروط الإقراض السوقية، فلا يسمح بتقديم القروض إلا للدول التي لا يقل متوسط دخل الفرد فيها عن

4080 دولاراً سنوياً في عام 1989. وقد بلغ المتوسط السنوي للإقراض 21 بليون دولار في عامي 1989 ، 1990، وكانت القروض تقدم على أساس سعر فائدة ثابت، إلا أنه ابتداء من 1981 تغير الوضع وأصبحت الفائدة متغيرة – تثبت الفائدة لمدة ستة أشهر، فكانت على سبيل المثال 7.73% في النصف الثاني من عام 1990 – وتقرر الفائدة على أساس ما يدفعه البنك من فوائد على ما يقترضه بالإضافة إلى 1% تمثل نفقاته. ولما كان البنك يقوم بتدوير قروضه – أى يعتمد على التسديدات في تقديم قروض جديدة – فإن تخلف المدينين عن السداد كثيراً ما يسبب ارتباكاً وإحراجاً للبنك، ومن ثم، عدم موافقته على إعادة جدولة الديون. ولقد حدث في الآونة الأخيرة أن تخلفت تسع دول عن سداد التزاماتها لمدة ستة أشهر– هي: جواناً، هندوراس، ليبيريا، نيكاراجوا، بنما، بيرو، سيراليون، سوريا، زامبيا– بلغت قيمتها 1.6 بليون دولار، مما أوقع البنك في بعض المشكلات، وحد من قدرته على الإقراض بمعدل 25%. ويقدم البنك قروضه لمشروعات التنمية التي يتوقع أن يكون عائدهاRate of return 10% على الأقل. وتشير التقارير أن العائد على هذه المشروعات بلغ في الآونة الأخيرة 18% في المتوسط وحققت القروض في مجال التعليم أعلى عائد.

وقد سلك البنك الدولي في السنوات الأخيرة سبيل مشاركة الحكومات والبنوك الخاصة في مجالات الاستثمار، حيث اتجهت نصف قروضه في عام 1989 إلى هذا المجال، إلا انه عدل أخيراً عن هذا الاتجاه بعد تفاقم مشكلة المديونية الدولية.

2 – مؤسسة التنمية الدولية International Development Ass:

تمثل هذه المؤسسة مصدراً مهماً للقروض السهلة – أى قروض فوائدها شديدة الانخفاض وآجالها طويلة – التي تقدم للدول النامية ذات الدخل المنخفض. وتأتى مصادرها – التي تتراوح فيما بين 3 – 4 بليون دولار سنوياً – من المنح **grants** التي تقدمها 32 دولة كل ثلاث سنوات. وشروط القروض المقررة في الفترة الأخيرة تتلخص في أن آجالها تبلغ أربعين عاماً– كانت خمسين عاماً في عام 1987 وما قبلها– وبدون فائدة " كانت نفقات خدمة الدين تبلغ 0.75 " وبفترة سماح **grace period** تبلغ عشر سنوات. وقروض مؤسسة التنمية الدولية لا تمنح إلا للدول النامية شديدة الفقر، التي يبلغ متوسط نصيب الفرد من الدخل فيها 580 دولار سنوياً أو أقل. وكان من بين هذه الدول كولومبيا وكوريا الجنوبية وتركيا، حيث تلقت معونات من هيئة المعونة الدولية، إلا أنها في الوقت الحاضر بعد أن زادت متوسطات الدخول فيها بشكل واضح، أصبحت من الدول التي تقدم منحاً لهيئة المعونة الدولية. ولما كانت موارد هيئة المعونة الدولية محدودة لذلك اضطرت في الآونة الأخيرة إلى وضع سقوف للقروض التي تمنحها. وأهم الدول المتلقية للمعونات من هيئة المعونة الدولية هى دول أفريقيا شبه الصحراوية **"Sub-Saharan African Countries"** حيث حصلت على نصف المعونات.

ويعتقد البعض أن قصر مساعدات هيئة المعونة الدولية على الدول النامية شديدة الفقر فيها حماية لقروض البنك الدولي من مخاطر عديدة، وهذا يعنى من ناحية أخرى أن البنك الدولي والمؤسسات المالية الدولية تستطيع الاقتراض من الأسواق الدولية بشروط أكثر ملائمة.

كذلك يتعين الإشارة إلى أن عملية الحصول على مصادر تمويلية لهيئة المعونة الدولية كثيراً ما تعترض سبيلها معوقات وعقبات. فلما كانت مصادر تمويل الهيئة معظمها حكومية، فإن الجوانب الشكلية كثيراً ما تمثل عقبات حلها يحتاج إلى فترة من الوقت. فلقد تعرضت تلك المصادر لتوقف أكثر من مرة بسبب تأخر تصديق الهيئات التشريعية- كالكونجرس الأمريكي- على المعونات.

3- مؤسسة التمويل الدولية International Finance Corporation:

وتأتي في المرتبة الثانية بعد مؤسسة التنمية الدولية، حيث بلغت جملة استثماراتها 1.7 بليون دولار في عام 1989 موزعة على 468 مشروعاً، وينحصر نشاط مؤسسة التمويل في الإسهام في مشروعات القطاع الخاص لدى الدول. وتحصل المؤسسة على أموالها عن طريق الاقتراض من البنك الدولي، وعن طريق إصدار سندات تقوم بتسويقها في الأسواق المالية الدولية. وتقوم المؤسسة بالتمويل بالمشاركة مع الحكومات والمنظمين في الدول المضيفة بأنصبة متواضعة وعادة ما تكون صاحبة الإسهام الأصغر. وتلقى مؤسسة التمويل الدولية تعضيداً ومؤازرة من الإدارة الأمريكية الخارجية، لأنها لا تقدم المساهمات إلا إلى القطاع الخاص أو إلى إقامة وتطوير أسواق رأس المال، وعموماً فإن الاقتصاديين الغربيين يؤيدون هذا الاتجاه، حيث يواجه القطاع الخاص في الدول النامية عديد من العقبات والصعوبات، إضافة إلى عدم كفاية البنية التحتية من مواصلات واتصالات وتعليم ومؤسسات مالية غير متطورة.

الانتقادات الموجهة إلى المنظمات الدولية:

على الرغم من الدور الذي تقوم به المنظمات الدولية سالفة الذكر في تزويد الدول النامية بقدر من حاجتها إلى رؤوس الأموال، فإنه يوجه إليها بعض المآخذ والانتقادات:

أ - **من جانب الدول الدائنة:** هاجم المحافظون - وعلى الأخص في الولايات المتحدة الأمريكية- **البنك** الدولي ومؤسسة التنمية لإقراضها حكومات بعض الدول النامية الشيوعية، مثل: فيتنام، وبعض حكومات الدول الاشتراكية، مثل: الهند وتنزانيا. حيث أن نظام البنك لا يسمح بالتمييز في تقديم القروض بين الدول. إضافة إلى ذلك هاجموا تقديم القروض لبعض الصناعات، مثل: صناعة المنسوجات والحديد والنحاس في شيلي، والصلب في الهند وباكستان، لما يترتب على ذلك من قيام منافسة حادة مع المنتجات الأمريكية المثيلة.

ولما كانت الولايات المتحدة الأمريكية تمتلك قوة تصويتية مؤثرة " 18.5% " تمكنها من اللجوء إلى حق الاعتراض " **الفيتو Veto** " الذي يمكن استخدامه لمن يمتلك 15% من القوة التصويتية، ومع ذلك فلم تتمكن من استخدام هذا الحق، إذ أنه لا ينطبق على قروض البنك المتتالية. كما ينتقد هؤلاء المحافظون زيادة الاهتمام بإقراض المشروعات الحكومية عامة ومن هنا تفضيلهم لمنهج مؤسسة التمويل الدولية. إلا أن البنك الدولي ومؤسسة التنمية الدولية يدافعان عن موقفهما، على أساس أن 43% من قروضهما اتجهت إلى

القطاع الخاص، وان قروضهما توجه إلى الدول الأشد حاجة بعد دراستها باستفاضة والتحقق من جدواها إضافة إلى متابعتها.

ب - **من جانب الدول المدينة:** تنتقد هذه الدول المنظمات الدولية على أساس أنها لا تمدها إلا بقدر محدود من احتياجاتها، كما أنها تقدم قروضها ومساهماتها إلى مشروعات محددة في الصناعة والسكك الحديدية والمواني ... الخ. وليس إلى برامج تحوى مشروعات متكاملة، حيث أن مثل هذه المشروعات تحتاج إلى فترة تفريخ **Gestation period** طويلة، ولذا، فإن القروض المسحوبة كانت لا تتعدى نصف القروض المقررة والمعتمدة. إلا أن المنظمات الدولية تدافع عن سياستها على أساس أن القروض غير المخصصة لمشروع بذاته كثيراً ما تنتهي إلى غاية أخرى، سواء لتمويل شراء الأسلحة أو مقابلة جزء من العجز في موازين مدفوعاتها.

ثانياً – المنح والمعونات الأجنبية الرسمية:

Official Development Assistance ODA

وتمثل المنح والمعونات انتقالا لرؤوس الأموال الأجنبية من حكومات الدول المانحة إلى الدول النامية. و في حالة المنح لا يكون هناك التزام على الدول المتلقية لها بالدفع للدول المانحة، بينما في حالة المعونات يكون الدفع بشروط ميسرة[1].

---

[1] د. محمد عبد العزيز عجمية، د. صبحي تادرس قريصة، مرجع سابق، ص 161.

وقد تكون المنح في صورة نقدية، و تسمى بالمنح الحرة [*]، أو قد تكون في صورة عينية [**]. **و تعرف المنحة (Grant) بأنها هبة خالصة لا ترد، ومن ثم، لا تحمل الدولة المتلقية لها أى التزام أو أعباء في المستقبل. أما المعونات(Aid) فتجمع بين عنصري المنحة والقرض، وذلك كما في حالة القروض السهلة متمثلاً ذلك في:**

- طول فترة السماح.
- طول أجل القرض.
- انخفاض سعر الفائدة عن الفائدة التجارية.
- تسديد قيمة القرض أو جزء منه بالعملة المحلية.

ويمكن حساب عنصر المنحة في أى قرض بالمقارنة بين القيمة الحالية لإجمالي المبالغ التي سوف تدفعها الدولة المقترضة حتى نهاية مدة القرض على أساس معدل خصم معين، والقيمة الاسمية للقرض، و تتمثل المنحة في الفرق الموجب بين القيمة الاسمية لهذا القرض والقيمة الحالية له. وتعد المعونات المقدمة من الدول الصناعية المتقدمة ومن دول النفط، التي يطلق عليها مساعدات التنمية الرسمية **(ODA)** من أهم مصادر التمويل في الدول النامية ذات الدخل المنخفض. ويرجع ذلك إلى عدم ملائمة قروض البنك الدولي ومؤسسة التنمية الدولية وعدم كفاية معونات مؤسسة التنمية الدولية. وقد شكلت تلك المعونات الرسمية في عام 1988 حوالي 6.6% من إجمالي الناتج القومي لمجموعة الدول النامية شديدة

---

[*] أى في صورة عملات قابلة للتحويل.

[**] أى في صورة سلع وخدمات استهلاكية أو استثمارية أو خبرات فنية وغيرها.

الفقر، وإن بلغت أكثر من ذلك في عديد من الدول منفردة[1]. ومع ذلك فمن الصعب إيجاد علاقة ارتباط بين حجم المعونات ودرجة تحسن الأداء الاقتصادي، وذلك لعديد من الأسباب لعل أهمها:

- صغر حجم المعونات في حالات عديدة.
- كثيراً ما لا توجه إلى الدول الأكثر حاجة إليها.
- تفتقر الدول المتلقية للمعونات في معظم الأحوال إلى السياسات الاقتصادية الملائمة التي تمكنها من تحقيق أقصى فائدة منها.

ومع ذلك فإن المعونات لعبت دوراً مهماً في مساعدة تلك الدول، منها إسهامها في توفير قدر من حاجاتها من الغذاء، وتوفير بعض الخدمات الأساسية كالتعليم والصحة والمواصلات والكهرباء وغيرها، وإدخال أساليب الزراعة والإدارة الملائمة وهكذا. وكذلك فإن المعونات كثيراً ما ترتبط بالمعونة الفنية ونظم الإدارة الحديثة، التي لا توجد عادة في القروض الخاصة.

وتشير التقارير الأخيرة إلى أن ثلث المشروعات حققت نجاحاً وأن الثلث التالي حقق نتائج مقبولة وأن الثلث الأخير لم يحقق أى إنجاز.

وتوجد مجموعة من الدول أهمها مجموعة الدول الاسكندينافية وبلجيكا وهولندا وكندا تعتقد أن عليها التزاماً أدبياً نحو الدول الفقيرة، وأن المعونات تعمل على تعديل الفروق الصارخة في الدخول، على حين يشكك عديد من الاقتصاديين من جدوى المعونات.

---

(1) بلغت المعونات الأجنبية الرسمية حوالي 40% من إجمالي الناتج القومي للدول: تشاد وموزمبيق وملاوي ومالي، كما بلغت 70% بالنسبة للصومال وتنزانيا.

وبلغت هذه المعونات في عام 1985- المنح الخاصة والقروض السهلة- 51 مليار دولار، 83% منها من الدول الصناعية المتقدمة،8% من دول الأوبك، 8% من الدول المخططة تخطيطاً مركزياً. وتشير البيانات إلى أن تلك المعونات كانت في زيادة ملموسة وأن معظم الزيادة فيها لم تتجه إلى تكوين رؤوس الأموال، ولكن لمواجهة العجز في موازين المدفوعات وخاصة بعد ارتفاع أسعار النفط. كذلك لابد وان نوضح أن الزيادة الرقمية في المعونات كان مبالغاً فيها نظراً للتضخم الذي زاد في الآونة الأخيرة. كما تشير إلى أنه قد شكلت المعونات حوالي 0.48% من الناتج القومي الإجمالي للدول المتقدمة في عام 1985، انخفضت إلى 0.26% في عام 1988، وكذلك لابد من الإشارة إلى أن مصادر المعونات حدث بها تغير واضح أثر ارتفاع أسعار النفط، إذ زاد نصيب دول الأوبك وعلى الأخص الدول الإسلامية، حيث زادت معوناتها من 0.4 بليون دولار في عام 1970 إلى 9.6 بليون دولار في عام 1980، إلا أنها عادت وانخفضت - عندما انخفضت أسعار النفط إلى 2.4 بليون دولار في عام 1988- وتأتي على قمة الدول المانحة المملكة العربية السعودية، حيث بلغت معوناتها 5% - 6% من ناتجها القومي الإجمالي، انخفضت إلى 3.9% في عام 1987، أي أنها تمثل أكثر من ثلاث أرباع معونات دول الأوبك، وعلى الجانب الآخر حصلت دول عربية مثل: سوريا والأردن على الشطر الأكبر من معونات السعودية، وكثيراً ما اتجهت تلك المعونات إلى مشروعات تشترك في تمويلها مع هيئات أخرى مثل: البنك الدولي وبعض البنوك الدولية والإقليمية.

أما معونات الاتحاد السوفيتي ودول أوروبا الشرقية – التي كانت تمثل 8% من المعونات الأجنبية الرسمية – فقدرت بحوالي 0.21% من نواتجها القومية في عام 1984 وكانت شروط تلك المعونات أقل ملائمة، واتجه معظمها " 80% " إلى أفغانستان وكوبا ومنغوليا وفيتنام. واتجه ثلثي تلك المعونات إلى المشروعات العامة، واتجه الباقي إلى تدعيم الموازنات العامة، وقد اختفت تلك المعونات ابتداء من عام 1991.

وكذلك توجد معونات محددة مصدرها بعض الدول النامية كالهند والصين وكانت لا تزيد عن البليون دولار سنوياً معظمها في شكل معونات فنية.

ويدعو مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية **UBCTAD** الدول الغنية لتحقيق هدف جديد للمعونات في حدود 0.7% من ناتجها القومي الإجمالي. وقد وافقت خمس دول – هولندا، النرويج، السويد، الدانمرك، فرنسا– على بلوغ هذا الهدف، إلا أن معظم الدول الغنية الأخرى لم تبد تعاطفاً، حتى أن معونات الولايات المتحدة الأمريكية – وإن كان كمها المطلق فاق معونات الدول الأخرى عدا اليابان – كانت تمثل 0.27% في عام 1980، 0.21% في عام 1988، ويرجع السبب في ضخامة معونات اليابان إلى ارتفاع سعر صرف الين الخارجي.

ولقد شهدت السنوات الخمس التالية لهذا المؤتمر تطورات عديدة بعضها إيجابي والبعض الآخر سلبي، **ففي جانب الإيجابيات** اتجهت المعونات إلى الدول النامية الأكثر حاجة إليها، حيث كانت المعونات إلى الدول الأكثر فقراً في صورة منح، كما قررت الدول الغنية في عام 1978 إلغاء جميع ديونها السابقة إلى الدول الأشد فقراً مما أدى بتلك الدول إلى

توجيه ما كان عليها من التزامات إلى نواحي أخرى هى في حاجة ماسة إليها، كذلك شهدت السنوات الأخيرة منح الهيئات الدولية قدراً أكبر من المعونات إلى الدول الأشد فقراً، كما تضاعفت المعونات ذات الجوانب المتعددة **Multilateral** واتجهت إلى ميادين حيوية كالكهرباء والمياه والصرف الصحي والتعليم.

أما الجوانب السلبية للمعونات فتتلخص فيا يلي:

أ – **المعونات المقيدة Tied Aid:** من المآخذ الواضحة أن المعونة الثنائية كثيراً ما تكون في شكل المعونة المقيدة، حيث تلتزم الدول المتلقية للمعونة توجيهها إلى شراء السلع والمستلزمات من الدول المانحة، فكانت المعونات المقيدة تشكل 25% من المعونات الثنائية في عام 1972، إلا أنها زادت لتبلغ 66% في نهاية القرن الماضي- وكانت هذه النسبة في منتصف الثمانينيات 70% في المملكة المتحدة، كما كانت معظم معونات اليابان من هذا القبيل – وكانت بعض المعونات تخضع لقيد مزدوج **double tied**، فبالإضافة إلى ضرورة إنفاق المعونة على سلع الدول المانحة، فإنه يجب عليها توجيهها إلى مشروع معين. يرجع ذلك إلى أن الدول المانحة للمعونات تعتبرها بمثابة صادرات وهو أمر له أهمية في توازن ميزان المدفوعات، وخاصة إذا كان ميزان مدفوعات تلك الدول يعانى من مصاعب، أو في حالة تمتع المصدرين بوجود اتحادات قوية **Strong Lobby** توحد صفوفهم، ولاشك أن هذا كثيراً ما يتعارض مع مصالح الدول الفقيرة، وخاصة عندما تكون السلع التي تلتزم بشرائها ليست الأرخص أو الأجود، كما أن المصدرين – وهم يعلمون أنه يتعين إنفاق المعونة على مجموعة من السلع – كثيراً ما يغالون في الأسعار أو

يسلمون سلعاً اقل جودة مستغلين مركزهم الاحتكاري. وتشير التقديرات إلى أن الدول المتلقية للمعونات تخسر فيما بين 15% – 20% من قيمة المعونة نتيجة لهذه القيود.

ب – تسييس المعونات Politicization: يعتبر موضوع تسييس المعونات من المشكلات الملموسة منذ زمن بعيد، فنجد فرنسا تخصص مساعدات كبرى لغيانا الفرنسية في أمريكا الجنوبية لدرجة أن ما يحصل عليه الفرد منها يزيد 700 مرة عما يحصل عليه الفرد في الهند من جميع مصادر المساعدات، كذلك فإن دول المجموعة الأوروبية تقدم أكثر من 50% من معوناتها إلى الدول الأفريقية ودول البحر الكاريبي والباسفيك، وكلها كانت مستعمرات فرنسية وأوروبية ولا يشكل سكانها أكثر من 10% من سكان الدول النامية، وكثيراً ما يشترط لاستمرار هذه المعونات سير تلك الدول في ركاب السياسة التي تراها الدول المانحة. ومن هنا نشاهد في حالات عديدة وقف المساعدات دون مقدمات، مما يعرقل عمليات النمو في الدول المتلقية لها.

ومن دراسة المعونات والمساعدات التي كان يقدمها الاتحاد السوفيتي نلمس ظاهرة التسييس بوضوح، إذ كانت كوبا تحصل على نفس ما كانت تحصل عليه إسرائيل من الولايات المتحدة الأمريكية. وتحصل إسرائيل ومصر وباكستان والفلبين وتركيا على ثلثي المساعدات الأمريكية، ويبلغ متوسط ما يحصل عليه الفرد في إسرائيل من المعونات الأمريكية ثلاثمائة دولار سنوياً.

وكانت السودان من الدول التي تتلقى قدراً كبيراً من المساعدات من الدول الغربية، وخاصة من الولايات المتحدة الأمريكية – ليس فقط

لكونها من أشد الدول فقراً – ولكن نتيجة لموقعها الاستراتيجي بين ليبيا وتشاد – وعندما غيرت السودان سياستها في عام 1966 وابتعدت عن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية توقفت المعونة. ويضاف إلى قائمة الدول المتلقية للمعونات ابتداء من عام 1990 مجموعة دول أوروبا الشرقية، مما أدى إلى نقص المعونات إلى الدول الأشد حاجة إليها. وتشير الإحصاءات أن المساعدات التي قدمتها الدول الغنية اتجه 40% منها إلى دول دخولها متوسطة.

وتتجه المساعدات الأمريكية في الآونة الأخيرة نحو تمويل المشروعات وليس البرامج وعلى الأخص بعد إنشاء مكتباً خاصاً بالمشروع الخاص **Bureau for private enterprise** ضمن هيئة المعونة الأمريكية الدولية **U. S. Agency for International Development AID** بهدف توجيه اقتصاديات الدول المتلقية للمساعدات نحو اقتصاديات السوق، ونحو تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي، ومن ثم زيادة المساعدات العسكرية.

حـ – انتقادات أخرى: يضيف بعض الاقتصاديين الراديكاليين والمحافظين مجموعة أخرى من سلبيات المعونة:

1 – يترتب على المعونة بمرور الوقت تسييس السياسات الاقتصادية المحلية، إذ أن الأمر الذي يطغى على الموضوعات الأخرى هو البحث عن المساعدات وليس الخوض في معركة التنمية.

2 – يترتب على هذه المعونات فقدان مبدأ الاعتماد على الذات، خاصة أن المعونات تدعم القطاع الحكومي على حساب القطاع الخاص.

3 – يعتقد البعض أن اثر المعونات على التقدم محدود ويصبح هم الحكومات ليس العمل على تدعيم التراكم الرأسمالي، ولكن تدبير الوسائل لمزيد من الاستهلاك، وكثيراً ما يصل الأمر إلى أن تحل المساعدات محل الادخار المحلى.

4 – تكون المساعدات عادة في صالح سكان المدن وليس لصالح البيئات الريفية..

5 – معارضة الطبقة المتوسطة – في الدول المانحة للمعونات – نتيجة لما تتحمله من أعباء، في حين لا تضار الطبقة الغنية لضآلة ما تتحمله من أعباء في ظل نظمها الضريبية غير التصاعدية، بل كثيراً ما تحقق الطبقة الغنية غنائم كثيرة من ورائها. ولذا، يطالب البعض بإعادة النظر في النظام الضريبي في الدول المانحة، بما يؤدى إلى تحمل أصحاب الدخول المرتفعة بقدر أكبر من تلك المعونات.

6 – يطالب البعض بأن تقدم المعونات على قدر ما تحققه الدول المتلقية لها من إنجازات، مثل: زيادة الادخار وزيادة كفاءة الاستثمار أو تحسين هيكل وسائل الاتصالات والمواصلات أو تحسين مستوى التعليم أو إصلاح النظام الضريبي أو تبنى نظم الإصلاح السياسي والاقتصادي. وفي واقع الأمر أن الدول التي تحقق تلك الإنجازات لا تصبح في حاجة إلى تلك المعونات، كما أن هذا الشرط يعنى حرمان الدول الأشد فقراً، التي يتعذر عليها إصلاح هياكلها الاقتصادية والسياسية من المعونات خلال فترة قصيرة.

مستقبل المعونات:

تحيط بمستقبل المعونات كثير من الغموض وعدم وضوح الرؤيا، إضافة إلى اختلاف وجهات النظر، فعلى حين كانت معونات الولايات المتحدة الأمريكية تشكل 2% من الناتج القومي الإجمالي أثناء مشروع مارشال في أعقاب الحرب العالمية الثانية، نجدها تنخفض إلى 0.25% فقط، أى أنها هبطت بصورة واضحة في الوقت الذي كان يتعين أن تزيد فيه.

ولقد ناشدت لجنة براندت **Brandt Commission** الدول الغنية بتقديم 0.7% من ناتجها القومي الإجمالي إلى الدول النامية في عام 1985، على أن ترتفع إلى 1% في عام 2000، على أن تضاعف معوناتها إلى الدول الأشد فقراً إلا أن شيئاً من هذا لم يتحقق، بل قد حدث العكس؛ إذ هبطت المعونات في أعوام (1981 – 1983) ولم تتحقق أى زيادة في الفترة (1984 – 1988).

وعلى حين كانت المعونات والمساعدات من الموضوعات المهمة لإحداث التنمية، فإن هذا الأمر لم يعد صحيحاً في الوقت الحاضر، إذ قل الاهتمام بها والاعتماد عليها في معظم الدول النامية، عدا الدول شديدة الفقر – التي لا تملك بديلاً – وقلة من الدول النامية الأخرى استطاعت الحصول على قدر كبير من المعونات نتيجة لموقعها الاستراتيجي – مثل: إسرائيل، مصر، كوبا – وبدأ يظهر شعار قديم من جديد، الذي ينادى بأهمية التجارة على المعونة "**التجارة وليس المعونة Trade not Aid**". فقد بلغت حصيلة صادرات الدول النامية 450 بليون دولار في عام 1988– خارج الدول العربية الغنية المصدرة للنفط – أى تسعة أضعاف

المعونات التي حصلت عليها، بينما كان معامل التجارة/المعونات أربعة فقط في أوائل التسعينيات. كل هذا يدعو إلى العمل على تهيئة المناخ الملائم لدفع صادرات الدول النامية وزيادة حصيلتها من النقد الأجنبي، بدلاً من الاعتماد على القروض والمعونات. لن يأتي ذلك إلا بإزالة العقبات وتحرير التجارة وعلى الأخص من قبل الدول الصناعية المتقدمة.

ثالثاً- القروض الخارجية:

تنقسم القروض الخارجية التي تحصل عليها الدول النامية من الخارج من حيث **جهة الاقتراض** إلى: قروض عامة وقروض خاصة، و**القروض العامة** هى تلك القروض التي تعقدها حكومات الدول النامية مع المقيمين في الخارج، سواء أكانوا أشخاصاً طبيعيين أو معنويين أو حكومات أو هيئات دولية - مثل البنك الدولي أو مؤسسة التنمية الدولية - أو هيئات إقليمية - مثل بنك التنمية الأفريقي - أما **القروض الخاصة** فهي تلك القروض التي يعقدها الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون في الدول النامية مع المقيمين في الخارج، سواء أكانوا أشخاصاً طبيعيين أو معنويين أو هيئات التمويل الدولية أو الإقليمية.

وتنقسم القروض التي تحصل عليها الدول النامية من حيث **الشروط التي تعقد بها** والمتعلقة بأجل السداد وسعر الفائدة وفترة السماح إلى نوعين أساسيين هما: **القروض السهلة**، والقروض الصعبة. و**القروض السهلة** هى تلك القروض التي تشتمل في جزء منها على عنصر المنحة، حيث تزداد فيها فترة السماح، وتعقد بأسعار فائدة أقل من أسعار الفائدة التجارية، وفيها يزداد أجل القرض، وقد تسدد بالعملة المحلية أو بجزء من إنتاج المشروع الممول القرض به. بينما **القروض الصعبة** فهي تلك

القروض التي تعقد بالشروط التجارية، من حيث سعر الفائدة المرتفع وشروط السداد التجارية الأخرى

وتشير تجارب الدول النامية منذ بداية السبعينات إلى أنها قد اعتمدت - بصورة كبيرة وبمعدل متزايد - على القروض الخارجية لسد فجوتي الموارد المحلية والصرف الأجنبي، مما ترتب عليه تزايد الدين العام الخارجي بصورة كبيرة. ويرجع ذلك إلى تضافر مجموعة من العوامل المتعلقة أساساً بالظروف التي مر بها الاقتصاد العالمي، آنذاك، ومنها ارتفاع أسعار البترول، وحالتي الركود والتضخم في الدول المتقدمة وما ارتبط بهما من بطء في نمو التجارة الدولية. و انخفاض أسعار السلع خاصة المواد الأولية التي تمثل الصادرات الرئيسية للدول النامية، فضلاً عن السياسات الجمركية الحمائية التي تتبعها الدول المتقدمة في مواجهة صادرات الدول النامية، وازدياد عجز موازين مدفوعاتها وازدياد احتياجاتها من القروض الخارجية اللازمة لتمويل ذلك العجز. ولقد تضاعفت حدة هذه المشكلة بسبب الارتفاع الكبير في أسعار الفائدة في نهاية السبعينات، وقد اتجهت الدول النامية إلى الأسواق المالية للاقتراض بشروط السوق مرتفعة التكاليف، مما ترتب عليه تفاقم مشكلة الديون الخارجية وارتفاع أعباء خدمتها[1]. و من الجدير بالذكر هنا أن الدين الخارجي للدول النامية قد ازداد من 62 مليار دولار في عام 1970 ليصبح حوالي 1217 مليار دولار في عــام 1987. ويمثل هذا الرقم

---

(1) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الدورة الخامسة والثلاثون، *الوثائق الرسمية*، الجزء الأول، سبتمبر، 1988.

الأخير حوالي 40% من النواتج المحلية للدول النامية، مما يشير بدوره إلى ارتفاع أعباء خدمة الدين بصورة كبيرة جداً [1].

رابعاً – الاستثمارات الأجنبية:

تحتل الاستثمارات الأجنبية أهمية واضحة في اقتصاديات الدول النامية، حيث أن المدخرات المحلية غير كافية لمقابلة حاجات الاستثمار المحلى، كما سبق ورأينا وبلغ المتوسط السنوي لهذا النشاط في منتصف الثمانينيات من 16 – 20 بليون دولار سنوياً، وقد هبط هذا الرقم بسبب أزمة المديونية الخارجية. وتنقسم الاستثمارات الأجنبية طبقاً لمساهمة الشريك الأجنبي في رأس مال المشروع ودوره في الإدارة إلى قسمين هما: الاستثمارات الأجنبية المباشرة والاستثمارات الأجنبية غير المباشرة.

أ- الاستثمارات الأجنبية المباشرة Direct foreign Investments:

وتتمثل في تلك المشروعات التي يقيمها المستثمر الأجنبي ويديرها، إما بسبب الملكية الكاملة للمشروع أو نتيجة لاشتراكه في رأس مال المشروع بنصيب يبرر له حق الإدارة، ويستوي في ذلك أن يكون المستثمر الأجنبي فرداً أو شركة أجنبية أو فرعاً لإحدى الشركات الأجنبية.

ويعرف كل من صندوق النقد الدولي **(IMF)** ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية **(OECD)** الاستثمارات الأجنبية المباشرة على أنها

[1] حيث أنه في عديد من الدول النامية المثقلة بعبء الديون أصبحت مدفوعات الفائدة وحدها تمثل 40% من عوائد الصادرات. يرجع في ذلك إلى:

- Berg , G. C, "The Effect of the External Debt of Mexico, Brazil, Argentina, Venezuela and Philippines on the United States", *Applied Economics*, Vol . 20 , No. 7, July, 1988, p. 941.

الاستثمارات في مشروعات داخل دولة ما، يسيطر عليها المقيمون في دولة أخرى. وقد أوضح صندوق النقد الدولي في مجال تعريفه لهذه الاستثمارات المباشرة أنه يجب أن تزيد حصة المستثمرين الأجانب عن 50% من رأس مال المشروع، أو يتركز 10% فأكثر من الأسهم في يد شخص واحد أو جماعة واحدة منظمة من المستثمرين؛ مما يترتب عليه أن تكون لهم سيطرة فعلية على سياسات وقرارات المشروع. وتأخذ هذه الاستثمارات– عادة – شكل فروع لشركات أجنبية، أو مشروعات مشتركة تستهدف توسيع نطاق نشاطها في الخارج، أي أنها تأخذ شكل إنشاء مؤسسة أو مشروع من قبل المستثمرين وحدهم، أو بالمشاركة مع رأس المال الوطني. وقد يأخذ الاستثمار الأجنبي المباشر شكل شراء كلي أو جزئي لمشروع قائم، وقد ازداد هذا الاتجاه حاليا في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية؛ مما ترتب عليه تشجيع مزيد من تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى هذه الدول.

وتأخذ الاستثمارات الأجنبية المباشرة ثلاثة أشكال أساسية هي:

(1) الاستثمارات الأجنبية المباشرة الخاصة: وتتمثل في تلك المشروعات التي يمتلكها الأجانب ملكية كاملة، وقد ازدادت الأهمية النسبية لتلك الاستثمارات بشكل واضح خلال التسعينيات نتيجة لعمليات الخصخصة في الدول النامية، حيث أتاح هذا الوضع للأجانب الفرصة لشراء هذه الشركات. وتشير البيانات إلى تزايد عمليات الخصخصة في الدول النامية سواء من ناحية القيمة أو العدد. فقد كان عدد الشركات التي تم خصخصتها 50 شركة بلغت قيمتها 2.5 بليون دولار في عام 1988؛ ارتفعت إلى 750 شركة وصلت قيمتها إلى 24 بليون دولار في عام

1994، فضلاً عن تغيّر وجهة النظر في الدول النامية إلى تلك الاستثمارات. ذلك أن تلك الاستثمارات قد أدت في مرحلة تاريخية إلى استنزاف موارد الدول النامية في إطار ما يسمى بالنمط الاستعماري للاستثمارات الأجنبية المباشرة، حتى أن بعض الاقتصاديين قد اعتبرها مجرد استثمارات جغرافية تعمل على تحويل الفائض الاقتصادي من الدولة المضيفة إلى الدولة الأم صاحبة تلك الاستثمارات.

(2) الاستثمارات الأجنبية المباشرة الثنائية: وتتمثل في تلك المشروعات التي يشارك فيها المستثمر المحلي في الدولة المضيفة المستثمر الأجنبي في ملكية المشروعات المقامة على أرضه، وبالتالي، يشاركه في الإدارة. وقد يكون الشريك الأجنبي مستثمراً خاصاً أو حكومة دولة أجنبية أو منظمة دولية، وإن كان يأخذ غالباً شكل المستثمر الخاص، وقد يكون الشريك المحلى فرداً أو شركة خاصة أو حكومة الدولة المضيفة ذاتها. وتفضل الشركات الأجنبية الخاصة أن يكون الشركاء المحليون أفراداً أو شركات خاصة، اعتقاداً منهم أن المستثمر المحلى الخاص أكثر استعداداً من موظفي الحكومة لتوفير الخبرات والخدمات المحلية اللازمة التي يتطلبها المشروع لعملياته الإنتاجية، غير أنه في بعض الحالات تتطلب ضرورة أن يكون المستثمر المحلى حكومة الدولة المضيفة ذاتها، خاصة في مجال استغلال الثروات الطبيعية.

ورغم أن مشاركة حكومة الدولة المضيفة للمشروع الاستثماري ينطوي على عديد من المزايا إذ تعد هذه المشاركة – في حد ذاتها – تأييداً رسمياً للمشروع من جانب الحكومة، الأمر الذي يضفي عليه صورة طيبة في نفوس أفراد الشعب، ومن ثم، تقلل من المخاطر السياسية التي قد

يتعرض لها المستثمر الأجنبي من تأميم أو مصادرة أو غيره من المخاطر، فضلاً عن قيام الحكومة بتقديم عديد من المساعدات والمزايا، خاصة فيما يتعلق بالإعفاءات الجمركية والضريبية، وعديد من التسهيلات الأخرى. إلا أن هذه المزايا تواجه بعديد من نقاط الضعف تتمثل في عدم الاستقرار الناتج عن تغيير الحكومة، فقد يؤثر ذلك على استمرار العمل في المشروع الاستثماري خاصة في الدول التي لا تتبع النظم الديمقراطية، كما أن المشروع الاستثماري قد يصبح في بعض الأحيان أداة سياسية.

والميزة الأساسية التي يحققها هذا النوع من الاستثمارات للدولة المضيفة، أن رأس المال الأجنبي لا ينفرد وحدة بقرارات الإدارة والتشغيل والأرباح، فضلاً عن أنه يقلل الأعباء المالية التي يتحملها الاقتصاد المضيف بالقدر الذي يؤول إلى المستثمر الوطني نتيجة مشاركته في المشروع، كما يؤدى إلى رفع مستوى الكفاءة الإدارية والفنية محلياً.

(3)الاستثمار الأجنبي المباشر للشركات متعددة الجنسية: (Multinational Corporations) تعتبر هذه الشركات من أهم الأشكال التي يأخذها الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أنها مسئولة عن أكثر من 80% من الاستثمارات الأجنبية المباشرة على مستوى العالم كله. ونظراً لهذه الأهمية، فإنه قد تم دراستها في طبعات أخرى من هذا المؤلف[1].

---

[1] لمزيد من التفصيل حول الشركات متعدد الجنسيات يمكن الرجوع إلى: د. محمد عبد العزيز عجمية، د. إيمان عطية ناصف، د.على عبد الوهاب نجا، ***التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق***، الدار الجامعية، الإسكندرية، الطبعة السابقة، 2007، الفصل الثامن.

ب – الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة (Indirect Foreign Investments):

تتمثل الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة في تلك الاستثمارات الموجهة لشراء الأوراق المالية – الأسهم والسندات – التي تصدرها الهيئات العامة أو الخاصة في الدول النامية، على ألا يكون للأجانب منها ما يخول لهم حق إدارة المشروع. وقد كان للاستثمارات الأجنبية غير المباشرة أهمية كبيرة حتى أوائل القرن العشرين، حيث قام المستثمرون في الدول المتقدمة بشراء الأسهم والسندات للمشروعات في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وأستراليا ونيوزلندا والأرجنتين وشيلي وغيرها. وكانت على قمة هذه الدول بريطانيا التي استثمرت 5% من ناتجها القومي في الفترة (1870 – 1913) في هذا المجال ويمثل هذا الرقم ربع المدخرات البريطانية، اتجهت إلى مشروعات المنافع العامة وخاصة في السكك الحديدية وإلى بعض الصناعات. وقد كان هناك سوقاً مهمة للسندات الحكومية وكانت أسعار الفائدة ثابتة وكانت آجالها طويلة بلغت في بعض الحالات 99 عاماً. ولقد تعرضت معظم أسواق العالم في الثلاثينيات إلى عديد من المشكلات، حيث توقفت ألمانيا وعديد من الدول الأخرى عن دفع ما عليها من فوائد وأقساط وهذا أدى بطبيعة الحال إلى عدم الاستثمار في شراء السهم والسندات الخاصة بالدول النامية لسنوات طويلة، فهبط تدفق الأموال إلى أقل من نصف بليون دولار سنوياً خلال الفترة (1960 – 1975)، أي أصبحت أقل من عُشر الاستثمارات المباشرة. حدث بعد ذلك انتعاش في الأسواق المالية الأوروبية واليابانية، فبلغت قيمة السندات التي

أصدرتها الدول النامية ذات السمعة الجيدة في عام 1978 حوالي 5 بليون دولار- بما يمثل 15% من قيمة السندات الدولية المصدرة - إلا أنها عادت وهبطت مرة أخرى في أوائل الثمانينيات لتبلغ 3.5% من قيمة السندات الدولية في عامي 1983 ، 1984.

وعموماً فالأسباب التي أدت إلى تردى الاستثمار غير المباشر ترجع إلى الاضطراب في أسعار الصرف الخارجي وما ترتب على ذلك من مخاطر.

ولهذه التفرقة بين الاستثمارات المباشرة والاستثمارات غير المباشرة أهميتها، حيث أن الاستثمارات المباشرة يقترن فيها انتقال رأس المال بانتقال العمل والإدارة الأجنبية، ولكن في الاستثمارات غير المباشرة يقتصر الانتقال - عادة - على عنصر رأس المال فقط[1]. ومع ذلك فالخط الفاصل بين الاستثمار المباشر ولاستثمار غير المباشر ليس واضحاً وغير متفق عليه. فتعتبر أستراليا حيازة 25% على الأقل من حقوق الملكية يمثل استثماراً مباشراً على حين نجد أن هذا الرقم 20% في فرنسا، 10% في كل من الولايات المتحدة الأمريكية والسويد وألمانيا. وعندما يكون الاستثمار غير مباشر أي في صورة شراء أسهم وسندات لا يترتب عليه حق الإدارة.

وتفوق أهمية الاستثمار المباشر - سواء في الماضي أو الحاضر - أهمية الاستثمار غير المباشر. فكان الاستثمار الأجنبي المباشر في

---

(1) ريمون براثران، *الاقتصاد المالي الدولي*، ترجمة محمود بهير أنيس، دار المعرفة، القاهرة، عام1975 ، ص 40.

القرن الماضي وحتى الأزمة النقدية العالمية " 1931 " يشكل أهم مصادر النقد الأجنبي في الدول النامية. تحقق ذلك نتيجة للأوضاع السياسية التي كانت سائدة آنذاك من ناحية ونتيجة للنظام النقدي العالمي – نظام الذهب الذي ظل يقوم بوظيفته بنجاح، من وجهة نظر النظام الرأسمالي – حتى وقوع الأزمة العالمية من ناحية أخرى.

إلا أن الأوضاع بدأت تتغير بعد ذلك نتيجة لمجموعة من الأسباب لعل من أهمها:

1- الأزمة النقدية خلال الثلاثينيات، التي ترتب عليها خروج بعض الدول عن نظام الذهب، وتخفيض بعض الدول للقيمة الخارجية لعملاتها أو تثبيت بعض الدول لقيمة عملتها. ترتب على هذا اضطرابات وفوضى، مما أثر على التبادل وعلى حركات رؤوس الأموال.

2 – قامت عديد من الدول بفرض قيود كثيرة على المعاملات الخارجية فزادت الرسوم الجمركية وانتشر نظام الحصص، كما قامت عديد من الدول بفرض رقابة على الصرف الخارجي.

3 – أدى توقع إعلان الحرب بين الحلفاء ودول المحور، إلى اضطراب في المعاملات وإصدار القوانين والقرارات الاستثنائية وإلى انتشار أسلوب التمييز في المعاملة.

وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية " 1945 " بدأت الدول المختلفة تنظم أوضاعها وتقوم بعمليات التعمير في ظل قيام الأمم المتحدة ووكالاتها، وعم العالم لفترة من الوقت – في الأربعينيات والخمسينيات – تقلبات في أسعار الصرف وخاصة الدولار الأمريكي وعديد من العملات الأخرى،

وان الأوضاع لم تهيئ لاتفاقية الجات النجاح المنشود. وعندما استقرت الأوضاع السياسية والنقدية نسبياً، بدأت تظهر الاتفاقيات والتكتلات الاقتصادية – وأهمها جميعاً اتفاقية السوق الأوروبية المشتركة 1957 – التي كان لها أثرها الكبير على التبادل التجاري وعلى حركات رؤوس الأموال الأجنبية. ثم بدأت تنتشر بعد ذلك الشركات المتعددة الجنسيات التي نجحت إلى حد كبير في توجيه استثماراتها المباشرة والمتزايدة في أرجاء مختلفة من المعمورة.

المبحث الثالث

تطور تدفقات الموارد الأجنبية إلى الدول النامية

بعد أن عرضنا لمصادر التمويل الأجنبي بصوره المختلفة، فإنه يكون من المفيد أن نختتم هذا المبحث بعرض لتدفقات رؤوس الأموال الأجنبية إلى الدول النامية في عامي 1980 ، 2000 لتحديد لأهمية النسبية لكل مصدر من هذه المصادر وتطوره فيما بين عقدين من الزمن، وهذا ما توضحه بيانات **الجدول** رقم (7 – 1).

جدول رقم (7 – 1)

تدفقات رأس المال الأجنبي في عامي 1980 ، 2000

السنة	المنح Grants	المعونات الرسمية Official Loans	القروض المصرفية Bank loans	السندات Bonds	الاستثمار غير المباشر Portfolio equity	الاستثمار المباشر FDI	مصادر أخرى
1980	%6.8	%26	%47	%1.2	%5	%7.5	%10.7
2000	%5	%12	%12	%24	%16	%18.5	%12.5

ويتضح من البيانات الواردة في الجدول السابق الملاحظات التالية:

1 - الزيادة الكبيرة في الأموال التي تدفقت إلى الدول النامية، حيث بلغت 150 مليار دولار في عام 1980، ازدادت إلى 400 مليار دولار في عام 2000 .

2 - في الوقت الذي زادت فيه الاستثمارات الأجنبية سواء أكان ذلك في صورة اقتناء السندات أو حقوق الملكية فقد تناقصت المعونات الحكومية الرسمية والقروض المصرفية.

3- الزيادة الكبيرة في الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وهذا ما يؤكد ما سبق ذكره من زيادة نشاط الشركات متعددة الجنسيات وزيادة دورها التمويلي والتنموي على المستوي الدولي.

4- الزيادة الكبيرة في الاستثمارات الغير مباشرة - المحافظ المالية **Portfolio** - وهذا يرجع إلى نمو وانتشار أسواق المال - بورصات الأوراق المالية - في عديد من الدول النامية مؤخراً.

5- النقص الواضح في المعونات الرسمية وذلك يرد إلى ما واجه بعض الدول الصناعية المتقدمة - مثل: الولايات المتحدة الأمريكية - من مشكلات سياسية واقتصادية وما عاناه الفكر الغربي مما أطلق عليه الركود التضخمي.

6- النقص الواضح فيما تقدمه البنوك التجارية من قروض وذلك بعد أحداث المكسيك وغيرها من دول أمريكا اللاتينية، إضافة إلى ارتفاع أسعار الفائدة وزيادة أعباء الديون في عديد من الدول النامية.

ومن المعالم الواضحة لتدفقات رؤوس الأموال الأجنبية إلى الدول النامية أن توزيعها فيما بين هذه الدول لم يكن عادلاً، إذ أن جمهورية

الصين وبعض دول شرق آسيا وشرق أوربا تستأثر بنسبة كبيرة منها نتيجة لاستقرار الأوضاع السياسية في هذه الدول، إضافة إلى ملائمة المناخ الاقتصادي وجدوى تلك الاستثمارات اقتصادياً – لذلك جاء نصيب الدول النامية الأشد فقراً في آسيا وأفريقيا ضئيلاً ومتواضعاً – كما صار نصيب جمهورية مصر من تلك التدفقات شديد التواضع. ومن هنا الدعوة إلى ضرورة إتباع مجموعة الدول العربية – وبعضها شديد الثراء ويودع بلايين الدولارات في المصارف الأوربية وغيرها أو يستثمرها خارج حدود الدول العربية – سلوكاً مختلفاً ومنهجاً جديداً، يتلخص في المشاركة الفعلية في تمويل مشاريع التنمية وعلى الأخص تلك التي تؤدي في النهاية إلى وحدة عربية يحقق لها الاستقلال ويحد من التبعية الخارجية بها. وحان الوقت في ظل الارتفاع المستمر والمطرد والمتوقع في أسعار النفط والغاز، التي ارتفعت من حوالي 25 دولاراً للبرميل وكان هذا السعر مقبولا من قبل دول الأوبك إلى أكثر من 70 دولاراً (صيف 2006). فزيادة الأسعار وزيادة الإنتاج أدى إلى زيادة الموارد المالية بهذه الدول، فلماذا لا يوظف قدر معقول منها في مصر وغيرها من الدول العربية التي لديها إمكانات هائلة لإقامة مشروعات في القطاع الزراعي والقطاع الصناعي والقطاع الخدمي. إذ أن هذه الاستثمارات ستعود بالفائدة على كافة الأطراف، فضلاً عن أنها تؤمن الوطن العربي وتوفر احتياجاته من بعض المنتجات الأساسية، مثل: الحبوب واللحوم الألياف والزيوت والسكر، وتزود الصناعة بعديد من مستلزمات إنتاجها، مما يزيد من قدرتها على المنافسة في السوق العالمي.

نماذج الأسئلة

السؤال الأول:وضح مدى صحة أم خطأ العبارات الآتية بإيجاز:

1 - تعد المنح والمعونات التي تحصل عليها الدول النامية من هيئة التمويل الدولية من أكثر الأشكال ملائمة لتمويل التنمية بها.

2 - من أهم الانتقادات التي توجه للمعونات كمصدر لتمويل التنمية في الدول النامية هى ارتباطها بالعوامل السياسية.

3 - تفضل الدول النامية إزالة الحواجز والجمارك التي تفرضها الدول المتقدمة على منتجاتها عن الحصول على معونات ومنح منها.

4 - لا تختلف القروض الخارجية السهلة عن القروض الخارجية الصعبة كمصدر لتمويل التنمية بالدول النامية.

5- تفضل الدول النامية الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة.

6 - توجه إلى التدفقات من المنظمات الدولية عديد من الانتقادات.

7 - لا تختلف الاستثمارات الأجنبية المباشرة عن الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة.

8 - أن إلغاء فجوة الصرف الأجنبي يضمن إلغاء الفجوة الادخارية في الدول النامية.

السؤال الثاني: أكتب في شكل نقاط مختصرة في كل مما يلي:

1 - الانتقادات الموجهة للمعونات لأجنبية كمصدر لتمويل التنمية.

2 - أهم صور التمويل الأجنبي للتنمية في الدول النامية.

3 - أهم أشكال الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

4 - أسباب زيادة الفجوة الادخارية في الدول النامية.

5 - الأسباب التي حالت دون انسياب مزيد من التدفقات المالية إلى الدول النامية مؤخرا.

الباب الرابع

بعض مشكلات التنمية

يشتمل هذا الباب على فصلين هما:

الفصل الثامن: تطور تجربة التنمية فـــي مـــصر في العصر الحديث

الفصل التاسع: مـــشكلة الغـــذاء بـــين الحاضـــر والمستقبل

الفصل الثامن

تطور تجربـــة التنمية الاقتصادية في مصر في العصـــر الحديث

يقدم هذا الفصل عرضاً مختصراً لتطور تجربة التنمية الاقتصادية في مصر في العصر الحديث، وقد بدأ التطور الاقتصادي الحديث في مصر منذ أوائل القرن التاسع عشر، وسوف يتم تناول هذا التطور من خلال تقسيم هذه الفترة إلى أربع فترات زمنية مركزين على السمات الاقتصادية الرئيسية وبصورة موجزة كما يلي:

الفترة الأولى:

تمثل فترة حكم محمد علي وأسرته منذ عام 1805 وحتى منتصف القرن التاسع عشر[1]. وعرفت هذه الفترة بفترة "**التدخل الحكومي واحتكار الدولة**" وكذلك أطلق عليها "**الاشتراكية المقلوبة**".

تولى محمد علي الحكم كجندي في الجيش العثماني وبمرور الوقت أصبح واليا على مصر. وقد نجح في إدخال إصلاحات اقتصادية عديدة في قطاعات: الري والزراعة والصناعة والإدارة، حيث أقام عديداً من المشروعات العملاقة – وليس مجالنا هنا تعدادها – ترتب عليها زيادة الرقعة الزراعية وإدخال نظام الري الدائم والمحاصيل النقدية، كما أقام

* **كتب هذا الفصل: أ د. محمد عبد العزيز عجمية.**

[1] تشمل هذه الفترة غير محمد علي من الولاة ولكنها تتضمن نفس الاتجاه.

صناعات إنتاجية واستهلاكية وحربية وأعاد تنظيم الصناعات الصغيرة والورش التي كانت قائمة حينذاك، وقد ترتب على هذه الأعمال زيادة في الإنتاج الزراعي والصناعي والصادرات وتحسناً في المركز المالي وفائضاً في الميزان التجاري وتحسناً في الإدارة الحكومية. كل هذا تحقق دون حاجة إلى الالتجاء إلى الاقتراض الأجنبي أو التدخل من قبل الدول الأجنبية، بل نجح في الاستقلال عن السيطرة العثمانية وأصبح والياً بل وامتدت الولاية إلى أسرته عبر الأجيال المتعاقبة.

على الرغم من الإيجابيات السابقة فإن محمد علي سلك سبيل الاحتكار وأصبح بمرور الوقت الزارع الوحيد والصانع الوحيد والتاجر الوحيد وحقق من وراء ذلك دخولاً وفيرة – فسياسة محمد علي وإن أدت إلى زيادة الإنتاج وبالتبعية زيادة الناتج المحلي إلا أنها لم تراع الجوانب الإنسانية، إذ لجأت إلى الاحتكار دون مراعاة لحاجات الأفراد الأساسية واستخدام السخرة في شق الممرات المائية وحماية الجسور وفي التجنيد، ولم توفر مطالب الفقراء الأساسية، كل هذا كان بهدف تحقيق طموحاته وإرضاء السلطان في تركيا.

وأخيراً وإن كان هذا العهد قد نجح في تحقيق نمواً اقتصادياً واضحاً في ظل عدد متواضع لسكان مصر– يقدر بحولي 3 مليون نسمة حينذاك – فإنه فشل تماماً في تحقيق العدالة والمساواة وتوفير الخدمات الأساسية للقاعدة العريضة من السكان وكذلك الحرية.

الفترة الثانية:

تبدأ هذه الفترة منذ منتصف القرن التاسع عشر وحتى نشوب الحرب العالمية الأولى عام 1914 . وقد أطلق على هذه الفترة " **عهد الحرية الاقتصادية والانفتاح على العالم الخارجي والتدخل الأجنبي** ".

حققت الحكومات المتتالية في عهد عدد من الحكام والولاة – سعيد باشا وإسماعيل باشا وغيرهما – عديداً من الانجازات الاقتصادية والحضارية نذكر منها على سبيل المثال: التوسع في مشروعات الري وحفر قناة السويس وتشييد السكك الحديدية والطرق ودار الأوبرا والمتحف المصري والقصور الملكية، فزادت الرقعة الزراعية والحقلية وأصبح القطن محصولاً نقدياً وأقيمت حوله المحالج ومصانع الزيوت وشركات الغزل والنسيج، وزاد إنتاج السكر وأصبح كافياً للاستهلاك المحلي وحقق فائضاً للتصدير وتحققت إصلاحات في الملكية الزراعية، كما توالت الإصلاحات في الإدارة الحكومية والتعليمية والصحية وتحررت البلاد من الاحتكار، وعلى الجانب الآخر فإن الانفتاح على العالم الغربي صاحبه التدخل الأجنبي بدءً بالجوانب المالية وانتهاءً بالتدخل السياسي والعسكري. فالقروض التي صاحبت حفر قناة السويس وتلك التي أعقبت انهيار أسعار القطن العالمية اثر انتهاء الحرب الأهلية الأمريكية (1861–1865) ترتب عليها انتشار بيوت الرهن والإقراض، ومن ثم، التدخل البريطاني والفرنسي في شئون الحكم، التي أدت إلى عزل الخديوي إسماعيل. وقد قوبل التدخل الأجنبي بالرفض وأدى إلى تنمية الروح الوطنية، تلك التي انتهت بنشوب ثورة عرابي باشا وأعقبه التدخل العسكري والاحتلال

البريطاني عام 1882، وقد ترتب على ذلك نمو النزعة القومية وظهور زعامات وطنية مثل: مصطفى كامل، ومحمد فريد، وسعد زغلول، واستمر هذا الوضع إلى ما بعد الحرب العالمية الأولى.

الفترة الثالثة:

تقع هذه الفترة بين الحربين العالميتين الأولى والثانية أى خلال الفترة (1918- 1939) تلك الفترة التي تزاحمت بالأحداث السياسية والاقتصادية. فعلى الجانب السياسي تزايدت المطالبة بالاستقلال حتى تحقق على مراحل وانتهى بمعاهدة **مونتريه** عام 1936، وإن ظلت بعض القوات البريطانية في أجزاء من مصر. أما الجانب الاقتصادي فلقد ترتب على الحرب العالمية الأولى نمو الصناعة نظراً لانقطاع بعض الواردات ونشأة بنك مصر عام 1920 وإقامة مجموعة كبيرة من الشركات والمؤسسات أضحت بمثابة العمود الفقري للاقتصاد القومي، وإصدار تعريفة جمركية جديدة تشمل قدراً من الحماية وإصدار قانون الضرائب عام 1939. ولاشك أن الاقتصاد المصري خلال هذه الفترة شهد توجهاً جديداً وزاد نشاط المصريين بانتهاء الامتيازات الأجنبية.

الفترة الرابعة:

تمتد هذه الفترة منذ قيام ثورة يوليو عام 1952 وحتى الوقت الحاضر، فقد خرجت مصر من الحرب العالمية الثانية لتواجه مشكلتين الأولى خاصة بالاستقلال السياسي الكامل والثانية خاصة بمعالجة الأوضاع الاقتصادية، وما يهمنا هنا هو قضية التطور والنمو الاقتصادي. ففيما يتعلق بالجانب السياسي فقد نجحت ثورة يوليو عام 1952 في إنهاء

الملكية في جانب وإنهاء الاحتلال العسكري البريطاني في الجانب الآخر. أما عن الجانب الاقتصادي فكان الجانب الأصعب، وكان الفكر الاقتصادي السائد حينذاك يتلخص في عدم قدرة السوق والقطاع الخاص على القيام بأعباء التنمية نظراً لعمق التبعية الاقتصادية للخارج وقوة الدول الغربية الاقتصادية وانتشار الاحتكار وضيق الأسواق المحلية رغماً عن زيادة السكان. ولم يكن ذلك منطق الدول النامية وحدها بل ومفهوم المؤسسات الدولية والولايات المتحدة الأمريكية بدليل أن معونات تلك الجهات لم تكن تمنح إلا إلى الحكومات أو بضمانها، لذلك أصبح تدخل الحكومات المباشر في جوانب الاقتصاد المختلفة أمراً ضرورياً. فقامت مصر عام 1957 بتبني برنامجاً التصنيع، ثم قامت أثر العدوان الثلاثي على مصر بفرض الحراسة على شركات الدول المعادية، ثم بدأت حركة التمصير للعديد من البنوك والشركات، ثم تلتها تأميمات للعديد من المشروعات في عامي 1960،1961، وقد أطلق على السياسة الاقتصادية التي اتبعتها مصر حينذاك **بالاشتراكية العربية** وأصبح النظام الاقتصادي في الدستور هو النظـام الاشتراكـي. ونجحـت الخطـة الخمسيـة الأولـى (1961/60 – 1966/65) في تحقيق معدلات نمو مرتفعة بلغ معدلها 6.4% في المتوسط سنوياً، وإن كان لم يستمر طويلاً بعد ذلك بسبب قطع المعونة الأمريكية وكذلك حربي اليمن وفلسطين.

ولقد ترتب على السياسة الجديدة – التحرر السياسي والاقتصادي – وما نجم عنها من عدوان ثلاثي وفرض الحراسات والتأميمات ونزوح الأجانب وخروج رؤوس الأموال للخارج، أن استنفذت مصر معظم احتياطياتها من الذهب والنقد الأجنبي. ونضيف إلى ذلك توقف المعونة

الأمريكية وسحب الحكومة الأمريكية عرضها لتمويل مشروع السد العالي وبالمثل قام البنك الدولي بسحب عرضه لتمويل نفس المشروع. كل هذا أدى إلى أزمة اقتصادية خانقة مما أدلى إلى تدهور معدلات النمو. وكان أن حصلت مصر على معونات عربية بعد حرب أكتوبر بمقتضى قرارات مؤتمر الخرطوم، ومع ذلك ظل أداء الاقتصاد المصري وئيداً، حيث أن موارد الدولة وجهودها وجهت إلى إعادة بناء القوات المسلحة والاستمرار في حرب الاستنزاف تحت شعار **"لا صوت فوق صوت المعركة"**.

ثم كان أن بدأت مرحلة جديدة للأداء الاقتصادي بعد حرب أكتوبر 1973، التي أعادت العزة والكرامة ليس فقط إلى مصر بل إلى الأمة العربية. فكان أن أعلن الرئيس السادات عن توجه اقتصادي جديد أطلق عليه **"الانفتاح الاقتصادي"**. وقد تحقق من خلال السياسة الجديدة الانفتاح على العالم الخارجي العربي والأجنبي، حيث منح الاستثمار الأجنبي عديداً من الامتيازات، كما شجعت الدولة القطاع الخاص ودعمته بأساليب عديدة. وعلى الرغم مما صدر من قوانين وقرارات لتشجيع الاتجاه الجديد فقد ظل القطاع العام مسيطراً على القطاع الصناعي والخارجي. وفي هذه الفترة عادت حقول بترول سيناء إلى الدولة وشهدت أسعار البترول ارتفاعاً كبيراً كما بدأت حركة السياحة إلى مصر في الازدهار وتم فتح قناة السويس أمام الملاحة الدولية. كل هذه الايجابيات إضافة إلى انتعاش اقتصاديات الدول العربية النفطية واستيعابها لأعداد هائلة من قوة العمل المصرية أسهم في تخفيف الضائقة المالية. وفيما يتعلق بالمديونية الخارجية فكانت متواضعة حتى عام 1970، إذ لم تكن تزيد عن 3 مليار دولار، زادت

لتصبح حوالي 18 مليار دولار عام 1980 وظلت في الزيادة لتصل إلى 48 مليار دولار عام 1990.

وفيما يتعلق بمعدلات النمو فشهدت تحسناً كبيراً بعد حرب أكتوبر للأسباب التي ذكرناها، إذ بلغت 9% في المتوسط سنوياً في أوائل الثمانينيات. إلا أن الوضع بدأ يتغير منذ منتصف الثمانينيات وذلك نتيجة لانهيار أسعار النفط وما لحق باقتصاديات الدول العربية النفطية من تراجع. ناهيك عن الزيادة السكانية في مصر وما ترتب على ذلك من زيادة في الاستهلاك. ترتب على ذلك انخفاض كل المؤشرات الاقتصادية إذ انخفض معدل النمو السنوي إلى 2%، وتفاقم معدل التضخم ليبلغ 18% في المتوسط سنوياً، وزاد عجز الموازنة إلى 20% كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، واستمر التدهور في قيمة الجنيه المصري إلى الدولار وتأخرت مصر في سداد أقساط وأعباء الديون الخارجية. ومع نشوب حرب الخليج الثانية عام 1990 كانت مصر تعاني من تدني أوضاعها الاقتصادية، إلا أنه نظراً لدور مصر في تلك الحرب واشتراك قواتها المسلحة إلى جانب الحق فقد حصلت على مساعدات ومعونات من دول الخليج العربي - تقدر بحوالي 3.5 مليار دولار - كما قامت الدول العربية النفطية بإسقاط ما لها من ديون على مصر، كما قامت الولايات المتحدة بإسقاط الديون العسكرية، وأخيراً وافقت دول نادي باريس على إسقاط نصف ما على مصر من ديون على شرائح شريطة أن تلتزم مصر بتطبيق اتفاقيات الإصلاح الاقتصادي مع كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والذي يتضمن إصلاحاً في كل من المؤشرات الكمية -

سعر الصرف، وعجز الموازنة، وضبط التضخم - فضلاً عن تحقيق إصلاحاً هيكلياً.

قد عانى الاقتصاد المصري من اختلالات هيكلية عديدة خلال عقد الثمانينيات مثلت عقبة أمام عملية التنمية الاقتصادية خلال تلك الفترة. تنقسم هذه الاختلالات إلى **نوعين من الاختلالات** هما: اختلال مالي واختلال هيكلي. ويتمثل الاختلال **المالي** بوجه عام في زيادة العجز الداخلي والخارجي، وزيادة كل من معدلات التضخم والمديونية الخارجية، وتدهور قيمة العملة الوطنية. بينما يتمثل **الاختلال الهيكلي** في تدهور أداء القطاعات الإنتاجية بصفة عامة، والقطاع العام بصفة خاصة، فضلاً عن الاختلال في معدلات النمو فيما بين القطاعات الاقتصادية، يضاف إلى ذلك زيادة حجم البطالة ومعدلها، وتراجع معدل النمو الاقتصادي [1].

ونتيجة لهذه الأوضاع الاقتصادية المتردية أقدمت الحكومة المصرية بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على تطبيق **"برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي (ERSAP)"**[2] عام

---

(1) لمزيد من الإيضاح يمكن الرجوع في ذلك إلى:

- The World Bank, *Trends Developing Economies 1996*, W.B., Washington D.C., 1996, p. 93.
- Sullivan P., "Globalization: Trade and Investment in Egypt, Jordan and Syria Since 1980", *Arab Studies Quarterly*, Belmont, Vol. 21, Summer 1999, http://80-proquestumicom., 21/12/2002, p. 43.

(2) لمزيد من التفصيل حول برنامج الإصلاح الاقتصادي يمكن الرجوع إلى: د. محمد عبد العزيز عجمية، د. إيمان عطية ناصف، د.على عبد الوهاب نجا، *التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق*، الدار الجامعية، الإسكندرية، الطبعة السابقة، 2007، الفصل التاسع.

1991، واستهدف هذا البرنامج الخروج من الوضع الاقتصادي المتدهور. من خلال الحد من دور الدولة في النشاط الاقتصادي، وزيادة دور القطاع الخاص، وإضفاء مزيد من الحرية الاقتصادية بهدف دفع عجلة التنمية الاقتصادية، ورفع مستوى المعيشة لأفراد المجتمع.

ويتكون برنامج الإصلاح الاقتصادي المصري من **ثلاثة مكونات** رئيسية وهي: **برنامج التثبيت، وبرنامج التكيُّف الهيكلي، والبعد الاجتماعي.**

يحتل **برنامج التثبيت** مكان الصدارة في برنامج الإصلاح الاقتصادي، ويهدف إلى تقليل العجز الداخلي والخارجي، وتخفيض معدل التضخم من خلال ضبط جوانب الطلب الكلى بإتباع سياسات مالية ونقدية انكماشية، فضلاً عن إتباع سياسة سعر صرف حقيقية. وهذه السياسات شديدة الصلة ببعضها، ويعد تطبيقها شرطاً ضرورياً لنجاح برنامج التكيف الهيكلي. وقد استهدف هذا البرنامج استعادة التوازن الكلى والجدارة الائتمانية للاقتصاد المصري، ويتضمن جانبين رئيسيين للإصلاح هما: الإصلاح المالي والإصلاح النقدي[1].

يهدف **برنامج التكيُّف الهيكلي** إلى تحقيق النمو الاقتصادي المتواصل في المدى المتوسط والطويل من خلال التأثير في جانب العرض الكلى. ويتضمن هذا البرنامج إجراءات خاصة بتحرير الاقتصاد

---

[1] يمكن الرجوع في ذلك إلى:

Morley B., Perdikis N., "Trade Liberalization, Government Expenditure and Economic Growth in Egypt", ***The Journal of Development Studies***, London, Vol. 36, Iss. 4, Apr. 2000, http://80-proquestumi.com., 16/12/2002, p. 41.

المصري وزيادة درجة المنافسة فيه، وذلك من خلال إصلاح القطاع العام، والتحول التدريجي من القطاع العام إلى القطاع الخاص من خلال عملية الخصخصة. وبالتالي، يتم تقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي، وإتاحة فرص أكثر للقطاع الخاص، وتحسين البيئة التنظيمية له. ويرمى هذا البرنامج – كذلك – إلى تصحيح الاختلالات السعرية المفرطة في هيكل الأسعار، ونظام الحوافز من خلال تحرير الأسعار، يضاف إلى ذلك، العمل على تحسين مناخ الاستثمار بهدف تعبئة الموارد المحلية والأجنبية، وزيادة معدلات الاستثمار، وتوفير فرص عمل جديدة تستوعب الوافدين الجدد إلى سوق العمل، فضلاً عن الانفتاح على العالم الخارجي من خلال تحرير التجارة الخارجية.

ويتضمن برنامج التكيف الهيكلي هذا أربع سياسات رئيسية هي: سياسات إصلاح القطاع العام والخصخصة، وسياسات تحرير الأسعار، وسياسات تحسين مناخ الاستثمار، وسياسات تحرير التجارة الخارجية.

ونظراً لما يترتب على برنامج الإصلاح الاقتصادي من كثير من الضغوط على الفئات محدودة الدخل، والطبقة العاملة، نتيجة للتخلي عن الدعم وتحرير الأسعار، وتحرير سعر الصرف وانخفاض قيمة الجنيه المصري، ومن ثم، انخفاض قوته الشرائية، فضلاً عن أن التخلص من العمالة الزائدة المترتبة على تطبيق برنامج الخصخصة زاد من حدة مشكلة البطالة، كما أن السياسات المالية والنقدية الانكماشية التي تضمنها البرنامج ترتب عليها تراجع معدلات النمو الاقتصادي، ومن ثم، انخفاض متوسط دخول الأفراد؛ مما زاد من حدة كل من: الفقر والبطالة خاصة في المراحل الأولى لتنفيذ ذلك البرنامج. وقد كان توقع مثل هذه النتائج السلبية

الدافع وراء إنشاء **الصندوق الاجتماعي للتنمية** الذي يهدف إلى معالجة مشكلة البطالة، وتخفيف وطأة إجراءات الإصلاح الاقتصادي عن كاهل محدودي الدخل، والتعامل مع الآثار الجانبية لبرنامج الإصلاح وتحسين المستوى المعيشي للفئات الأكثر فقراً.

وقد خطط في أن يتم تطبيق هذا البرنامج على مرحلتين، يتم التركيز في المرحلة الأولى منهما على تطبيق سياسات برنامج التثبيت، وفي المرحلة الثانية يتم تطبيق سياسات برنامج التكيف الهيكلي. ويراعى عند تنفيذ كل من المرحلتين الآثار الاجتماعية الناتجة عن تطبيقهما من خلال الصندوق الاجتماعي للتنمية.

وقد نجح برنامج الإصلاح الاقتصادي في مصر في تحقيق الأهداف النقدية قصيرة الأجل في المرحلة الأولى، حيث ترتب عليه تحقيق التوازن الداخلي والتوازن الخارجي، وتمثل التوازن الداخلي في انخفاض العجز في الموازنة العامة للدولة، فضلاً عن انخفاض معدل التضخم، بينما تمثل التوازن الخارجي في انخفاض العجز في ميزان المدفوعات، مما ترتب عليه بدوره استقرار في قيمة الجنيه المصري في مواجهة العملات الأجنبية.

غير أن هذا البرنامج لم يحقق نجاحاً يذكر في تحقيق الأهداف الحقيقية طويلة الأجل، بل ترتب عليه تفاقم هذه المشكلات، وذلك متمثلاً في تراجع معدل النمو الاقتصادي، وزيادة معدلات البطالة – وإن كانت هذه الأهداف قد تحققت وفقاً للإحصاءات الرسمية – وزيادة الارتفاع في نفقات المعيشة، وبالتالي، زيادة حدة الفقر والتفاوت الطبقي فيما بين أفراد المجتمع.

كما أن الأهداف النقدية قصيرة الأجل لم يدم تحقيقها هي الأخرى لفترات زمنية طويلة، بل تراجعت مرة أخرى في صورة زيادة العجز في الموازنة العامة للدولة، وزيادة عجز ميزان المدفوعات، وما ترتب عليه من انخفاض كبير في قيمة الجنيه المصري.

نماذج الأسئلة

السؤال الأول- وضح مدى صحة أم خطأ كل من العبارات التالية بإيجاز:

1 – يهدف برنامج الإصلاح الاقتصادي في مصر إلى زيادة دور الدولة في النشاط الاقتصادي.

2 – عانى الاقتصاد المصري في الفترة السابقة على تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي من نوعين أساسيين من الاختلالات:

3 – حقق الاقتصاد المصري معدل نمو مرتفع خلال عقد الثمانينيات من القرن الماضي.

4 – لا تختلف السياسة الاقتصادية المتبعة في مصر في فترة حكم محمد على عن تلك السياسة المتبعة في فترة ما بين الحربين العالميتين.

5 – تتميز الفترة السابقة على الحرب العالمية الأولى بالحرية الاقتصادية والانفتاح على العالم الخارجي.

6 – تميزت الفترة التالية لثورة يوليو عام 1952 بتزايد تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.

7 – اتبعت مصر بعد حرب أكتوبر عام 1973 سياسة العزلة الاقتصادية وتزايد تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.

8 – يركز برنامج التثبيت الاقتصادي على علاج الاختلالات الهيكلية طويلة الأجل في الاقتصاد المصري.

9 – تميزت فترة حكم محمد علي بالحرية الاقتصادية وعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.

10 – لقد نجح برنامج الإصلاح الاقتصادي في مصر في تحقيق أهدافه على الوجه الأكمل.

السؤال الثاني– اشرح بإيجاز كل مما يلي:

1 – مكونات برنامج الإصلاح الاقتصادي في مصر.

2 – عملية التنمية الاقتصادية خلال فترة حكم محمد علي.

3 – قيم عملية التنمية الاقتصادية في مصر في الفترة السابقة على الحرب العالمية الأولى.

4 – قيم تجربة الانفتاح الاقتصادي التي انتهجتها الحكومة المصرية في بداية سبعينيات القرن الماضي.

5 – أهم أهداف برنامج الإصلاح الاقتصادي في مصر.

6 – أسباب لجوء الحكومة المصرية إلى تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي في بداية تسعينيات القرن الماضي.

الفصل التاسع*

مشكلة الغذاء بين الحاضر والمستقبل

يقدم هذا الفصل عرضاً مختصراً لمشكلة الغذاء على المستوى العالمي وخاصة في الدول النامية ومنها مصر، تلك المشكلة التي تفاقمت في السنوات الأخيرة نتيجة للارتفاع الكبير في أسعار المواد الغذائية، التي ترجع أساساً إلى الارتفاع الكبير في أسعار الطاقة واستخدام الوقود الحيوي كبديل عن البترول، مما زاد من الطلب على الغذاء وتضاعفت أسعاره خلال عامي 2007 ، 2008 . ووفقاً لذلك يتناول هذا الفصل كل من: إنتاج الغذاء في العالم، تفاقم مشكلة الغذاء في العالم، إنتاج الوقود الحيوي، وأخيراً مشكلة الغذاء في مصر، وسوف يكون ذلك في صورة موجزة على أمل أن يتم إفراد مساحة أكثر اتساعا في الطبعات القادمة.

أولاً: إنتاج الغذاء في العالم

يتمثل الإنتاج المادي عامة في: الإنتاج الزراعي الغذائي والأولي، والإنتاج الأولي المعدني ومواد الوقود والطاقة، والإنتاج الصناعي الإنتاجي والوسيط والاستهلاكي بأشكاله المختلفة، ومن ناحية أخرى فإن العالم يقطنه مجموعة من الدول النامية (الدول الفقيرة نسبياً) والدول المتقدمة (الدول الصناعية) والدول التي استوطنت حديثاً (الولايات المتحدة الأمريكية – كندا – استراليا – نيوزلندا).

* كتب هذا الفصل: أ د. محمد عبد العزيز عجمية ، د. علي عبد الوهاب نجا.

وكانت الدول النامية في آسيا والشرق الأوسط وإفريقيا ومعظم أمريكا اللاتينية حتى الحرب العالمية الأولى - تعيش معظمها في ظل الاستعمار الغربي - تنتج ما يكفيها من الغذاء ومن العديد من المنتجات الأولية الزراعية والمعدنية - وكان العالم في هذه الفترة يعيش في ظل إقليم إنتاج واستهلاك مواد الغذاء الرئيسية - فكانت دول آسيا والإقليم الموسمي تزرع الأرز وتستهلكه، وكانت إفريقيا ودول أمريكا اللاتينية تزرع الذرة وتستهلكه. أما دول أوربا والدول المستوطنة حديثاً فكانت مستهلكة للقمح وتقوم إما بزراعته أو استيراده - وكانت معدلات التبادل الدولية أو شروط التجارة (**Terms of Trade**) في غير صالح الدول المنتجة للمنتجات الأولية - تشمل المنتجات الأولية: الإنتاج الزراعي الغذائي، المنتجات الأولية الزراعية، المعدنية، مواد القوى والوقود- وكانت الدول الصناعية ومعظمها في أوربا تتخصص في الإنتاج الصناعي وتستورد بعض حاجتها من الإنتاج الأولي وكان هذا في صالحها، حيث أنها كانت الأقوى والمتحكمة في أوضاع الدول النامية في آسيا وإفريقيا وغيرها.

ولكن الأوضاع بدأت تتغير منذ منتصف القرن العشرين أي بعد الحرب العالمية الثانية، وذلك نتيجة لمجموعة من الأسباب لعل أهمها:

أولاً: قيام هيئة الأمم المتحدة ومطالبة العديد من الدول باستقلالها السياسي والاقتصادي، وفي ظل قيادة مجموعة من الدول - بزعامة الرؤساء نهرو وعبد الناصر وتيتو - تحقّق لمجموعة من الدول الحصول على استقلالها وإتباع سياسات قومية وطنية، والتحرر من التبعية السياسية والاقتصادية للغرب.

ثانياً: تغير الوضع الديمغرافي في العالم، حيث شهدت معدلات نمو السكان في الدول النامية زيادة كبيرة إضافة إلى زيادة عدد سكان الحضر، وفي ظل السعي نحو تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وإتباع استراتيجيات حديثة تتجه إلى تنمية القطاع الصناعي وقطاع المواصلات والكهرباء على حساب قطاع الزراعة، كل هذا أدى إلى زيادة الطلب على السلع عامة ومن بينها السلع الغذائية، وأصبحت هذه الدول تعاني من الندرة النسبية في مواد الغذاء الأساسية تزايد بمرور الوقت إلى حد إحداث أزمة غذاء في العديد من الدول.

أما الدول المتقدمة فإنها نظراً لما عانته من شحه ونقص في بعض مواد الغذاء الأساسية أثناء الحربين العالميتين الأولى والثانية، فإنها تلقت درساً قاسياً دعاها إلى ضرورة إعادة النظر في إستراتيجية الإنتاج الغذائي وعلى الأخص الزراعي، حيث أولته عناية خاصة وخصصت له مبالغ كبيرة وقامت بدراسات وبحوث عملية لتنميته، فضلاً عن دعمها للإنتاج الزراعي، مما أدى إلى زيادته من ناحية - زيادة إنتاج الحبوب والتوسع في إنتاج البنجر والأعلاف والألبان واللحوم والبذور الزيتية - ومن ناحية أخرى فإنها توسعت في إنتاج ما يعرف ببدائل المنتجات الأولية **(Substitutes)** ومن أمثلة ذلك: الألياف الصناعية، المطاط الصناعي، الأسمدة المخلقة، البلاستيك وغيرها. وأخيراً ونتيجة لارتفاع أسعار النفط - حيث كانت أسعار النفط خلال التسعينيات في حدود 50 دولاراً للبرميل ارتفعت في السنوات الأخيرة حتى بلغت 145 دولاراً واستقرت أخيراً عند 125 دولاراً- دعا هذا الوضع بعض الدول إلى إنتاج ما أطلق عليه

الوقوع الحيوي أولاً من قصب السكر، ثم أخيراً من الذرة في كل من البرازيل والولايات المتحدة الأمريكية، مما أدى إلى ارتفاع أسعار سلعة الذرة وتبعها ارتفاع أسعار مجموعة من الحبوب الأخرى إلى أسعار جنونية، وهذا الأمر أدى إلى معاناة العديد من الدول التي كانت تعتمد على استيراد الذرة من الدول الأوربية أو من الدول المستوطنة حديثاً فارتفعت أسعار منتجات الذرة المختلفة – زيت الذرة، سكر الذرة (فركتور – هاي فركتور – الجليكوز – النشا ،....)، الأعلاف، منتجات الألبان، اللحوم الحمراء والبيضاء، كذلك ارتفعت أسعار العديد من السلع الأخرى كالقمح، البقول، الأسمدة، المبيدات .... وغيرها.

أما عن الدول المستوطنة حديثاً Regions Recent Settlement فإنها أصبحت المستفيدة من الأوضاع الجديدة حيث أنها غنية في إنتاجها الزراعي وإنتاجها الأولي بأشكاله المختلفة، إضافة إلى تقدمها في مجال الإنتاج الصناعي.

وفي الدول النامية وخاصة الفقيرة والمستوردة للمواد الغذائية فقد كان الوضع بها أسوأ حالاً بسبب ارتفاع فاتورة الغذاء بها، ويترتب على هذا الوضع زيادة معدلات التضخم ومن ثم، مزيد من الضغط على الفئات الفقيرة بها. ويشير في هذا رئيس البنك الدولي إن الدول النامية غير المنتجة للنفط هي الأكثر تضررا من ارتفاع أسعار السلع الأولية.

ثانياً: مشكلة الغذاء في العالم

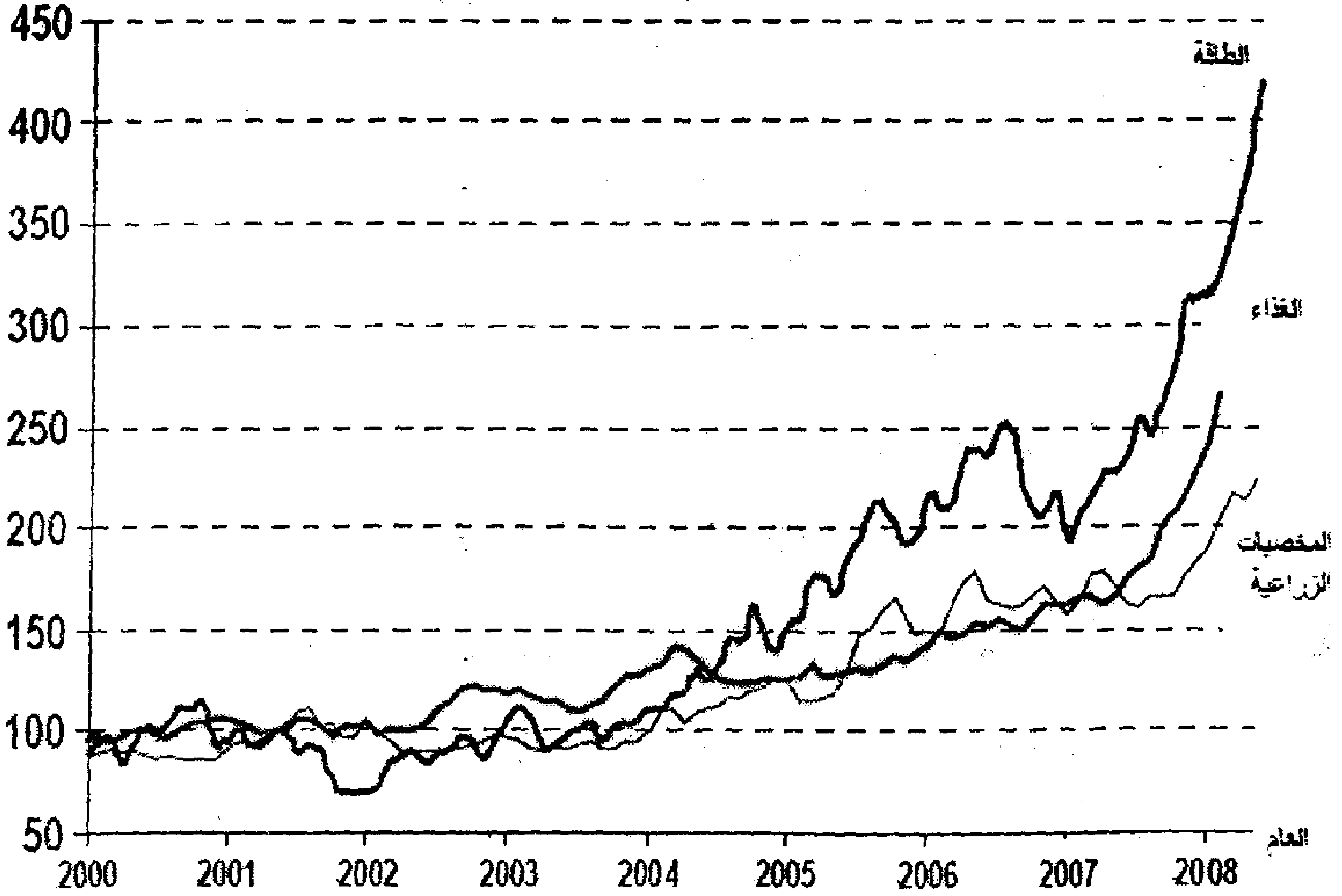
يتصدّر ارتفاع أسعار المواد الغذائية عناوين الأخبار الرئيسية على أنه ظاهرة حديثة نسبياً، غير أن التصاعد في أسعار السلع الأولية وخاصة الزراعية لم يكن وليد عام 2008 ، بل إنه قد بدأ منذ عام 2001 وذلك مع التحولات الهيكلية الكبيرة في الاقتصاد العالمي ــ بما في ذلك نمو الطلب في الصين والهند ــ وارتبط ذلك بالزيادات التي تشهدها أسعار السلع الأولية، وبخاصة أسعار المعادن والطاقة. وذلك كما هو موضح في **الشكل** رقم (**9 – 1**)، فقد ارتفع الرقم القياس لأسعار المواد الغذائية بما يفوق 150% خلال الفترة (2001 – 2008).

وترجع الزيادة الكبيرة التي شاهدتها أسعار المواد الغذائية وخاصة في عامي 2007 ، 2008 كما هم موضح بالشكل السابق ذكرة إلى العديد من العوامل لعل أهمها:

- ارتفاع أسعار منتجات الطاقة، وخاصة البترول فقد ارتفع سعر برميل البترول من حوالي 50 دولاراً في المتوسط في التسعينيات إلى حوالي 100 دولار في عام 2007 ثم واصل ارتفاعه ووصل إلي ما يفوق 140 دولار في بداية عام 2008 ، غير أنه بدأ في التراجع في النصف الثاني من هذا العام الأخير. أما بالنسبة للرقم القياسي لأسعار منتجات الطاقة فقد ارتفع بما يفوق 300% خلال الفترة خلال الفترة (2001 – 2008) كما هو موضح **بالشكل** (**9 – 1**).

شكل رقم (9 – 1)

تطور الرقم القياسي لأسعار كل من الغذاء والطاقة والمخصبات الزراعية



المصدر:

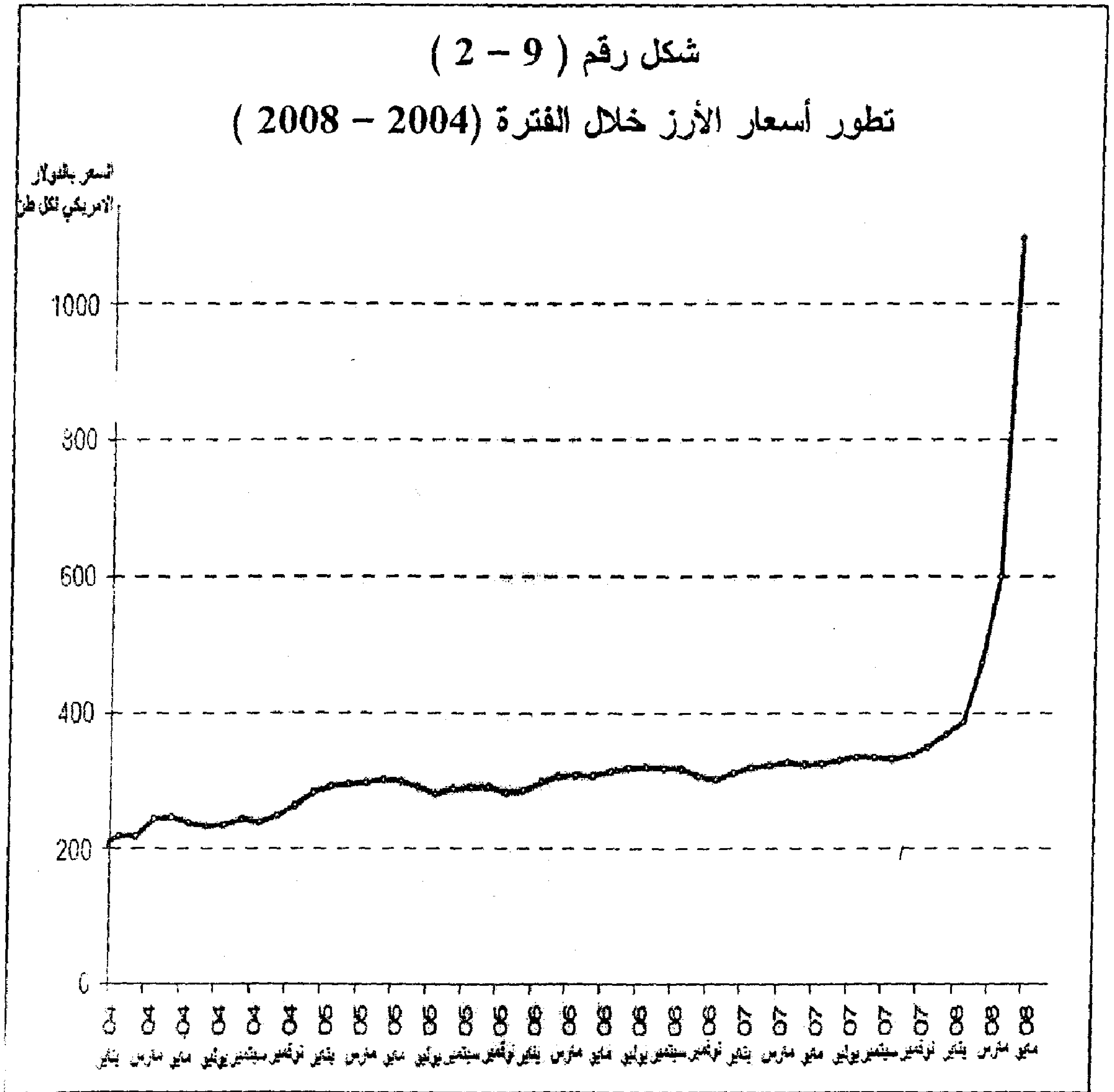
- World Bank, ***Group of Eight, Addressing the Food Crisis:*** The Need for Rapid and Action, W.B., 2008, p. 1, www.wrldbak.org,15/8/2008

- ارتفاع أسعار الأسمدة، فقد ارتفعت أسعار الأسمدة بواقـــع 150٪ في السنوات الخمس الماضية، ويرجع ذلك إلى أن تكلفة الأســمدة تشكل ما نسبته (25–30 %) من إجمالي تكلفة إنتاج الحبــوب في الولايات المتحدة – التي توفر 40 % من إجمالي صـــادرات

الحبوب على مستوى العالم – وذلك كما هو موضح بالشكل السابق.

- زيادة حجم الطلب على المنتجات الزراعية لإنتاج الوقود الحيوي، وبخاصة في الولايات المتحدة والبرازيل ودول الاتحاد الأوروبي. وذلك نتيجة لارتفاع أسعار البترول والبحث عن بدائل أخري، كما أن ذلك يمثل رد فعل من قبل الدول الصناعية على منظمة الأوبك التي تتحكم في كميات الإنتاج من البترول. وذكر المسئولون بصندوق النقد الدولي أن ما يقرب من نصف المشكلة ينجم عن تحويل المحاصيل الغذائية إلى الاستخدام في الوقود الحيوي. ونظراً لأهمية هذا العنصر فسوف يتم التعرض لإنتاج الوقود الحيوي بصورة موجزة كعنصر مستقل.
- موجات الجفاف التي ضربت استراليا وبلدان أخرى، مما أدى إلى نقص الإنتاج العالمي من الغذاء، ومن ثم، انخفاض المخزون العالمي من الحبوب إلى أدنى مستوى له. كما إن الزيادات في أسعار المواد الغذائية ترتبط كذلك بضعف الدولار الأمريكي، وفرض حظر على صادرات المواد الغذائية.

وقد نتج عن كل ذلك أن ارتفعت أسعار المواد الغذائية بصفة عامة بحوالي 83% في عامي 2007 ، 2008. كما ارتفعت أسعار القمح – مقومة بالدولار الأمريكي– بما نسبته 200%، كما ارتفعت أسعار الأرز في الأسواق الدولية بنسبة 100% فيما بين 2004 ، 2007 ثم زاد بنسبة 150% مرة أخرى فيما بين عامي 2007 ، 2008 ، **كما هو موضح بالشكل رقم (9 – 2)**



شكل رقم (9 – 2)

تطور أسعار الأرز خلال الفترة (2004 – 2008)

المصدر:

- World Bank, ***Group of Eight, Addressing the Food Crisis:*** The ... Rapid and Action, W.B., 2008, p. 1, www.wrldbak.org.15/8/2008

ويتوقع أن تظل أسعار المحاصيل الغذائية مرتفعة في عامي 2008 ، 2009، قبل أن تبدأ في الانخفاض، بسبب استمرار الأسباب الكامنة وراء ظاهرة ارتفاع أسعار المواد الغذائية، بسبب ارتفاع أسعار

منتجات الطاقة والأسمدة، والطلب المتزايد على المحاصيل الغذائية في إنتاج الوقود الحيوي والذي يرى البعض أنة يمثل العنصر الرئيسي وراء ارتفاع أسعار المواد الغذائية نتيجة لزيادة الطلب على المواد الخام ذات الصلة به، ومنها:القمح والصويا والذرة وزيت النخيل. وذلك كما هو موضح **بالجدول رقم (9 – 1)**.

جدول رقم (9 – 1)

التنبؤ بالرقم القياسي لأسعار المنتجات الزراعية الغذائية الأساسية في المستقبل

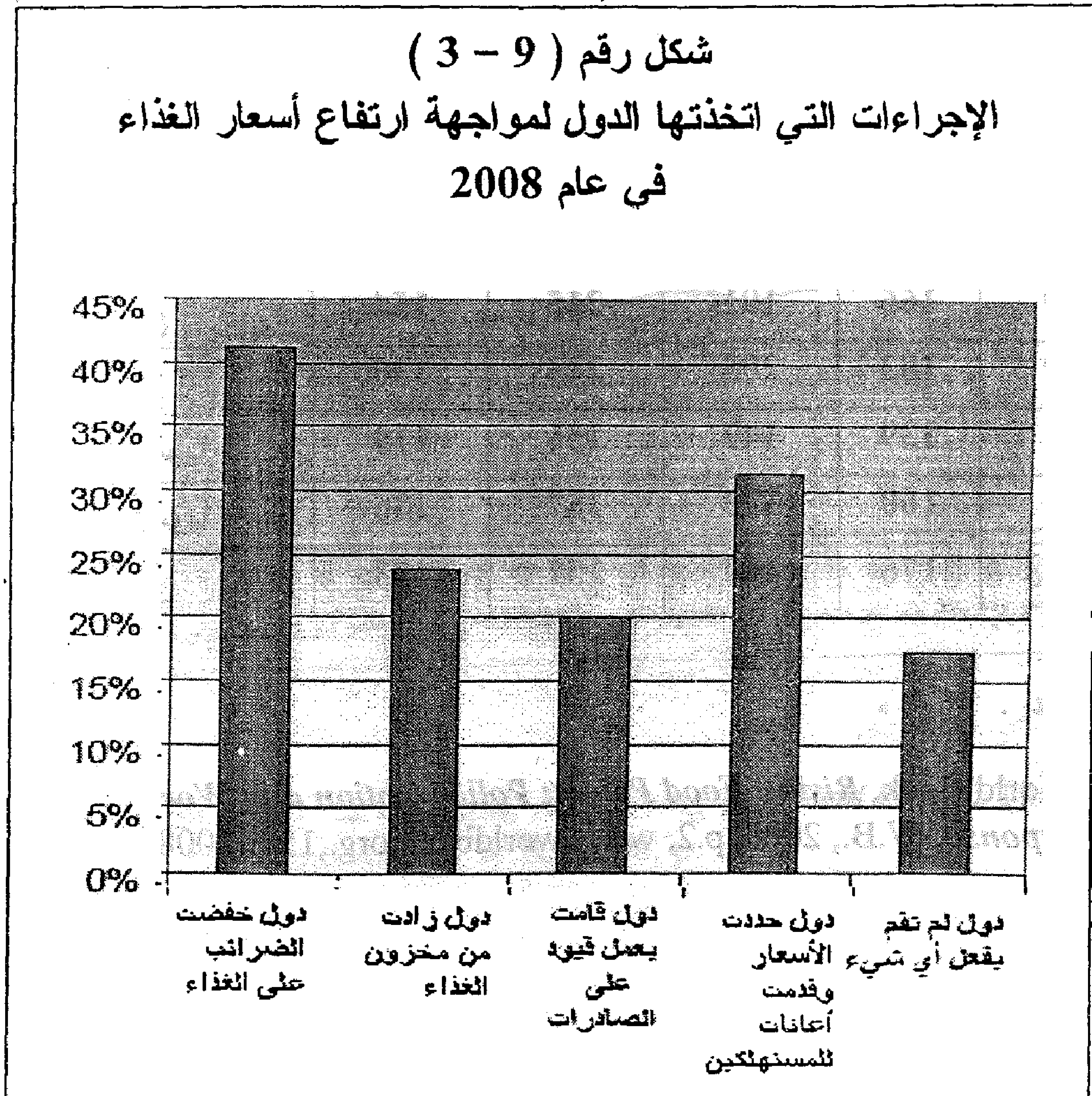
العام / السلعة	2007	2008	2009	2010	2015
الذرة	139	175	165	155	148
القمح	154	215	191	166	140
الأرز	130	243	208	183	160
فول الصويا	119	156	147	139	115
زيت الصويا	136	187	173	160	110
السكر	133	157	167	176	182

المصدر:

- World Bank, ***Rising Food Prices: Policy Option and World Bank Response***, W.B., 2008, p.2, www.worldbank,org.,15/8/2008.

وقد دفعت مشاعر القلق بشأن هذه المشكلة المجتمع الدولي والمنظمات الدولية إلى الاهتمام بالزراعة وإعطائها أولوية خاصة، وقدر البنك الدولي بأن أزمة الغذاء قد دفعت 100 مليون شخص على مستوى العالم إلى الفقر المدقع. ولذا، فقد أعلن البنك أنه سيزيد إقراضه إلى قطاع

الزراعة بواقع الضعف في أفريقيا في عام 2009 – وذلك من 400 مليون دولار إلى 800 مليون دولار. وقد تدخلت حكومات معظم الدول على المستوي العالمي لمواجهة هذه المشكلة بسياسات وإجراءات مختلفة، تراوحت هذه الإجراءات فيما بين تخفيض الضرائب وتقديم إعانات لمنتجي المواد الغذائية وتحديد الأسعار، فضلاً عن فرض قيود على صادرات المواد الغذائية والتدخل في قوى السوق بتحديد الأسعار رسمياً، وذلك كما هو موضح **بالشكل رقم (9 – 3)**.



شكل رقم (9 – 3)

الإجراءات التي اتخذتها الدول لمواجهة ارتفاع أسعار الغذاء في عام 2008

المصدر: *مصدر الجدول السابق، ص 4* .

ثالثاً: إنتاج الوقود الحيوي

الوقود الحيوي هو أحد أهم مصادر الطاقة المستقبلية المستمدة من الكائنات الحية، سواء النباتية أو الحيوانية منها، ويعد أحد أهم مصادر الطاقة المتجددة خلافاً لغيره من الموارد الطبيعية، مثل: النفط والفحم الحجري وكافة أنواع الوقود الحفري والوقود النووي.

وقد بدأت مناطق بزراعة أنواع معينة من النباتات لاستخدامها في مجال الوقود الحيوي منها الذرة وفول الصويا في الولايات المتحدة وأيضا اللفت في أوربا وقصب السكر في البرازيل وزيت النخيل في جنوب شرق آسيا.

الوقود الحيوي هو مادة الايثانول وينتج من أي محصول يحتوي على نشويات أو سكر بشكل أساسي ويتم إضافته حالياً إلى بنزين السيارات بنسب تتراوح بين 10% إلى 20%، ويمكن زيادة تلك النسبة إلى ما يزيد على 80% في حالة تعديل طريقة صناعة محركات السيارات. وفي السنوات الأخيرة اقتصر مصطلح الوقود الحيوي على الايثانول والديزل المستخرجين من المحاصيل الزراعية، مثل: الذرة وقصب السكر وفول الصويا[1].

---

(1) لمزيد من التفصيل يمكن الرجوع إلى:

- U.N., Bioenergy, food Security and Sustainability – Towards an International Framework, U.N., www. Fao.org/foodclimate,16/8/2008.

- World Bank, ***Group of Eight, Addressing the Food Crisis:*** The Need for Rapid and Action, W.B., 2008, p. 1, www.wrldbak.org,15/8/2008

وتعد البرازيل والولايات المتحدة الأمريكية أبرز منتجي الوقـود الحيوي في العالم، حيث تنتج البرازيل الأيثانول من قصب السكر منذ عام 1975 وتستخدمه وقوداً لسياراتها. بينما تنتج الولايات المتحدة هذا الوقود الكحولي من الذرة وتستأثر هاتان الدولتان بنحـو 90% مـن الإنتـاج العالمي، وتعد البرازيل ثاني منتج لوقود الميثانول في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية، وهو أول منتج للكحول المستخرج من قصب السكر.

وقد بدأت دول أخرى مشاريع جدية لإنتاجه بحيث يمكن أن يغني الوقود الحيوي عن كميات كبيرة من صادرات النفط، ويـشكل الايثـانول الذي ينتج أساسا من قصب السكر والذرة أكثر من 90% من مجمل إنتاج الوقود الحيوي في العالم، أما البيوديزل المستمد من زيوت نباتيـة فهـو النوع الرئيسي الثاني من الوقود الحيوي وقفز إنتاجه عام 2005 بنـسبة 60% .

وقال جيفري ساكس المستشار الخاص بالأمم المتحـدة أن ثلـث إنتاج الولايات المتحدة من الذرة في عام 2008 يذهب إلى إنتاج الوقـود الحيوي بما يمثل 11% من مجمل المحصول العالمي. وتقـدم الولايـات المتحدة دعما يقدر بحوالي 11 مليار دولار سـنوياً للمـزارعين الـذين يزرعون الذرة من أجل إنتاج الإيثانول. وقد نتج عن ذلك أن انتقل مئـات المزارعين من زراعة القمح إلى زراعة الذرة حتى يمكنهم أن يـستفيدوا من الدعم، ويمثل هذا الأمر ضربة قوية لإمدادات الغذاء في العالم.

ومن التوقع أن يرتفع الطلب على أنواع الوقـود الحيـوي فـي الولايات المتحدة التي توفر أكثر من 60 % من صادرات الذرة في العالم. وتجدر لإشارة إلى أن الولايات المتحدة ـــ وهي واحدة من بين أكثر مـن

20 دولة تتوسع في استخدام أنواع الوقود الحيوي ــ قد قامت برفع السقف المخطط لاستخدام الوقود الحيوي بواقع الضعف بحلول عام 2015.

وخلال زيارة الرئيس الأمريكي جورج بوش للبرازيل في صيف عام 2007 ، وقع مع نظيره البرازيلي على ما يسمى "**اتفـــاق الايثـــانول**" الذي يتيح تعاون البلدين لزيادة إنتاج الوقود الحيوي، كما تم مناقشة تأسيس تحالف للدول المصدرة للإيثانون على غرار منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك).

وتسعى الدول المنتجة للوقود الحيوي لتحديث التشريعات لاستخدام الوقود الحيوي دورياً بناء على قدرة الصناعة لمواكبة المتطلبات الفعليـــة، فعلى سبيل المثال تعمل الولايات المتحدة على تقليل الاعتماد على الوقــود النفطي بنسبة 20% بنهاية عام 2017 وتعويضه بالوقود الحيــوي، أمـــا الاتحاد الأوربي فيأمل أن يصل التقليص إلى 10% نهاية عام 2020 [1].

ومن شأن الزيادة في استخدام الوقود الحيوي أن تؤدي إلى تفـــاقم أزمة الغذاء العالمي الحالية نتيجة لزيادة الطلب على المواد الغذائية. ورغم أن نصيب الوقود الحيوي في سوق الطاقة العالمي حالياً يقــدر بحـــوالي 1.5% لكنه مسئول عن 70% من ارتفاع الأسعار الذي شـــاهدته بعــض السلع، خاصة القمح والذرة وقصب السكر، التي يستخرج منها الإيثـــانول إلى جانب ارتفاع أسعار الأسمدة وانخفاض مستوى المخزون بالفعل. وكل هذا يدعو المجتمع الدولي أن يعيد تقييم التكلفة الحقيقيـــة لإنتـــاج الوقــود الحيوي وعواقبه بالنسبة للأمن الغذائي للبشر. كما أن الــبعض يــرى أن استخدام الوقود الحيوي من قصب السكر والــذرة كبــدائل عــن بنــزين

---

(1) *المرجع السابق.*

السيارات باستعمال الايثانول يشكل بديلاً صعباً ومضراً بالبيئة وسيكلف أكثر من سعر بنزين السيارات على المدى الطويل، إضافة إلى تكلفته المرتفعة على البيئية نتيجة قطع الأشجار والإضرار بالغابات والزيادة في الانبعاثات الضارة بالبيئة وصحة الإنسان وخصوصاً من مخلفاته من مادة ثاني أكسيد الكربون.

رابعاً: مشكلة الغذاء في مصر

كان الاقتصاد المصري في الفترة السابقة على قيام الثورة يعتمد أساساً على الإنتاج الزراعي الغذائي والأولي – وكان القطن يحتل المركز الأول والمصدر الرئيسي لدخل المزارعين، وكذلك السلعة الرئيسية في الصادرات – كما كانت مصر مكتفية في معظم المنتجات الزراعية الغذائية من حبوب وبقول وبذور زيتيه ولحوم وألبان وفاكهة وخضر، بل كانت تصدر العديد منها وكان الميزان التجاري متوازناً أو يحقق فائضاً – فكانت مصر تصدر بذرة القطن والأرز والشعير والسكر والأغنام والجلود والخضر والفاكهة – أما في الفترة منذ قيام الثورة في عام 1952 فإن الوضع الاقتصادي اختلف تماماً ولعل ذلك يرد إلى ما توارد على السكان من زيادة بمعدل مرتفع – نتيجة لانخفاض معدلات الوفيات – وزيادة سكان الحضر والزيادة في الدخل القومي وما ترتب على ذلك من زيادة مستمرة في الطلب على المنتجات الغذائية، كما أن الدولة في عهدها الجديد تبنت إستراتيجية تتمثل في زيادة الإنتاج الصناعي بأشكاله المختلفة حتى أضحى أسلوب "**من الإبرة إلى الصاروخ**" سياسة اعتمدتها الدولة وما

ترتب على ذلك من زيادة الاعتمادات الخاصة بقطاع المواصلات والكهرباء وغيرها وقد لجأت مصر إلى انتهاج إستراتيجية إحلال الواردات، وجاء ذلك إلى حد ما على حساب القطاع الزراعي – ناهيك أن إصدار قوانين الإصلاح الزراعي – وإن نجحت في جانبها الاجتماعي، إلا أنها فشلت في زيادة وتنمية وجودة المنتجات الزراعية المختلفة. ومن هنا فإن الزيادة في السكان وارتفاع معدلات الاستهلاك من ناحية وعدم نجاح القطاع الزراعي في مواكبة النهضة الاقتصادية وإلى انتهاج إستراتيجية إحلال الواردات، أدى إلى عدم كفاية العديد من المنتجات الزراعية الغذائية وهذا أدى إلى اختفاء صادرات العديد منها وإلى الزيادة المستمرة في الاستيراد والاعتماد على السوق الخارجية – فأصبحت مصر مستوردة بكميات كبيرة للقمح (يبلغ حالياً حوالي 50% من الاستهلاك وفي بعض الفترات أكثر من ذلك) ومن الذرة والبقول الزيتية والألبان واللحوم وغيرها – وعانت مصر في العديد من الفترات أزمات حادة في تدبير حاجة الشعب الأساسية منها – وعانى الميزان التجاري من عجز مزمن[1]. وقد اعتمدت مصر في بعض سنوات هذه الفترة على المعونات الأجنبية وعلى الأخص من الولايات المتحدة الأمريكية، هذا الأمر الذي عرض الاقتصاد المصري لمحنة شديدة ومن بينها عندما قطعت الولايات المتحدة معوناتها الغذائية في عهد الرئيس جونسن. وهذا يؤكد قول الرئيس جمال عبد الناصر "**من لا يملك غذاءه لا يملك قراره**". كما ترتب على

---

[1] مما أدى إلى ندرة النقد الأجنبي وتخفيض القيمة الخارجي للجنيه المصري.

ذلك تبعية الاقتصاد المصري للخارج فارتفاع أسعار المنتجات الغذائية في السوق العالمي في السنوات الأخيرة، وسياسة بعض الدول الصناعية وغيرها مثل الولايات المتحدة والبرازيل في استخدام بعض المنتجات الزراعية وأهمها قصب السكر والذرة في إنتاج الوقود الحيوي – كل هذا أدى إلى تصاعد أثمان المنتجات الغذائية وما ترتب على ذلك من زيادة حدة مشكلة الغذاء في العديد من الدول النامية ومنها مصر، خاصة وأنها تستورد الجزء الأكبر من هذه المنتجات الغذائية وخاصة القمح، وتتميز هذه السلع بانخفاض مرونة الطلب السعرية عليها نظراً لأهميتها لحياة الأفراد. كما أنه يتوقع أن يترتب على الارتفاع الكبير في تكلفة الحصول على المواد الغذائية إلى اختلال الموازين التجارية في الدول التي تستورد كميات كبيرة من الغذاء كما هو الحال في مصر، ولذا تعد مصر من أكثر الدول تضرراً من هذه المشكلة. كما يترتب على ذلك زيادة حدة الفقر بالمجتمع المصري وكذلك زيادة درجة التفاوت الطبقي بين أفراد المجتمع وما يقترن به ذلك من سلبيات سوء سياسة أو اجتماعية. وكل هذا يستدعي مراجعة وإعادة تقييم السياسة الاقتصادية بصفة عامة والسياسة الزراعية في مصر بصفة خاصة، فضلاً عن إعادة النظر في دور الدولة وإتباع سياسة الدعم وإحكام الرقابة والإشراف على أسعار المواد الغذائية الأساسية اللازمة لجمهور المستهلكين.

نماذج الأسئلة

السؤال الأول– وضح مدى صحة أم خطأ كل من العبارات التالية بإيجاز:

1 – تواجه مشكلة الغذاء الدول النامية فقط.

2 – أن السبب الأساسي لمشكلة الغذاء الأخيرة هو التوسع في إنتاج الوقود الحيوي.

3 – تعد وسيلة إنتاج الطاقة من خلال الوقود الحيوي وسيلة حديثة استخدمت في الألفية الثالثة.

4 – عدلت عديد من الدول من سياستها الزراعية نتيجة لأزمة الغذاء الأخيرة.

5 – من المتوقع أن يترتب على مشكلة الغذاء بالدول النامية زيادة حدة الفقر بها.

6 – لم يتأثر الاقتصاد المصري بمشكلة الغذاء الأخيرة.

7 – تعد مشكلة الغذاء العالمي مشكلة قصيرة الأجل ويتوقع أن تتراجع أسعار الغذاء إلى وضعها الطبيعي بسرعة.

8 – لا تختلف أثار مشكلة الغذاء الأخيرة فيما بين الدول وبعضها.

السؤال الثاني- اشرح بإيجاز كل مما يلي:

1 - الأسباب الرئيسية لمشكلة الغذاء العالمي.

2 - الآثار المتوقعة لمشكلة الغذاء على كل من الدول المتقدمة والدول النامية.

3 - ما هى الآثار المتوقعة لاستمرار الدول المتقدمة في التوسع في إنتاج الوقود الحيوي.

4 - وضع الاقتصاد المصري من حيث إنتاج واستهلاك الغذاء قبل الثورة وبعدها.

نماذج الامتحانات

النموذج الأول

الفرقة الثانية المعهد العالي العام الجامعي:2006/2005
الفصل الأول للخدمة الاجتماعية بالإسكندرية الزمن: ساعتان
(الفترة الصباحية) المادة: التنمية الاقتصادية

السؤال الأول: وضح مدى صحة أم خطأ العبارات التالية مع تصحيح الخطأ منها فقط في كل مما يلي:

(1) تلعب العوامل الاقتصادية دوراً مهماً في تحديد حجم مدخرات القطاع العائلي.

(1) تعد مدخرات قطاع الأعمال العام المصدر الأساسي لتمويل التنمية في الدول النامية.

(1) المعايير الاجتماعية الفردية لقياس النمو أكثر اتساعاً وشمولاً من معيار نوعية الحياة المادية.

(1) من أهم الانتقادات التي توجه للمعونات كمصدر لتمويل التنمية في الدول النامية ارتباطها بالعوامل السياسية.

(1) تنطوي عملية التنمية على تحقيق تحول في هيكل توزيع الدخل لصالح الأغنياء.

(1) تعتبر الضرائب المباشرة – ضرائب الدخل – المورد الرئيسي لإيرادات حكومات الدول المتقدمة.

(1) يتطلب تحقيق النمو الاقتصادي حدوث زيادة في متوسط دخل الفرد تعادل الزيادة في مستوى الأسعار.

(1) أن التنمية البشرية تتم من خلال الأفراد وتكون من أجلهم في الوقت نفسه.

(1) لا يوجد تفاوت ملموس في مجال التنمية فيما بين المناطق المختلفة داخل مصر.

(1) تكون جهود التنمية ناجحة إذا استطاعت تخفيض عدد الأفراد الواقعين تحت خط الفقر.

السؤال الثاني: أذكر دون أن تشرح في سبع فقط من العبارات التالية:

1) المجالات التي يستخدم فيها دليل التنمية البشرية.
2) العوامل المحددة لمدخرات القطاع العائلي.
3) ثلاثة من المعايير الهيكلية لقياس مستوى التنمية والتقدم الاقتصادي بالمجتمع.

4) العناصر التي ينطوي عليها مفهوم التنمية الاقتصادية.
5) الجوانب السلبية للمعونات الأجنبية كمصدر لتمويل التنمية الاقتصادية في الدول النامية.
6) الوسائل التي يمكن من خلالها زيادة الموارد الحكومية في الدول النامية.
7) العوامل المحددة لمدخرات قطاع الأعمال العام.
8) أهم خيارات التنمية البشرية.

السؤال الثالث

أولاً: إذا أتيحت لك البيانات التالية في كل من العالم والجابون في أحد السنوات:

أ – بيانات العالم:

- الحد الأقصى للعمر المتوقع = 85 عام
- الحد الأدنى للعمر المتوقع = 25 عام
- الحد الأقصى لنسبة معرفة القراءة والكتابة = 100
- الحد الأدنى لنسبة معرفة القراءة والكتابة = صفر
- الحد الأقصى لنسبة القيد في الدراسة = 100
- الحد الأدنى لنسبة القيد في الدراسة = صفر
- الحد الأقصى لمتوسط الدخل الحقيقي = 6311 دولار
- الحد الأدنى لمتوسط الدخل الحقيقي = 100 دولار

ب – بيانات الجابون:

- العمر المتوقع = 54.5 عام
- نسبة معرفة القراءة والكتابة= 63.2
- نسبة القيد في الدراسة= 60
- متوسط الدخل الحقيقي للفرد=3766 دولار

المطلوب : 1 – حساب دليل التنمية البشرية في الجابون.

2 – تحديد مستوى التنمية البشرية في الجابون.

ثانياً: إذا أتيحت لك البيانات التالية عن اقتصاد ما في أحد السنوات:

حجم مدخرات القطاع العائلي = 50 مليون جنيه، ومدخرات قطاع الأعمال العام = 30 مليون جنيه، ومدخرات قطاع الأعمال الخاص = 30 مليون جنيه، والادخار الحكومي = 100 مليون جنيه، والادخار الإجباري = - 10 مليون جنيه، وإنتاجية الاستثمار= 0.4 ، ومعدل النمو السكاني 1.5 % سنوياً، وحجم الدخل القومي في الدولة = 1000 مليون جنيه.

المطلوب: حساب معدل النمو في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي في هذا الاقتصاد.

مع أطيب الأمنيات بالتوفيق والنجاح،،،،

النموذج الثاني

الفرقة الثانية المعهد العالي العام الجامعي:2007/2006
الفصل الدراسي الأول للخدمة الاجتماعية بالإسكندرية الزمن: ساعتان
(الفترة الصباحية) المادة: التنمية الاقتصادية

السؤال الأول: وضح مدى صحة أم خطأ العبارات التالية مع تصحيح الخطأ منها فقط في كل مما يلي:

1) يقصد برأس المال الاجتماعي البنية الأساسية المتاحة في المجتمع.
2) الاستثمار الأجنبي المباشر يعطي لصاحبه حق الإدارة.
3) تتضمن التنمية البشرية أكثر من جانب.
4) يتمثل عبء خدمة الدين الخارجي في دولة ما في قيمة أقساط الدين والفوائد المستحقة.
5) يعد مفهوم التنمية البشرية أكثر شمولاً من مفهوم التنمية الاقتصادية
6) المعايير الاجتماعية الفردية لقياس النمو أكثر اتساعاً وشمولاً من معيار نوعية الحياة المادية
7) إذا زاد الدخل من 1000 جنيه إلي 2000 جنيه في دولة ما؛ فإن هذا يعني زيادة الدخل الحقيقي إلي الضعف.
8) تحتل مصر مكاناً متقدماً فيما بين دول العالم في مجال التنمية البشرية.
9) تعد مدخرات قطاع الأعمال الخاص المصدر الأساسي للتمويل المحلي في الدول النامية.
10) اعتمدت الدول النامية خلال العقود الثلاثة الماضية على المعونات الأجنبية كمصدر أساسي للتمويل الأجنبي بها.
11) تختلف حدود الفقر من دولة إلى أخرى وفقاً لمستويات المعيشة بها.
12) يزداد عبء الإعالة في الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة.
13) يتطلب تحقيق النمو الاقتصادي حدوث زيادة في الدخل القومي بمعدل أكبر من معدل زيادة السكان.
14) يوجد تفاوت ملموس في مجال التنمية البشرية فيما بين المناطق المختلفة داخل مصر.
15) تلعب العوامل الاقتصادية دوراً مهماً في تحديد حجم مدخرات القطاع العائلي.

السؤال الثاني: أذكر دون أن تشرح في ست فقط من العبارات التالية:

1) الوسائل التي يمكن من خلالها زيادة مدخرات القطاع العائلي في الدول النامية.
2) أهم أشكال التمويل الأجنبي للتنمية الاقتصادية في الدول النامية.
3) ثلاثة من المعايير الهيكلية لقياس مستوى التنمية والتقدم بالمجتمع.
4) الجوانب السلبية للمعونات الأجنبية كمصدر للتمويل الأجنبي للتنمية الاقتصادية في الدول النامية.
5) أهم الخيارات التي تتضمنها عمليات التنمية البشرية.
6) المعايير التعليمية لقياس مستوى التنمية والتقدم بالمجتمع.
7) المجالات التي يستخدم فيها دليل التنمية البشرية.

السؤال الثالث

أولاً – إذا أتيحت لك البيانات التالية عن الدولة (س) وعن دول العالم:

البيان	الدولة	دول العالم	
	(س)	أقصى قيمة	أقل قيمة
متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي	4000 دولار	6000 دولار	200 دولار
العمر المتوقع عند الميلاد	75 عاماً	80 عاماً	40 عاماً
نسبة معرفة القراءة والكتابة	85 %	100 %	صفر
نسبة القيد في الدراسة	80 %	100 %	صفر

المطلوب: 1 - حساب دليل التنمية البشرية في الدولة (س).

2 - تحديد مستوى التنمية البشرية في الدولة (س).

ثانياً– إذا أتيحت لك البيانات التالية عن اقتصاد ما في أحد السنوات:

مدخرات القطاع العائلي= 13 %، مدخرات قطاع الأعمال= 10 % ،مدخرات القطاع الحكومي= – 3 %، وإنتاجية الاستثمار = 0.5 ، ومعدل نمو السكان 2 %.

المطلوب: حساب معدل النمو في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي في هذا الاقتصاد.

مع أطيب الأمنيات بالتوفيق والنجاح،،،،

النموذج الثالث

الفرقة الثانية　　المعهد العالي　　العام الجامعي:2007/2006
الفصل الدراسي الأول للخدمة الاجتماعية بالإسكندرية　　الزمن: ساعتان
(الفترة المسائية)　　المادة: التنمية الاقتصادية

السؤال الأول: وضح مدى صحة أم خطأ العبارات التالية مع تصحيح الخطأ منها فقط في كل مما يلي:

(1) تنطوي عملية التنمية على تحقيق تحول في هيكل توزيع الدخل لصالح الأغنياء.
(2) الاستثمار الأجنبي غير المباشر يعطي لصاحبه حق الإدارة.
(3) تأخذ التبعية الاقتصادية في الدول النامية شكل واحد.
(4) تلجأ الدول النامية إلى الاستعانة بالموارد الأجنبية لتغطية أكثر من فجوة تمويلية بها.
(5) يعد مفهوم التنمية الاقتصادية أكثر شمولاً من مفهوم النمو الاقتصادي.
(6) يوجه عديد من الانتقادات إلى التدفقات والتحويلات من الهيئات والمنظمات الدولية كمصدر لتمويل التنمية في الدول النامية.
(7) المعايير الاجتماعية الفردية لقياس النمو أكثر اتساعاً وشمولاً من معيار نوعية الحياة المادية.
(8) تختلف حدود الفقر من دولة إلى أخرى وفقاً لمستويات المعيشة فيها.
(9) من أهم الانتقادات التي توجه للمعونات الأجنبية كمصدر لتمويل التنمية في الدول النامية ارتباطها بالعوامل السياسية.
(10) تلعب العوامل الاجتماعية والسكانية دوراً مهماً في تحديد حجم مدخرات القطاع العائلي.
(11) يتطلب تحقيق النمو الاقتصادي حدوث زيادة في الدخل الحقيقي بمعدل يفوق معدل التضخم.
(12) أن التنمية البشرية تتم من خلال الأفراد وتكون من أجلهم في الوقت نفسه.
(13) إذا كان متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي في دولة ما في سنة 2003 = 2000 دولار، وفي سنة 2004 = 2500 دولار، فإن معدل النمو البسيط في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي في سنة 2004 = 25%.
(14) تكون جهود التنمية ناجحة إذا استطاعت تخفيض عدد الأفراد الواقعين فوق خط الفقر بالمجتمع.
(15) تعد مدخرات قطاع الأعمال العام المصدر الأساسي للتمويل المحلي في الدول النامية.

السؤال الثاني: أذكر دون أن تشرح في ست فقط من العبارات التالية:

(1) المجالات التي يستخدم فيها دليل التنمية البشرية.
(2) الوسائل التي يمكن من خلالها تنمية مدخرات القطاع العائلي في الدول النامية.
(3) ثلاثة من المعايير الصحية لقياس مستوى التنمية والتقدم بالمجتمع.
(4) الجوانب السلبية للمعونات الأجنبية كمصدر لتمويل التنمية الاقتصادية في الدول النامية.
(5) العوامل المحددة لمدخرات قطاع الأعمال العام.
(6) أهم خيارات التنمية البشرية.
(7) أهم أشكال التمويل الأجنبي للتنمية الاقتصادية في الدول النامية.

السؤال الثالث

أولاً – إذا أتيحت لك البيانات التالية عن الدولة (ص) وعن دول العالم:

البيان	الدولة (ص)	دول العالم أقصى قيمة	دول العالم أقل قيمة
متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي	6200 دولار	6500 دولار	200 دولار
العمر المتوقع عند الميلاد	70 عاماً	80 عاماً	30 عاماً
نسبة معرفة القراءة والكتابة	80 %	100 %	صفر
نسبة القيد في الدراسة	90 %	100 %	صفر

المطلوب: 1 - حساب دليل التنمية البشرية في الدولة (ص).

2 - تحديد مستوى التنمية البشرية في الدولة (ص).

ثانياً– إذا أتيحت لك البيانات التالية عن اقتصاد ما في أحد السنوات:

حجم مدخرات القطاع العائلي = 50 مليون جنيه، ومدخرات قطاع الأعمال العام = 10 مليون جنيه، ومدخرات قطاع الأعمال الخاص = 40 مليون جنيه، والادخار الحكومي = - 40 مليون جنيه، والادخار الإجباري = 100 مليون جنيه، وإنتاجية الاستثمار= 0.25، ومعدل النمو السكاني 1.5 % سنوياً، وحجم الدخل القومي في الدولة = 1000 مليون جنيه.

المطلوب: حساب معدل النمو في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي في هذا الاقتصاد.

مع أطيب الأمنيات بالتوفيق والنجاح،،،،

النموذج الرابع

المعهد العالي للخدمة الاجتماعية بالإسكندرية

الفرقة الثانية اختبار أعمال السنة(1) العام الجامعي:2007/2006

السؤال الأول: انقل رقم العبارة إلي ورقة الإجابة وضع أمامها علامة صواب أم خطأ فقط:

1. تقل فجوة الدخل بين الدول النامية والدول المتقدمة مع مرور الزمن.
2. يقصد برأس المال الاجتماعي في المجتمع كمية الأموال المتوفرة في هذا المجتمع.
3. لا تختلف البطالة في كل من الدول النامية والدول المتقدمة.
4. تتميز الدول النامية بالاعتماد الشديد على القطاع الصناعي
5. ارتفاع مؤشر الانكشاف الاقتصادي لا يعد دليلاً قاطعاً على تبعية الاقتصاد للخارج.
6. المعايير الاجتماعية الفردية لقياس النمو أكثر إتساعاً وشمولاً من دليل التنمية البشرية
7. يعتبر مفهوم النمو الاقتصادي أكثر شمولاً من مفهوم التنمية الاقتصادية
8. تنطوي عملية التنمية على تحقيق تحول في هيكل توزيع الدخل لصالح الطبقات الفقيرة.
9. يتطلب تحقيق النمو الاقتصادي حدوث زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي بمعدل أكبر من الزيادة في الأسعار.
10. تكون جهود التنمية ناجحة إذا استطاعت تخفيض عدد الأفراد الواقعين تحت خط الفقر

السؤال الثاني: أذكر دون أن تشرح في ثلاث فقط من العبارات التالية:

1. أهم المسميات التي أطلقت على الدول النامية.
2. العناصر التي ينطوي عليها مفهوم النمو الاقتصادي.
3. أهم أوجه القصور التي تنيسب إلى معيار نوعية الحياة المادية كمقياس للنمو والتقدم الاقتصادي.
4. المعايير التي تدل على التقدم الصحي والاقتصادي بالمجتمع.

السؤال الثالث

إذا كان حجم مدخرات القطاع العائلي في اقتصاد ما = 50 مليون جنيه، ومدخرات قطاع الأعمال العام = 10 مليون جنيه، ومدخرات قطاع الأعمال الخاص = 30 مليون جنيه، والادخار الحكومي = 100 مليون جنيه، والادخار الإجباري = 10 مليون جنيه، وكان معامل رأس المال/الناتج (2 : 1)، ومعدل النمو السكاني 2 % سنوياً، وحجم الدخل القومي في الدولة = 1000 مليون جنيه.

المطلوب: حساب معدل النمو في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي في هذا الاقتصاد.

مع أطيب التمنيات بالتوفيق ،،،

النموذج الخامس

المعهد العالي للخدمة الاجتماعية بالإسكندرية

الفرقة الثانية اختبار أعمال السنة(2) العام الجامعي:2006/2005

السؤال الأول: انقل رقم العبارة إلي ورقة الإجابة وضع أمامها علامة صواب أم خطأ فقط:

1. تعد ظاهرة التخلف – وفقاً للفكر الاقتصادي الحديث– ظاهرة اجتماعية بحتة.
2. تؤثر الثنائية الاقتصادية في الدول النامية ايجابياً على عملية التنمية بها.
3. يرتفع عبء الإعالة في الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة.
4. يمكن قياس انخفاض مستوى المعيشة في الدول النامية بأكثر من أسلوب.
5. تأخذ التبعية الاقتصادية في الدول النامية أكثر من شكل.
6. تمثل حلقات الفقر المفرغة أحد معوقات التنمية في الدول النامية.
7. نجحت جميع الدول النامية خلال العقود الثلاثة الماضية في القضاء على ظاهرة الأمية بها.
8. لا تقتصر ظاهرة الفساد على الدول النامية فقط.
9. لا تؤدى الزيادات الطارئة في الدخول إلى حدوث تنمية اقتصادية.
10. تختلف حدود الفقر من دولة لأخرى وفقاً لمستويات المعيشة فيها.

السؤال الثاني: أذكر دون أن تشرح في ثلاث فقط من العبارات التالية:

1. الخصائص الاجتماعية للتخلف.
2. العناصر التي ينطوي عليها مفهوم التنمية الاقتصادية.
3. المعايير الاجتماعية المختلفة لقياس النمو والتقدم بالمجتمع.
4. أهم مجالات الفساد بالدول النامية.

السؤال الثالث

(1) إذا كان متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي في دولة ما في عام 2003 = 1000 دولار، إزداد إلى 1150 دولار في عام 2004 ، فما هو معدل النمو في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي بها؟

(2) إذا كان معدل نمو الدخل القومي في دولة ما في سنة 2000 = 22 % ومعدل التضخم = 11 % ومعدل نمو السكان = 2 %، فالمطلوب حساب معدل النمو في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي في هذا الاقتصاد.

مع أطيب الأمنيات بالتوفيق والنجاح،،،،

المحتويات

الباب الثالث
تمويل التنمية الاقتصادية

الباب الرابع
بعض مشكلات التنمية


Bibliotheca Alexandrina
1165693